جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد

استدامة الائتمان المصرفي في الأزمة المالية ٢٠٠٨ والعوامل المؤثرة فيها

دراسة في عينة من المصارف العربية للمدة من ٢٠٠٦-٢٠١٠

ليلى عبدالكريم محمد عبدالجبار الهاشمي

أطروحة دكتوراه
في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

الأستاذ الدكتور	الأستاذ المساعد الدكتور
موفق أحمد علي السيدية	حسن صبحي حسن العباس

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

استدامة الائتمان المصرفي خلال الأزمة المالية ٢٠٠٨ والعوامل المؤثرة فيها

دراسة في عينة من المصارف العربية للمدة من ٢٠٠٦-٢٠١٠

أطروحة تقدمت بها

ليلى عبدالكريم محمد عبدالجبار الهاشمي

إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة

في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

الأستاذ الدكتور	الأستاذ المساعد الدكتور
موفق أحمد علي السيدية	حسن صبحي حسن العباس

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وعلى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

صدق الله العظيم

من سورة النمل

الآية (١٩)

إقـــرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ **"استدامة الائتمان المصرفي خـــلال الأزمـــة المالية ٢٠٠٨ والعوامل المؤثرة فيها – دراسة في عينة من المصارف العربية للمـــدة مـــن ٢٠٠٦-٢٠١٠"** أجريت بإشرافي في جامعة الموصل/كلية الإدارة والاقتصاد/قسم العلوم المالية والمصرفية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية.

التوقيع:

المشرف: **أ.د. موفق أحمد علي السيدية**

التاريخ: ٢٠ /٤ /٢٠١٧

التوقيع:

المشرف: **أ.م.د. حسن صبحي حسن العباس**

التاريخ: ٢٠/ ٤ /٢٠١٧

إقـــرار المقوّم اللغوي

أشهد أنّ هذه الأطروحة الموسومة بـ **" استدامة الائتمان المصرفي خلال الأزمة المالية ٢٠٠٨ والعوامل المؤثرة فيها دراسة في عينة من المصارف العربية للمـــدة مـــن ٢٠٠٦-٢٠١٠"** تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك أصبحت الأطروحة مؤهلة للمناقشة قدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.

التوقيع:

الاســـم: **أ. د. أمين لقمان محمد أمين الحبار**

قسم اللغة العربية/كلية التربية الاساسية

التاريخ: / /٢٠١٧

إقـــرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيتين اللتين قدّمهما المشرف، والمقوّم اللغوي أرشـــح هـــذه الأطروحـــة للمناقشة.

التوقيع:

الاســـم:

التاريخ: / /٢٠١٧

إقـــرار رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

بناءً على التوصيات التي قدمها المشرف والمقوّم اللغوي ورئيس لجنة الدراسات العليـــا أُرشح هذه الأطروحة للمناقشة

التوقيع:

الاســـم: **أ. د. سرمد كوكب الجميل**

التاريخ: / /٢٠١٧

قرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة التقويم والمناقشة قد اطلعنا على هذه الأطروحة الموسومة "**استدامة الائتمان المصرفي في الأزمة المالية ٢٠٠٨ والعوامل المؤثرة فيها – دراسة في عينة من المصارف العربية للمدة من ٢٠٠٦-٢٠١٠**" وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٠ وإنها جديرة لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في اختصاص إدارة مصارف.

الأستاذ المساعد الدكتور **أحمد سليمان الصفار** **كلية الإدارة والاقتصاد** **جامعة زاخو** **عضواً**	**الأستاذ الدكتور** **سرمد كوكب الجميل** **كلية الإدارة والاقتصاد** **جامعة الموصل** **رئيس اللجنة**
الأستاذ المساعد الدكتور **محمد شعبان حسن** **كلية الإدارة والاقتصاد** **جامعة دهوك** **عضواً**	**الأستاذ المساعد الدكتور** **ماهر علي الشمام** **كلية الإدارة والاقتصاد** **جامعة الموصل** **عضواً**

الأستاذ المساعد الدكتور **عدنان سالم قاسم** **كلية الإدارة والاقتصاد** **جامعة الموصل** **عضواً**	**الأستاذ الدكتور** **موفق أحمد علي السيدية** **كلية الإدارة والاقتصاد** **جامعة الموصل** **عضواً ومشرفاً**	**الأستاذ المساعد الدكتور** **حسن صبحي العباس** **كلية الحدباء الجامعة** **عضواً ومشرفاً**

قرار مجلس الكلية

اجتمع مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجلسته ..... المنعقدة بتاريخ / /٢٠١٧ وقرر التوصية بمنحه شهادة الدكتوراه فلسفة في اختصاص إدارة مصارف.

مقرر مجلس الكلية	**عميد كلية الإدارة والاقتصاد**
التوقيع:	**التوقيع:**
الاسم:	**الاسم:**
التاريخ: / /٢٠١٧	**التاريخ: / /٢٠١٧**

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد (ﷺ) سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

يدعوني واجب الوفاء والعرفان أن أتقدم اولاً بالشكر والامتنان إلى أستاذيّ الفاضلين الأستاذ الدكتور موفق أحمد السيدية والأستاذ المساعد الدكتور حسن صبحي حسن العباس المشرفين على أطروحتي لما كان لهما من دور كبير في إنجازها من خلال توجيهاتهما السديدة والدعم المعنوي والمتابعة المستمرة طيلة مدة الدراسة متمنية لهما العمر المديد والعطاء الدائم.

ويسر الباحثة أن تتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور أُبي سعيد الديوه جي (رئيس جامعة الموصل) والسيد عميد الكلية وإلى السادة أعضاء الهيئة التدريسية في الدراسات العليا (الدكتوراه) ولاسيما الأستاذ الدكتور سرمد كوكب الجميل والأستاذ الدكتور أثيل الجومرد والأستاذ الدكتور طلال كداوي والأستاذ المساعد الدكتور الياس خضير، أعضاء الهيئة التدريسية كافة في قسم العلوم المالية والمصرفية، وأخص منهم الأستاذ المساعد الدكتور عدنان سالم قاسم والدكتورة سراء سالم.

وأتقدم بخالص الشكر إلى السادة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة وإغنائها بملاحظاتهم العلمية القيمة، وأتقدم بالشكر إلى المقوم اللغوي الأستاذ الدكتور أمين لقمان الحبار، والمقيم العلمي لما تحملوه من عناء في إخراج هذا العمل بشكله الصحيح، وتقتضي الإخوة الصادقة أن أتقدم بشكري إلى الدكتور محمد فوزي والدكتورة شيماء محمد صالح والدكتور جمال هداش والدكتورة ايمان مصطفى والأستاذ آشتي عبدالستار والست يسرى حازم لدعمهم المتواصل لي طول فترة الدراسة، وأتقدم بجزيل الشكر إلى السيد خطاب المعاضيدي لما قدمه من جهد في طباعة الأطروحة، وإلى زملائي في مرحلة دراسة الدكتوراه (زاهدة، حارث، عمر).

ويعجز اللسان عن تقديم الشكر والامتنان لمن مهدا لي طريق العلم وأحاطاني بحبهما وحنانهما (والديّ) حفظهما الله، وإلى زينة الحياة الدنيا ولديّ (إبراهيم وزينب)، وإلى (إخوتي وأخواتي) الأعزاء أدامهم الله ذخراً لي...

والفضل مرده لله، وهو وراء القصد

ليلى عبدالكريم محمد

٢٠١٧/٤/٢٠

المستخلص

حظي موضوع استدامة الائتمان المصرفي أثناء الأزمات المالية باهتمامٍ بالغ من المتخصصين في هذا المجال، إذ اظهرت الأزمة المالية العالمية عام (2008) أن تقييم القوة المالية للمصرف وقدرته على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية ليس بالأمر السهل، علية فقد سعت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر في استدامة الائتمان المصرفي أثناء الأزمات التي يمر بها المصرف. فالمصارف التي تمتلك كشوفات مالية رصينة وواقعية تكون قادرة على تحقيق الاستدامة المالية خلال مدة الأزمة، وهذا يتطلب توفر أربعة مؤشرات مهمة أكدت عليها المنظمات الدولية في المجال المالي والمصرفي والتي يأتي في مقدمتها لجنة بازل III، إذ حددت الدراسة المؤشرات الرئيسة التي تؤثر في الاستدامة المالية، وهي مؤشر السيولة ومؤشر الودائع واستقرار مصادر تمويل المصرف ومؤشر قوة رأس المال ومؤشر الربحية، وفيما يتعلق بالمؤشر الأول وهو مؤشر السيولة، فقد أظهرت الأزمة المالية إن مخاطر السيولة تتبلور بالحدوث بشكل سريع الامر الذي يؤدي الى تلاشي الموارد المالية للمصرف، ويظهر ذلك العلاقة بين سيولة السوق المالي والسيولة المصرفية، إذ أن مورثات أزمة السيولة في السوق المالي تشبه إلى حدٍ بعيد مورثات أزمة السيولة المصرفية، لذا يعدّ من الضروري فهم طرق معالجة مختلف الأطراف الفاعلة في السوق المالي، والارتباط بين الهيئات المالية وأثرها في ديناميكية السوق بهدف الاستجابة لمتطلبات الاستقرار النقدي والمالي، وفيما يتعلق بالمؤشر الثاني وهو مؤشر الودائع، فالمصارف التي تعتمد على الودائع التقليدية مصدراً للتمويل تعدّ أكثر استقراراً من المصارف التي تعتمد على الاقتراض من السوق المالي، فأموال الاقتراض يمكن أن تنفذ بسرعة عندما تخضع الأسواق لأزمات ويتوقف المقرضون عن تقديم قروض جديدة أو تجديد قروض قديمة، أما المؤشر الثالث الذي يمكن استعماله لمعرفة قوة الكشوفات المالية ورصانتها في المصرف يتعلق بقوة راس المال، إذ أن لنسبة راس المال التنظيمي دور بالغ الأهمية في دعم إقراض المصرف. وتختلف الأهمية الرأسمالية لعرض القروض في ظروف الأزمة المالية عما هي عليه في الأوقات الاعتيادية. أما المؤشر الرابع فيتمثل بمؤشر الربحية تعدّ فالأرباح عنصراً حاسماً في قياس الاستدامة المالية، لكونها تأخذ بنظر الاعتبار العوائد والتكاليف.

وقد تم انتقاء عينة الدراسة فيما يخص القطاع المصرفي العراقي والقطاع المصرفي الأردني، والقطاع المصرفي القطري والقطاع المصرفي في أبو ظبي والقطاع المصرفي السعودي، وتم من خلال التحليل والاستعراض لمجمل ما عرضته الدراسة التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات تمحورت بأهمية اشتقاق مجموعتان من المصارف،

وهي المصارف المستدامة مالياً، والمصارف غير المستدامة مالياً، إذ تتميز المصارف المستدامة مالياً بكونها تتمتع بالاكتفاء الذاتي والقدرة على المطاولة والاستمرارية في تقديم خدماتها في أوقات الازمات، فضلاً عن امتلاكها لمعايير الإفصاح والشفافية والحوكمة التي أكدت عليها المنظمات الدولية المالية ممثلة بلجنة بازل ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إذ تعدّ هذه المعايير جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المصرف والوعي المصرفي لدى الزبائن، إذ تكون المصارف المستدامة مالياً قادرة على تغطية عملياتها وتكاليفها المالية وتقديم قروض عالية الجودة في أوقات الأزمة. أما المصارف غير المستدامة فهي عكس ذلك تماماً،

ومن خلال التحليل المالي والإحصائي تبين إن القطاعات المصرفية الخمسة تأثرت بالأزمة المالية العالمية 2008، ولكن بنسب متفاوتة اعتمدت على البنية التحتية لكل قطاع ومدى انفتاحه على الأسواق العالمية، فضلاً عن مدى التزامه بتطبيق المعايير الدولية والمعايير المحلية.

وانعكس ذلك ببلورة محور الدراسة في التوصل الى توصية مفادها اهمية الالتزام بتطبيق معايير لجنة بازلIII وحث المصارف على ذلك لكونها حاجزاً يوفر الأمان للوقاية من الأزمات المقبلة المتوقعة، مع ضمان الاستجابة السريعة لأي أزمة مالية على أساس ما يسمى بالإنذار المبكر للأزمة ومن خلال مراقبة البيئة الداخلية والخارجية للمصرف، فضلاً عن اعتماد إطار قانوني ومؤسسي يتيح اتخاذ الإجراءات المناسبة في التعامل مع الأزمة.

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المستخلص باللغة العربية	أ
ثبت المحتويات	ت
ثبت الجداول	ث
ثبت الأشكال	د
المقدمة	2-1
الفصل الأول: الإطار العام ومنهجية الدراسة والدراسات السابقة	23-3
المبحث الأول: الإطار العام ومنهجية الدراسة	3
المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة	10
الفصل الثاني: الاستدامة المالية خلال الازمات	64-24
المبحث الأول: الاستدامة المالية واستدامة الائتمان المصرفي	25
المبحث الثاني: الاستدامة المالية في المصارف خلال الأزمات المالية وشروطها	48
الفصل الثالث: العوامل الرئيسة المؤثرة في استدامة الائتمان المصرفي خلال الأزمات المالية	105-65
المبحث الأول: مؤشر السيولة واستدامتها	66
المبحث الثاني: مؤشر الودائع واستدامتها	81
المبحث الثالث: مؤشر الربحية واستدامتها	88
المبحث الرابع: مؤشر رأس المال واستدامته	94
الفصل الرابع: تهيئة البيانات واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج	212-106
المبحث الأول: تحليل واقع المصارف محل الأزمة المالية العالمية 2008	107
المبحث الثاني: تهيئة البيانات وتوصيفها محل الدراسة	137
المبحث الثالث: تحليل الارتباط والأثر للمتغيرات محل الدراسة	177
المبحث الرابع: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج	197
الفصل الخامس: الاستنتاجات والمقترحات	218-213
أولاً. الاستنتاجات	213
ثانياً. المقترحات	217
المصادر	234-219
المستخلص باللغة الانكليزية	A

ثبت الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	المصارف عينة الدراسة في القطاع المصرفي العراقي	6
(1-2)	المصارف عينة الدراسة في القطاع المصرفي الاردني	6
(1-3)	المصارف عينة الدراسة في القطاع المصرفي في الامارات	6
(1-4)	المصارف عينة الدراسة في القطاع المصرفي السعودي	7
(1-5)	المصارف عينة الدراسة في القطاع المصرفي القطري	7
(1-6)	ملخص الدراسات العربية السابقة	16-15
(1-7)	ملخص الدراسات الأجنبية السابقة	21
(3-8)	تصنيف الودائع	82
(3-9)	الأطر المتعلقة برأسمال الشريحة الأولى والشريحة الثانية	100
(4-10)	مكونات التمويل المستقر المتاح	115
(4-11)	مكونات التمويل المستقر المطلوب	116
(4-12)	المؤشرات المالية لمؤسسة Citigroup	118
(4-13)	المؤشرات المالية لمؤسسة JPMorgan	119
(4-14)	المؤشرات المالية لمؤسسة Bank of America	121
(4-15)	المؤشرات المالية لمصرف Lehman Brothers	123
(4-16)	المؤشرات المالية لمصرف Northern Rock	125
(4-17)	وصف عينة القطاع المصرفي في العراق	127
(4-18)	وصف عينة القطاع المصرفي في الأردن	128
(4-19)	وصف عينة القطاع المصرفي في السعودية	131-130
(4-20)	وصف عينة القطاع المصرفي في الإمارات	132
(4-21)	وصف عينة القطاع المصرفي في قطر	133
(4-22)	مؤشرات أداء وسلامة القطاع المصرفي في الدول عينة الدراسة	135
(4-23)	الدول عينة الدراسة التي شهدت تراجعاً في معدلات نمو السيولة المحلية	136
(4-24)	الدول عينة الدراسة التي شهدت ارتفاعاً في معدلات نمو السيولة المحلية	136

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(4-25)	الإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية	136
(4-26)	التوصيف الاحصائي لبيانات المتغير المعتمد في المصارف السعودية للفترة (2006-2010)	138
(4-27)	التوصيف الاحصائي لبيانات متانة رأس المال في المصارف السعودية للفترة (2006-2010)	139
(4-28)	التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر الودائع في المصارف السعودية للفترة (2006-2010)	141
(4-29)	التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر الربحية في المصارف السعودية للفترة (2006-2010)	143
(4-30)	التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر السيولة العالمي في المصارف السعودية للفترة (2006-2010)	144
(4-31)	التوصيف الاحصائي لبيانات المتغير المعتمد في مصارف أبو ظبي للفترة (2006-2010)	146
(4-32)	التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر متانة رأس المال في مصارف أبو ظبي للفترة (2006-2010)	147
(4-33)	التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر الودائع في المصارف أبو ظبي للفترة (2006-2010)	149
(4-34)	التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر الربحية في مصارف أبو ظبي للفترة (2006-2010)	151
(4-35)	التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر السيولة العالمي في مصارف أبو ظبي للفترة (2006-2010)	152
(4-36)	التوصيف الاحصائي لبيانات المتغير المعتمد في مصارف الاردن للفترة (2006-2010)	154
(4-37)	التوصيف الاحصائي لبيانات متانة رأس المال في المصارف الاردن للفترة (2006-2010)	155
(4-38)	التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر الودائع في مصارف الاردن للفترة (2006-2010)	157
(4-39)	التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر الربحية في مصارف الاردن للفترة (2006-2010)	158

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(4-40)	التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر السيولة العالمي في مصارف الاردن للفترة (2006-2010)	160
(4-41)	التوصيف الاحصائي لبيانات المتغير المعتمد في مصارف العراق للفترة (2006-2010)	162
(4-42)	التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر متانة رأس المال في مصارف العراق للفترة (2006-2010)	163
(4-43)	التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر الودائع في مصارف العراق للفترة (2006-2010)	164
(4-44)	التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر الربحية في مصارف العراق للفترة (2006-2010)	166
(4-45)	التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر السيولة العالمي في مصارف العراق للفترة (2006-2010)	167
(4-46)	التوصيف الاحصائي لبيانات المتغير المعتمد في مصارف القطرية للفترة (2006-2010)	169
(4-47)	التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر متانة رأس المال في مصارف القطرية للفترة (2006-2010)	170
(4-48)	التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر الودائع في مصارف القطرية للفترة (2006-2010)	172
(4-49)	التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر الربحية في مصارف القطرية للفترة (2006-2010)	173
(4-50)	التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر السيولة العالمي في المصارف القطرية للفترة (2006-2010)	175
(4-51)	معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة المستقلة في القطاع السعودي خلال مدة الدراسة	178-177
(4-52)	معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة المستقلة في القطاع المصرفي لأبو ظبي خلال مدة الدراسة	182-181
(4-53)	معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة المستقلة في القطاع المصرفي الاردني خلال مدة الدراسة	185

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(4-54)	معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة المستقلة في القطاع المصرفي العراقي خلال مدة الدراسة	189-188
(4-55)	معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة المستقلة في القطاع القطري خلال مدة الدراسة	193-192
(4-56)	نتائج انموذج الأثر في استدامة الائتمان المصرفي للقطاع المصرفي السعودي عينة الدراسة للفترة (2006-2007)	200
(4-57)	نتائج انموذج الأثر في استدامة الائتمان المصرفي للقطاع المصرفي لأبو ظبي عينة الدراسة للفترة (2006-2007)	203
(4-58)	نتائج انموذج الأثر في استدامة الائتمان المصرفي للقطاع المصرفي الاردني عينة الدراسة للفترة (2006-2007)	206
(4-59)	نتائج انموذج الأثر في استدامة الائتمان المصرفي للقطاع المصرفي العراقي عينة الدراسة للفترة (2006-2007)	209
(4-60)	نتائج انموذج الأثر في استدامة الائتمان المصرفي للقطاع المصرفي القطري عينة الدراسة للفترة (2006-2007)	211

ثبت الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	أنموذج الدراسة	9
(2-2)	خطوات بناء اختبارات الضغط الائتمانية	37
(2-3)	أنواع عوامل الخطر	38
(2-4)	فجوة الائتمان المقترن بالناتج المحلي الاجمالي	45
(2-5)	تقدير فجوة الائتمان	47
(2-6)	هيكلية بازلIII	60
(2-7)	العلاقة بين الازمة المالية والافراط في نمو الائتمان	63
(2-8)	معايير السيولة حسب معطيات بازلIII	70
(3-9)	إطار إدارة السيولة العالمية لــBCBS	72
(3-10)	العوامل المؤثرة في الربحية	91
(3-11)	طبيعة عمل مصرف Lehman	111
(4-12)	المؤشرات المالية لمؤسسة Citigroup	118
(4-13)	المؤشرات المالية لمؤسسة JPMorgan	120
(4-14)	المؤشرات المالية لمؤسسة Bank of America	121
(4-15)	المؤشرات المالية لمؤسسة Lehman Brothers	124
(4-16)	المؤشرات المالية لمؤسسة Northern Rock	125
(4-17)	توزيع قيم مؤشر الاستدامة في القطاع السعودي خلال مدة الدراسة	139
(4-18)	توزيع قيم مؤشر متانة رأس المال في القطاع السعودي خلال مدة الدراسة	140
(4-19)	توزيع قيم مؤشر الودائع في القطاع السعودي خلال مدة الدراسة	142
(4-20)	توزيع قيم مؤشر الربحية في القطاع السعودي خلال مدة الدراسة	143
(4-21)	توزيع قيم مؤشر السيولة العالمي في القطاع السعودي خلال مدة الدراسة	145
(4-22)	توزيع قيم مؤشر الاستدامة في قطاع أبو ظبي خلال مدة الدراسة	147

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(4-23)	توزيع قيم مؤشر متانة رأس المال في قطاع أبو ظبي خلال مدة الدراسة	148
(4-24)	توزيع قيم مؤشر الودائع في قطاع أبو ظبي خلال مدة الدراسة	150
(4-25)	توزيع قيم مؤشر الربحية في قطاع أبو ظبي خلال مدة الدراسة	151
(4-26)	توزيع قيم مؤشر السيولة العالمي في قطاع أبو ظبي خلال مدة الدراسة	153
(4-27)	توزيع قيم مؤشر الاستدامة في قطاع الأردن خلال مدة الدراسة	155
(4-28)	توزيع قيم مؤشر متانة رأس المال في قطاع الاردن خلال مدة الدراسة	156
(4-29)	توزيع قيم مؤشر الودائع في قطاع الاردن خلال مدة الدراسة	158
(4-30)	توزيع قيم مؤشر الربحية في قطاع الاردن خلال مدة الدراسة	159
(4-31)	توزيع قيم مؤشر السيولة العالمي في قطاع الاردن خلال مدة الدراسة	161
(4-32)	توزيع قيم مؤشر الاستدامة في قطاع العراق خلال مدة الدراسة	162
(4-33)	توزيع قيم مؤشر متانة رأس المال في قطاع العراق خلال مدة الدراسة	163
(4-34)	توزيع قيم مؤشر الودائع في قطاع العراق خلال مدة الدراسة	165
(4-35)	توزيع قيم مؤشر الربحية في قطاع العراق خلال مدة الدراسة	166
(4-36)	توزيع قيم مؤشر السيولة العالمي في قطاع العراق خلال مدة الدراسة	168
(4-37)	توزيع قيم مؤشر الاستدامة في قطاع قطر خلال مدة الدراسة	169
(4-38)	توزيع قيم مؤشر متانة رأس المال في قطاع قطر خلال مدة الدراسة	171
(4-39)	توزيع قيم مؤشر الودائع في قطاع قطر خلال مدة الدراسة	172

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(4-40)	توزيع قيم مؤشر الربحية في قطاع قطر خلال مدة الدراسة	174
(4-41)	توزيع قيم مؤشر السيولة العالمي في قطاع قطر خلال مدة الدراسة	175
(4-42)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي السعودي سنة 2006	178
(4-43)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي السعودي سنة 2007	179
(4-44)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي السعودي سنة 2008	179
(4-45)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي السعودي سنة 2009	180
(4-46)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي السعودي سنة 2010	180
(4-47)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي لأبو ظبي سنة 2006	182
(4-48)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي لأبو ظبي سنة 2007	183
(4-49)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي لأبو ظبي سنة 2008	183
(4-50)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي لأبو ظبي سنة 2009	184
(4-51)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي لأبو ظبي سنة 2010	184
(4-52)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي الاردني سنة 2006	186
(4-53)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي الاردني سنة 2007	186
(4-54)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي الاردني سنة 2008	187

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(4-55)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي الاردني سنة 2009	187
(4-56)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي الاردني سنة 2010	188
(4-57)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي العراقي سنة 2006	190
(4-58)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي العراقي سنة 2007	190
(4-59)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي العراقي سنة 2008	191
(4-60)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي العراقي سنة 2009	191
(4-61)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي العراقي سنة 2010	192
(4-62)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي القطري سنة 2006	194
(4-63)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي القطري سنة 2007	194
(4-64)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي القطري سنة 2008	195
(4-65)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي القطري سنة 2009	195
(4-66)	الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي القطري سنة 2010	196

مقدمة

يتمحور مصطلح استدامة الائتمان (Sustainability of Credit) حول محاولة مؤسسات وبرامج الائتمان تغطية عملياتها وتكاليفها المالية من خلال الانتشار في مناطق أوسع، وتقديم قروض عالية الجودة، فضلاً عن إدارة محفظة قروض مثلى، وهذا يعني تحقيق المصارف لكشوفات مالية رصينة ودقيقة قادرة على نحو أفضل في استدامة الائتمان خلال الأزمة المالية، التي يمكن أن تكون المفتاح الافضل لتعافي الائتمان بعد الأزمة، مما يجعل قوة ميزانية المصرف ذات تأثير يحدد المستوى الذي بموجبه تقلص المصارف منح القروض في الأزمات المالية.

وقد قدمت مقررات لجنة بازل III العديد من المقترحات التنظيمية والمكملة لبازل II، إذ يمكن تقييم قوة المصرف ثم التركيز على المعايير التنظيمية الجديدة لرأس المال والسيولة واستقرار مصادر التمويل وكانت الغاية في تحديد الصلات التي تربط هذه المؤشرات على أساس تجريبي بإمدادات لتحقيق استدامة القروض المصرفية خلال الأزمة المالية، وعليه سوف يتم التركيز على المؤشرات الاتية:

1. استقرار مصادر تمويل المصرف وهيكلية الودائع.
2. السيولة التي يحتفظ بها المصرف.
3. قوة رأسمال المصرف.
4. ربحية المصرف.

فبالنسبة للمؤشر الأول يلاحظ وجود جدلاً واسعاً حول أن الودائع بوصفها مصدر تمويل تعد أكثر استقراراً من الأموال التي يتم الحصول عليها عن طريق الاقتراض في السوق، فأموال الاقتراض يمكن أن تنفذ بسرعة عندما تخضع الأسواق لضغوط ويتوقف المقرضون عن تقديم قروض جديدة أو يرفضون تجديد قروض قديمة.

أما مؤشر السيولة التي يحتفظ بها المصرف فقد أظهرت الأزمة المالية عام (2008) أن مخاطر السيولة تتبلور بالحدوث بشكل سريع، مما يُؤدي الى تتلاشى الموارد المالية للمصارف، وهناك علاقة بين سيولة السوق والسيولة المصرفية، إذ أن مورثات أزمة السيولة في السوق تشبه إلى حدٍ بعيد مورثات أزمة السيولة المصرفية، لذا يعدّ من الضروري فهم مسببات مختلف الأطراف الفاعلة في السوق المالي، والارتباط بين الهيئات المالية وأثرها في ديناميكية السوق بهدف الاستجابة لمتطلبات الاستقرار النقدي والمالي.

أما المؤشر الآخر الذي يمكن استخدامه لمعرفة قوة ميزانية المصرف يتعلق بقوة رأسمال المصرف، إذ أن لنسبة رأس المال التنظيمي دوراً بالغ الأهمية في دعم إقراض المصرف،

وتختلف الأهمية الرأسمالية لعرض القروض في ظروف الأزمة عما هي علية في الأوقات الاعتيادية.

على أية حال بإمكان المصارف تحويل رأس المال الإضافي إلى إقراض أكبر فقط حالما يتجاوز رأسمالها الحد الحرج المحدد بموجب بازلIII، وتسعى المصارف ذات رأس المال المتدني إلى استعادة نسبة رأسمالها التنظيمي من دون توليد إقراض جديد.

وهذا من شأنه أن يساعد في استدامة الائتمان بطريقتين، الأولى بمساعدة المصارف على مقاومة الإحباط المفرط، والثانية بنقل نسب رأس المال إلى المناطق التي تسمح للمصارف بتوسيع إقراضها مرة أخرى، ذلك يعني أنه من المهم إدراك أن التركيز الأحادي على عمليات إعادة الرسملة والإجراءات الأخرى لاستدامة الائتمان ربما تثبت أنها غير كافية لتحقيق معافاة مستدامة من الأزمة المالية، ففي الوقت الذي يكون فيه الاقتصاد بحاجة إلى الائتمان ليتدفق إلى القطاعات الإنتاجية، نلاحظ في ذات الوقت أن إعادة هيكلة المصرف تكون ضرورية لوضع الأسس لمعافاة الاستدامة الذاتية والتي فيها يمكن للنظام المالي أن يعمل على نحو مربح وكفء من دون دعم القطاع العام.

أما المؤشر الأخير وهو ربحية المصرف فإنه يمثل المحصلة النهائية لمختلف السياسات المتخذة من قبل الإدارة العليا، وهو مؤشر يعبر عن مدى كفاءة القرارات الاستثمارية التي اتخذتها الإدارة في كافة أنشطتها المصرفية.

الفصل الأول

الإطار العام ومنهجية الدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار العام ومنهجية الدراسة

أولاً. الإطار العام للدراسة

1. مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة في صعوبة محافظة المصارف على قدرتها في استدامة الائتمان المصرفي أثناء الأزمات المالية، وأن هذه المقدرة ترتبط بشكل كبير بامتلاكها لقوائم مالية رصينة وواقعية، إذ تواجه المصارف تحديات أساسية تكمن في الالية التي تستخدمها المصارف في التعامل مع سياسة السيولة وسياسة الودائع وسياسة الربحية واخيراً سياسة رأس المال في المصرف.

2. أهمية الدراسة

حظي موضوع استدامة الائتمان المصرفي خلال الأزمات المالية باهتمام بالغ من قبل المتخصصين في هذا المجال، إذ اظهرت الأزمة المالية العالمية عام (2008) أن تقييم القوة المالية للمصارف وقدرتها على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية ليس بالأمر السهل، ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية تركزت الجهود التنظيمية على إعادة النظر في تعريف المصرف القوي من حيث رأس المال والقادر على مواجهة الأزمة، بغية تحسين النظام المصرفي وتعزيز الرقابة علية، وبرزت أهمية الدراسة من خلال تناولها أربعة مؤشرات مهمة وهي مؤشر السيولة العالمي الذي أكدت علية لجنة بازلIII ومؤشر الودائع ومؤشر رأس المال الذي يعد ذو أهمية قصوى في أوقات الأزمة، فضلاً عن مؤشر الربحية، إلا أن كفاءة هذه المؤشرات وفعاليتها ستظل غير ثابتة وقيد التجربة حتى أزمة أخرى، وأن تحقيق مبدأ الاستدامة يساعد المصارف على الاستمرار في تقديم الخدمات للزبائن والاستمرار بمنح الائتمان خلال الأزمة، ولتحقيق ذلك ينبغي على المصارف أن تكون قادرة على تغطية كافة مصاريفها المباشرة وغير المباشرة، مع تحديد دور عناصر قوة الميزانية المقترحة وتحديد مدى دقة العوامل المؤثرة على هدف استدامة الائتمان، وتقييم مدى جاهزية المصارف في تطبيق معايير الاستدامة ومعايير لجنة بازلIII.

3. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

1. تحديد مفهوم الاستدامة المالية وأركانها وشروطها، فضلاً عن العوامل الرئيسة المؤثرة في الاستدامة والمتمثلة بمؤشر السيولة واستدامته ومؤشر الودائع واستدامته ومؤشر رأس المال واستدامته، ومؤشر الربحية واستدامته.
2. تحديد أسباب الأزمات المالية ومحدداتها، فضلاً عن تحديد طرق قياس السيولة المصرفية والتعديلات التي أدخلتها لجنة بازلIII عليها بعد الأزمة المالية.
3. تحديد مفهوم فجوة الائتمان والانتقادات الموجهة لها، والأساليب والأدوات المستخدمة في تخفيف مخاطر الائتمان.
4. تحديد التعديلات التي طرأت على المفهوم الحديث لرأس المال، كونه أحد عناصر قوة الميزانية.
5. التعرف على مؤشر الودائع المصرفية ومعرفة مدى تأثيره على استدامة الائتمان خلال الأزمات المالية.
6. تحديد مفهوم التضبيط المالي وقواعده وأسسه وكيفية تضبيط كل مؤشر من مؤشرات تحقيق الاستدامة المالية.
7. تقييم مدى جاهزية المصارف عينة البحث على تطبيق مقررات بازلIII وتطبيق معايير الاستدامة المالية، وتبقى الفترة القادمة وحدها كفيلة لتقييم مدى كفاءة وفعالية مقررات بازلIII.
8. الاستيعاب المعمق للأساليب الحديثة في إدارة مخاطر السيولة وبالتحديد نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقرة وفقاً لتوصيات لجنة بازلIII.

4. فرضيات الدراسة

اعتماداً على الأساس النظري للدراسة من أهميتها ومشكلتها وأهدافها، فقد طرحت الدراسة العديد من الفرضيات بهدف اختبارها وتحقيق أهدافها وهي كما يأتي:

أ. الفرضية الرئيسة

تؤثر عناصر قوة ميزانية المصرف المتمثلة بالسيولة والودائع ورأس المال والربحية في استدامة الائتمان المصرفي خلال الأزمات المالية.

وينبثق من الفرضية أعلاه فرضيات فرعية تتمثل بالاتي:

(1) يوجد أثر ايجابي لمؤشر قوة رأس المال على تحقيق الاستدامة المالية، إذ تؤدي زيادة رأس المال في المصارف كونها خط الدفاع الأول وصمام الأمان لسداد مختلف الالتزامات وتحت

أسوأ الظروف إلى تمكين المصارف من المطاولة والاستمرارية في منح الائتمان في أوقات الأزمة.

(2) يوجد أثر إيجابي لمؤشر الودائع على تحقيق الاستدامة المالية، فزيادة الودائع التقليدية بوصفها مصدراً للتمويل يعد أكثر استقراراً من أموال الاقتراض التي تنفذ في أوقات الأزمة.

(3) يوجد أثر ايجابي لمؤشر السيولة العالمي على تحقيق الاستدامة المالية فزيادة السيولة في الأجل الطويل يمكن أن يجنب المصرف من الوقوع بالأزمات المالية.

(4) يوجد أثر إيجابي لمؤشر الربحية في تحقيق الاستدامة المالية فزيادة الربحية تعد المؤشر الكاشف عن كفاءة المصرف والمركز التنافسي في الأسواق المالية.

ثانياً. منهجية الدراسة

أ. مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة بعينة من المصارف التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي وهي السعودية وقطر والإمارات، فضلاً عن القطاع المصرفي الأردني والقطاع المصرفي العراقي، وتتمثل مسوغات اختيار هذه القطاعات على النحو الآتي:

1. تتسم دول مجلس التعاون الخليجي بأنظمة مالية وتجارية منفتحة وذات انكشاف عالٍ على الأسواق المالية العالمية، لذلك فإن ارتباطها الوثيق بكل من النظام المالي العالمي وبالأسواق المالية العالمية للسلع وفي مقدمتها النفط والغاز والبتروكيماويات، جعلها قنوات رئيسة لامتداد الأزمة العالمية إلى اقتصاديتها، فمع تراجع أسعار النفط العالمية تقلصت الفوائض المالية وتقلصت السيولة النقدية وبدأت آثار الأزمة واضحة عليها بشكل كبير.
2. تكامل القطاع الأردني في النظام المالي العالمي مازال محدوداً، إذ أن القطاع المصرفي الأردني لم يندمج بقوة في النظام العالمي، وإن الضوابط المتشددة التي وضعها المصرف المركزي الأردني في مجال منح الائتمان والحدود القصوى لاستثمارات المصارف في الأوراق المالية وفي التمويل العقاري ساعدت كلها في التخفيف من آثار الأزمة المالية على الجهاز المصرفي الأردني.
3. إن القطاع المصرفي في العراق لم ينشأ مرة واحدة بل هو نتيجة للعديد من التغيرات التي حدثت فية خلال العقود الماضية (تطور الإيرادات النفطية، الحروب، وسيطرت المصارف الأجنبية على النظام المصرفي، والحصار الاقتصادي... والخ)، فضلاً عن الأوضاع غير المستقرة التي مر بها البلد، والتي تنعكس على دور النظام المصرفي في جذب المدخرات المحلية ومن ثم في تمويل القطاع العام والخاص.

ب. عينة الدراسة

شملت الدراسة عينة من المصارف المدرجة في الأسواق المالية، وتم اختيار القطاع المصرفي العراقي والقطاع المصرفي الأردني والقطاع المصرفي في الأمارات والقطاع المصرفي في السعودية والقطاع المصرفي القطري.

جدول (1-1)
المصارف عينة الدراسة في القطاع المصرفي العراقي

ت	المصارف	ت	المصارف
.1	مصرف الشرق الأوسط	.9	مصرف دار السلام
.2	مصرف الشمال	.10	المصرف التجاري العراقي
.3	المصرف العراقي الإسلامي	.11	مصرف كوردستان للاستثمار والتمويل الدولي
.4	مصرف الاتحاد العراقي	.12	مصرف سومر التجاري
.5	المصرف الأهلي العراقي	.13	مصرف المنصور للاستثمار
.6	مصرف الائتمان العراقي	.14	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل
.7	مصرف الاستثمار العراقي	.15	مصرف أشور
.8	مصرف الخليج التجاري		

الجدول من إعداد الباحثة.

جدول (1-2)
المصارف عينة الدراسة في القطاع المصرفي الاردني

ت	المصارف	ت	المصارف
.1	المصرف الاردني الكويتي	.8	المصرف الاستثماري
.2	المصرف التجاري الاردني	.9	المصرف العربي الاسلامي الدولي
.3	مصرف الأسكان للتجارة والتمويل	.10	مصرف لبنان
.4	مصرف المال الاردني	.11	مصرف الاستثمار العربي الاردني
.5	مصرف الاتحاد	.12	مصرف سوسيته جنرال - الاردن
.6	المصرف الاهلي الاردني	.13	المصرف الاسلامي الاردني
.7	مصرف القاهرة		

الجدول من إعداد الباحثة.

جدول (1-3)
المصارف عينة الدراسة في القطاع المصرفي في الامارات

ت	المصارف	ت	المصارف
.1	مصرف أبو ظبي الاسلامي	.9	مصرف الفجيرة الوطني
.2	مصرف أبو ظبي التجاري	.10	مصرف الواحة العالمية
.3	مصرف أبو ظبي الوطني	.11	مصرف الاستثمار
.4	مصرف الاتحاد الوطني	.12	مصرف دار التمويل
.5	مصرف التجاري الدولي	.13	مصرف رأس الخيمة الوطني
.6	مصرف الشارقة الاسلامي	.14	مصرف الخليج الاول
.7	مصرف الشارقة	.15	مصرف أم القيوين
.8	المصرف العربي المتحد		

الجدول من إعداد الباحثة.

جدول (1-4)
المصارف عينة الدراسة في القطاع المصرفي السعودي

ت	المصارف	ت	المصارف
.1	مصرف الرياض	.7	المصرف العربي الوطني
.2	مصرف الجزيرة	.8	مجموعة سامبا المالية
.3	المصرف السعودي للاستثمار	.9	الراجحي المصرفي للاستثمار
.4	المصرف السعودي الهولندي	.10	مصرف البلاد
.5	المصرف السعودي الفرنسي	.11	المصرف الأهلي الأردني
.6	المصرف السعودي البريطاني		

الجدول من إعداد الباحثة.

جدول (1-5)
المصارف عينة الدراسة في القطاع المصرفي القطري

ت	المصارف	ت	المصارف
.1	المصرف الأهلي	.6	المصرف الوطني
.2	المصرف التجاري القطري	.7	دلالة الوساطة
.3	مصرف الدوحة	.8	مصرف قطر الإسلامي
.4	مصرف الريان	.9	مصرف قطر الدولي الإسلامي
.5	الوطنية للإجارة	.10	الشركة الإسلامية للأوراق المالية

الجدول من إعداد الباحثة.

ت. الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

غطت الدراسة مدة خمس سنوات امتدت من (2006–2010) للقطاع المصرفي العراقي والقطاع المصرفي الأردني والقطاع المصرفي في الامارات والقطاع المصرفي في السعودية والقطاع المصرفي القطري، وقد تم تقسيم هذه المدة إلى ثلاث فترات وكما يأتي:

– الفترة الأولى قبل حدوث الأزمة المالية والمتمثلة بسنة (2006–2007).

– الفترة الثانية وقت حدوث الأزمة المالية والمتمثلة بسنة (2008).

– الفترة الثالثة بعد حدوث الأزمة المالية والمتمثلة بسنة (2009–2010).

ث. أدوات الدراسة

بهدف اختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية، التي يمكن تقسيمها إلى أدوات توصيف البيانات وأدوات تحليل واختبار البيانات، على وفق الآتي:

(1) أدوات توصيف البيانات

*** الانحراف المعياري Standard Deviation**

تم استعمال هذا المقياس من أجل معرفة مدى تباعد قيم العينة عن وسطها الحسابي، كما يستعمل مقياساً لدرجة الخطر، ويحسب حسب المعادلة الآتية:

$$S = \sqrt{\frac{\sum Xi^2 - (\sum Xi)^2 / _n}{n-1}}$$

*** الوسط الحسابي (المتوسط) The Arithmetic Meean (Average)**

يعد الوسط الحسابي المقياس الأوسع استعمالاً في توصيف البيانات عن طريق معرفة الوسط الحسابي لها، وبحسب المعادلة الآتية:

$$\bar{\chi} = \frac{\sum_{I=1}^{n} Xi}{n}$$

*** الوسيط Median**

يعد الوسيط من مقاييس النزعة المركزية ويستعمل في توصيف البيانات عن طريق معرفة وسيط تلك البيانات بعد ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً.

*** أعلى/أدنى قيمة Maximum، Minimum**

وتشير إلى أعلى وأدنى قيمة للبيانات خلال مدة توصيف البيانات.

*** معامل الالتواء Skew ness**

يستعمل هذا المعامل لإعطاء فكرة عن تماثل المنحنى من عدمه وهل هو ملتوٍ نحو اليمين (موجب) أو نحو اليسار (سالب) ويحسب كما يأتي:

$$\frac{n}{(n-1)(n-2)}\sum(\frac{Xi-\bar{X}}{S})^3$$

*** معامل التفلطح Kurtosis**

يستعمل هذا المعامل لمعرفة انحراف قيمة المنحنى عن التوزيع الطبيعي للعينة المختارة ويحسب كما يأتي:

$$[(\frac{n(n+1)}{(n-1)(n-2)(n-3)}\sum\frac{(Xi-\bar{X})^4}{S}-\frac{3(n-1)^2}{(n-2)(n-3)}$$

(2) أدوات تحليل واختبار البيانات

*** الارتباط Correlation**

أحد الأدوات الإحصائية المستعملة لإيجاد مصفوفة الارتباط لبيرسون لمجموعة من المتغيرات ويحسب كما يأتي:

$$r=\frac{n(\sum xy)-(\sum x)(\sum y)}{\sqrt{n\sum x^2-(\sum x)^2}\sqrt{n\sum y^2-(\sum y)^2}}$$

*** الانحدار المتعدد Multiple Regression**

يستعمل لتقدير العلاقة بين متغير معتمد، وأكثر من متغير مستقل وتكتب بالصيغة الآتية:

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + \ldots\ldots\ldots + e$$ ؛

ث. أساليب جمع البيانات والمعلومات

تم الاعتماد على الكتب والدراسات والبحوث العربية والأجنبية لتوضيح الجانب النظري للدراسة، أما الجانب العملي فقد تم الاعتماد على التقارير المالية التفصيلية والقوائم المالية (الميزانية، وكشف الدخل، والتدفقات النقدية، والأرباح والخسائر) للمصارف عينة الدراسة.

ج. أنموذج الدراسة

تتطلب المعالجات المنهجية لمشكلة الدراسة في ضوء الإطارين النظري والعملي تصميم أنموذج افتراضي يتضمن المتغيرات المستقلة والمعتمدة، ويبين الشكل (1-1) كيفية ارتباط متغيرات الدراسة والعلاقة المنطقية بين هذين المتغيرين، فضلاً عن اتجاه الأثر والتأثير وتوضيح هيكل الدراسة والنتائج التي توصل إليها.

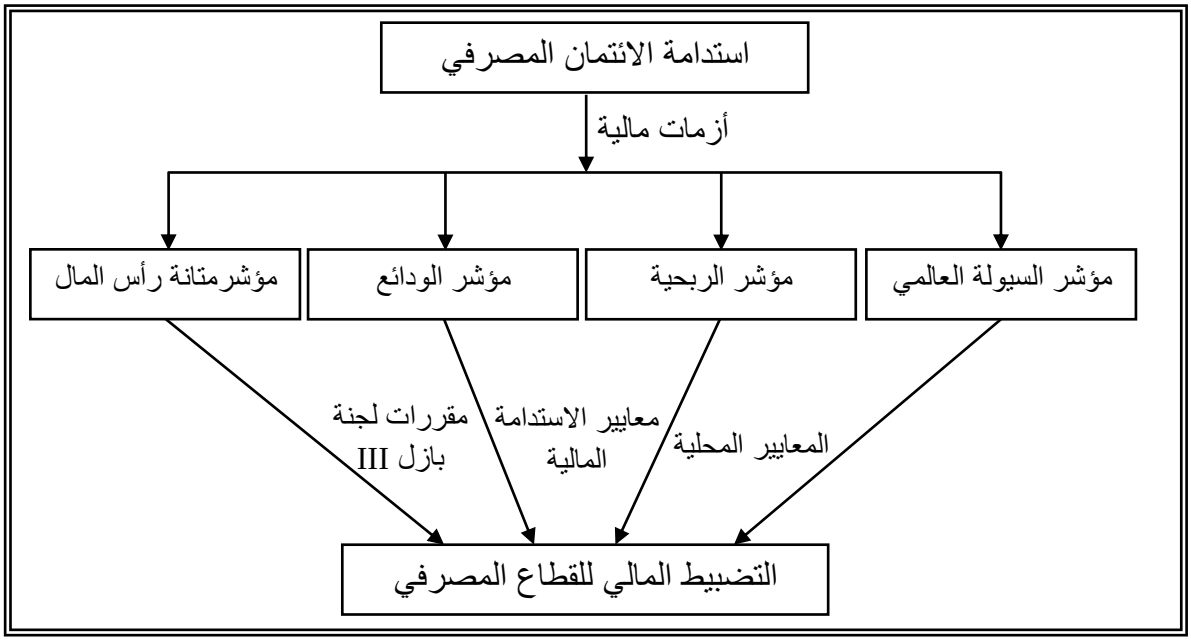

شكل (1-1)
أنموذج الدراسة

الشكل من إعداد الباحثة.

المبحث الثاني

مراجعة في الدراسات السابقة

يعد استعراض الدراسات السابقة ذا أهمية في البحث العلمي، ذلك انه يتناول مواضيع ذات علاقة بالدراسة الحالية، فيها الكثير من الحقائق المعرفية التي تسهم في تدعيم وإرساء جوانب الدراسة النظرية والتطبيقية، وعلى الرغم من ندرة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بالمحاور نفسها، فإن هناك مجموعة من الدراسات التي لها علاقة وتشترك وتتقاطع معها في بعض النقاط، لذلك فقد خصص هذا المبحث لمراجعة أبرز الدراسات والبحوث العربية والأجنبية وبحسب إنجازها الزمني وعلى النحو الآتي:

أولاً. الدراسات العربية

1. "تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم" دراسة (رانية خليل حسان أبو سمرة) في عام2007.

تمثل الودائع المصدر الرئيس لأموال المصرف وهي شريان الحياة فيه، وتقوم المصارف التجارية بقبول الودائع خدمة للاقتصاد القومي ونظراً لما يؤدي ذلك من تسهيل لعمليات الدفع الناجمة عن التبادل التجاري واستعمال الأموال في المجالات الاقتصادية المختلفة، وكانت عينة الدراسة عشوائية متمثلة بالموظفين العاملين لعدد من المصارف التجارية الوطنية الفلسطينية وبعدد 135 موظفاً أي ما نسبته 43,26% من مجتمع الدراسة، وقد تم توزيع الاستبانات عليهم، وتكونت الدراسة من عدد من الفرضيات أبرزها لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية في المصارف التجارية الوطنية الفلسطينية وبين السمات المادية والشخصية للمصارف والموقع، وقد تم رفض الفرضية وكانت أبرز التوصيات لهذه الدراسة أنه على المصارف أن تعمل على زيادة وتنمية حجم الودائع من خلال التركيز على التوسع في فروع لها محلياً (أي اتباع سياسة الانتشار الجغرافي) للاقتراب من المودعين، فضلاً عن استحداث وإدخال أنواع جديدة من الودائع المصرفية.

2. "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازلII" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين" دراسة (ميرفت علي أبو كمال) في عام2007.

هدفت هذه الدراسة الى وضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقاً للمعايير والارشادات الرقابية المصرفية الدولية، فضلاً عن تقييم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم إعداد معايير للإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان كاستبانة تم توزيعها على جميع العاملين في إدارة مخاطر الائتمان في المصارف،

وتشير أهم نتائج الدراسة إلى كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، وكفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية في المصارف، ونجاح عدد من المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة، والتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للمصارف من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها أن تعمل المصارف على تحسين إدارة المخاطر المصرفية، وخاصة إدارة مخاطر الائتمان، وأن تحافظ على توافق سياساتها الائتمانية مع التغييرات في الأوضاع الاقتصادية، وتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية على العمليات المصرفية.

3. **"أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك – دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobins Q" دراسة (محمد داود عثمان) في عام 2008.**

أظهرت هذه الدراسة أثر استخدام تقنيات تقليل مخاطر الائتمان في قيمة المصرف وتشمل هذه التقنيات مبادئ الإقراض الجيد والتأمين على الائتمان، فضلاً عن دراسة أهمية إدراك المصارف التجارية الأردنية لمخاطر المحفظة الائتمانية التي تكون المحصلة النهائية لها مخاطر عدم السداد، وأثر ذلك على قيمة المصرف من خلال العوائد المتحققة للمالكين، ومن أجل تقدير قيمة المصرف استخدمت الدراسة المعادلة التقريبية البسيطة Tobins Q، إذ شملت العينة أحد عشر مصرفاً تجارياً في القطاع المصرفي الأردني للفترة من (2001–2006)، وقد تم استعمال أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر موجب ما بين قيمة المصرف ومخففات مخاطر الائتمان، وقد أكدت الدراسة على أهمية استعمال تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان من قبل المصارف التجارية الأردنية للحد من مخاطر المحفظة الائتمانية والتعثر الائتماني لضمان عائد مقبول للمالكين وحملة الأسهم، وقد أوصت الدراسة بأن تقلل المصارف من الأساليب التقليدية في تخفيف مخاطر الائتمان إلى الأساليب الأكثر تقدماً التي من شأنها المحافظة على القيمة والأداء.

4. **"السيولة المصرفية وآثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية" دراسة (سيرين سميح أبو رحمة) في عام 2009.**

تعد السيولة المصرفية شريان الحياة للأنشطة والعمليات التي يقوم بها المصرف، إذ تحتاج المصارف إلى السيولة بسبب حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية، لذا تحاول أن ترتب أوضاعها بشكل يمكنها من مواجهة أي نقص في تدفقاتها النقدية وتحت أي ظرف من الظروف، وتبرو مشكلة هذه الدراسة في إيجاد أثر السيولة المصرفية في كل من العائد والمخاطرة، وقد افترضت الدراسة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة ونسب معدل العائد،

وعلاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة ونسب المخاطرة، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومؤشر مخاطر السيولة للمصارف التجارية الفلسطينية عينة الدراسة، وأوصت الدراسة المصارف بالعمل على تنويع استثماراتها من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر، فضلاً عن إعطاء السيولة النقدية مزيداً من الاهتمام لما لها من تأثير على العائد.

5. "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية" دراسة (السنوس الزوام ومختار إبراهيم) في عام 2009.

إن الأزمة المالية العالمية عام (2008) عصفت باقتصاديات العالم واظهرت مدى الضعف في الانظمة والإجراءات المتبعة من قبل الإدارة المالية في ظل عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي والتوجهات الرأسمالية، ويعدّ الفشل في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي من العناصر الأساسية المهيمنة لهذه الأزمة، وكانت اهداف هذه الدراسة تتمثل بمعرفة ماهية المخاطر الائتمانية وماهي أنواعها والسياسات الوقائية المتخذة عند منح الائتمان ومعرفة آليات تقييم مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم وصولاً الى وضع مدخل مقترح بشكل محدد أمام المصارف لأداء المخاطر الائتمانية في ظل الأزمات المالية، وقد خلصت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أبرزها إن فشل المصارف يرجع وبشكل جوهري لعدم تطبيق المفاهيم الحديثة في إدارة الائتمان والمتمثلة بالتخطيط الائتماني والتنظيم الائتماني والرقابة الائتمانية والتي اكدت عليها المنظمات الدولية والمتمثلة بلجنة بازل، وأوصت الدراسة بإعطاء التحليل المالي والائتماني أهمية أكبر من قبل المصارف، إذ ينبغي التركيز على التخطيط الائتماني (السيولة والربحية) وكيفية الموازنة بينهما والتنظيم الائتماني فضلاً عن الرقابة الائتمانية السابقة واللاحقة لمنح الائتمان.

6. "محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية – دراسة تطبيقية" دراسة (سامر فخري عبيدات) في عام 2010.

ميزت هذه الدراسة بين أهم العوامل التي تحدد درجة كفاية رأس المال في المصارف التجارية الأردنية المسجلة في بورصة عمان للفترة من (2000–2008) باستعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد ومعامل الارتباط بيرسون وكانت عينة الدراسة خمسة عشر مصرفاً، وتبين من نتائج الدراسة ما يأتي:

أ. وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاية رأس المال في المصارف التجارية والعوامل المستقلة الآتية: مخاطر السيولة، ومعدل العائد على الموجودات، بالمقابل هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاية رأس المال في المصارف التجارية والعوامل المستقلة الآتية: معدل العائد على حقوق الملكية ومخاطر سعر الفائدة.

ب. وجود علاقة عكسية غير دالة إحصائياً بين درجة كفاية رأس المال في المصارف التجارية والعوامل المستقلة الآتية: مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان، ومعدل القوة الايرادية.

ت. إن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير مرتفع نسبياً على المتغير التابع وعلى التغيرات التي تحدث فيه، إذ بلغت نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع إلى ما يقارب (61%).

7. "الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والاستراتيجيات اللأزمة لمواجهتها" دراسة (ايمان عبداللطيف) في عام 2011.

أوضحت هذه الدراسة أن نقطة انطلاق الأزمة المالية العالمية، بدأت عندما انخفضت أسعار العقارات بشكل حاد في النصف الأول من عام (2007) وتعثر المقترضون وامتنعوا عن سداد القرض، فأدى ذلك إلى نقص حاد في السيولة المصرفية لدى المصارف، فضلاً عن انتشار حالة اللايقين مما أدى إلى زيادة طلب سحب الودائع من قبل المودعين بسبب التخوف من حدوث أزمة سيولة وفعلاً حدث ما كان متوقعاً، إذا انتشرت الأزمة إلى اسواق المال والبورصة بصورة سريعة، أما السبب الآخر في تفاقم الأزمة هو طريقة بيع الدين من خلال مراحلها (Securitization) بصيغة سندات رهون عقارية بفوائد وبيعها في الأسواق المالية العالمية، لذلك امتدت الأزمة إلى الاسواق المالية العالمية، ثم جاءت خطط الانقاذ وكانت عديدة، في مقدمتها خطة الانقاذ الأمريكية التي تضمنت أساسيات مهمة وهي (الاقراض، التأمين، الدمج) للمصارف المتعثرة بهدف انقاذ هذه المؤسسات وإنقاذ الاقتصاد والحيلولة دون انهيار القطاع المالي والمصرفي ومن انهيار الاقتصاد الكلي.

8. "العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية" دراسة (هديل الشيخلي) في عام 2012.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسة المحددة لقرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية ولتحقيق هذه الاهداف تم تصميم استبانة مكونة من 30 فقرة، شملت أسئلة تغطي ثلاثة محاور رئيسة هي (عناصر الوضع المالي للزبون، العناصر المتعلقة بالسمات الشخصية للزبون، والعناصر المرتبطة بنمط السياسات الائتمانية للمصرف المقترض وتأثيرها في اتخاذ القرار الائتماني)، اعتمدت الدراسة على أربع فرضيات وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وتحليل البيانات والنتائج التي توصلت اليها الباحثة باستعمال نظام SPSS، وقد أظهرت نتائج الدراسة إن هناك دوراً ذا أهمية لعوامل (الوضع المالي للزبون والسمات الشخصية للزبون ونمط السياسات الائتمانية للمصرف المقرض) في اتخاذ القرار الائتماني، هذا وقد اتفق جميع أفراد عينة الدراسة حول ترتيب كل المتغيرات الثلاثة في هذا المجال إذا جاء المتغير الثالث "نمط السياسة الائتمانية للمصرف المقرض" في المركز الأول، يليه في ذلك المتغير الأول وهو

"المؤشرات المالية للزبون" في المركز الثاني، في حين جاء المتغير الثاني" السمات الشخصية للزبون" في المركز الثالث.

9. "مقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال في المصارف الإسلامية السورية" دراسة (أيهم شوبان) في عام 2012.

في ظل التطورات التنافسية المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية في مجال المعاملات المالية، يعدّ موضوع كفاية رأس المال المصرفي أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة المصارف التي عرفت تطوراً خلال ربع القرن المنصرم، إذ أصبح كل مصرف عرضه للعديد من المخاطر المصرفية، ولذلك لابد من إيجاد آليات لمواجهة تلك المخاطر، وكانت مقررات لجنة بازلIII من أهم الجهود الدولية الخاصة بتقوية ودعم القطاع المصرفي، ونظراً لما يشهده القطاع المصرفي الوطني في سورية من انفتاح كان لابد للسلطة الرقابية والاشرافية المحلية أن تعمل على سلامة القطاع المصرفي واستقراره، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والمنهج الاستقرائي في الجانب العملي وذلك من خلال استمارة استبيان تم توزيعها على عينة الدراسة المؤلفة من موظفي إدارة المخاطر والخزينة في المصارف الإسلامية وموظفي مفوضية الحكومة في المصرف المركزي وبلغت العينة (35) موظف بنسبة (89%) للاستبيانات المستلمة بينما بلغت الثانية (20) موظف بنسبة (90%) للاستبيانات المستلمة، كما استعمل الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية في تحليله منها اختبار (t) للعينة البسيطة واختبار (t) للعينات المستقلة، وأظهرت نتائج الدراسة أن المصارف الإسلامية في سورية تلتزم بتطبيق معيار كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل II وتعمل على تطبيق مقررات بازل III ضمن الخطة التي وضعتها لجنة بازل وفي المواعيد المحددة.

10. "تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والاسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر" دراسة (مونه يونس) في عام 2015.

أوضحت هذه الدراسة مدى تأثير رأس المال النظامي والمخاطر بأنواعها (الائتمانية والسوقية والتشغيلية) على نسبة كفاية رأس المال في المصارف التجارية، إذ تم أخذ المتغيرات المستقلة من خلال حساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازلII، وتم جمع بيانات الدراسة لعينة مكونة من عشرة مصارف مدرجة في السوق المالي السعودي بغض النظر عن كونها إسلامية أو تقليدية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال النظامي ونسبة كفاية رأس المال في كل المصارف عينة الدراسة، وكذلك وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين مخاطر السوق والتشغيل من جهة، ونسبة كفاية رأس المال من جهة أخرى في معظم المصارف عينة الدراسة، كما توصلت الدراسة إلى أن رأس المال النظامي كان أكثر تفسيراً للتغيرات التي تطرأ على نسبة كفاية رأس المال، فضلاً عن عدم

وجود فروق واضحة بين المصارف الاسلامية والتقليدية من حيث علاقة نسبة كفاية رأس المال بمحدداتها.

ويظهر الجدول (6-1) ملخص بالدراسات العربية السابقة ذات الصلة بالدراسة الحالية، وكما يأتي:

جدول (6-1)

ملخص الدراسات العربية السابقة

ت	الباحث والسنة	عنوان الدراسة	أبرز مضامين الدراسة
1	أبو سمرة، 2007	تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم	تمثل الودائع المصدر الرئيس لأموال المصرف وهي شريان الحياة في المصرف التجاري، ومصدر للأموال فيه، وتؤدي خدمة للاقتصاد القومي بقبولها الودائع.
2	أبو كمال، 2007	الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازلII" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين	تقييم واقع استراتيجيات وانظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين.
3	عثمان، 2008	أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك - دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobins Q	التعرف على أثر استخدام تقنيات تقليل مخاطر الائتمان في قيمة المصرف وتحديد المعوقات التي تواجه المصارف المحلية في هذا المجال.
4	أبو رحمه، 2009	السيولة المصرفية وآثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية	التعرف على قدرة الإدارة المصرفية في إدارة السيولة المصرفية ومعرفة آثارها في العائد والمخاطرة.
5	الزوام وإبراهيم، 2009	إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية	التركيز على المفاهيم الحديثة في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والمتمثلة بثلاثة نقاط هي التخطيط الائتماني والتنظيم الائتماني والرقابة الائتمانية وصولاً لوضع مدخل مقترح امام المصارف لتقليل المخاطر الائتمانية في ظل الأزمات.
6	عبيدات، 2010	محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية - دراسة تطبيقية	تميز أهم العوامل التي تحدد درجة كفاية رأس المال في المصارف التجارية الأردنية المسجلة في بورصة عمان.
7	عبد اللطيف، 2011	الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والاستراتيجيات اللأزمة لمواجهتها	إن نقطة انطلاق الأزمة المالية العالمية تمثلت بالنقص الحاد في السيولة المصرفية لدى المصارف، فضلاً عن انتشار حالة اللايقين مما أدى إلى زيادة طلب سحب الودائع من قبل المودعين.
8	الشيخلي، 2012	العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية	تحديد العوامل الرئيسة المحددة لقرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية.
9	شوبان، 2012	مقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال في المصارف الإسلامية السورية	تكوين نظام متكامل للمراجعة الرقابية وانضباط السوق، فضلاً عن التأكيد على متطلبات الإفصاح والشفافية والالتزام بمقررات لجنة بازلIII.

ت	الباحث والسنة	عنوان الدراسة	أبرز مضامين الدراسة
10	يونس، 2015	تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والاسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر	تحديد مدى تأثير رأس المال النظامي والمخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية) على نسبة كفاية رأس المال في المصارف.

الجدول من إعداد الباحثة.

ثانياً. الدراسات الأجنبية

1. "العلاقة بين رأس المال والتوريق ومخاطر الائتمان – دراسة عملية في كندا" دراسة (Dionne and Harchaoui) في عام 2003.

تعد هذه أول دراسة توضح العلاقة بين التوريق وتضبيط رأس المال ومخاطر الائتمان، وقد استعمل الباحثان Dionne and Harchaoui عينة من المصارف الكندية وخلال مدة عشر سنوات (1988–1998)، وتلخصت نتائج هذه الدراسة في أن زيادة تسنيد الموجودات يؤدي إلى الانخفاض في نسبة الاحتياطي القانوني لرأس المال الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض مخاطرة المصرف، فضلاً عن ذلك فإن مستويات أعلى من التوريق تؤدي إلى مستويات أعلى من المخاطرة الائتمانية، وإن النظام الحالي يشجع المصارف على توريق الموجودات منخفضة المخاطرة الخاصة بهم.

2. "الاستدامة المالية في المصارف وتمويل الفرص البيئة والاجتماعية في الأسواق الناشئة" دراسة (Koskel & Kyte) في عام 2007.

أوضحت هذه الدراسة الاختلاف في مفهوم الاستدامة المالية في القطاع الخاص عنها في القطاع العام، ففي القطاع الخاص تعمل الاستدامة المالية على إنشاء قيمة اقتصادية ومالية، فضلاً عن إنشاء قيمة بيئية واجتماعية طويلة الأجل لمجموعة كبيرة من المساهمين والزبائن والموردين وما إلى ذلك، وتنعكس الأهمية العالمية للاستدامة المالية في تغيير توقعات المستهلك، إذ أصبحت الاستدامة المالية عنصراً أساسياً من عناصر الميزة التنافسية، وشيئاً لا يمكن للمؤسسات المالية وخاصة المصارف تجاهله، لذلك تسعى العديد من المصارف إلى دمج معايير وقواعد الاستدامة المالية مع أعمالها، وقد أوضحت الدراسة إن للاستدامة المالية عنصرين أساسين الأول هو إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئة من أجل اتخاذ القرارات الاستراتيجية وقرارات منح الائتمان، والثاني هو تحديد الفرص لتطوير المنتجات المبتكرة في مجالات جديدة تتعلق بالاستدامة المالية.

3. "الأزمات المالية وخلق السيولة المصرفية" دراسة (Allen, *et.al.*) في عام 2008.

غالباً ما ترتبط الأزمات المصرفية بخلق السيولة، ويمكن توضيح هذا الارتباط من خلال جانبين أساسين هما:

أولاً. من جانب إنشاء إجمالي السيولة للمصارف قبل وأثناء وبعد خمس أزمات مالية كبرى في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1984–2008)، إذ تكشف العديد من الانماط المثيرة للاهتمام، مثل الانخفاض الاستثنائي في السيولة قبل كل أزمة، إذ أن المقصود بالاستثنائي هو التأثير بالعوامل الموسمية، وتختلف الأزمات المصرفية عن الأزمات المرتبطة بالسوق في أن الأزمات المصرفية تكون مسبوقة بخلق سيولة استثنائي إيجابي، في حين إن الأزمات المرتبطة بالسوق تكون مسبوقة عموماً بخلق سيولة استثنائي سلبي، مما يساهم في تفاقم وتخفيف آثار الازمة.

ثانياً. توضح نسب رأسمال المصرف قبل الأزمة المواقف التنافسية وربحية المصارف الفردية أثناء كل أزمة وبعدها، وتشير الأدلة إلى أن رأس المال الكبير أفاد المصارف الكبيرة خلال فترة الأزمة، إذ حسنت حصتها السوقية في خلق السيولة والربحية خلال هذه الأزمات، وكانت قادرة على الإبقاء على تحسين أدائها بعد ذلك، فضلاً عن ذلك المصارف المدرجة على إنها ذات رأسمال مرتفع تمتعت بعوائد اسهم استثنائية أعلى بكثير من المصارف المدرجة على انها ذات رأسمال منخفض في الازمات المصرفية، لم تدم هذه الفوائد ولم تبقَ تبقى حتى على حدٍ أقل في الأزمات المتعلقة بالسوق وفي الأوقات العادية، في المقابل، إن نسب رأس المال العالية ساعدت المصارف الصغيرة على تحسين حصتها السوقية في خلق السيولة أثناء الأزمات المصرفية، والأزمات المتعلقة بالسوق، والأزمات الاعتيادية على حد سواء والمكاسب في حصة السوق بعد ذلك، إذ تحسنت ربحيتها خلال أزمتين وعقب كل أزمة تقريباً وقد لوحظت نتائج مماثلة خلال الأوقات العادية للمصارف الصغيرة.

4. "التضبيط الأمثل لرأس المال والسيولة في المصارف والمعايير الدولية الجديدة" دراسة (Kirby, *et.al.*) في عام 2009.

أوضحت هذه الدراسة إن زيادة متطلبات كفاية رأس المال وإدخال متطلبات سيولة ملزمة يمكن أن تكون لها آثار مفيدة للمصارف إذ قللت من احتمال حدوث أزمة مالية مكلفة، ولكن قد يقلل هذا أيضاً من الناتج المحلي الإجمالي من خلال رفع تكاليف الاقتراض. وأكدت هذه الدراسة، إن كل من المنافع والتكاليف تؤثر على مستويات رأس المال والسيولة، وعلى احتمالية حدوث الأزمات المصرفية، في حين يتم تحديد التكاليف من حيث الأثر الاقتصادي لهوامش أعلى لزبائن المصارف. ونلاحظ إن كلا من هذه النتائج تتناقض مع نظرية (Modigliani-Miller) الخاصة بعدم مواءمة خيار الدين للموجودات (Debt-Equity)، وتظهر النتيجة بفائدة إيجابية نابعة من التنظيم، وبزيادة المجموعة من (2%-6%) في نسب رأس المال والسيولة، وهذا يتوقف على الافتراضات الأساسية.

إن محددات الأزمة المصرفية تشير إلى أن زيادة متطلبات كفاية رأس المال وإدخال متطلبات سيولة ملزمة يمكن أن يعود بآثار مفيدة إذ تقلل من احتمالات حدوث أزمات مالية.

وقد أوضحت الدراسة، إنه عندما يتم زيادة نسبة كفاية رأس المال بنقطة مئوية واحدة، فإن المصارف تقلص ميزانياتها بنسبة (1.2%)، وكذلك تقلل من مخاطر محافظهم، مع تخفيض الموجودات المرجحة بالمخاطر بنسبة (1.6%)، ومن الواضح إن هذا التنظيم يغير هيكلية محافظ المصرف، وهذه النتائج تتناقض مع نظرية (Modigliani-Miller) الخاصة بعدم مؤامة خيار الدين للموجودات (Debt-Equity).

5. "الإقراض المصرفي خلال الازمة المالية العالمي 2008" دراسة (Lvashina & Fstein) في عام 2010.

توضح هذه الدراسة إن القروض الجديدة للمقترضين انخفضت بنسبة (47٪) في مدة الذروة للأزمة المالية (الربع الاخير من عام 2008) ومقارنة بذروة طفرة الائتمان (الربع الثاني من عام 2007)، وانخفض الإقراض الجديد للاستثمار (مثل نفقات رأس المال ورأس المال العامل) بنسبة (14٪) فقط في الربع الأخير من عام (2008)، ولكنه على النقيض من القروض الجديدة لإعادة الهيكلة، إذ ما تمت مقارنته بذروة طفرة الائتمان، وبعد فشل مصرف ليمان براذرز في سبتمبر (2008)، كان هناك تدافع من الدائنين في الأجل القصير، مما جعل من الصعب على المصارف تأخير دفع ديونها قصيرة الاجل، فضلاً عن ذلك كان هناك تدافع في وقت واحد من قبل المقترضين الذين خفضوا خطوط الائتمان الخاصة بهم، مما أدى إلى ارتفاع حاد في القروض التجارية والصناعية ولوحظ هذا في ميزانيات المصارف، إذ وضحت فيما إذا كانت هذه الضغوط على السيولة المصرفية هي التي دفعتهم لخفض الإقراض. على وجه الخصوص، وتبين أن على المصرف أن يحد من تقليل إقراضه إذا كان لديه فرص أفضل للوصول إلى تمويل الودائع، وبالتالي، تقليل اعتماده على الديون قصيرة الأجل. وتبين لنا أيضاً إن المصارف التي كانت أكثر عرضة لمقياس تداعي خطي الائتمان لأنها شاركت في أغلب خطوط ائتمانها مع مصرف ليمان براذرز مما خفضت قروضها بنسبة كبيرة.

6. "قوة الميزانية والاقراض المصرفي خلال الأزمة المالية العالمية" دراسة (Kapan & Minoiu) في عام 2013.

تختبر هذه الدراسة تأثير قوة ميزانية المصرف في نقل هزات القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، باستعمال بيانات من سوق القرض الموحد، وتستغل الانحراف في اعتماد المصارف على تمويل البيع بالجملة وموقف هيكلية السيولة، وقد حللت الدراسة سلوك منح الاقراض لأكثر من (800) مؤسسة مالية إزاء المقترضين من (55) اقتصاد متقدم وأسواق ناشئة خلال (2006–2010)، وقد قسمت مدة العينة إلى ثلاثة أقسام وهي قبل مدة الأزمة وبعدها، وقد

خلصت الدراسة إلى أن المقاييس المقترحة في إطار لجنة بازلIII للتنظيم المصرفي مفيدة في تمييز المصارف الأكثر سلامة، وإن رأس المال المصرفي يسهم بدور حقيقي في نقل صدمات القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أبرزها أن المصارف التي اعتمدت بدرجة كبيرة على تمويل البيع بالجملة كان لديها هيكل سيولة منخفض، وبالتالي كان أكثر عرضة لهزات السيولة أثناء الأزمة، فضلاً عن أنها خفضت منح القروض بشكل أكبر من المصارف الأخرى.

7." بازلI ، بازلII، بازلIII والآثار الرئيسة" دراسة (Aramburu) في عام 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز التضبيط والإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وتحسين قدرة القطاع المصرفي في التخفيف من الصدمات المالية والاقتصادية التي يتعرض لها وتطوير إدارة المخاطر والحوكمة والافصاح والشفافية في القطاع المصرفي باستعمال البيانات والمعلومات المصرفية التفصيلية، فضلاً عن التنظيم الاحتراسي لتعزيز صمود المصارف الفردية والقطاع المصرفي ككل للتخلص من الفترات السلبية، وهذه الدراسة لا تركز فقط على رأس المال وإنما على السيولة أيضاً، وخلصت الدراسة إلى أن مقررات لجنة بازلIII تعمل على تجنب الأزمة المالية، وبناء قطاع مصرفي أكثر صلابة من خلال إعادة تشكيل رأس المال والسيطرة على جميع المخاطر والتحكم بقوة الرفع، فضلاً عن الجودة والاتساق والشفافية بقاعدة رأس المال، فضلاً عن مقاييس السيولة والمتمثلة بنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقرة.

8. "الودائع وهيكل رأس المال في المصرف" دراسة (Allen, *et.al.*) في عام 2014.

توضح تقوم هذه الدراسة الدمج بين تكلفة الأسهم وتمويل الودائع في المصارف، فضلاً عن حيادية الخطر، وتكتسب نسبة رأسمال الأسهم على العوائد أعلى من المتوقع من الاستثمار المباشر في الموجودات المحفوفة بالمخاطر، وتحتفظ المصارف برأسمال إيجابي للحد من تكاليف الإفلاس، ولكن هناك دور لتضبيط رأس المال عندما يتم التأمين على الودائع، وقد لا تستعمل المصارف رأس المال عند إقراض الشركات وبدلاً من ذلك تستثمر مباشرة في الموجودات المحفوفة بالمخاطر، وهذا يعتمد على ما إذا كان الشركات بشكل عام تتنافس مع المصارف في رأس المال، خاصة إذا كان تمويل رأس المال من مصادر خارجية.

9."تضبيط إجراءات رأس المال والسيولة" دراسة (Walther) في عام 2014.

أوضحت هذه الدراسة إن متطلبات رأس المال غير كافية بحد ذاتها إذا لم تقترن بتطبيق مقررات لجنة بازلIII من خلال استعمال نسب تغطية السيولة ونسب صافي التمويل المستقرة، فعندما تكون إخفاقات المصارف مكلفة اجتماعياً فالتضبيط العقلاني يعمل على تفاعل التغيرات في مخاطر النظام مع ظروف الائتمان المتعلقة بدورة الأعمال وتفاعل المخاطر التنظيمية مع

المخاطر التميزية، من أجل الوصول إلى الامثلية، وتوجد في المصارف مخاطر نظامية كثيرة، فضلاً عن مخاطر السيولة ووجود القيود المالية الخارجية، والتي تعد من محددات الرخاء والانتعاش الاقتصادي، إذ بإمكان المنظمين والمشرفين على إدارة المصارف وإدارة ميزانياتها تحقيق الكفاءة والفعالية وتجاوز هذه القيود من خلال استخدام التضبيط العقلاني للوصول الى الامثلية،

10. "تضبيط معيار السيولة العالمي وإدارة المخاطر" دراسة (Basel Committee on Banking Supervision) في عام 2015.

أكدت هذه الدراسة على أن الأزمة المالية العالمية عام (2008) بحاجة ماسة إلى إدارة مخاطر سيولة سليمة، فالدور الأساسي للمصارف التي فشلت خلال الأزمة تمثل في تحويل استحقاق الودائع قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل مما جعلهم عرضة لمثل هذه المخاطر، وللتعامل مع أوجه القصور هذه التي أظهرتها الأزمة يتطلب الوضع وجود تغيرات جوهرية من قبل المصارف، لذلك أدخلت لجنة بازلIII في عام (2010) اثنين من المعايير الدنيا للحد من مخاطر السيولة، إذ يستند إطار السيولة على مقايس كمية ونسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقرة مدعومة بمبادئ اللجنة لإدارة مخاطر السيولة السليمة، وإن عمق السوق المالي يمكن أن يتغير بسرعة وأن تجمد السيولة المفاجئ خلال (2007-2008) تسبب بمشاكل حادة في القطاع المالي وخاصة بالنسبة للمصارف التي تعتمد بشكل كبير على تمويل قصير الأجل، لقد أثبتت الأزمة المالية (2008) إن تمويل القروض طويلة الأجل مع قصيرة الأجل والتمويل المتقلب شكل عبئاً على المجتمع لم يتم استيعابه بشكل كامل من قبل المصارف، وقد خلصت الدراسة إلى أنه إذا كان التمويل قصير الأجل وفير وغير مكلف هذا يكون للمصارف حوافز لتوسيع ميزانياتها من خلال الاعتماد على هذا التمويل، لكن يكون هذا على حساب زيادة التعرض لصدمات ومخاطر السيولة، كما تكون متطلبات رأس المال التنظيمية بمثابة قيد على حوافز المصارف للحد من الافراط في الرفع المالي.

ويظهر الجدول (7-1) ملخص بالدراسات الأجنبية السابقة ذات الصلة بالدراسة الحالية وكما يأتي:

جدول (7-1)
ملخص الدراسات الأجنبية السابقة

ت	الباحث والسنة	عنوان الدراسة	أبرز مضامين الدراسة
1	Dionne & Harchaoui, 2003	العلاقة بين رأس المال والتوريق ومخاطر الائتمان، دراسة عملية في كندا	تحقق هذه الدراسة العلاقة بين التوريق وتضبيط رأس المال ومخاطر الائتمان.
2	Koskel & Kyte, 2007	الاستدامة المالية في المصارف وتمويل الفرص البيئة والاجتماعية في الأسواق الناشئة	التعرف على مفهوم الاستدامة المالية التي أصبحت عنصراً ضرورياً لتحقيق الميزة التنافسية من خلال قيام المصارف بدمج معايير وقواعد الاستدامة مع أعمالها.
3	Allen, *et.al.*, 2008	الأزمات المالية وخلق السيولة المصرفية	تتاثر الأزمات المصرفية بالعوامل الاقتصادية في حين ان الازمات المرتبطة بالسوق تكون مسبوقة بعوامل اقتصادية متغيرة مما يسهم في تفاقم وتخفيف أثار الازمة.
4	Kirby, *et.al.*, 2009	التضبيط الأمثل لرأس المال والسيولة في المصارف والمعايير الدولية الجديدة	زيادة متطلبات كفاية رأس المال وإدخال متطلبات سيولة ملزمة يمكن أن تكون لها آثار مفيدة إذا قللت من احتمال حدوث أزمة مالية مكلفة.
5	Lvashina & Fstein, 2010	الإقراض المصرفي خلال الأزمة المالية العالمي2008	التعرف على أسباب الأزمة المالية العالمية (2008) وتوضيح فيما إذا كانت الضغوط على السيولة المصرفية دفعتهم لخفض الإقراض.
6	Kapan & Minoiu, 2013	قوة الميزانية والاقراض المصرفي خلال الأزمة المالية العالمية	تختبر هذه الدراسة تأثير قوة ميزانية المصرف في نقل هزات القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، باستخدام بيانات من سوق القرض الموحد.
7	Aramburu, 2013	بازلI ، بازلII، بازلIII والآثار الرئيسة	تحسين قدرة القطاع المصرفي للتخفيف من الصدمات المالية أو الاقتصادية أيّاً كان مصدرها.
8	Allen, *et.al.*, 2014	الودائع وهيكل رأس المال في المصرف	تحتفظ المصارف برأسمال إيجابي للحد من تكاليف الإفلاس، ولكن هناك دور لتنظيم رأس المال عندما يتم التأمين على الودائع.
9	Walther, 2014	تضبيط إجراءات رأس المال والسيولة	التضبيط العقلاني يهدف إلى التفاعل بين التغيرات في مخاطر النظام مع ظروف الائتمان وتفاعل المخاطر التنظيمية مع المخاطر التميزية للوصول إلى الأمثلية.
10	Basel Committee on Banking Supervision, 2015	تضبيط معيار السيولة العالمي وإدارة المخاطر	إن الأزمة المالية العالمية (2008) بحاجة ماسة إلى إدارة مخاطر السيولة سليمة، فالدور الاساسي للمصارف التي فشلت خلال الأزمة تمثل في تحويل استحقاق الودائع قصيرة الأجل الى قروض.

الجدول من إعداد الباحثة.

مستوى الاستفادة من الدراسات السابقة

تبلورت محاور الدراسة الحالية من خلال إسهامات الدراسات السابقة وعلى النحو الآتي:

1. أسهمت الدراسات السابقة في بلورة فكرة عن الإطار النظري للدراسة الحالية والاطلاع على المناهج العلمية المستعملة في هذه الدراسات.
2. تمت الإفادة من الدراسات السابقة في دعم منهجية الدراسة وبلورة مساراتها.
3. تحديد نقاط القوة والضعف في الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، للعمل على تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف.
4. أسهمت الدراسات السابقة في معرفة أبعاد كل متغير من متغيرات الدراسة المعتمدة او المستقلة على حدا مما ساعد على رسم الخطوط العريضة للدراسة الحالية.

أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

في ضوء ما تم استعراضه من دراسات سابقة تبين أنها تنسجم بل وتتكامل في كثير من الجوانب مع الدراسة الحالية، إذ ركزت بعض الدراسات على مواضيع مثل مخففات مخاطر الائتمان المصرفي وكفاية رأس المال والسيولة المصرفية والودائع ومقررات لجنة بازل الأولى والثانية والثالثة، فضلاً عن تناول بعض الدراسات لمفهوم الأزمات المالية ودراستها من جميع نواحيها، التي تطرقنا إليها في دراستنا الحالية.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

هناك فجوه علمية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة تتمثل بأن جميع الدراسات لم تتناول الموضوع بشكل تفصيلي متكامل وإنما عرضت كل متغير بشكل منفصل عن المتغير الآخر، وبهذا يمكن عدّ دراستنا الحالية قد نحت منحى مغايراً عندما وضحت العوامل المؤثرة في استدامة الائتمان خلال الأزمات والمتمثلة بمؤشر قوة رأس المال وقدرته على المطاولة والاستمرارية ومؤشر السيولة العالمي ومؤشر الودائع ومؤشر الربحية، وركزت على المعايير التنظيمية الجديدة لرأس المال والسيولة وحددت الصلات التي تربط هذه المقاييس على أساس تجريبي بإمدادات لاستدامة الائتمان خلال الأزمة وتقييم جاهزية المصارف في تطبيق معايير الاستدامة خلال الأزمات المالية، فضلاً عن جاهزيتها في تطبيق مقررات لجنة بازلIII، في حين لم تهتم أي من الدراسات السابقة في تحديد دور عناصر ميزانية الرئيسة للمصرف في تحقيق الاستدامة المالية للائتمان المصرفي في أوقات الأزمة، هذا فضلاً عن تناول الدراسة لعينة من المصارف العربية والأجنبية منها ما تأثرت بالأزمة بشكل مباشر ومنها بشكل غير مباشر وذلك لغرض تحقيق هدف الدراسة ومعرفة طبيعة وإمكانيات استدامة الائتمان لهذه العينة بعدها المجتمع الذي نتعايش معه.

الخلاصة

تطرق الفصل الأول إلى مبحثين المبحث الأول تناول الإطار العام للدراسة متمثلاً بمشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفرضياتها، فضلاً عن منهجية الدراسة من خلال مجتمع الدراسة وعينة الدراسة والحدود الزمنية والمكانية وأدواته الإحصائية بنوعيها التوصيفية والتحليلية، أما المبحث الثاني فقد تناول الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي أسهمت في تدعيم وإرساء جوانب الدراسة وبينت أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة التي كانت تنسجم بل وتتكامل في كثير من الجوانب مع الدراسة الحالية، إذ ركزت بعض الدراسات على مواضيع تطرقت اليها دراستنا الحالية، فضلاً عن مستوى الإفادة من هذه الدراسات في بلورة منهجية الدراسة الحالية وتحديد مساراتها.

الفصل الثاني

الاستدامة المالية خلال الأزمات

بعد أن تم التعرف في الفصل الأول على الإطار العام ومنهجية الدراسة وعرض عدد من الدراسات السابقة جاء الفصل الثاني استكمالاً للفصل الأول من خلال تطرقه على أغلب المفاهيم المهمة كمفهوم الاستدامة المالية، فمن المعلوم أن بيان الشيء يتطلب الوقوف على حقيقته من خلال تعريفه خاصة إذا كان هذا الشيء يكتنفه تباين في الآراء والاتجاهات المتعددة، لذلك يتناول هذا الفصل مبحثين تضمن الأول مفهوم الاستدامة المالية واستدامة الائتمان المصرفي وعلاقة الاستدامة المالية بالربحية، إذ تعد الأرباح عنصراً حاسماً في قياس الاستدامة بشكلها العام لكونها تأخذ بنظر الاعتبار العوائد والتكاليف بكافة تفاصيلهما، أما المبحث الثاني فقد تطرق الى أركان وشروط الاستدامة المالية خلال الأزمات المالية ومفهوم الأزمات وأسبابها ومحدداتها ومبررات التضبيط المالي بعد حدوث أي أزمة مالية، ووفق الآتي:

المبحث الأول: الاستدامة المالية واستدامة الائتمان المصرفي.

المبحث الثاني: الاستدامة المالية في المصارف خلال الأزمات المالية وشروطها.

المبحث الأول

الاستدامة المالية واستدامة الائتمان المصرفي

تمهيد

لقد خصص هذا المبحث للتعرف على مفهوم الاستدامة المالية ومفهوم الاستدامة في القطاع المصرفي، فضلاً عن معرفة عناصر الاستدامة وخصائصها ومبادئها ومفهوم الائتمان المصرفي ومراحله والعوامل المؤثرة فيه والأساليب والأدوات المستعملة في تخفيف مخاطر الائتمان، وتمت تغطية هذه الفقرات من خلال مطلبين وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الاستدامة المالية وخصائصها.

المطلب الثاني: استدامة الائتمان المصرفي.

المطلب الأول

مفهوم الاستدامة المالية وخصائصها

الفرع الأول: الاستدامة المالية – المفهوم

يتمحور مفهوم الاستدامة المالية أو الاكتفاء الذاتي المالي (Financial Self Sufficiency) على "ضمان طول عمر المصرف"، إذ يتطلب الاكتفاء الذاتي إدارة العمليات المالية من دون مساعدة من البيئة الخارجية، فضلاً عن تبادل معلومات التمويل بين المصارف المستدامة مالياً، وهناك مفهوم مختلف يشير إلى أن الاستدامة المالية تتمثل في قدرة مؤسسات التمويل على تغطية التكاليف، فضلاً عن ذلك مقدرة المصرف على البقاء والاستمرار في المدى الطويل من خلال أنشطته المدرة للدخل وبدون أي مساهمات من الحكومة (EK,2011,13).

وتحتاج المصارف بشكل عام إلى الأموال للقيام بأنشطتها المختلفة، التي يمكن الحصول عليها من مصادر متنوعة، إما من خلال إصدار الأسهم أو عن طريق الحصول على القروض، أو جمع الأموال من ادخارات الزبائن، ومصادر أخرى كثيرة، وتظهر الأهمية النسبية لهذه المصادر من خلال الاختلاف في أنشطة مؤسسات التمويل، إذ إن المؤسسات غير الحكومية غالباً ما تعتمد على دعم المتبرعين بحيث لا يسمح للزبائن إيداع الودائع فيها، في حين تعتمد المصارف التجارية على مصادرها الخاصة للأموال مثل ودائع الزبائن ورأسمال المالكين، فجمع الودائع عادة غير مسموح به في المؤسسات غير الحكومية بسبب الحاجة إلى الموافقات الأصولية للقيام بنشاط المصرف الخاص وذلك من أجل حماية المودعين في حالة عدم مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير (اليا، 2006، 11).

إن مفهوم الاستدامة المالية يبين مقدرة مؤسسات التمويل على تغطية جميع تكاليفها من الفائدة المدفوعة من قبل الزبائن مقابل حصولهم على خدمات التمويل، بحيث تصبح جزءاً من

النظام المالي وبالتالي يمكنها الاستمرار في العمل وتقديم خدماتها للزبائن بدلاً من الاعتماد على التمويل المحدود على شكل منح وقروض ميسرة من الجهات المانحة بشتى أنواعها (عقل، 2010، 20).

عليه، قد تتمحور أهمية الاستدامة المالية في مقدرة المصارف على تأمين موارد مالية كافية وثابتة وانفاقها على الأنشطة التشغيلية والتطورية بكفاءة وفعالية، لذلك فإن تحقيق الاستدامة المالية يتطلب الاهتمام بتنويع مصادر الدخل وتحديد أولويات إنفاق تلك الأموال بكفاءة وفعالية (الهندي، 2013، 18).

ووفقاً لـــNavajas وآخرين (2000)، فإن الاستدامة المالية تعني القدرة على تطوير الأداء المالي والمصرفي في الأجل البعيد، فضلاً عن كونها تتيح الاستمرارية وتقديم الخدمات التمويلية للزبائن، إذ عادة ما تستبعد مؤسسات التمويل فلسفة وضع هدف الربحية هو الأساس وإنما تسعى جاهدة على بناء نظام مالي قادر على وضع أسس الانطلاق والديمومة في النشاط المالي العام لكونها أمام محدد هو عدم وجود أي دعم حين التأسيس للمؤسسة الناشئة من أي جهة سواء كانت حكومية أو غير حكومية لكونها غير معروفة في النشوء والتأسيس بسبب حداثة التأسيس (Chikaza,2015, 8).

ومن المنظور العام لاتعدّ الاستدامة المالية هدفاً بحد ذاتها بل هي الطريق الوحيد الذي يساعد المصرف على تحقيق هدف ايصال خدمات التمويل، وقد تم تطوير مجموعة من النسب لتحليل الاستدامة المالية، التي لاقت قبولاً عاماً من قبل كافة الأطراف الداخلية والخارجية المرتبطين بنشاط المصرف، ومن أهمها نسبة الكفاية الذاتية ونسبة الكفاية الذاتية المالية، إذ تعد نسبة الكفاية الذاتية المالية مؤشراً لحظياً عن التمويل الذي يُحلل الكفاية الذاتية المالية لمؤسسات التمويل بعد كل التسويات اللازمة لمعالجة كافة المصادر المالية على أساس أسعار السوق، وإن الوصول إلى مصادر التمويل التجارية هو الخطوة التالية والنجاح لكثير من مؤسسات التمويل حول العالم الذي يميزها عن نسبة الكفاية الذاتية بمفهومها المطلق (اليا، 2006، 12).

مما تقدم، يمكن القول إن الاستدامة المالية تمثل حجر الزاوية للتمويل الفعال اذ تسعى مؤسسات الاقراض للوقوف والتعرف عليها، وتعدّ مقياس النجاح للمؤسسة المصرفية في إدارة عملياتها وتغطية تكاليفها اعتماداً على محاور الاستدامة بمنظورها العام التي تشمل: (الصفدي، 2009، 1)

1. الانتشار الجغرافي في مناطق أوسع.
2. تقديم قروض عالية الجودة للمتعاملين مع المصرف كافة.
3. تكوين محفظة قروض مثلى.

ويشبه Hauge (1999) الاستدامة المالية لمؤسسات الاقراض بطاولة ذات ثلاثة مساند تتمثل في الآتي: (الصفدي، 2009، 1-2)

- الانتظام في سداد الدفعات (أصل القرض والفائدة).
- فعالية إدارة الإقراض.
- تقليل تكاليف الاقراض للمقترض الواحد.

وفي حالة تلف أحد هذه المساند تنهار الطاولة أي انهيار مؤسسة الإقراض برمتها، إذ تمثل هذه العناصر مرتبة بحسب الأهمية النسبية وهي الانتظام بسداد الدفعات في أوقاتها المحددة، فهذه القروض المنتظمة تمثل الأساس في تطور مؤسسات الاقراض وتحقيق أهدافها (الصفدي، 2009، 1-2).

مما تقدم يتبين أن هناك أهمية كبيرة للاستدامة المالية تشكل الإطار العام لمقدرة المصرف على البقاء والنمو والاستمرارية في تقديم الخدمات المصرفية للزبائن بكفاءة وفاعلية على المدى البعيد، مع مقدرة المصرف على تغطية جميع تكاليفه اعتماداً على تنوع مصادر الدخل، والانتظام بسداد دفعات القروض والفوائد في مواعيدها المحددة، وعدم الاعتماد على الدعم من المنظمات الحكومية وغير الحكومية أي تحقيق الاكتفاء الذاتي والبقاء في سوق العمل.

الفرع الثاني: مفهوم الاستدامة المالية في القطاع المصرفي

تفهم الاستدامة المالية في القطاع المصرفي بأنها إنشاء قيمة اقتصادية ومالية، فضلاً عن قيمة بيئية واجتماعية طويلة الأمد لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة ذات العلاقة (المساهمين والموظفين وزبائن المصرف، فضلاً عن الموردين والأطراف الخارجية ذات العلاقة وبعض الشركاء من القطاع العام المشرفين على النشاط المصرفي) مع اهتمام خاص لاحتياجات المستقبل في المنظور القريب.

أما أهمية الاستدامة المالية دولياً فتتمحور في تغيير توقعات المستهلك الدولي ونشوء تشريع وطني ودولي عام، والانخراط في التجارة الدولية والاعتماد بشكل أكبر على المقدرة في تخفيف المخاطر الاجتماعية والبيئية لكون النشاط المالي مؤطر دولياً، وبهذا فعلى المصرف الذي يتخذ من هذه الفلسفة استدامة دولية وعليه فهم المصطلحات التي أغرقت الفلسفة المالية وهي مفاهيم الحوكمة والابتكار المالي، إذ أصبحت الاستدامة وخصوصاً في القطاع المصرفي الدولي عنصراً أساسياً للميزة التنافسية وشيئاً لا يمكن للمصارف تجاهله وفق المنظور الدولي. وإدراكاً لهذا التوجه، فإن العديد من المصارف تتطلع إلى دمج الاستدامة في أعمالها، بل ذهبت بعض إدارات هذه المصارف الى اتخاذ الاستدامة المالية هدفاً أسمى وأوحد لها، وتبقى عند صياغة ورفع هكذا هدف أمام عدد من التحديات أولها يكمن في معرفة من أين؟ وكيف تبدأ (الاستدامة المالية)؟ إذ تمثل المقدرة في الحصول على التدفقات الضرورية من رأس المال لبدء

تحويل عملياتها نحو فلسفة الاستدامة وهي الخطوة الأولى للشروع في تحقيق هذا الهدف، ولأنّ المؤسسات المالية ما هي إلا محركً لكافة الأنشطة الاقتصادية بشتى أحجامها وأشكالها يبقى وجود الدور المحوري لمفهوم الاستدامة المالية الأساس لدعم كافة الأنشطة الاقتصادية بمجالاتها الصناعية والاجتماعية لأن هدف الاستدامة قد يحقق إمكانيات هائلة للمؤسسة المالية تنعكس بالمجمل على مجالات الاقتصاد كافة (Koskelo & Kyte,2007,12).

يمكن تأطير الاستدامة المالية في القطاع المصرفي بعنصرين أساسين هما: (Koskelo & Kyte,2007,12-13)

- العنصر الأول: هو إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية واتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالإقراض، إذ يمكن للمؤسسات المالية تعزيز محافظهم الاستثمارية من خلال تقييم منهجي لهذه المخاطر، وهذا يساعد على حماية محفظة الموجودات المالية عن طريق تخفيض القروض المتعثرة، وبالتالي تحقيق زيادة مالية وحماية لسمعة المصرف.
- العنصر الثاني: هو استغلال الفرص الاستثمارية والمالية لتطوير المنتجات المبتكرة في مجالات جديدة تتعلق بالاستدامة، وهذا يستلزم خلق منتجات مالية وخدمات تدعم التطور التجاري للمنتجات والخدمات ذات الفوائد الاجتماعية والبيئية، وهذه الفرص قد تطورت بشكل كبير وأصبحت تشمل الطاقة المتجددة وكفاءة هذه الطاقة وعمليات الإنتاج السليمة والتقنيات الحديثة، مما ساعد المؤسسات المالية على تحقيق ميزة تنافسية عن باقي المنافسين، فضلاً عن تحسين سمعتها بين الزبائن وأصحاب المصلحة الرئيسين وتحقيق جذب لرأسمال جديد وبدعم من أصحاب المصلحة.

الفرع الثالث: مبادئ الاستدامة المالية في القطاع المصرفي

هناك مجموعة من المبادئ التي تتسم بها الاستدامة المالية في المصارف أهمها: (Global Alliance for Banking on Values,2012,2-3)

1. تتمثل بكونها طويلة الأمد، مكتفية ذاتياً، وقادرة على التكيف مع اضطرابات البيئة الخارجية.
2. العلاقات على المدى الطويل مع الزبائن والفهم المباشر لأنشطتهم الاقتصادية والمخاطر التي تنطوي عليهاهذه الأنشطة.
3. الإفصاح الكامل والشامل واعتماد مبدأ الشفافية في كافة التعاملات المالية وحوكمتها.
4. التثقيف للاستدامة المالية في المجتمعات المحلية التي تعمل بها المصارف وبكونها تخدم الاقتصاد الحقيقي والفعال للبلد مع تمكين النماذج المالية المستحدثة من تلبية احتياجات كافة الأطراف.
5. الاستدامة المالية ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المصرف والوعي المصرفي لدى الزبائن وكافة الأطراف ضمن البيئة الداخلية والخارجية المرتبطين بنشاط المصارف.

وعليه، أشارت التقارير المالية للمصارف المستدامة والمؤسسات المالية العالمية للنظام المالي الدولي، في السنوات من (2007–2010) إلى وجود اختلافات واضحة بين المجموعتين (المصارف المستدامة والمصارف غير المستدامة) التي اشتملت على مجموعة من الاختلافات أبرزها الآتي: (Global Alliance for Banking on Values,2012,3)

- المصارف المستدامة تميزت في وقت الأزمات المالية بالإفصاح الشامل للزبائن عن الودائع والقروض وحركتهما ضمن نشاط المصرف بشكل أوسع وأشمل من المصارف غير المستدامة.
- تميزت المصارف المستدامة بامتلاكها رأسمال أعلى وأفضل نسبياً من المصارف غير المستدامة على الرغم من تداعي التمايز مع مرور الوقت حسب ما تم نشره من تقارير مالية دولياً خلال فترة الأزمات.
- كان للمصارف المستدامة عوائد أفضل على الموجودات مقارنة مع العوائد على حق الملكية مقارنة بالمصارف غير المستدامة وفق ما مؤشر في التقارير الدولية التي أوضحت فلسفة الاستدامة.
- كان للمصارف المستدامة مستويات نمو أعلى بكثير في مجال القروض والودائع من المصارف غير المستدامة إشارة إلى نفس التقارير آنفة الذكر.

إن تركيز المصارف المستدامة على إقراض الزبائن وتلقي الودائع هو أمر ذو صلة مباشرة بصياغة السياسة المالية المستدامة مع الأخذ بنظر الاعتبار الدعم الضمني والصريح من أجل الحفاظ على الأداء الحساس للنظام المصرفي للدعم الاقتصاد العام للبلد والمؤثر ضمنياً في الاقتصاد الدولي أي إن المصرف المستدام يعني إقامة اقتصاد أمثل مستدام على الأقل في المنظور القريب الذي قد يخلق مواجهة أي أزمة دولية قد تخلق سواء بشكل مقصود أو بعكس ذلك.

من وجهة نظر ملاك المصرف فإن التوجه نحو إقامة المصرف المستدام أثرت على توجهه بعدم تقديم العوائد المالية المطلوبة مقارنة مع المصارف غير المستدامة لكون معدل القيمة المالية والاجتماعية التنافسية للمصارف المستدامة هو أكثر ملاءمة لأسس والمبادئ التي نصت عليها المنظمات المالية والدولية في هذا المجال لاسيما ما حصل من تطورات في مجال صناعة وابتكار الخدمات المالية التي قد لا تخدم ملاك المصارف في المدى القصير، وهنا ينبغي وجود تحليل شامل إلى كافة التجاوزات التي حدثت في سنوات الأزمة المالية والنظر بشكل واسع إلى تقلبات العوائد وقد أظهر هذا التحليل الذي أقامته مؤسسات مالية كبرى بإجراء مقارنة شاملة لمجموعين من المصارف المستدامة وغير المستدامة، إذ تميزت المجموعة الأولى (المستدامة) بوجود نظرة تطلعية على العائد خاصة في ظل البيئة المتغيرة الذي عكسته قوائمها

المالية، علماً إن المصارف المستدامة اعتمدت مقاييس مالية وغير مالية رصينة أوضحت أثر هذه المصارف المستدامة على المجتمع والبيئة واقنعت المستثمر المحلي والدولي بالتوجه للاستثمار في هذه المصارف المستدامة مع تحمله عئباً اقل أو انعدام العائد لفترة زمنية محدودة (خلال فترة النشوء)، وهذا مادعا المصارف المستدامة باقناع كافة الأطراف وعلى رأسهم مستثمروا المصرف بأن فلسفة المصرف المستدام ماهي إلا واقع لابد من تنفيذه بأبعاده الأساسية وهي: (Global Alliance for Banking on Values,2012,3)

1. المصرف المستدام ما هو إلا مرآة تعكس الوضع الحالي للمصرف، فضلاً عن الافصاح الشامل عن كافة الكشوفات المالية.
2. فلسفة المصرف المستدام في تحويل تركيز المستثميرين لمقياس الدخل الثلاثي إلى مقياس أكثر عمقاً وتأثيراً.
3. وجود منهج علمي لقياس الاستدامة المالية في المصرف يخلق منهاج علمي مقنع لكافة الأطراف ذات العلاقة.

عليه، فقد تبين أن هناك أدلة واضحة عند مراجعة الأداء المالي، والموقف، والآفاق المستقبلية للمصارف المستدامة، إذ أن رأس المال المطلوب في زيادة الموارد المولدة للمصرف سُيكون داعماً داخلياً للنمو، إذ أن هناك إمكانية لتطوير مصادر رأس المال لتوفير رأس المال اقتصادي ذو كفاءة وفعالية لدعم نمو المصرف المستدام. وينبغي لهذه المصادر المحتملة لرأس المال أن تكون وفق الآتي: (Global Alliance for Banking on Values,2012,3)

1. وجود معدل قيمة يعمل على جذب المستثمرين الراغبين في التمويل المستدام.
2. توفر عوائد مالية مستقرة وكافية.
3. تكوين عوائد غير مالية قابلة للقياس مرتبطة بمبادئ الاستدامة المصرفية.
4. تعزيز وحماية أموال المستثمر.

مع وجود المصادر آنفة الذكر ينبغي وضع خطوات تحقق الاستدامة المالية للمصرف وهي: (Global Alliance for Banking on Values,2012,3)

1. وجود المزيد من التحليل في العوائد المالية وغير المالية والشخصية للمصارف المستدامة، والمؤسسات المالية الأخرى.
2. تطوير الأطر والمقاييس المستخدمة للترصين من قبل أصحاب المصلحة ذات العلاقة.
3. تطوير مصادر الاستثمار والتمويل وبناء هيكل رأس المال الأمثل من أجل دعم الاستثمار في المصرف المستدام.

مما سبق وما تم عرضه فيما يخص تحقيق مبادئ المصرف المستدام التي وضعت نقطة التمايز على المصرف غير المستدام، إذ تبين أن المصرف المستدام متمتع بالاكتفاء الذاتي

والمقدرة على المطاولة والاستمرارية في تقديم خدماته في أوقات الازمات وامتلاكه معايير الإفصاح والشفافية والحوكمة التي أكدت عليها المنظمات الدولية والمالية منها ما أوضحته مقررات لجنة بازل بهذا الخصوص، وأكدت عليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية معتبرين أن المصرف المستدام يمثل قمة الثقافة والوعي المصرفي لدى الزبون وله المقدرة على تغطية كافة العمليات والأنشطة المالية والمقدرة على تقديم قروض عالية الجودة في الأزمات وهذا ما تميز به عن المصرف غير المستدام الذي ابتعد عن تحقيق هذه المبادئ مما عرضه للفشل والإفلاس وصعوبة مواجهة الأزمة المالية. والتي سوف نوضحها بشكلها المفصل في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة.

الفرع الرابع: الارتباط بين مفهوم الربحية والاستدامة المالية

أكد الباحثان Woller and Schreinner (2002)، أن الأرباح تعد عنصراً حاسماً في قياس الاستدامة المالية لمصرف ما، إذ تستعمل الربحية مقياساً للاستدامة المالية لأنها تأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف المتكبدة في كسب الدخل، وجميع التكاليف ذات الصلة للحفاظ على المستوى الحالي للتشغيل، فضلاً عن ذلك فإن الربحية تعد مكافآت مالية تجذب الزبائن، إذ أن مؤسسات التمويل التي تعتمد على الأرباح المحتجزة للحفاظ على مستويات العمليات والوصول إلى المستويات المطلوبة للنمو تعد مستدامة مالياً، ويمكن أن تعد مؤسسات التمويل مستدامة إذا كانت قادرة على تغطية عملياتها وتكاليف التمويل من الأموال المتولدة، من خلال أسعار الفائدة، ويستخدم الربح المحاسبي مقياساً للاستدامة المالية، وينظر إلى المحددات الرئيسة للربحية مثل الدخل والنفقات وعلاقاتهم مع المعاملات مثل الامتداد والكفاءة التي تؤثر في الربحية، والاستمرارية في خلق الأرباح سينعكس على معدل الفائدة ومبلغ القرض ونسب السداد، التي تمثل بمجملها المحددات الرئيسة للدخل في مؤسسات التمويل، فضلاً عن معاملات الكفاءة التي تشمل جودة محفظة القروض.

وإن الاستعمال الفعال للموارد البشرية والحد من التكلفة في نفقات المؤسسة المالية لايرادات التمويل والإيرادات الأخرى، وإقامة إطار مفاهيمي للمصرف المستدام يتحقق من خلال رصانة التمويل والكفاءة والديمومة المالية وهذه هي العوامل الرئيسة ذات الصلة المباشرة التي تنعكس بالأثر على الإيرادات لتظهر بمجملها في فقرة الربحية (Chikaza,2015, 13).

المطلب الثاني

استدامة الائتمان المصرفي

الفرع الأول: مفهوم الائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي من وجهة نظر الزبون شكلاً من أشكال مصادر التمويل المقترضة قصيرة الأجل، إذ يستعمل في تمويلها لعملياتها الجارية في مقابل تحملها كلفة الفائدة المفروضة

على ذلك الاستعمال (موسى وآخرون، 2016، 88). والائتمان المصرفي هو عملية يلتزم بمقتضاها المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح زبوناً بناءً على طلبه سواء أكان بشكل آني أو بعد وقت معين تسهيلات إما في صورة أموال نقدية، أو أي صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، وفي المصرف تعرف وظيفة الائتمان بأنها تزويد الأفراد والمؤسسات المالية بالأموال الأزمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف الزبون عن السداد بدون أية خسائر (انجرو، 2007، 17). وانسجاماً مع التعاريف السابقة، فالائتمان هو الثقة التي يوليها المصرف لزبونه بمنحه تسهيلات ائتمانية أو قروض يضعها تحت تصرفه في شكلها النقدي أو عن طريق كفالتة أو ضمانته من خلالها قبل الغير، وذلك خلال فترة محددة يتم في نهايتها وفاء الزبون بالتزاماته أو انتهاء الغرض من الكفالة أو الضمانة، وذلك لقاء حصول المصرف على عائد يتمثل في فوائده وعمولات من جراء منح القروض (حجازي، 2011، 269).

ويعدّ النظام المصرفي بحد ذاته نظاماً ائتمانياً، إذ تقوم المصارف بتحديد الائتمان الفعال وتقييمه، ونتيجة للتطورات الأخيرة في عالم المال والأعمال ازدادت حدة المنافسة ما بين المصارف خصوصاً الدولية منها مما أدى ذلك إلى زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها وزيادة حجم التعرض إلى المخاطر الائتمانية وهذا خلق صعوبات أمام إدارات المصارف في التعامل مع هذه المخاطر بالأساليب التقليدية وضرورة إيجاد أساليب جديدة للتعامل معها (Ruth,1999,1-2).

ويتوقف مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه المتمثلة بحماية حقوق المودعين، واعتبارات السيولة، وتحقيق أقصى معدل من الأرباح، على مدى قدرته على استثمار أكبر قدر ممكن من الأموال المتاحة كنسبة من ودائع الزبائن دون المساس باعتبارات السيولة (الجرم، 2013، 300).

وفي هذا المجال يتطلب قيام المصرف بدمج معايير الاستدامة الاجتماعية والبيئية في نظام تقييمها لخطر الائتمان، فالمصارف التي تستعمل الطرق القائمة على أساس التصنيف الداخلي لموجوداتها ومطلوباتها ينبغي عليها أن تميز عوامل قياس الخطر لأنواع مختلفة من المقرضين وفقاً لمستواهم في الاستدامة، وبما أن المقترضين نوعان النوع الأول المقترضين المستدامين الذين تكون مؤشرات قياس الخطر الخاصة بهم منخفضة، والنوع الثاني فهم المقترضين غير المستدامين الذين تكون مؤشرات قياس الخطر الخاصة بهم مرتفعة (Gelder & Stichele, 2011,2).

من خلال ما تقدم، يمكن القول أن الائتمان الذي يقوم على أساس الثقة التي يوليها المقرض للمقترض ومقدرة الأخير على السداد في الموعد المتفق عليه آنفاً، إذ أن المقترضين نوعان نوع تكون احتمالية تعثرهم بالتسديد منخفضة لكونهم يمتلكون القدرة على الاستدامة والاستمرارية في السداد وتجنب الوقوع في العسر المالي وقت الأزمة، لذلك تكون مؤشرات قياس الخطر الخاصة بهم منخفضة، ونوع آخر تكون احتمالية تعثرهم بالتسديد مرتفعة خاصة في وقت الأزمة، لذلك تكون مؤشرات قياس الخطر الخاصة بهم مرتفعة.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في قدرة المصرف على منح الائتمان

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في قدرة المصارف في منح الائتمان يمكن إجمالها بالآتي: (ايمان، 2011، 22-23)، (عبادي، 2014، 31-32)

1. حجم الودائع: تعدّ الودائع مصدر فعال لتحقيق الأرباح وتعظيمها، فكلما زاد حجم الودائع ازدادت نسبة الاقراض لدى المصرف وبالتالي تزداد الايرادات بالمجمل أي إن العلاقة طردية بين هدف تعظيم الربح وازدياد نسبة اقراض المصرف.
2. الظروف الاقتصادية العامة: تؤثر الظروف الاقتصادية في الاوضاع العامة للبلد ويظهر هذا الأثر في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي تصب بالأثر على المؤسسة المصرفية لكونها تمثل أحد أركان اقتصاد أي بلد أي إن حالة الكساد الاقتصادي لو سادت في بلد ما سيظهر الأثر مباشرة في المؤسسة المصرفية وتتجلى فيه قيام الأخير بمنح الائتمان والحالة مغايرة بالضبط في حالة ازدهار الاقتصاد، إذ تنتعش المؤسسة الاقتصادية ويظهر هذا في منح الائتمان من خلال التنازل أو السماح في شروط منح الائتمان.
3. معدل أسعار الفائدة على القروض والودائع: كلما زاد الفرق بين معدل أسعار الفائدة على القروض بالنسبة لمعدل أسعار الفائدة على الودائع أدى ذلك إلى تعظيم الربح لدى المصرف مع الأخذ بعين الاعتبار التكاليف الإدارية والعمومية المباشرة وغير المباشرة.
4. أوجه التوظيف الأخرى: يوظف المصرف أمواله أيضاً في شراء الأسهم والسندات أو في خصم الكمبيالات وهذا التوظيف يؤثر في مقدار ما يخصصه المصرف من أموال للاستثمار في القروض.
5. المنافسة بين المصارف: عندما تكون هناك منافسة قوية بين المصارف تقل قدرة المصرف على رفع مستوى الاقراض لدية مما يؤثر في نشاط المصرف وأرباحه.
6. النسب والمعدلات التي يقرها المصرف المركزي: يقوم المصرف المركزي بالمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي للدولة وذلك من خلال تنظيم كمية ونوعيته الائتمان الممنوح في المصارف من خلال تدخله في تحديد النسب والمعدلات التي لا يجوز للمصارف

تجاوزها للحفاظ على استقرارها وسلامة وضعها المالي، أي يمثل المصرف المركزي وحدة ضبط وسيطرة على كافة أنشطة المصارف بشتى أنواعها.

7. أسعار الخدمات المصرفية: يقوم المصرف بتسعير خدماته الائتمانية حسب الحدود العليا والحدود الدنيا لأسعار الفائدة، إذ تعتمد هذه الأسعار على درجة المنافسة بين المصارف وحجم الطلب على القروض وغير ذلك، فينبغي أن تغطي هذه الأسعار على الأقل كافة التكاليف المصاحبة للعملية الائتمانية التي يحددها سوق المال.
8. هيكل الودائع: تختلف الودائع المصرفية من حيث ثباتها وآجالها، فالودائع الثابتة ليست مثل الودائع الجارية أو ودائع التوفير وهذا ما يوثر على قدرة المصرف على الاقراض فينبغي عليه أن يوازن بينهما لتسهيل توظيفها، فالودائع الثابتة مثلاً يستطيع المصرف أن يقرض جزء كبير منها على عكس الودائع الجارية التي تكون محدودة الاقراض.
9. طبيعة الإدارة: إذا كانت متشددة في منح القروض أو إذا كانت متساهلة قد يؤدي ذلك إلى تذبذب النشاط المصرفي، وهذا يعد من العوامل المؤثرة في نشاط المصرف التي عرفت في الآونة الأخيرة بمشكلة الوكالة أي الفجوة التي تظهر بين الملاك وإدارة المصرف.
10. كفاءة وخبرة موظفي المصرف: تمثل خبرة الموظفين العاملين في النشاط المصرفي عنصراً مهماً وحاسماً في دراسة ملفات القروض فخبرتهم قد تعطي المسار السليم لكافة العمليات التي تسبق منح القرض ودوره الكبير وخبرته تبقى بالديمومة لما بعد منح القرض والمتابعات الدولية خلال فترة منح القرض.

الفرع الثالث: أسس منح الائتمان

الائتمان المصرفي يستند إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها من أهمها توفر عنصر الأمان لأموال المصرف وتحقيق الربح من خلال حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية، فضلاً عن السيولة التي تعني احتفاظ المصرف بمركز مالي لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق وحساس لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف من عدمه وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة واللذان يعتبران متناقضان من حيث التطبيق ولكنهما هدفان مترابطان يكامل أحدهما الآخر (الدغيم وآخرون، 2006، 194)، (عمر، 2013، 38).

نلاحظ مما سبق ذكره، إن قواعد وأسس الائتمان المصرفي تتجه نحو تحقيق الأمان والربحية والسيولة التي يمكن أن نعدّها أهداف تسعى المصارف إلى تحقيقها وعملية خلق نوع من المواءمة بين هذه الأهداف الثلاثة قد يجنب التعارض بينهما أي لا يمكن وضع هدف على حساب هدف آخر.

الفرع الرابع: مخاطر الائتمان

تتميز قرارات منح الائتمان بأنها قرارات احتمالية تؤخذ في ظروف عدم التأكد لكونها تتعامل مع المستقبل، لذا فهي مغطاة بدرجة من المخاطرة المحسوبة في ظل الظروف العادية لمنح الائتمان وفي فترة منح الائتمان، ودرجة المخاطرة هذه تتعاظم مع مرور الوقت إذا ما تدخلت عناصر ومتغيرات بيئة غير متوقعة، لذا تسعى المصارف جاهدة إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها بقدر الإمكان من خلال وضع سياسة ائتمانية كفؤة وسياسات مالية أخرى تجنبها قدر الإمكان الوقوع المفاجئ في الخطر (المولى، 2015، 17).

لذا يلاحظ أن مجمل المخاطر المصرفية يدور حول الخسائر المتولدة نتيجة لعدم سداد المقترضين وتحدث حالة عدم السداد عندما لا يستطيع مقترض معين أن يلبي التزاماته الأساسية لدفع الأصل أو الفائدة أي وقوع المقترض بحالة العسر المالي (Henke,1998,1).

وتتنوع مخاطر الائتمان وفقاً لتنوع مصادرها ومن أبرزها مخاطر النكول (عدم المقدرة على السداد) ومخاطر السيولة ومخاطر الاقتصاد الكلي (الأزمة المالية)، فضلاً عن مخاطر تقلب أسعار العملات الأجنبية (Titman, *et.al.*,2011,650).

يبرز في هذا المجال دور السلطة الرقابية في التأكد من مقدرة المصرف بالقيام بالإجراءات الملائمة والمناسبة لإدارة مخاطر الائتمان، والاخذ بعين الاعتبار درجة تقبل المخاطر لدى هذه المصارف وطبيعتها وأوضاع السوق والاقتصاد، مما يلزم المصرف وضع سياسات وعمليات احترازية لتحديد مخاطر الائتمان وقياسها وتقييمها ومراقبتها والإفصاح عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب أي العمل في مبدأ الانذار المبكر قبل الوقوع في المخاطر (صندوق النقد العربي، 2014، 84).

ويبقى القطاع المصرفي محاط بمخاطر الائتمان التي تعد الخطر الأساسي المرافق للنشاط المصرفي، ويظهر ذلك جلياً لكون الجزء الأكبر من الميزانية العامة للمصرف تشتمل على قروض للزبائن، وبذلك فإن معظم إخفاقات المصارف ماهي إلا نتيجة نهائية بعدم مقدرة المقترضين على سداد ديونهم (Kcharem,2014,23).

أخيراً يمكن القول، إن هناك العديد من المخاطر التي تواجه العمل المصرفي لكن أهمها وأبرزها هي مخاطر الائتمان التي تنتج عن تعثر الزبون في سداد أصل القرض أو الفائدة أو كليهما معاً، وينبغي على المصرف اتباع سياسات احترازية للسيطرة عليها والحد منها في الوقت المناسب.

الفرع الخامس: الأساليب والأدوات المستعملة في تخفيف مخاطر الائتمان

يتمحور موضوع تخفيف مخاطر الائتمان اعتماداً على أدوات تستعمل في توفير شبكة من الحماية للحد من مخاطر الائتمان التي ظهرت بشكل واضح وصريح في مقررات لجنة بازلII،

إذ تم إقرارها والاعتماد عليها من قِبل أغلب المصارف الدولية، والهدف من ذلك هو تحقيق التحسين المستمر في مجال إجراءات مخاطر الائتمان التي تصب نتيجة نهائية في تخفيف مخاطر الائتمان والحفاظ على القيمة السوقية للمصرف وعند قيام إدارة المصارف باستعمال محددات خفض المخاطر فأنها تستفيد بالوصول إلى متطلبات وضع الحدود الدنيا لرأس المال الخاص بالمصرف (عثمان، 2013، 271-272). ويظهر في هذا المجال الاهتمام بما يعرف باختبارات الضغط الائتمانية أو الجهد الائتماني التي تم تعريفها من قبل لجنة بازل على أنها مصطلح شامل يصف التقنيات المختلفة المستعملة من المؤسسات المالية لقياس احتمالية التعرض للأحداث الاستثنائية (Monetary Authority of Singapore,2002,4). وتعدّ عملية تحليلية من خلال إخضاع المحفظة الائتمانية للمصرف إلى سلسلة من الاختبارات والدراسات، وهي مصممة لدراسة أداء المحفظة تحت أسوأ الاحتمالات وتحت الظروف المعاكسة الشديدة بهدف توليد مقاييس احتمالية الخطر، وتعمل اختبارات الضغط أداة تحوط في التقليل من حالات عدم التاكد بخصوص التذبذبات في عوائد المحفظة الائتمانية التي تكون محصلة ارتفاع المخاطر، وتظهر أهمية اختبارات الضغوط الائتمانية في المصارف في الجوانب الاتية: (عثمان، 2013، 272-373)

1. إدارة الخطر الائتماني باستمرار وعلى مستوى كل الاطراف المقابلة أو مستوى المحفظة الكلية.
2. تحديد مكان تركز مخاطر المحفظة الائتمانية، والتأثير الذي يحدث إذا تعثر أكبر زبون في المصرف.
3. تحديد تأثير تكرار السيناريو الأسوأ بناءً على الأحداث التي حصلت في الماضي.
4. تساعد الجهات الرقابية المصارف على فهم الآلية التي يتم من خلالها تطوير اختبارات الضغط، وتطبيق مقاييس صارمة عندما يتراجع تأثير اختبارات الضغط بشكل تدريجي إلى حلقة سيئة وينعكس تأثيرها في الاقتصاد والأسواق المالية وقطاع المصارف.

إن بناء اختبارات الضغط الائتمانية يرتبط بتوافر مجموعة من الأمور أهمها توافر المعلومات والبيانات التاريخية عن محافظ الاقراض غير العاملة أو التي تواجه التعثر في المصرف، فضلاً عن توافر انظمة معلومات إدارية تمكنها من دعم اختبارات الضغط وتوفر قاعدة بيانات يتم الاعتماد عليها وأن تكون هذه القاعدة ذات نوعية خاصة كأن تكون لها علاقة باختبارات الضغط الكلي الذي يتعرض له المصرف (مجمل الخطر)، وأن يتم المسح الميداني للبيئة الداخلية والخارجية التي ترتبط فيها المحفظة الائتمانية، ممّا يساعد إدارة المصرف على تحديد عوامل الخطر المختلفة، ومعرفة أماكنه لوضع المفاتيح المناسبة لإدارة هذه المخاطر (عثمان، 2013، 374).

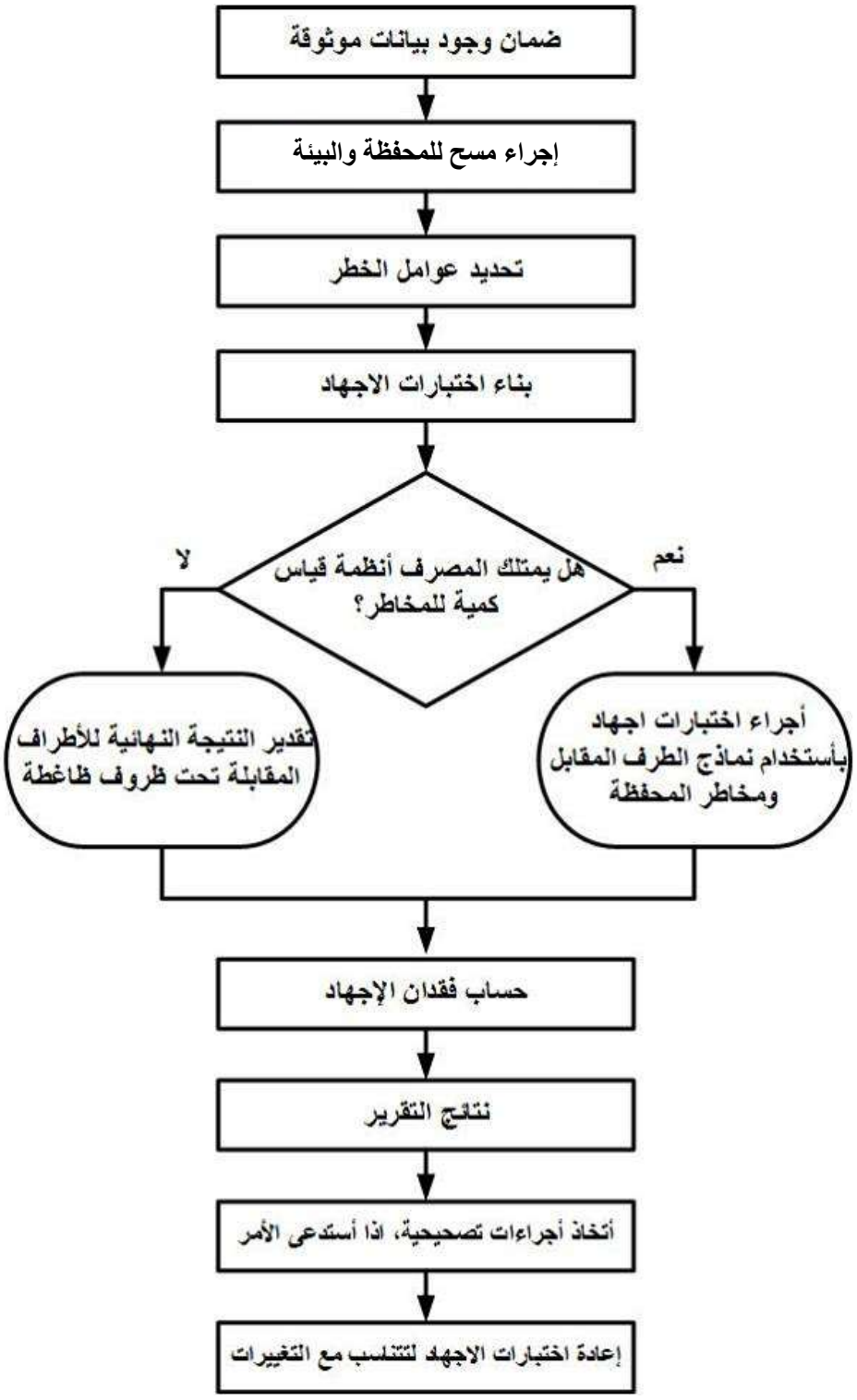

شكل (2-2)

خطوات بناء اختبارات الضغط الائتمانية

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتب والمراجع.

وهناك عدة أنواع من مسببات الخطر الداخلة في اختبارات الضغوط الائتمانية التي توضح في الشكل الآتي:

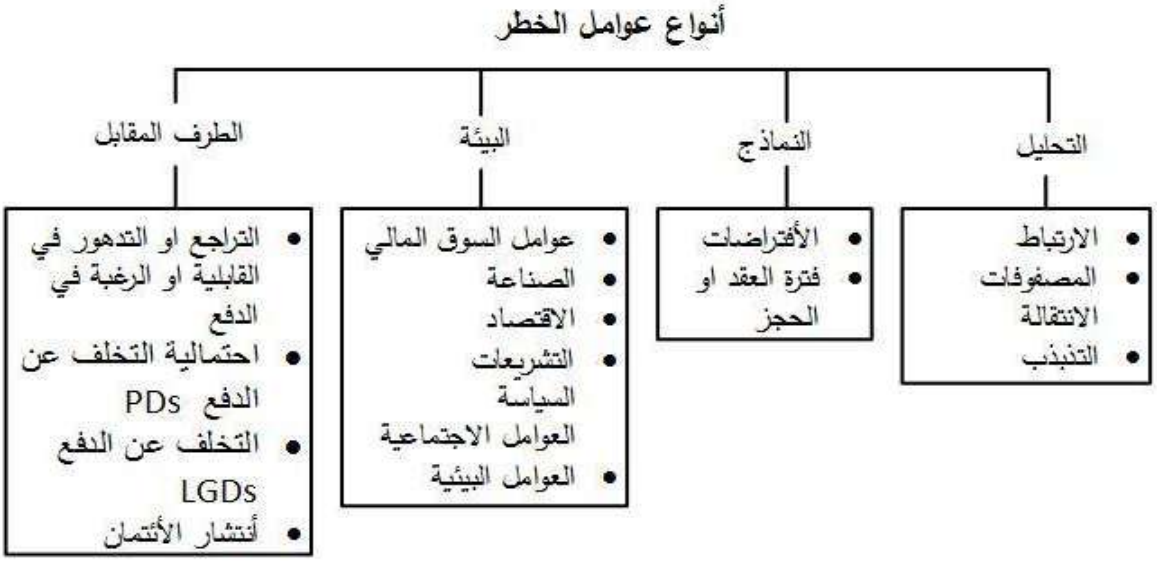

شكل (3-2)

أنواع عوامل الخطر

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتب والمراجع.

الفرع السادس: محددات اقراض المصرف اثناء المخاوف المصرفية والأزمات

بعد انهيار مصرف ليمان برذرز الذي يمثل شرارة انطلاق الأزمة المالية في عام (2008) تباينت المصارف في اقراضها، إذ أن بعض المصارف خفضت إقراضها بأكثر مما فعلت المصارف الأخرى، وهناك نقطتان ينبغي التركيز عليهما في هذا المجال: (Lvashina and Scharfstein,2010,330)

1. التوليفة التي يعتمدها المصرف في بناء هيكله التمويلي بخلق مواءمة بين دين قصير الأجل مضمون يرتبط بالأساس بوديعة مضمونة تشكل هيكل مالي أمثل للمصرف.
2. مدى تعرض الهيكل المالي للمصرف للانخفاض عن خط الائتمان الممنوح.

وكلا العاملين أدى إلى زيادة الحاجة إلى السيولة في المصارف، ومن الجدير بالذكر أن الودائع ولاسيما الودائع المضمونة تكون مصدراً أكثر استقراراً لرأس المال من الديون قصيرة الأجل، ومما لاشك فيه إن الودائع تنمو عندما تنحرف الأوضاع في سوق الدين قصير الأجل وبالتالي يستطيع المصرف التنبؤ بمقدار حجم الودائع مقارنة بالموجودات الذي سينعكس بانخفاض الإقراض وهذا ما يطلق عليه في بعض الأحيان بالحيطة المصرفية، ويمكن التطرق لمجموعة من مخففات الائتمان يمكن حصرها بالآتي (Lvashina and Scharfstein, 2010,330):

1. الضمانات المادية الملموسة (القابلة للبيع)

إن وجود مثل هذه الضمانات لا يعني الابتعاد عن توفير المعايير اللازمة والإجراءات السليمة في منح الائتمان، ولكن هناك احتمال مخاطر تفرض الحصول على ضمانات مناسبة لحماية حقوق المصرف تحت أسوأ الظروف، فالضمانات تعد الملجأ الأخير للمصرف لتسديد الالتزامات في حال عجز المقترض عن التسديد، ولكنها بالوقت نفسه ليست بديلاً عن التدفقات النقدية، فهي تجعل من الدين الجيد ديناً أفضل ولا تجعل من الدين السيئ ديناً أفضل، إذ أن الضمانات السلبية لا تزود المصرف بأي جانب من الأمان بل تزيد من عبء الدين (عثمان، 2013، 272).

وإن المعاملة الائتمانية المضمونة هي التي يواجه فيها المصرف تعرضات للمخاطر الائتمانية، ولكن هذه التعرضات تكون مغطاة بضمانة توفر له التحوط الكلي أو الجزئي، ونظراً لكبر حجم المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي تحتل الضمانات مكانه مهمة في عملية صنع القرار الائتماني، فإذا ما ايقنت إدارة المصرف أن الضمانات المقدمة من الزبائن كافية أصبح بإمكانها زيادة الائتمان الممنوح والعكس صحيح، والضمانات تكون في العادة إما عقارية أو موجودات ثابتة أو مالية (النبهاني، 2014، 48).

عليه يمكن القول إن وضع ضمانات متشددة تعد الملجأ الأخير للمصرف في حالة عجز المقترض عن سداد التزاماته، وتأخذ الضمانات أشكال عديدة مالية أو عقارية أو أية موجودات ثابتة، ويمكن للمصرف مواجهة مخاطر الائتمان من خلالها ولكن هذا لا يعني الابتعاد عن الإجراءات السليمة في منح القروض وكون المقترض مستوفياً لكافة الشروط.

2. الكفالات

هناك طرفان أساسيان في عملية الائتمان المقدم من قبل المصارف، الطرف الأول المصرف والطرف الثاني المستفيد من الائتمان، وتكون الكفالات شخصية عندما يكون هناك شخص ثالث طبيعياً كان أو اعتبارياً ملتزم تجاه المصرف، فضلاً عن المدين في تسديد قيمة الدين إذا عجز المدين الاصيل عن السداد بحيث يعود المصرف إلى الكفيل بما لديه من حقوق وموجودات ويتعامل معه بصورة موازية للمدين الأصيل من حيث المطالبة والملاحقة وحتى السداد التام (عثمان، 2013، 275).

3. المشتقات الائتمانية

وهي عقود مالية تتعلق بفقرات خارج الميزانية وتتحدد قيمتها بقيمة واحد أو أكثر من الموجودات أو الأدوات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها، وتظهر أهم فائدة أوجدتها المشتقات الائتمانية في التكامل العالمي لسوق الدين عن طريق إعادة هيكلة العائد إلى المخاطر لمقابلة استراتيجيات محددة تتعلق بإدارة المخاطر، فقد سمحت المشتقات الائتمانية للمستثمرين

من الوصول إلى أسواق جديدة لم يستطيعوا الوصول إليها بفاعلية في السابق، ومرونة المشتقات مكنت من إتاحة الفرصة لتنويع المحفظة الائتمانية (عثمان، 2013، 278).

وهناك أساليب أخرى مستخدمة في تخفيف المخاطر أهمها: (Giddy,2001,4)

1. Break Trade Iaws: الحق التعاقدي في إنهاء العقد في حال حدوث أي نوع من التعثرات.
2. Escrow account: مبلغ يوضع في مصرف آخر على سبيل الأمانة لضمان تسديد دين لدى المصرف الأول في حال التخلف عن التسديد وفق اتفاق بين الأطراف.
3. Securitization: التوريق أو التسنيد وهو أحد أدوات رأس المال المبتكرة والمعروفة بالهندسة المالية في التعامل مع القروض المرهونة وغيرها من الديون لتوفير السيولة اللازمة لتغطية الالتزامات، عن طريق تحويل الديون المتعثرة إلى أوراق مالية ويتطلب نجاح عملية التوريق وجود بنية تحتية ملائمة لضمان إمكانية تداول السندات وقبولها العام.

الفرع السابع: مخاطر الائتمان المصرفي وفق مقررات لجنة بازل

لقد تركزت مقررات لجنة بازل بمكوناتها الثلاثة بازلI وII وIII بوضع الانظار حول ما يعرف بمخاطر الائتمان المصرفي وأبرز ما تمخض عن مخاطر الائتمان هو توصيات لجنة بازلII في سبتمبر 2000 التي تمحورت وفق الآتي:

1. تركز الائتمان

يتمحور موضوع التركز الائتماني حول قيام المصرف بمنح مبالغ كبيرة إلى مقترض واحد أو شركة واحدة أو التوسع في منح الائتمان لقطاع معين أو إلى حصر التسهيلات في منطقة جغرافية معينة (آل شبيب، 2012، 241)، إذ أن الافتراض الرئيس القائل إن المصارف تفضل إقراض الشركات الكبيرة بدلاً من الشركات الصغيرة والناشئة سوف يقلل من نسبة الإقراض، ونتيجة لذلك يقل الحافز لدى المصارف على اقراض شركات عديدة في الصناعة نفسها مما يجعل الوصول إلى الائتمان أكثر صعوبة للداخلين الجدد وتخلق عوائق مالية، وهذا ما نصت علية إحدى مقررات بازلII ودعمته بشكل كبير لحين ظهور مقررات بازلIII (الأمم المتحدة، 2005، 36).

ويظهر التركز الائتماني في محفظة القروض بسبب تركز تعامل المصرف مع زبون واحد أو مجموعة محددة من الزبائن أو نتيجة الاهتمام بصناعات معينة أو قطاعات اقتصادية معينة أو مناطق جغرافية أو مجموعة من الأنشطة التي تتأثر بعوامل اقتصادية واحدة (Düllmann & Masschelein,2006,1).

إن بروز خطر التركز الائتماني مرتبط ارتباط دقيق ومباشر باستراتيجية عمل المصارف، فخطر التركز الائتماني له تأثير مباشر في حدوث الخسائر في محفظة المصرف، وهو بهذا يؤثر في رأس المال والمقدرة الايفائية للمصرف (Bandyopadhyay,2010,2).

2. عمليات الائتمان

إن نسبة كبيرة من خسائر المصرف ما هي إلا نتيجة منح الائتمان بشكل مفرط الذي ينعكس بسياسة وإدارة المصرف من تفادي الوقوع بالخطر الائتماني من خلال اتباع نظام داخلي لإدارة الائتمان يتميز بجودة عالية (زايدة، 2006، 41).

3. تأثر الائتمان بظروف السوق والسيولة

من المعروف إن الائتمان يتأثر بظروف السوق والسيولة، فإذا كان هناك رواج اقتصادي يصبح وضع الائتمان جيداً، وإذا ما كان هناك ركود اقتصادي فإن مشاكل الائتمان تظهر في هذه الحالة مؤثرة في النشاط الكلي للمصرف (زايدة، 2006، 41).

الفرع الثامن: تقييد الائتمان المصرفي Credit Crnnch

غالباً ما تحدث ظاهرة تقييد الائتمان نتيجة لتعرض الجهاز المصرفي لأزمة تؤدي إلى تدهور في موجودات بعض المصارف وخروج البعض الآخر من السوق نتيجة تعرضه للإفلاس، إذ أن الائتمان المصرفي يتعرض للانكماش خاصة ذلك المقدم إلى القطاع الخاص.

وعليه، لابد من التميز بين ثلاثة مكونات تميز حالات الائتمان وهي: (أحمد، 2013، 3-4)

1. **تراجع الائتمان (Slowdown Credit):** يعرف على أنه انخفاض عام في نمو الائتمان نتيجة أحد عوامل العرض أو الطلب أو كليهما، فتراجع الائتمان يعد مصطلحاً عاماً إلى حدٍ ما، إذ أن هناك عدة عوامل تؤثر في جانب الطلب مثل مستوى النشاط الاقتصادي والضرائب، وانخفاض الطلب على الاستثمار في أوقات الكساد وغيرها، وهناك عوامل أخرى تؤثر في جانب العرض مثل القوانين الاستثمارية والمالية والتغيرات في السياسة النقدية، كما يمكن أن تؤثر توقعات المستثمر في كل من عرض وطلب الائتمان المصرفي.
2. **ترشيد الائتمان (Credit Rationing):** يعرف بأنه تقييد في العرض المتاح من الائتمان نتيجة مشكلة عدم تماثل المعلومات التي تمنع المصارف من معرفة العائد الحقيقي أو المخاطرة المتعلقة بالمشروعات المطلوب تمويلها، فيؤدي ذلك لتحديد سعر الفائدة بعيداً عن السعر التوازني، إذ أنه لم يعد المعيار الذي على أساسه يتم منح الائتمان، وبالتالي يحدث فائض في الطلب على الائتمان ويمكن تفسيره بالآتي، إن مشكلة عدم تماثل المعلومات التي تنتج من صعوبة التفرقة بين المشروعات ذات المخاطر العالية والأقل مخاطرة مما يؤدي إلى تحفيز المصارف لخفض العرض المتاح من الائتمان، إذ أنه مع ارتفاع سعر الفائدة يزداد طلب المشروعات عالية المخاطرة على الائتمان فتفضل المصارف تحديد الائتمان عند مستوى معين.

وفي حالات أخرى نستعمل ترشيد الائتمان عندما نواجه حاجة للتأثير على معدلات نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة وفقاً لأولويات معينة للسياسة النقدية، على سبيل المثال المساهمة في نمو قطاعات معينة تستهدفها الدولة دون قطاعات أخرى.

3. **تقييد الائتمان (Credit Crnnch):** ويعرف بأنه ترشيد كمي، إذ لم يعد سعر الفائدة هو العامل الأساسي في إحداث التوازن بين كل من عرض الائتمان والطلب عليه، أن تقييد الائتمان يعني ضمنياً تغيير العلاقة بين الائتمان المتاح وسعر الفائدة فيحدث إشكاليات تظهر وفق الآتي: (أحمد، 2013، 3-4)

- انخفاض في الائتمان المتاح مع ارتفاع سعر الفائدة، وغالباً ما يحدث هنا انتقال في منحنى عرض الائتمان إلى اليسار وتشديد الشروط اللازم توافرها من أجل الحصول على قرض.
- انخفاض في الائتمان مع ثبات سعر الفائدة، بحيث يأخذ شكل انخفاض كمي، ويمكن اعتبار ترشيد الائتمان أحد مظاهر تقييد الائتمان، عندما لا نستعمل سعر الفائدة في عملية توزيع الائتمان المصرفي.

إن تقييد الائتمان هو الوضع الذي ينخفض فيه عرض الائتمان أسرع من انخفاض الطلب، ودائماً ما تصاحبه ظاهرة تراجع الوساطة فينخفض حجم الودائع التي تحتفظ بها المصارف والتي هي عبارة عن الأموال القابلة للإقراض، مما يؤدي إلى تقييد الائتمان (أحمد، 2013، 3-4).

الفرع التاسع: فجوة الائتمان

تمثل فجوة الائتمان مؤشر للدلالة على مدى انحراف نسب النمو في الائتمان المصرفي على المدى القصير عن اتجاه نمو الائتمان طويل الأجل بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي من المؤشرات التي أقرتها لجنة بازلIII لمراجعة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، إذ اثبتت التجارب الدولية أن الزيادة الكبيرة في نمو هذا الائتمان يسهم في وقوع الأزمات المالية، وقد أوصت لجنة بازلIII بضرورة عدم زيادة ذلك الانحراف عن (2%) من منحنى النمو طويل الأجل (عابد، 2014، 18).

ويمكن تأطير مفهوم الفجوة الائتمانية بأنها طلب الائتمان غير المنفذ لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والسبب في عدم التنفيذ لهذه الشركات يعود إلى شيئين، إما إنهم استبِعدوا كرهاً وهذه الحالة تحدث لعدم امتلاكهم الأهلية القانونية المتعلقة بمعايير منح القرض، أو إنهم استبِعدوا طوعاً وذلك لعدة أسباب منها: (Muhnot and Haebig,2012,15)

- يستعمل المقترض مصادر غير رسمية للائتمان.
- يفتقد المقترض الوعي المصرفي في الحصول على قرض من مصادر رسمية.
- ليس لدى المقترض أي حاجة للقرض.

إذ تعد الفقرتان الأوليتان من المشروعات المتوسطة والصغيرة ولديهم حاجة للحصول على الائتمان، الذي لم يتم تمويله من قبل المصادر المؤسسية، وبالتالي فإن متطلبات الائتمان لهذه المشروعات سيشكل جزءاً من الفجوة الائتمانية (Muhnot and Haebig,2012,15).

لقد أثبتت الأزمة المالية العالمية في عام (2008) ضرورة وجود سياسات عقلانية يمكن استعمالها لتخفيف المخاطر النظامية، وإن أداء فجوة الائتمان لبازلIII بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي التي تستعمل دليلاً مرجعياً في وضع احتياطي لرأس المال لمواجهة التقلبات الدورية والتي تحدث في البيئة المالية والذي لم يضمن النجاح في المستقبل بدون وجود مؤشرات تكميلية (Giese and Ent,2013,1).

فضلاً عن القطاع الخاص غير المالي، ادى الإقراض المالي الداخلي دوراً هاماً قبل الأزمة المالية (2007–2008)، وهو أن الإقراض من المصارف قد يذهب إلى المالكين عن طريق وسيط آخر، وبالتالي يمكن عدّها مرتين إذا تم تضمين ائتمان المال الداخلي، لذلك من المهم جداً الأخذ بنظر الاعتبار نظام الاقراض الداخلي لوحده وإدراجه في مقاييس الائتمان المستعملة لحساب الفجوة الائتمانية.

وتبعت فجوة الائتمان المقارنة بالناتج المحلي الإجمالي إحساساً عاماً بالتغيير في مديونية الاقتصاد، لكن هناك حاجة لمعلومات إضافية على المستوى الكلي للمديونية ومديونية القطاعات المختلفة من تكوين نظرة عن مدى احتمال الخطر على النظام المالي (Giese and Ent, 2013, 7).

لقد استعملت لجنة بازلIII فجوة الائتمان دليلاً لوضع احتياطيات رأس المال لتخفيف صدمات التقلبات الدورية، مع تواجد انتقادات لهذا الاختبار تمحورت وفق الآتي: (Drehmann and Tsatsaronis,2014,55):

1. ملاءمة الدليل بالنظر إلى الهدف من الاحتياطي.
2. مؤشر الانذار المبكر في أوقات الأزمات.
3. مشاكل متعلقة بالقياس العملي.

وهناك العديد من الانتقادات التي وجهت إلى فجوة الائتمان المقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، والتي تمثل مؤشر كبير لتراكم نقاط الضعف المالية، وقد اهتمت لجنة بازلIII بوضع احتياطي رأسمال لتخفيف صدمات التقلبات الدورية وتعزيز خط الدفاع لدى المصارف، ويمنح إطار عمل فجوة الائتمان دليلاً واضحاً لواضعي السياسات يهدف إلى تحليل ما إذا كانت الاحتياطيات المطلوبة بحاجة إلى زيادة، فضلاً عن إيصال القرارات ذات العلاقة، إن الربط بين فجوة الائتمان واحتياطي رأس المال ليس رابطاً ميكانيكياً، وإن التحليل الكمي يدعم هذا التقييم

الذي يستعمل مؤشرات أخرى عدا فجوة الائتمان المقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في إدارة هذه الأداة.

وما فجوة الائتمان إلا الفرق بين نسبة الائتمان المقارنة بالناتج المحلي الإجمالي والاتجاه طويل الأجل، وإن Borio and Lowe (2002, 2004) هما أول من وثق خاصيتها كمؤشر للإنذار المبكر، وهي مفيدة جداً في أوقات الأزمات المصرفية، وقد تم تأكيد نتائج ما توصلا إليه في وقت لاحق لمجموعة واسعة من البلدان ولفترة زمنية طويلة تضمنت أزمات حدثت مؤخراً (Drehmann and Tsatsaronis,2014,55).

لقد لاقت فجوة الائتمان اهتماماً كبيراً من كافة الأطراف المجتمعة في مقررات لجنة بازل والتأكيد بفائدتها كمؤشر لنقاط الضعف المالية، ولكن البعض الآخر صب اهتمامه أكثر حول الانتقادات التي وجهت إليها، إذ كانت في ثلاث محاور رئيسة وهي: (Drehmann and Tsatsaronis, 2014, 56)

1. إن فجوة الائتمان ليست مؤشراً جيداً لوضع الاحتياطي لأنها يمكن أن تؤدي إلى قرارات تتعارض مع هدف احتياطي رأس المال لتخفيف صدمات التقلبات الدورية.
2. فجوة الائتمان ليست أفضل مؤشر للإنذار المبكر للأزمات المصرفية، خصوصاً في حالة اقتصادات السوق الناشئة.
3. فجوة الائتمان تمتلك مشاكل كثيرة في القياس.

وفيما يأتي شرح مفصل لهذه الانتقادات التي على الرغم من كونها دقيقة فأنها أساءت تفسير دور الفجوة الائتمانية كدليل مرجعي مشترك لقرارات احتياطي رأس المال لتخفيف صدمات التقلبات الدورية لرأس المال التقلبات الدورية، كما يأتي: (Drehmann and Tsatsaronis, 2014,56-64)

1. **فجوة الائتمان والهدف من احتياطي رأس المال لتخفيف صدمات التقلبات الدورية:** إن فجوة الائتمان تعد غير ملائمة بوصفها دليلاً لاحتياطي رأس المال لتخفيف صدمات التقلبات الدورية، لأنها لا تتوافق مع هدف الاحتياطي، وإن هذا يؤدي إلى تغييرات في الاتجاهات الدورية في الاحتياطي الخاص بالمصرف، وبالتالي يؤدي إلى زيادات في رؤوس أموال المصارف خلال فترات الركود وتراجع في فترات التوسع الاقتصادي. والانتقاد الآخر إن فجوة الائتمان لا تتوافق مع مفهوم التوازن الائتماني في الاقتصاد.
2. **فجوة الائتمان مؤشر انذار مبكر جيد لاقتصادات السوق الناشئة:** بعض المحللين الماليين يشككون في جدوى فجوة الائتمان بوصفه مرجعاً في حالة السوق الناشئة والاقتصاديات المتحولة. ويشيرون إلى أن الأدلة التي قدمتها لجنة بازلIII وأبحاث سابقة على سبيل المثال Drehman وآخرين مبنية على عينات تضم الاقتصادات المتقدمة إلى حد كبير، ويقول

المحللون أيضاً إن اقتصادات الأسواق الناشئة أكثر عرضة لأنها تمر بفترة من التعميق المالي (Financial Deepening) الذي يجعل تحديد الاتجاه لحساب الفجوة الائتمانية مشكلة.

3. **مشاكل القياس وفجوة الائتمان:** إن أداء فجوة الائتمان المقارنة بالناتج المحلي الإجمالي يمكن انتقاده بمشاكل القياس، ومنها ما تنص علية مقررات لجنة بازلIII على أن الاتجاه طويل الأجل لنسبة الائتمان المقارنة بالناتج المحلي الإجمالي ينبغي أن يحسب باستعمال تصفية السلاسل الزمنية الذي اقترحه Hodrick and Prescott (1981) مع مقياس مرن ومناسب، وقد أشار المعارضون لمقررات بازلIII ان هناك مشكلتين محتملتين للقياس في هذا الحساب ترتبط المشكلة الأولى باستقرار نتائج التصفية عندما تصبح البيانات متاحة، وتنشأ المشكلة الثانية نتيجة التأثير المهم لهيكلية نسبة الائتمان في السلاسل الزمنية.

يوضح المخطط البياني أدناه إن نقطة البداية تتمتع بمضامين لقياس فجوة الائتمان، في حين إن متوسط الفرق بين الفجوتين الائتمانيتين عبر السلاسل الافتراضية المئة يكون أقل من نصف نقطة مئوية بعد أربعون فصل، وإن مقاييس النسب المئوية الخامس والعشرين والخامس والسبعين لتوزيع الاختلافات المختلفة تظهر فجوات تصل إلى أربعة نقاط مئوية في نفس الأفق (اللوح على اليسار). والمشكلة هنا أقل حدة عندما نستعمل البيانات الفعلية من وجهة نظرنا (لوح الوسط)، على الرغم من هذه الحالة فإنه يمكن أن يستغرق أكثر من عشرين سنة لقياس الاختلافات قبل أن تختفي تماماً (Drehmann and Tsatsaronis, 2014, 66-67).

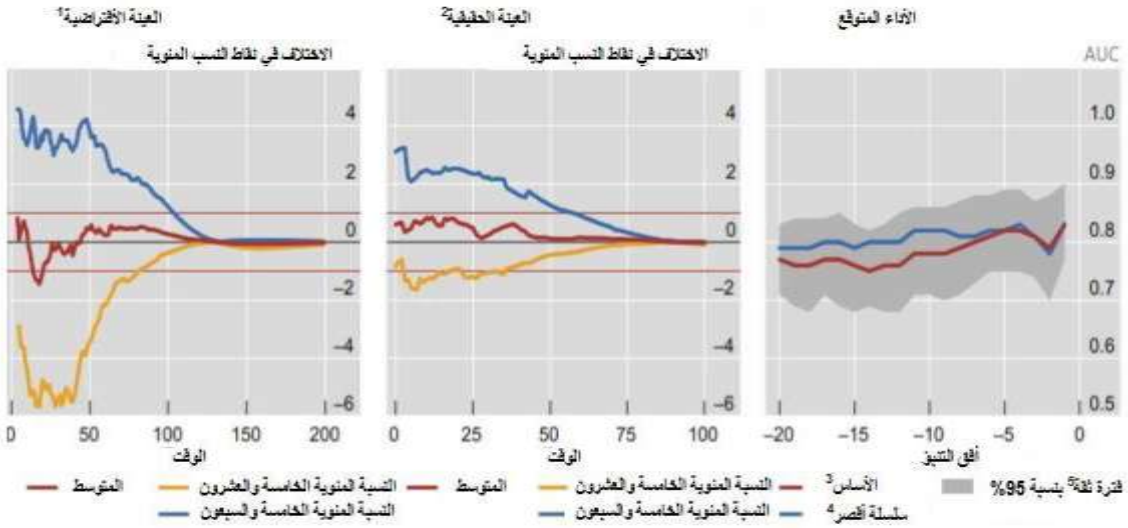

شكل (2-4)

فجوة الائتمان المقترن بالناتج المحلي الاجمالي

Source: Drehmann, Tsatsaronis, Mathias, Kostas, 2014, The credit-to-GDP-gap and countercyclical capital Buffers: questions and answers, Bis Quarterly Review,p.67.

وتظهر فجوة الائتمان المقارنة بالناتج المحلي الاجمالي إحساساً بالتغيير في مديونية الاقتصاد الكلي، لكن هناك حاجة لمعلومات إضافية على المستوى الكلي للمديونية ومديونية

القطاعات المختلفة من أجل تكوين نظرة على احتمال الخطر على النظام المالي الكلي (Giese,2013, 7).

من خلال ما تقدم اذ قمنا بمراجعة الانتقادات العملية والمفاهيمية لموضوع فجوة الائتمان المقارن بالناتج المحلي الإجمالي بوصفها دليلاً لتحديد احتياطيات رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية في ظل إطار مقررات لجنة بازلIII ومن منظور عملي، إن مسائل القياس ذات العلاقة مع الفجوة الائتمانية، وطول السلاسل الكامنة لنسبة الائتمان المقارنة بالناتج المحلي الإجمالي وبالتالي نقطة البداية لحساب الاتجاه ذي العلاقة، فوجود الثغرات الهيكلية في نسبة الائتمان المقارن بالناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تتمتع أيضاً بتأثيرات طويلة الأجل، وتشير المحاكاة في فجوة الائتمان أنه من المهم ضبط البيانات بشكل يلائم الثغرات الهيكلية، فضلاً عن ذلك، هناك قاعدة فعالة تقترح باستعمال الفجوة الائتمانية للحصول فقط على سلاسل الائتمان المقارن بالناتج المحلي الإجمالي مع عدد بيانات متاحة لا يقل عن عشرة سنوات، هذا ونلاحظ إن النقد المفاهيمي الذي ينص على أن الفجوة الائتمانية لا تتماشى مع هدف الاحتياطيات فإنه يسيء فهم الدور المتوخي منه ويزود احتياطي رأس المال إطاراً لتخفيف الصدمات الدورية من أجل حماية المصارف من مرحلة الإخفاق الكلي للدورة المالية، ومن وجهة نظر أخرى، ينبغي الحكم على فائدة الفجوة الائتمانية حصراً فيما إذا كانت توفر إشارات موثوقة لصناع القرار حول الوقت المناسب لرفع الاحتياطي. مما سبق تبين لنا أن فجوة الائتمان المقارنة بالناتج المحلي الإجمالي هي في المتوسط أفضل مؤشر أحادي في هذا السياق، بما في ذلك اقتصادات الأسواق الناشئة. وهذا لا يعني أنه لا توجد مؤشرات مركبة التي قد تعمل بشكل أفضل، أو المؤشرات الاحادية التي يمكن أن توفر إشارات أكثر وضوحاً سواء في سياق كل بلد على حدة أو في نقاط معينة في الزمن لكن هذا لا يعني أنه حتى في تلك الحالات تكون فجوة الائتمان نقطة مرجعية مشتركة مفيدة، وهذه سمة أساسية في إطار احتياطي رأس المال لتخفيف صدمات التقلبات الدورية الذي يجمع بين القواعد والتقدير، ولا توجد نماذج مضمونة لتوفر أداة فعالة لمواجهة التقلبات الدورية ويتوقع من صناع السياسة الحكم وكذلك التحليل الكمي ضمن حدود الإطار العام لنشوء الفجوة الائتمانية (Drehmann & Tsatsaronis, 2014, 70).

الفرع العاشر: منهجية تقدير فجوة الائتمان

يتطلب تقدير فجوة الائتمان تحديد العرض والطلب على الائتمان للمشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم، وبناءً على ذلك، يمكن تقسيم منهجية تقدير فجوة الائتمان إلى فجوة رأس المال المشغل (العرض والطلب) وفجوة القروض الآجلة (العرض والطلب)، وبالإمكان توضيح ذلك في الشكل (6-2) والمتمثل في تقدير فجوة الائتمان (Muhnot & Haebig,2012,35).

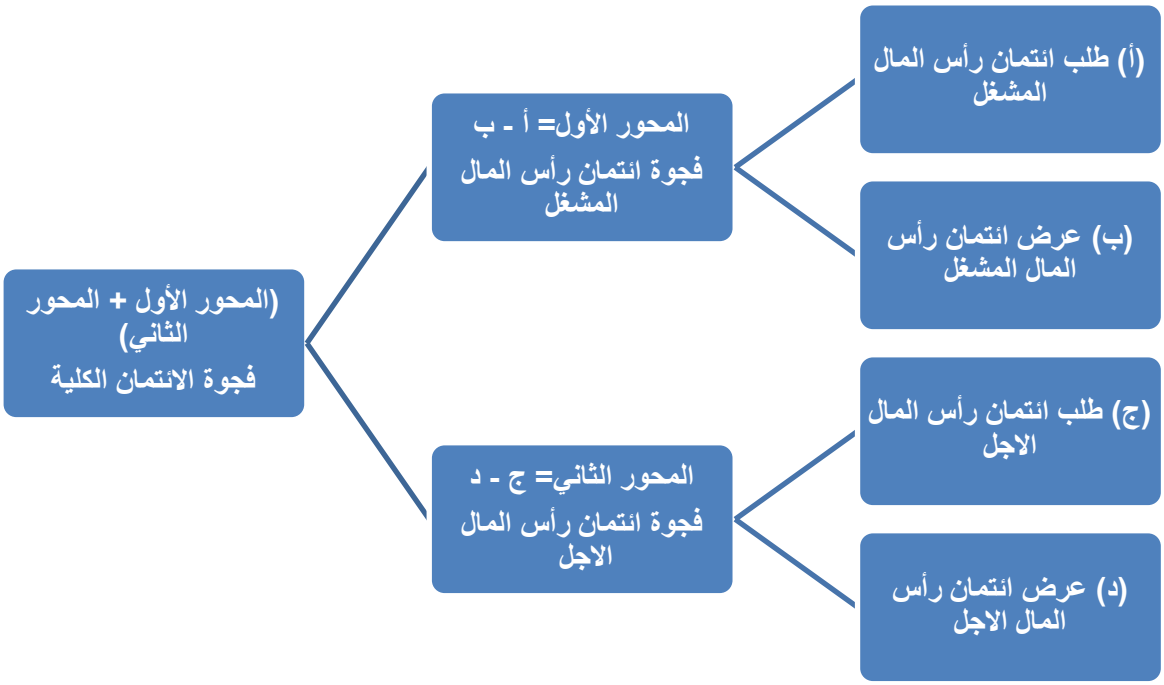

شكل (5-2)

تقدير فجوة الائتمان

Source: Muhnot, Manfred Haebig, 2012, credit GAPMapping of select clusters, giz,p.35.

المبحث الثاني

الاستدامة المالية في المصارف خلال الأزمات المالية وشروطها

هناك مجموعة من الشروط الواجب توفرها في المصارف من أجل تحقيق الاستدامة المالية والمقدرة على الاستمرار في منح الائتمان خلال الأزمات المالية، كما يتطلب التعرف على مفهوم الأزمات المصرفية وأسبابها والعوامل التي تعيق الانذار المبكر لها ومعرفة محددات الأزمات وماهي مبررات التضبيط المالي بعد الأزمة المالية العالمية (2008)، وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول

شروط تحقيق الاستدامة المالية

إن تحقيق الاستدامة المالية يساعد في الاستمرار بالعمل وتقديم خدمات أفضل للجميع ولتحقيق ذلك فثمة مجموعة من الشروط ينبغي توافرها في مؤسسة الاقراض لتحقيق الاستدامة المالية الأفضل أبرزها: (USAID /EGYPT,2012,22)، (Gelder&Stchele,2011,2)

1. لغرض تحقيق الاستدامة المالية يتعين على مؤسسة الاقراض أن تكون قادرة على تغطية كافة تكاليفها المباشرة وغير المباشرة دون اللجوء لإعانات محتملة، وذلك لتكون أقل عرضة للضرر من جراء التغيرات المؤثرة في مستوى مواردها.
2. لضمان استدامة وبقاء مؤسسة التمويل في المدى البعيد، لابد أن تكون نسبة مردود محفظة القروض أكبر من مجموع متوسط نسب مصاريف المحفظة بالنسبة المئوية (نسبة تكاليف التشغيل، نسبة تكلفة رأس المال، نسبة الخسائر على القروض، نسبة الاستثمار) ويكون ذلك أساساً لاعتماد سعر فائدة لقروض المؤسسة المصرفية.
3. يتعين على مؤسسة الاقراض أن تكون قادرة على توليد دخل كاف لتغطية تكاليفها، وهذه الزيادة في الدخل يمكن تحقيقها إما بزيادة معدل الفائدة الفعلية، أو بزيادة مجموع متوسط القروض، أو زيادة عدد القروض، فينبغي فرض معدلات فائدة على القروض الممنوحة بشكل عائد مالي يكفي لتمكين المؤسسات من تغطية جميع تكاليفها لتتمكن من تحقيق القدرة على الاستمرار، وهذا يتطلب ضبط تكاليف التشغيل وزيادة فعاليتها لأقصى حد ممكن، وما يتطلبه من مهنية واتقان وتوفير معلومات متاحه في النشاط وأي وسائل مساعدة لرفع كفاءة العاملين في مؤسسات الائتمان وتتيح الاقتراض من المصارف بأسعار فائدة تجارية مناسبة تكون أقل من سعر الفائدة المعتمد لدى مؤسسة الإقراض.
4. الحصول على وفورات من المقترضين تسهم بزيادة سيولة مؤسسة الاقراض، وبالتالي يساعد على تمويل عدد كبير من القروض، وأهمية التأكد من مقدرة متلقي القرض في الحصول

على الخدمات المالية التي يحتاجها التي تزيد من كفاءة العمل وتقليص تكاليف الإنتاج لتتمكن من المنافسة في السوق وبالتالي زيادة الربح والالتزام بالسداد.

5. استعمال سياسة تسويقية مناسبة تتيح الانتشار الواسع، والتركيز على نسبة التأخر بالسداد واستعمال أساليب إدارية وميدانية فعالة لتجنب التأخر والحفاظ على المحفظة من فقدان القروض، وينبغي أن تطالب المصارف بدمج معايير الاستدامة الاجتماعية والبيئة في نظام تقييمها لخطر الائتمان وإن المصارف التي تستعمل الطرق القائمة على أساس التصنيف الداخلي ينبغي عليها أن تميز بين عوامل قياس الخطر لأنواع مختلفة من المقترضين وفقاً لمستواهم في الاستدامة.
6. إن المقرضين المستدامين تكون احتمالية إهمالهم في التسديد متدنية، فينبغي أن تكون عوامل قياس الخطر الخاصة بهم أدنى، والأنواع غير المستدامة ذات الاحتمالية الأعلى في الإهمال بالتسديد ينبغي أن تكون عوامل قياس الخاصة بهم أعلى، والمصارف التي تستعمل الطريقة القياسية ينبغي أن تستعمل فقط وكآلات تصنيف الائتمان التي تدمج معايير الاستدامة في عملية تصنيف الائتمان وفي تحديد عوامل قياس الخطر، وبما أن هذا لا يؤثر في المستوى الشامل لاحتياطي رأس المال فإنه سيعود بالفائدة على المصارف التي تركز على المقترضين المستدامين بالدرجة الأساس.

مما تقدم، نلاحظ أثر وأهمية الشروط الواجب توافرها في المصارف حتى تتمتع بالاستدامة المالية من خلال استعمال سياسة تسويقية مناسبة تضمن الانتشار الواسع، فضلاً عن اتباع سياسات لمعالجة القروض المتعثرة ودمج معايير الاستدامة الاجتماعية والبيئة في نظام تقييمها لخطر الائتمان.

المطلب الثاني

الأزمات المصرفية – مفهومها – أسبابها – محدداتها

أولاً. المفهوم

تحدث الأزمات المصرفية في حالة حدوث اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد المصارف بشكل مفاجئ، أو اخفاق المصارف في مواجهة السحوبات الكبيرة والمفاجئة مما يستدعي تدخل الحكومة لتقديم الدعم المالي لمواجهة السحوبات الكبيرة التي تحصل أثناء الأزمة، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة ولها آثار كبيرة في النشاط الاقتصادي (حمزة والشمري، 2012، 11)، وتكون الأزمة المصرفية على نوعين: إما أزمة سيولة أو أزمة ائتمان، إذ تمثل أزمة السيولة قيام المصرف بإقراض معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي في هذه الحالة لن يستطيع المصرف الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، أما أزمة الائتمان فتحدث عندما تتوفر

الودائع في المصارف، وترفض تلك المصارف منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب فتحدث أزمة في الإقراض (المكاوي، 2012، 63-64).

وقد تبلورت حالات الأزمة في النظام المصرفي عندما اتخذت إدارات المصارف بشكلها العام قرارات حاسمة كان أبرزها اللجوء إلى ما يعرف بالضبط أو التضبيط العالمي المشترك، إذ توجب على المصارف العمل على زيادة رأس المال لمنع الخسائر من الانتقال من القطاع المالي الى الاقتصاد الحقيقي الفعلي، فضلاً عن ذلك فإن عمليات إعادة الرسملة في سنة (2008) (سنة وقوع الأزمة) إلى جانب إجراءات الدعم الأكثر عمومية، جنبت الانهيار الكامل للمصارف الرئيسة بظل أوضاع السوق المعاكسة، وعلى نحو أشمل فإن امتلاك المصارف لرأس المال الكافي يعمل على امتصاص الخسائر وتجنب انكماش عرض الائتمان للزبائن، إن نسبة رأس المال التنظيمية تؤدي دوراً بالغ الأهمية في دعم اقراض المصرف وتختلف أهمية رأس المال في استدامة الائتمان في الأوقات الاعتيادية وأوقات الأزمات، فبإمكان المصارف تحويل رأس المال الإضافي إلى إقراض أكبر فقط عندما يتجاوز رأس المال الحد الحرج وتسعى المصارف ذات رأس المال المتدني إلى استعادة نسبة رأس المال التنظيمي دون توليد إقراض جديد، وهذا من شأنه تفسير عملية إعادة الرسملة التي من شأنها تشكيل نوعين من استدامة الائتمان، الأولى مساعدة المصارف على مقاومة الاحباط المفرط خلال الأزمة والثانية نقل نسب رأس المال الى المناطق التي تسمح للمصارف بتوسيع الاقراض مرة أخرى.

إن التركيز الاحادي على عمليات إعادة الرسملة والإجراءات الأخرى لاستدامة الائتمان تعدّ غير كافية لإنتاج تعافٍ مستدام في فترة الأزمة المالية، وينبغي أن يصاحبها إعادة هيكلة المصرف للتعامل مع مشاكل الاستقرار الدائم من أجل وضع الاسس لمعافاة الاستدامة الذاتية التي تسمح للنظام المالي العمل بإطار الربح وكفاءة النشاط دون اللجوء إلى أي دعم من القطاع العام (Brei,*et.al.*,2011,1-2).

لقد أثبتت الأزمة المالية عام (2008) التوجه إلى إصلاح جذري في النظام المالي وتسليط الضوء على أهمية إعادة تقييم هيكل النظام المالي وتحسينه والعمل على الاهتمام بإدارة الأزمات وتسليط الضوء على المخاطر المنتظمة وذلك بوضع السلامة المالية الكلية، إذ شهدت الأنشطة الاقتصادية والمالية في العقود الماضية وجود فجوة كبيرة بين سياسات الاقتصاد الكلي وتنظيم المؤسسات المالية الفردية، وبرزت عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر استعملت لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، إذ تستعمل كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تقع المؤسسة المصرفية في مشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها (Karm & Davis,2009,5). تكتشف الأزمة المصرفية بشكلها العام عدم مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته العاجلة تجاه دائنيه حتى لو كانت القيمة الحسابية للموجودات

موجبة مما يعني إنه لا يملك الأموال الكافية لمواجهة سحوبات المودعين في لحظة ما ويملكها في أوقات أخرى، هذه الحالة تسمى بأزمة السيولة، أو قد تكون مطلوبات المصارف تفوق القيمة الحالية للموجودات ويكاد يكون المصرف في حالة إفلاس، تسمى هذه الحالة بالإعسار المالي (العيساوي والعويدي، 2014، 182).

وتعرف الأزمة المصرفية (Bank Crises) بشكلها العام بعدة توجهات استناداً إلى التميز بين الأزمة المصرفية والذعر المصرفي (Banking Panic)، فالأولى تستعمل في حالة تدهور حالة المصارف بعد ازدهارها ونموها، في حين تستعمل الثانية في حالة انتقال الأزمة من دولة إلى أخرى بسبب ما يعرف بالعدوى المالية (Delhaise ,1998,6). وهناك ثلاثة شروط قد تحقق ما يعرف بالتخوف المصرفي أو الذعر المصرفي وهي: (الجابري وثويني، 2010، 83)

1. زيادة حجم القروض قصيرة الأجل وعدم وجود سيولة كافية تمولها.
2. محدودية حجم المؤسسات المالية الخاصة ومن ثم عدم قدرتها على الوفاء باحتياجات المستثمرين من القروض قصيرة الأجل.
3. عدم وجود مقرض أخير أو ما يطلق علية (Lender of Last Resort) وسيحدث عندها التدافع على سحب الودائع من المصارف بسرعة.

تتمثل الأزمات المصرفية في الارتفاع المفاجئ والكبير في سحوبات الودائع من المصارف التجارية، وهذا ينبع من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة يؤدي هذا إلى انخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة (غير النشطة) ومنها يؤدي إلى حدوث أزمة مصرفية (حريري، 2009، 5).

أما بالنسبة للإعسار المصرفي فيمكن تعريفه بعدم قدرة المصارف (أو الجهاز المصرفي) على مواجهة الزخم الكبير من الطلب على الودائع لدية، أي إن التزامات المصارف تفوق القيمة الحالية للموجودات المصرفية، وستكون المصارف عندها في حالة إفلاس فعلي (الجابري وثويني، 2010، 84).

إن الانخفاض في القوة الايرادية للمصرف سيحدث في نقطة ما، واحتمال غير ضئيل إن المؤسسة المصرفية ستصبح غير قادرة على دفع نفقاتها وبصفة رئيسة أعباء ديونها، وفي هذه الحالة يمكن وصف المصرف بأنه في حالة إعسار مالي وتضطر في هذه الحالة الى بيع سنداتها عند معدل عائد أعلى نسبياً من معدل الفائدة الذي يمكن أن يقبله حامل السند لاستثمار أمواله لدى مصارف أخرى مماثلة لها في نشاطها وفي هذه المرحلة يصبح المصرف معسراً مالياً، إذ يكون غير قادر على الحصول خلال القنوات المعتادة على التمويل اللازم لمقابلة التزاماته التي حل ميعاد استحقاقها، وعند هذه النقطة قد تلجأ الإدارة المصرفية إلى أساليب مالية جديدة تتمحور

باحتمالات ضئيلة باستمرار المصرف ونموه والبقاء في دنيا الأعمال ما لم تحصل على التمويل اللازم وبفترات زمنية قصيرة (ريحان وآخرون، 2012، 6).

إن الأزمة المصرفية تحدث إذا كانت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات تفوق (10%) وإن تكلفة عمليات الانقاذ تفوق (2%) من قيمة الناتج الداخلي الإجمالي للبلد المعني، كما يمكن أن يحدث في حالة خصخصة المصارف أو ضمان الودائع وهذه تبقى من وجهة نظر إدارات المصارف ومؤثرات الوضع الاقتصادي للبلد محل الأزمة (العقون، 2013، 16).

أو قد تحدث الأزمة المصرفية عندما تنخفض السيولة في المصارف التجارية، وذلك بسبب إفراطها في منح الائتمان ولا تستطيع هذه المصارف تلبية سحوبات المودعين بسبب حالة العسر في ميزانية المصرف وعدم سيولة موجوداته، مما يؤدي إلى حالة من الذعر واللايقين بسبب الاشاعات المطروحة في الأسواق المالية وبالمقابل تعجز المصارف التجارية عن تهيئة سيولة نقدية كافية لتلبية تلك السحوبات (الخزرجي، 2009، 5).

ذلك يعني أنَ الأزمة المصرفية هي شكل من أشكال الأزمات المالية تحدث عندما يستنفذ كل أو معظم رأسمال الجهاز المصرفي في قروض غير قابلة للإيفاء (Non-performing Loans) مما يؤدي إلى اندفاع فعلي (أو محتمل) على سحب الودائع من أحد المصارف (أو عدد منها) بسبب وجود حالة من الذعر المصرفي، وسيحدث عندها حالة إعسار مصرفي قد يضطر معها الجهاز المصرفي إلى ايقاف قابلية تحويل التزاماته، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك من خلال تقديم مساعدات واسعة النطاق (الجابري وثويني، 2010، 84).

يمكن تصنيف الأزمات بشكل عام إلى عدة أنواع على اعتبار إن الأزمة هي خلل يصيب النظام المالي ككل ويشكل تهديداً لخطط المؤسسات المالية الرئيسة بشكل عام، ولكون المؤسسة المالية تتشكل بالأساس من موارد محددة هي (الأرض، التخطيط، رأس المال، العمل) إذن فتصنيف الأزمات يرتبط بهذه الموارد (عباس، 2010، 34).

ويعدّ رأس المال أكثر الموارد تعرضاً للأزمات والمخاطر فكل أزمة تتضمن بشكل أو بآخر خسارة لرأس المال يتأثر بأزمات عديدة تتحدد في: (عباس، 2010، 39)

1. سوء الاستعمال.
2. سوء الاستثمار.
3. سوء التوجيه.
4. المضاربات.
5. قصور الإدارات المالية.
6. صعوبة التوازن بين السيولة والنقدية.
7. تعرض رؤوس الأموال للانتقال بطرق غير مشروعة أو قانونية.

إذ غالباً ما ترتبط الازمات المصرفية بخلق السيولة في المصارف، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي: (Berger & Bouwman,2008,1)

1. ايجاد إجمالي السيولة للمصارف قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية لمعرفة نقاط القوة والضعف من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة بالتحوط من الأزمة، إذ تختلف الأزمات المصرفية عن الأزمات المرتبطة بالسوق في كون الأولى مسبوقة بخلق سيولة استثنائية ايجابية مطمئنة، في حين أن الثانية تكون مسبوقة بخلق سيولة استثنائية سلبية غير مطمئنة.
2. تأثر نسب رأس المال في المصرف قبل الأزمة في المواقف التنافسية وربحية المصارف الفردية أثناء وبعد كل أزمة، وتشير الأدلة إلى أن نسب رأس المال المرتفعة افادة المصارف الكبيرة والصغيرة بشكل كبير جداً، مما ساعد المصارف على تحسين حصتها السوقية وخلق السيولة في أوقات الأزمات، ورفع أدائها المالي، فضلاً عن ذلك المصارف المدرجة على انها ذات رأسمال مرتفع تمتعت بعوائد أسهم استثنائية أعلى بكثير من المصارف المدرجة على انها ذات رأسمال منخفض.

ثانياً. مؤشرات التحوط من الأزمات المصرفية

تبرز أهمية مؤشرات التحوط الكلية في كونها تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي في التأثر بالأزمات المالية والاقتصادية، وعلى العموم يمكن توضيح أهمية هذه المؤشرات من خلال مقدرتها على تقييم سلامة النظام المالي اعتماداً على مقاييس كمية وموضوعية، فضلاً عن إنها تساعد على ترسيخ مبدأ الافصاح والشفافية وتوفر المعلومات في الوقت المناسب، وتعد بمثابة مقاييس تسمح بمقارنة أوضاع الدول محل الأزمة من خلال مجموعة مؤشرات تقوم على معيارية النظم المحاسبية والاحصائية ومن خلال استعمال المؤشرات نفسها التي تسهل المقارنة محلياً ودولياً، وتساعد على كشف مخاطر انتقال الأزمات، وتعمل على التقليل من حدتها (Evans,2000,3).

ثالثاً. مسببات الأزمة المصرفية ومحددات الانذار المبكر لكشف الأزمة

من الأسباب الرئيسة التي تضافرت لإحداث معظم الأزمات المصرفية منها ما يتعلق باضطرابات على المستوى الكلي والمستوى الجزئي للاقتصاد التي كان من مسبباتها الأساسية الاضطراب في القطاع المالي والذي يمثل مكوناً اساسياً في قابلية تحويل حساب رأس المال كونه يمثل الأساس بمساعدة المصرف في مواجهة الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها، وعلى هذا الأساس يكون من الأفضل التعامل بجرأة مع المشاكل الأساسية في القطاع المالي، وخلق البيئة التي يمكن من خلالها استخدام رؤوس الأموال عندما تستأنف تدفقها إلى داخل الأزمة استعمالاً منتجاً (العقون، 2013، 16-17).

فعندما تقوم المصارف بتمويل الزبائن فإنها تعالج واقع المديونية للمصرف وتمنح الثقة العالية لدى جمهور المتعاملين، فالقطاع المصرفي "والقطاع المالي" بصفة عامة أدى دوراً كبيراً في زيادة حجم الموجودات المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها، ولكن ما إن يحصل الزبون على تسهيل المصرف فإنه يتصرف في هذا التسهيل كما لو كان نقوداً لأن المصارف تتمتع بثقة عالية في الاقتصاد، ومن هنا بدأت بذور الأزمات المالية وهي بدء انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، ويرجع ذلك إلى المؤسسات المالية التي أسرفت في إصدار الموجودات المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني، وبذلك زاد عدد المدينين، وزاد بالتالي حجم المخاطر إذا عجز أحدهم عن السداد (الطيب، 2011، 5). ويشكل التفريط في أسس الائتمان وانتشار الفساد والاحتيال المالي أحد أهم أسباب الأزمة المالية، إذ دفعت السيولة الزائدة إلى منح الائتمان بدون التدقيق في توافر الأسس الائتمانية السليمة للمقترض وبدأت ظاهرة عدم المقدرة على سداد القروض وجفت السيولة من الجهاز المصرفي وكان من الطبيعي أن تتوقف عن الوفاء بالتزاماتها مما أدى إلى إشهار إفلاسها وتدخل الدولة لحماية مودعيها (موسى، 2015، 95-96).

إن التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية تمثل القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمة المالية، إلى جانب الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبت المالي بما في هذا صغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد، وعدم التهيئة الكافية للقطاع المالي والضعف في الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية، مما أظهر إن من أهم مسببات ضعف القطاع المالي تراخي سياسات الإقراض وعدم تلاؤم موجودات ومطلوبات المصارف، فالتوسع في منح القروض أدى إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين موجودات ومطلوبات المصارف نتيجة لعدم الاحتفاظ بقدر كافٍ من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والآجلة، في فترات تكون أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية مرتفعة وسعر الصرف ثابتاً مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج (العقون، 2013، 16-17).

وهناك وجهة نظر أخرى حدد بموجبها مجموعة من العوامل تعيق بروز الانذار المبكر للأزمة يمكن إدراجها بالآتي: (أبو فارة، 2012، 24)

1. حجب البيانات والمعلومات المهمة عن الأطراف والأفراد الذين يحتاجون إليها وتؤثر بشكل مباشر في اتخاذ القرارات لإدارات المصارف مما يعيق انتشار إشارات الانذار المبكر في وقتها المحدد.

2. عدم قدرة المؤسسة المصرفية على الاستجابة المناسبة والفاعلة في الوقت المناسب للأخطار المحيطة والمحتملة ومنها الأزمات.
3. وجود صورة خاطئة وقناعة غير كافية لدى أفراد المؤسسة المصرفية بخصوص قدراتها ومناعتها ضد الأزمات وهذا الوضع يؤدي إلى عدم الاهتمام بما يحيط بالمؤسسة من مخاطر وأزمات مما يؤدي بوقوعها في قلب الأزمة دون الإحساس أو الشعور أصلاً، وانطفاء أي إشارة من إشارات الانذار المبكر الخاصة بوقوع الأزمة.

رابعاً. محددات الأزمات المصرفية

تتمثل محددات الأزمة المصرفية في رفع متطلبات كفاية رأس المال وإدخال متطلبات سيولة جديدة، وهذا يمكن أن يعود بآثار ايجابية على الاقتصاد، فهو يقلل إلى حد ما من احتمال حدوث أزمة مالية مكلفة، هذا لا يعني أنه يمكن وضع قيود على التنظيم ليكون أشد حصانة، إذ أن أي تنظيم مصرفي فعال يمكن وصفه وتحليله على أنه فرض ضريبة على الأنشطة المصرفية، وبالتالي قد تقلل هذه التنظيمات من خلال تأثيرها على تكاليف الاقتراض للمصارف، إن تأثير معايير كفاية رأس المال بشأن الهامش بين معدلات الاقتراض والإقراض على حد سواء للمستهلكين والمصارف، وتعمل على تقليل هوامش اقتراض المستهلك لزيادة الدخل الشخصي وتغيير قرارات الاستهلاك، وتؤثر زيادة تكاليف الاقتراض في تكلفة المستعمل من رأس المال، وبالتالي على التوازن أو الناتج المستدام (Barrell,*et.al.*,2009,44).

إذ يمكن تشخيص العديد من العوامل المحددة للأزمات المصرفية، منها ما يتعلق بالتحرير المالي والآخر بالصدمات الدولية ونظم أسعار الصرف وهيكلية المصارف والملكية والبيئة المؤسسية والسياسية التي تؤثر بشكل مباشر في حدوث أزمة مصرفية، وفيما يأتي أبرز تلك المحددات: (Zistler,2010,16-19)

1. التحرر المالي

إن التحرر المالي يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الهشاشة المالية في الاقتصاد، إذ تواجه المصارف العديد من الفرص للوقوع في المخاطر، وبالتالي تزداد الهشاشة المالية من خلال التنظيم والإشراف المتراخي وتآكل رؤوس أموال المصارف والضمانات الضمنية والصريحة، وتشخص دراسة (Demirguckunt and Detragiache) عام (1998) إن الأزمات المصرفية تحدث في البلدان المتحررة من الناحية المالية فضلاً عن البيئة المؤسسية الصعبة مما يؤدي الى زيادة هشاشة المصرف، ولكن اذا ما تمت السيطرة على الخصائص الأساسية والمتمثلة بالبيئة المؤسسية القوية واحترام سيادة القانون والحد من نسبة الفساد المالي والإداري وتنفيذ العقود السليمة كل هذه الأمور تخفف من الاثار السلبية للتحرر المالي.

2. الصدمات الدولية ونظام سعر الصرف

لقد استعرض الباحثان (Eichengreen and Fishlow) في عام (1998) أثر الصدمات الاقتصادية الدولية ونظم أسعار الصرف في هشاشة المصرف، وقد وجدا أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الصعوبات المالية للبلدان النامية والظروف النقدية المتشددة في البلدان المتقدمة وتباطؤ النمو، إذ إن الصدمات الدولية مثل سعر الفائدة والتغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي قد أثرت على هشاشة المصارف في البلدان النامية، ومع ذلك، وجدت دراسات لاحقة مثل (Arteta and Eichengreen)، في عام (2002) إن الأزمات المصرفية في التسعينيات كانت مختلفة عن كل الأزمات الأخرى نتيجة لكون أسبابها هي عوامل داخلية تتعلق بالقطاع المصرفي وليس بسبب عوامل خارجية مثل الصدمات الاقتصادية الدولية (Eichengreen and Rose)(1998).

أما فيما يتعلق بنظم أسعار الصرف، فقد تبين من خلال دراسة قدمت من قبل (Mundell) (1961) إن نظم أسعار الصرف المرنة يمكن أن تجعل النظم المالية مستقرة وتمتص آثار الصدمات الحقيقية على الاقتصاد، من ناحية أخرى، تحد النظم الثابتة عمليات الإقراض النهائية، إذ أن مخاطر التوسع النقدي تقلل الاعتماد على سعر تداول العملة لذلك، يمكن للبلدان ذات أنظمة أسعار الصرف الثابتة أن تكون أكثر عرضة لسحب الأموال من المصارف واكثر تعرض لما يسمى بالفزع المالي (Financial Panic). من ناحية أخرى، أكد الباحثان (Eichengreen and Rose) (1998) ان الالتزام بسعر الصرف الثابت يقلل من احتمال حوث أزمة مصرفية وتثبيط المخاطرة من قبل المصارف، خاصة في البلدان النامية التي غالباً ما تفتقر إلى المصداقية والشفافية وصعوبة الوصول إلى الأسواق الدولية، لذا فإن تقلب أسعار الصرف يعدّ أمراً ضاراً للاقتصاد بسبب اعتماده بشكل كبير على سعر الدولار، وبالتالي فإن الأنظمة الثابتة تزيد من المصداقية والشفافية وتحمي البلد من الوقوع في الازمات وكما تؤكد دراسة (Peria) عام 2003 أن الأنظمة الثابتة تقلل بشكل كبير من احتمال وقوع الأزمة، ولكن في حالة وقوعها فإن أنظمة سعر الصرف الثابتة تعاني من ارتفاع في التكاليف.

3. ملكية المصرف وهيكليتها

هناك من يعتقد أن ملكية المصرف (القطاع الخاص مقابل القطاع العام، المحلي مقابل الأجنبي) تؤثر في الاداء المصرفي، فاحتمالية الأزمات المصرفية النظامية تتأثر بأصحاب المصارف وعلاقتهم بالدولة، فقد وجد Levine and Caprio (2001)، إن زيادة ملكية الدولة على المصارف ينعكس في الاستغلال السياسي ومشاكل الحكم والحد من المنافسة وضعف الإنتاجية، وهذا ما أكده Caprio and Martinez-Peria (2000) أن زيادة ملكية الدولة للمصارف تزيد من احتمال حدوث أزمة مصرفية.

وبالمقارنة بين ملكية المصارف الأجنبية (ذات التعامل الدولي) مع ملكية المصارف المحلية (ذات التعامل المحلي) فقد حدد الباحث Claessens، Demirguc-Kunt and Huizinga (2001) إن المدخلات الخارجية ترتبط بزيادة كفاءة التشغيل وتحسين الوساطة المالية والنمو على المدى البعيد في السوق المصرفية، علماً إن الأنظمة المصرفية المتشددة والقواعد والإجراءات السليمة التي ينعكس أثرها في النشاط اليومي للمصرف والمنافسة مع المصارف الأخرى، كلها عوامل تعمل على تقليل حدوث الأزمات المصرفية.

4. دور البيئة المصرفية

أثبت Demirguc-Kunt and Detragiache في عام (1998) إن البيئة المصرفية الضعيفة لها علاقة كبيرة في احتمال حدوث أزمة مصرفية. فضلاً عن ذلك، وجد Mehrez and Kaufmann (1999) إن انخفاض الافصاح والشفافية في التعامل المصرفي يؤدي إلى ارتفاع احتمالات حدوث أزمة مصرفية، وقد تم تصميم نظام التامين على الودائع لمنع سحب الأموال من المصارف والفزع الذاتي وخلق حوافز للمجازفة المفرطة (Kane,1989,5). وأكد Demirguc-Kunt and Detragiache إن هذه النتيجة من خلال الإفصاح عن أن التأمينات الصريحة على الودائع تزيد احتمال وقوع الأزمات المصرفية، خصوصاً في ظل أسعار الفائدة المتغيرة والبيئة المصرفية الضعيفة وبالتالي، فضلاً عن ذلك فإن المخاطر هي مشكلة كبيرة في الأنظمة المالية المتحررة ويجب على المصارف تجنبها كونه تزيد من احتمالية وقوع الازمة، إذ أن تزامن انخفاض التغطية والتامين المشترك واشراك القطاع الخاص في إدارة التخطيط لجانبي الاستثمار والتمويل، والعضوية الإلزامية للإدارة العليا كلها عوامل تعمل على زيادة الهشاشة المالية وتزيد من احتمالية وقوع الازمة، وقد اكدت (Caprio and Levin) في عام 2004 ان الممارسات التنظيمية والرقابية التي تؤكد على معيار الإفصاح والشفافية في المعلومات ومراقبة القطاع الخاص وتعزيز الحوافز وتطوير الأداء المصرفي وتحقيق الاستقرار تعد بمثابة عوامل تحد من الأزمات المصرفية.

5. النظام السياسي والأزمات

الاعتبارات السياسية قد تؤدي دوراً هاماً جداً في قرارات الحكومة للتعامل مع المؤسسات المفلسة وبشكل عام مع إنشاء نظام مصرفي سليم، ومن المهم جداً ضمان الشفافية في السياسات والقرارات الحكومية والمنافسة والرقابة التشريعية للتنظيم وإمكانية دخول المصارف الأجنبية.

خلاصة لما تقدم، يمكن القول إن العوامل المحددة للأزمات المصرفية تتمثل بالتحرر المالي فتخفيف القيود والإجراءات المفروضة من قبل الحكومة والإشراف الضعيف وتآكل رأس المال كلها عوامل تعمل على زيادة الهشاشة المالية، مما يجعل البيئة صعبة ومؤهلة للوقوع في الأزمات المصرفية، أما المحدد الآخر والمتمثل في الصدمات الدولية وأسعار الصرف الثابتة

والمرنة، فالأنظمة الثابتة تحمي البلدان النامية من الأزمات التي تصيب البلدان المتقدمة وتقلل من احتمال وقوع الأزمة، ويمكن اعتبار البيئة المؤسسة الضعيفة محدداً آخر للأزمة المالية في إطار الاعتبارات السياسية والحكومية التي تؤدي دور كبيراً في وقوع الأزمة.

خامساً. أسباب نشوء الأزمة المالية 2008 على ضوء اتفاقية بازلII

إن حدوث الأزمة المالية بعد فترة قصيرة من تطبيق لجنة بازلII في الدول المتقدمة جعل هذه الاتفاقية على المحك، لكونها قد جاءت لتعزيز صلابة النظام المصرفي وهو ما أقام مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية، ويمكن أهم أسباب نشوء هذه الأزمة اعتماداً على مقررات لجنة بازلII فيما يأتي: (نجار، 2013، 278-279)

1. نقص رؤوس الأموال الملائمة: كشفت الأزمة المالية العالمية عام (2008) إن المصارف في مختلف دول العالم لا توجد فيها أموال خاصة ذات نوعية جيدة لتغطية المخاطر التي يكتنفها العمل المصرفي، والمقصود بها الشريحة الأولى بالتحديد التي تعدّ صغيرة جداً مقارنة مع حجم المخاطر الكبيرة التي تعرضت له المصارف، ويعود السبب في هذا إلى الصعوبات التي وجدتها المصارف في تكوين النواة الصلبة، أو ما يطلق علية المكون الرئيس لشريحة الأموال الخاصة في الوقت الحرج للأزمة.
2. نقص الإفصاح والشفافية في السوق المالي: بينت الأزمة المالية إن هناك نقصاً في الشفافية نتيجة عدم كفاية مستوى الافصاح المصرفي، كما إن مؤسسات تقييم المخاطر قد عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقييم عالٍ لمحافظ مالية تحتوي على موجودات عالية المخاطر وهو ما يعني أن هذه المؤسسات كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالحها الخاصة دون النظر لانعكاسات المعلومات الخاطئة على النظام المصرفي والاقتصاد.
3. إهمال بعض أنواع المخاطر: على الرغم من أن مقررات لجنة بازلII قد جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية، فإن هناك العديد من المخاطر أهمها مخاطر السوق قد تم إهمالها واسهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة.
4. نقص في سيولة المصرف: لقد كان من نتائج تسابق المصارف في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من أجل تعظيم أرباحها واستغلال فترة رواج السوق المالي هو إهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاساً سلبياً عليها إذ لم تتمكن من الايفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة التي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من المصارف وقت الأزمة.
5. المبالغة في عمليات التوريق المعقدة: إذ عمدت الكثير من المصارف إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للموجودات ونقلها من داخل الميزانية إلى

خارجها، مبينة بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع، علماً أن التوريق هو عملية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق.

6. الافراط في المديونية: لجأت العديد من المصارف إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية، وهذا من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردودتها، رافق ذلك تآكل تدريجي لنوعية قاعدة رأس المال.

من خلال ما تقدم، نستنتج إن مقررات لجنة بازلII قد كان لها دور كبير في إحداث الأزمة المالية، وذلك إما نتيجة جوانب أهملتها وكانت بمثابة ثغرات استغلتها المصارف للتهرب من متطلبات الرقابة، أو نتيجة القصور في تطبيق ما جاءت به هذه الاتفاقية من مقررات.

سادساً. مسببات ظهور مقررات لجنة بازلIII

لقد وقعت الأزمة المالية العالمية عام (2008) في الوقت الذي كانت فيه العديد من الدول بما فيها دول الاتحاد الأوربي تسعى إلى تطبيق مقررات لجنة بازلII، وبالتالي فهذه الأزمة ظهرت تحت غطاء تطبيق مقررات لجنة بازلI، ومن اجل مواجهة هذه الأزمة كان ينبغي الالتزام بالتقييم الحذر والعقلاني والمستمر من خلال تقوية فعالية قواعد الحذر في إطارها الاقتصادي والمالي غير المؤكد.

وينبغي تحديد الأزمة التي جذبت الانتباه إلى مدى أهمية مقررات لجنة بازلII ومصدرها، ومن جهة أخرى إلى الضعف الكبير في تقييم المخاطر، وبالتالي فينبغي أن تكون هناك اصلاحات شاملة هدفها تحسين إدارة المخاطر المصرفية وتشجيع المصارف على التحسين المستمر لقدراتها على القياس وإدارة تغطية هذه المخاطر، وبالتالي فإن القيام بهذه الاصلاحات ذات الطابع الهيكلي ينبغي أن يرافقها تعمق في مجالات أخرى أظهرت هذه الأزمة أهميتها (سمير، 2013، 170).

واستجابة للأزمة المالية العالمية عام (2008) شرعت لجنة بازلIII في تحديث توجهاتها أو ضوابطها الخاصة بالقوانين والقواعد المصرفية التي تلزم المصارف بتحصين نفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل والتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها دون مساعدة، وإن تتمتع بقوة أكبر في مواجهة الأزمات (Oppliger, Bityutskiy, 2013, 4)، (Hache,2012,6). والشكل التالي يوضح هيكلية لجنة بازلIII في مواجهة المخاطر.

	بازلIII	
رأس المال	السيولة النقدية	المخاطر النظامية
تدعيم جودة ومستوى قاعدة رأس المال	تعريف نسبة سيولة قصيرة الأمد (LCR)	تشجيع استعمال التعويضات لمشتقات الناتج
مواجهة جميع المخاطر	تعريف نسبة سيولة طويلة الأمد (NSR)	تدعيم متطلبات الودائع للعروض بين تعاملات المؤسسات
السيطرة على مستوى النسبة الفاعلة		الاخذ بعين الاعتبار عدم تحميل رأس المال أكثر من طاقته الاستيعابية بين انظمة المؤسسات
		تضمين مستوى الحماية من المخاطر في كافة تعاملاتها

شكل (6-2)

هيكلية بازلIII

Source: KPMG Cutting through Complexity, 2011, Bale III: Lesimpacts A Anticiper, P.2.

سابعاً. التضبيط المالي ومبرراته بعد الأزمة المالية العالمية 2008

يؤدي النظام المصرفي الدور الأهم في كل اقتصاد، ويرجع ذلك أساساً الى كونه يعمل على ضمان التوزيع الأمثل للموارد عن طريق التوجيه الفعال للأموال المتحصلة من المودعين (الافراد، الشركات، الحكومات) من أجل تمويل الاستثمارات الواعدة بأعلى العوائد، فضلاً عن الدور الوسيط للمصارف، إذ أنها تنشأ الأموال من خلال تمويل مشاريع المستثمرين، كما تسمح بتحويل الأموال من خلال تسهيل المعاملات المالية، ويمكن نقلها بسهولة من مصرف إلى آخر في كل أنحاء العالم، هذا ويدار معظم رأسمال البلد من قبل المصارف وذلك يمثل أساس النشاط المصرفي لأن المودعين يعهدون لهم غالبية المدخرات المالية، وهذا هو السبب في كون أي

نقص في هيكلية النظام المصرفي قد يتسبب بأضرار خطيرة على أداء الاقتصاد الكلي، علماً أن اعتماد الرخاء الاجتماعي والاقتصادي على الخدمات الحيوية للنظام المصرفي والمالي يستدعي وجود تنظيم صارم للأنشطة المصرفية من خلال المهام الأساسية الموكلة إلى الجهات التنظيمية وهي ضمان استقرار وسلامة النظام المالي؛ أولاً من خلال ربط متطلبات رأس المال مع فكرة الحد من مخاطر فشل المصارف الفردية لغرض حماية المشاركين في السوق المالي الذين يقدمون موارد المصارف وغير قادرين على مراقبة مستوى التعرض للمخاطر الخاص بهم، وثانياً عن طريق الحد من احتمال وجود آثار سلبية قوية على الاقتصاد الفعلي الناتجة عن الابتكارات المختلفة والطفرات في النظام المصرفي وهذا لا يعني القضاء على جميع المخاطر، وبشكل عام فالمخاطرة هي جزء من العمل المصرفي وينبغي وضع معايير على المصارف تدفعهم لخفض تعرضهم للخطر من أجل تجنب المخاطر النظامية والأزمات المالية، المتمثلة بالشك وعدم الثقة، وعادة ما تكون مرتبطة بعدم استقرار القطاع المصرفي، وتكشف الظاهرتان عن خصائص النظام المصرفي غير المتوازن وكذلك مصادر ضعفه (Kcharem,2014,9-10).

وفي نطاق التشريعات المصرفية، فإن المصارف التي تعمل داخل سيطرة الدولة تعاني من التشتت في السلطة، إذ يتم تحكيمها بواسطة القانون المصرفي الحكومي فضلاً عن وكالة تنظيمية وطنية، وذلك يعني تعدد الجهات المنظمة للقطاع المصرفي مما ينتج عنه ازدواجية وتشتت بالسلطة وهي كالآتي: (Dam,2010,11)

1. **تضبيط السلامة والصلابة للقطاع المصرفي:** تعمل الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ شكل من أشكال التضبيط المالي يتعامل مع "الأمن والسلامة". وأطلق عليها هذا المسمى بسبب هيكله الذي يحرص على منع المصارف من المخاطرة بصورة مفرطة، وبالتالي الاضرار بالمودعين وبالاقتصاد، ويطلق على هذا التشريع اسم (تضبيط كفاية رأس المال)، وحالياً فإن هذا النوع من التضبيط يتمثل بالقواعد الرئيسة التي تغطيها مقررات لجنة بازلI وبازلII. وعادة ما يطلق عليها اسم "الرقابة المصرفية" للتأكيد على العلاقة الوثيقة وترتيبات العمل بين المصارف والمنظمين الخاصة بهم، ويقوم بعض المحللين بالتمييز بين التضبيط والإشراف على المصارف وذلك للتأكيد على الفرق بين القواعد الخاصة بالتطبيق العام والأدوار التقديرية للوكالات التنظيمية، خاصة وأنها تتعامل مع المصارف الفردية. وفي الواقع فإن مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك قوة النظر بقدر كبير من التفصيل على القيود الداخلية للمصارف وعلى غلق المصرف إذا فشل في اتخاذ إجراءات تصحيحية لتدارك خرق أحد التشريعات (Dam,2010,11).

2. **التضبيط المالي الامثل:** أسست المملكة المتحدة في سنة (1997) وكالة تضبيط مالي موحدة، أطلق عليها هيئة الخدمات المالية Financial Services Authority (FSA)، وفي سنة (2010) أصبحت هذه المؤسسة نموذج للعديد من الدول الأخرى، وفي عام (2012) أصبح Bundesanstalt für Finanzdienstleistungsarbeit (BaFin) الجهة التنظيمية الوحيدة للقطاع المصرفي والأوراق المالية والتأمين في ألمانيا. وتناقض نموذج (FSA) مع نموذج (BaFin) التنظيمي على حسب الغرض من تنظيمهم، لكن كل من نموذج (FSA) ونموذج (BaFin) يعتبران نموذج يمتاز بالبساطة إذا ما تم مقارنته مع درجة التعقيد الخاصة بنموذج التضبيط في الولايات المتحدة الأمريكية.

إذ يوفر نموذج (FSA) تنظيمات موحدة للمصارف والمؤسسات الأخرى التي تتلقى الودائع، لكن الأهم من ذلك هو أن النموذج يقوم بتضبيط إصدار الأوراق المالية (الذي يتم بواسطة وكالة منفصلة في الولايات المتحدة). ويقوم نموذج (FSA) أيضاً بتنظيم المشتقات التي تتم كذلك بواسطة منظمة أخرى في الولايات المتحدة وعلى النقيض من المملكة المتحدة وألمانيا والعديد من الدول الأخرى التي تبنت نموذج (FSA) فإن الولايات المتحدة (التي تمتلك خمسة وكالات) ولديه جهة رقابية لا تعمل بشكل صحيح والأزمة الحالية المتعلقة بالتوريق والقروض العقارية، وبسبب تعلقها بالعمل المصرفي والأوراق المالية قامت بتوجيه الانتباه نحو نقاط الضعف في هذا الهيكل المجزأ (Dam,2010, 18-19).

3. **توحيد التشريعات المصرفية الأوربية:** من خلال تحليلنا للنظام الأمريكي نلاحظ أنه تميز بتشتت القيادة من خلال ازدواجية السيطرة على المصارف التابعة للحكومة، لكونها خاضعة للتشريعات المصرفية الصادرة عن الحكومة، فضلاً عن كونها خاضعة لهيئات ومؤسسات مالية أخرى. ولكن بالمقابل تميزت دول الاتحاد الأوربي بتوحيد انشطتها المالية والمصرفية تحت ما يعرف بنموذج (FSA) (Dam,2010,23).

4. **نظام الظل المصرفي:** يقوم هذا النظام بدمج هيئات التضبيط المصرفي والقيام بحجب جزء كبير من الواقع خلال أزمة الرهن العقاري التي حدثت عام (2008) والتي تميزت بجانبين رئيسين هما: أولاً، المؤسسات التي تقرض أو توفر رأس المال لم تكن مصارف فقط، وإنما مؤسسات ليس لها علاقة بالإيداع التي كان يطلق عليها "نظام الظل المصرفي" التي تضمنت السماسرة والمتعاملين وصناديق التحوط وشركات الأسهم الخاصة. ولم يتم تضبيط أي منها على أنه مصرف منضبط، فضلاً عن ذلك فإن معظم السماسرة الذين عملوا في نشاطات استثمارية في القطاع المصرفي اختاروا أن يصبحوا شركات مصرفية قابضة يتم تنظيمها من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وذلك من أجل أن تصبح قادرة على التأهل للحصول على مساعدة مالية وبحسب الأسس نفسها التي تحصل بها المصارف التجارية على المنح. ثانياً،

"نظام الظل المصرفي" يضمن وحدات قانونية لم يتم تضبيطها وانما تم إنشاءها جزءاً من عملية التوريق، خصوصاً الأدوات الاستثمارية المهيكلة Structured Investment (Vehicles) (SIVs). والموجودات الخاصة بهذه الأدوات عادة ما تم استيعابها في النظام المصرفي من خلال رعاية المصارف لها، وذلك لتلافي مخاطر السمعة المتمثلة بأن تلك المصارف لم تساعد هذه الأدوات. وبعيداً عن كونها مجرد نهاية النظام المصرفي الرسمي، فإن هذه الأدوات التي تقع خارج الميزانية كانت تمثل نسبة كبيرة من النظام المالي العام وبحلول عام (2007) فإن الاحتياطي الفيدرالي في مدينة نيويورك قام بالوصول إلى أن مجموع الموجودات الخاصة بجميع الأدوات الاستثمارية المهيكلة والأدوات المشابهة الأخرى (Dam,2010 25).

ثامناً. العلاقة بين الأزمة المالية والافراط في نمو الائتمان

إن الإفراط في منح الائتمان يؤدي غالباً إلى حدوث انكماش في الاقتصاد، وهذا يتم في ثلاثة مراحل هي: (العيساوي والعويدي، 2014، 207-208)

1. انتعاش الاقتصاد يعمل على زيادة حجم القروض، وبزيادة المردودات المتوقعة تزداد المنافسة بين المصارف مما يقلل من علاوات الخطر.
2. يؤدي الخطر النظامي إلى حدوث صدمة اقتصادية وتقليص القروض وارتفاع المخاطر.
3. انخفاض القروض التي تمنحها المصارف يعمل على انخفاض حجم النشاط الاقتصادي الكلي فتحدث حالة الانكماش الاقتصادي.

والشكل الآتي يوضح هذه العلاقة:

انكماش اقتصادي	انخفاض الاستثمار	تخفيض القروض الممنوحة	توسع في القروض	القطاع المصرفي
المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية	صدمة نظامية	المرحلة الأولى

شكل (7-2)

العلاقة بين الأزمة المالية والافراط في نمو الائتمان

المصدر: العيساوي، عبدالكريم شنجار والعويدي، عبدالمهدي رحيم، 2014، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 208.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين، تناول المبحث الأول مفهوم الاستدامة المالية واستدامة الائتمان المصرفي، وخلص مجمل ما تم استعراضه في هذا المبحث إن هناك مجموعتين من المصارف، المجموعة الأولى هي المصارف المستدامة، التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي والقدرة على تغطية عملياتها وتكاليفها المالية المباشرة وغير المباشرة، وتقديم قروض عالية الجودة، فضلاً عن كونها تتمتع بالمطاولة والاستمرارية في تقديم هذه الخدمات حتى في أوقات الأزمة، أما المجموعة الثانية فهي المصارف غير المستدامة، التي لا تمتلك هذه الخصائص وتتعرض للفشل والافلاس عند أول أزمة تواجهها. في حين جاء المبحث الثاني مستكملاً للمبحث الأول باستعراضه أركان وشروط الاستدامة المالية في المصارف خلال الأزمات، وقد تم تحديد مجموعة من الشروط للمصارف لتعطيها المقدرة على الاستدامة المالية من خلال استخدام سياسة تسويقية مناسبة تضمن الانتشار الواسع، فضلاً عن اتباع سياسات لمعالجة القروض المتعثرة ودمج معايير الاستدامة الاجتماعية والبيئة في نظام تقيمها لخطر الائتمان، فضلاً عن إن هناك مجموعة من العوامل المحددة للأزمات المصرفية أهمها التحرر المالي، فتخفيف القيود والإجراءات المفروضة من قبل الدولة والإشراف الضعيف وتآكل رأس المال كلها عوامل تعمل على زيادة الهشاشة المالية، مما يجعل البيئة المصرفية مؤهلة للوقوع في الأزمات المالية، أما المحدد الآخر فهو الصدمات الدولية وأسعار الصرف الثابتة والمرنة، فالأنظمة الثابتة تحمي البلدان النامية من التأثر بالأزمات التي تصيب البلدان المتقدمة وتقلل من احتمال وقوع الأزمة، ولكن في حالة وقوع الأزمة تعاني هذه الانظمة من ارتفاع بالتكاليف، وتعد البيئة المؤسسية الضعيفة محدداً آخر للأزمة المالية، فضلاً عن الاعتبارات السياسية والقرارات الحكومية التي تؤدي دوراً كبيراً في وقوع الأزمة.

الفصل الثالث

العوامل الرئيسة المؤثرة في استدامة الائتمان المصرفي خلال الأزمات المالية

استكمالاً لما تم عرضه في الفصل الثاني، تناول هذا الفصل العوامل الرئيسة المؤثرة في استدامة الائتمان المصرفي خلال الازمات المالية، وتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول مؤشر السيولة واستدامته، أما الثاني فقد تناول مؤشر الودائع واستدامته، وجاء المبحث الثالث متناولاً مؤشر الربحية واستدامته، لنختم بالمبحث الرابع مؤشر رأس المال واستدامته.

المبحث الأول: مؤشر السيولة واستدامته.

المبحث الثاني: مؤشر الودائع واستدامته.

المبحث الثالث: مؤشر الربحية واستدامتها.

المبحث الرابع: مؤشر رأس المال واستدامته

المبحث الأول

مؤشر السيولة واستدامتها

تمهيد

نستعرض في هذا المبحث مفهوم السيولة ومصادرها وطرق قياس مخاطرها السيولة في المصارف، فضلاً عن مبادئ السيولة حسب مقررات لجنة بازل والعقبات الرئيسة المتعلقة بتضبيط مؤشر السيولة العالمي وما هي دوافع هذا التضبيط.

المطلب الأول

السيولة – مفهومها، العقبات الرئيسة المتعلقة بتظبيط مؤشر السيولة العالمي

أولاً. مفهوم السيولة

يمكن تعريف السيولة بأنها درجة السهولة في استخراج القيمة النقدية من الموجودات، هذا الاستخراج للقيمة النقدية قد يتحقق من خلال استعمال الملاءة المالية للحصول على تمويل خارجي أو من خلال بيع الأوراق المالية في السوق المالي، باعتبار إن الورقة النقدية تحمل قيمة يمكن تحديدها وفق معطيات السوق، وفي بعض الأحيان ينظر إلى السيولة بأنها المقدرة على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالمطلوبات عند مواعيد استحقاقها وبدون تكبد خسائر غير مقبولة (بوهراوة، 2010، 6). وفي هذا الإطار ينظر للسيولة بأنها الأموال التي تغطي بالوفاء جميع التزامات التدفقات النقدية الخارجة عند تاريخ استحقاقها، هذه الالتزامات يتم الوفاء بها عموماً من خلال التدفقات النقدية الداخلة على أن تستكمل، إذ أن الموجودات تكون قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد، أومن خلال قدرة المؤسسة المالية على الاقتراض (Bank of Jamaica,2005,2). أما مصادر السيولة فهي كثيرة ومتعدة من أهمها الموجودات السائلة والموجودات شبه السائلة والاقتراض ما بين المصارف ومن المصرف المركزي (Anthony & Marcia, 2008,521-522).

وللسيولة ثلاثة أبعاد ينبغي مراعاتها عند فحص حركة السيولة في المصرف، وهي كما يأتي: (Anthony & Marcia, 2008,521-522):

- الوقت (أي سرعة تحويل الموجود إلى نقد).
- المخاطرة (أي احتمالية هبوط قيمة الموجود المراد تسييله).
- الكلفة (أي الخسائر أو التضحية المالية التي قد توجد في عملية تنفيذ التحويل إلى نقد).

وفي الإطار العام، فقد تمثل سيولة الجهاز المصرفي الفرق بين الموارد المتاحة للمصرف والأموال المستعملة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الموجودات

المصرفية المتعارف عليها (بو عبدلي وسعيد، 2014، 102). ويمكن النظر إلى مفهوم السيولة المصرفية من جانبين: (Natacha & Muriel,2006,95)

الجانب الأول: حصر السيولة في كونها (سيولة التمويل) أي مقدار النقود السائلة أو الموجودات القابلة للتحويل بسرعة إلى نقود، وحسب هذا المفهوم تنحصر السيولة في المقدرة على الاستجابة لطلبات سحب الأموال في الأجل القصير من الأطراف المتعاملة بهدف تسوية العمليات الاعتيادية والتجارية للزبائن، وهذا البُعد من السيولة قد يعدّ البُعد الأهم والمهيمن في إطار الانشطة التقليدية للمصارف (الوساطة المالية).

الجانب الثاني: قد ينظر للسيولة المصرفية بشكل أوسع بعدّها تمثل (سيولة السوق المالي) التي يقصد بها قدرة المصرف على تسييل موجودات غير نقدية بهدف الرفع من مستوى النقدية لدى المصرف المركزي، فالمصارف تسهم هي الأخرى في سير المفاوضات حول الموجود في السوق المالي.

لقد تجلت أهمية المصارف بشكل جلي خلال فترة الأزمة المالية العالمية عام (2008) من خلال قيام العديد من المصارف بجهود كبيرة في سبيل الحفاظ على قدر كافٍ من السيولة في السوق، الأمر الذي استدعى توفير مستويات مناسبة منها بواسطة المصارف المركزية للمحافظة على النظام المالي الكلي، إلا أنه وعلى الرغم من الدعم الذي قدمته من المصارف المركزية، فقد تعرضت العديد من المصارف للإفلاس واضطرت إلى الاندماج أو إلى اتباع أقصى الحلول المطروحة، كما أظهرت الأزمة إن مخاطر السيولة تتبلور بشكل سريع ويمكن أن تؤدي بالموارد المالية للمصارف للتلاشي، مما قد يضاعف المخاوف المتعلقة بتقييم موجوداتها وظهور الخلل في مطلوباتها (احلاسة، 2013، 39).

وفي هذا المضمار، لابد من التطرق إلى العلاقة بين سيولة السوق المالي والسيولة المصرفية، إذ أن مورثات أزمة السيولة النقدية في السوق المالي تشبه إلى حدٍ بعيد مورثات أزمة السيولة المصرفية، لذا يعدّ من الضروري فهم طرق معالجة مختلف الأطراف الفاعلة في السوق المالي، والارتباط بين الهيئات المالية وأثرها على ديناميكية السوق بهدف الاستجابة لمتطلبات الاستقرار النقدي والمالي في البلد (Natacha & Muriel,2006,95). وفي ضوء هذه التغيرات ينبغي التميز بين نوعين من السيولة، وهما سيولة التمويل وسيولة السوق المالي، إذ تشير سيولة التمويل إلى جانب المطلوبات من ميزانيات المصارف، ويمكن تعريفها بأنها قدرة المؤسسة في الحصول على التمويل فوراً، عن طريق بيع الموجودات أو الاقتراض من جديد من أجل تلبية التزامات الديون عند الاستحقاق، ومن ناحية أخرى فإن سيولة السوق المالي تشير إلى جانب الموجودات من الميزانية للمصارف وتحدد السهولة التي يمكن بها تداول الموجودات، وقد

وضعت المصارف المركزية فلسفة لنشاطها اطلقت عليها في حينها النشاط المبتكر خصوصاً فيما يتعلق بإصدار السيولة بشكل مباشر في الأجزاء الأكثر اضطراباً في النظام المالي، وذلك من خلال تطوير الاقراض على المدى الطويل، ولكن واجهت المصارف المركزية مشكلة توافر الكم الكبير من السيولة في الأسواق مقابل وجود نقص في استحقاقات الأموال حين الطلب، الامر الذي يسبب ارتفاع تكلفة الأموال الخاصة بهذه الاستحقاقات، فضلاً عن ذلك فالأدوات القياسية لتحديد حركة السيولة لم تعمل بشكل جيد مع هذه المشاكل آنفة الذكر مما أعطى سمة الضعف على هذه المصارف (Mizen,2008,15).

وعلى الرغم من الدور الفعال الذي يؤديه السوق بوصفه مؤسسة وسيطة رئيسة ما بين المصارف وباعتبار إن أحد مكونات السوق المالي هو سوق النقد الذي من واجباته دعم السيولة للمودعين من خلال زيادة أنشطة المصارف في السوق، والذي يمثل بالمقابل قناة انتقال الأزمة التي تصيب مصرفاً بالانتقال إلى بقية النظام المصرفي (العدوى المالية)، أي إن هذا الانتشار يكون في بيئة السوق وحصراً سوق رأس المال (Tobias & Hyun,2008,20). لقد كان لنقص السيولة لدى المصارف أبان الأزمة المالية عام (2008) الأثر البالغ في نشر الهلع ما بين المستثمرين والمودعين على حد السواء، وطورت مقررات لجنة بازلIII معياراً عالمياً للسيولة اعتماداً على وضع نسبتين رئيسيتين للسيولة هما: (Basel 3 Hand book,9)، (Basel Committee on Banking Supervision,2013,3-8)

1. نسبة السيولة قصيرة الأجل Liquidity Coverage Ratio (LCR)

أو ما يطلق عليها نسبة تغطية السيولة التي تتطلب من المصارف الاحتفاظ بموجودات ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى (30) يوماً، وتحسب كما يأتي:

$$\text{نسبة السيولة قصيرة الأجل} = \frac{\text{الموجودات السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم}}$$

وقد وضعت مقررات لجنة بازلIII مفهوم مفصل للموجودات السائلة وصافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال (30) يوماً المقبلة، فالموجودات السائلة عالية الجودة تمثل في مستويين هما:

المستوى الأول: ويضم النقد واحتياطيات المصارف لدى المصرف المركزي والأوراق المالية القابلة للتبادل التي تضم ديون مضمونه من قبل جهات سيادية أو من قبل المصرف المركزي، والحكومات غير المركزية، وصندوق النقد الدولي.

المستوى الثاني: عدّت مقررات لجنة بازلIII بعض الموجودات الأخرى ذات سيولة معتبرة، شرط أن لا تزيد نسبتها عن (40%) من الموجودات السائلة، وتتكون من الأوراق المالية القابلة للتبادل التي تمثل ديون مضمونه من قبل جهات سيادية أو من قبل المصرف المركزي، الحكومات غير المركزية، بنك التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي... الخ.

أما صافي التدفقات النقدية، فيحسب من خلال التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة خلال (30) يوماً المقبلة، ومراقبة هذه النسبة يسمح للمصرف باتخاذ إجراءات تصحيحية في حال ما إذا كانت هناك بوادر عسر السيولة، إن من متطلبات نسبة السيولة قصيرة الأجل LCR هي تواجد: (Walther,2014,20)

- صافي التدفقات النقدية (NCO) (Net Cash out Flows)، وهي مبلغ مرجح من مطلوبات المصرف، وهذه المطلوبات تكون مسحوبة من قبل الدائنين في سيناريو اختبار (30) يوماً يحدده المنظم وتكون ذات قيم عالية.
- الموجودات السائلة عالية الجودة (HQLA) (High Quality Liquid Assets) وهي مبلغ مرجح من الموجودات المصرفية، الموجودات عديمة السيولة تكون عادة ذات قيمة منخفضة.
- احتساب نسبة السيولة القصيرة (LCR) بقسمة الموجودات السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية.

ويمكن وصف القيد الأمثل Qo^{macro} لاحتساب نسبة السيولة قصيرة الأجل بالقيد الآتي: (Walther,2014,19)

$$\frac{HQLA}{NCO} = \frac{c_0 + (n_0 + \bar{n}_0)\, v_{1b}}{(1 - v_{2b})\,(1 - h)\, n_0} \geq 1$$

وهذا ينتج أفكاراً عملية لتصميم "قيم السيولة" وسيناريو اختبارات التحمل الكامنة في البسط، يأخذ نقد السيولة (100٪) وتأخذ المشاريع قيمة مساوية لمنحنى السيولة لديها في الحالات السيئة، $v_1 b < 1$. في المقام، وهو ما يمثل سيناريو اختبار الجهد الأمثل، وإن الديون طويلة الأجل وحقوق المساهمين لا تتراجع، في حين تتراجع نسبة $(1-v_2 b)$ للديون قصيرة الأجل n_0 $(1-h)$، معدل تراجع الديون قصيرة الأجل، إذ يصبح أقل عندما ترتفع المخاطر المنتظمة طويلة الأجل، وبما أن هذا يؤدي إلى تآكل قيمة المشاريع كضمان في الأزمة، يعمل على تفاقم المشاكل الكلية (Walther,2014,19)، فإن فلسفة نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل تقدم للمصرف الحلول أهمها التوجه نحو امتلاك احتياطيات كبيرة وسائلة بما فيها الكفاية لمواكبة تدفقات النقد المعسرة لمدة (30) يوماً، والشكل (9-3) يوضح معايير السيولة حسب معطيات بازلIII (Gelder, 2011,8).

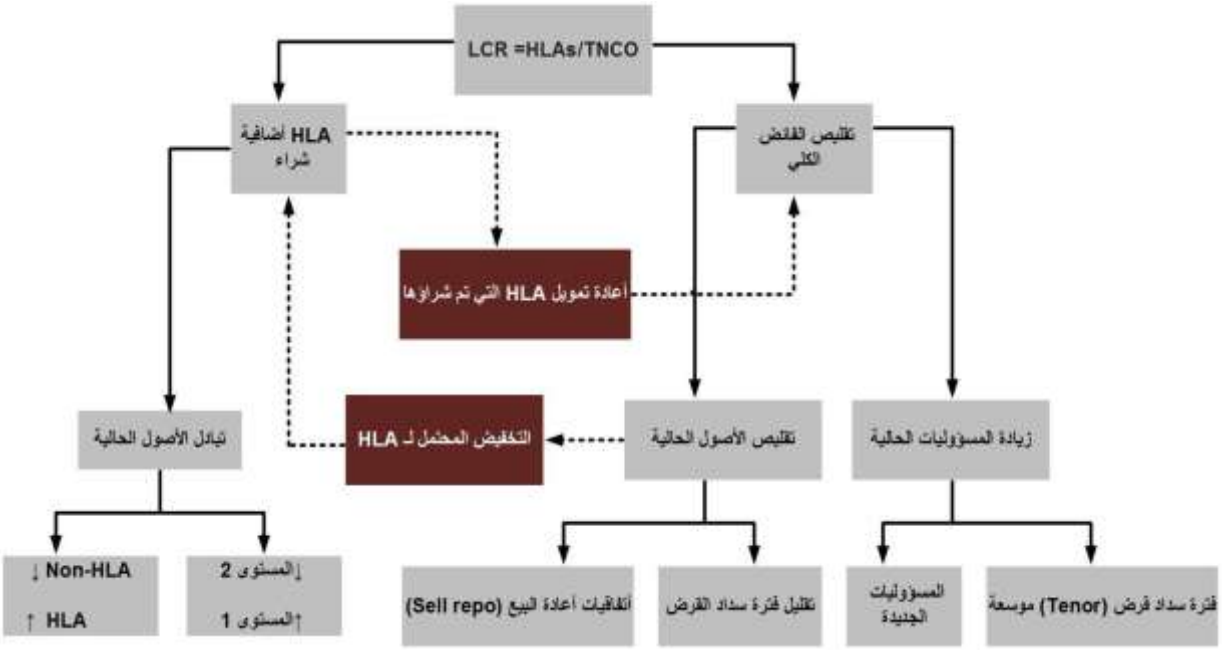

شكل (8-3)

معايير السيولة حسب معطيات بازلIII

Source: Gassmann, Wackerbeck, Fiedler, Peter, Philipp, Robert, 2012, Managing Liquidity in anew regulatory era-the factical and strategic challenqes for banks,p.42.

2. نسبة السيولة طويلة الأجل Net Stable Funding Ratio (NSFR)

تمثل هذه النسبة توافر موارد مستقرة تضمن لأي مصرف مواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة في فترات ضغط قد تمتد في المستقبل نتيجة تراجع في الربحية والأداء، أو تراجع تنفيذ قروض أو أوراق المصرف، أو الأطراف المقابلة في عقود المشتقات أو نتيجة أي حادث قد يؤثر سلباً على نشاط المصرف وموجوداته (الكروي، 2010، 283-284)، وتسعى هذه النسبة إلى تغيير نموذج تمويل المصرف لتخفيض اعتماده على الاقراض قصير الأجل وتحسين السيولة بين فترات الإقراض والاقتراض، إذ إن نقص السيولة في المصرف يكون من جراء أسباب مختلفة مثل عوامل خارجية تكون خارج سيطرة المصرف، فمشاكل السيولة تتسبب بدرجة أكبر جراء التمويل الخاص بالمصارف، وسلوك الاستثمار وبالتالي يكون بالإمكان السيطرة عليها من المصارف، فعندما يكون المصرف مشاركاً في سلوك منح قروض مستدانة، فهذا ربما يقود إلى مخاطر حادة تتعلق بمكانته التي تقود إلى نقص سيولة (Gelder, 2011,8).

إن متطلبات (NSFR) تعمل على النحو الآتي: (Walther,2014,20)

1. التمويل المستقر المتاح (ASF) (Available Stable Funding) هو المبلغ المرجح لمطلوبات المصرف، فالمطلوبات التي تؤدي إلى تخفيض نقص السيولة تتمتع بقيم نقدية منخفضة.

2. التمويل المستقر المطلوب (RSF) (Required Stable Funding) هو المبلغ المرجح لموجودات المصرف، فالموجودات غير السائلة التي لا يمكن بيعها بسهولة تتمتع بقيم نقدية عالية.
3. يتم احتساب (NSFR) بقسمة التمويل المستقر المتاح على التمويل المستقر المطلوب. القيد التنظيمي هو $ASF/RSF \geq 1$.

وباستعمال قيود الميزانية، فإن القيد الأمثل لـــ Qo^{macro} لنسبة السيولة طويلة الأجل (NSFR) سيكون كالآتي: (Walther,2014,19)

$$\frac{ASF}{RSF} = \frac{e_0 + (1 - v_{2b})(1 - h)\bar{n}_0}{[1 - v_{2b}(1 - h) - v_{1b}](n_0 + \bar{n}_0)} \geq 1$$

هذه الصيغة تقدم إطاراً عملياً لمعايير التقييم في متطلبات (NSFR). ففي البسط، يأخذ الوزن قيمة 100٪، في حين تأخذ الديون طويلة الأجل $n0$ (1-h) قيمة أقل 1 > ($1-v_2b$)، وهنا قد لا تتمتع الديون طويلة الامد بالاستقرار كحق الملكية وإجبار المصرف على التعهد بالموجودات كضمان، مقلصاً من سيولته في الأزمة، وبما أن هذه الموجودات لا يمكن التعهد بها ضد أي دين جديد. في المقام، تتلقى السيولة قيمة الصفر وتحصل المشاريع على قيمة مساوية لـــ $1-v_2b\ (1-h)-v_1b \in (0\ 1)$.

وهنا تمثل القيمة النقدية قيمة ثابتة تكون أقل عندما يكون خطر التدفق النقدي النظامي أعلى وعندما تكون متطلبات التمويل متشددة (h عالية)، لأن كلا من العوامل تجتاز المشاكل الكلية (Walther,2014,19). في الشكل (3-10) الذي يوضح إطار إدارة السيولة العالمية حسب مقررات لجنة بازل.

المعايير التنظيمية	أدوات الرقابة	المبادئ التوجيهية للتنفيذ
نسبة تغطية السيولة - يحسن مرونة المدى القصير لسيناريوهات اجهاد السيولة. - يتطلب مستوى كافياً من الموجودات السائلة لتغطية تدفقات النقد الصافي خلال فترة 30 يوماً. **نسبة صافي التمويل المستقر** - يحسن المرونة طويلة الأمد للمؤسسات المصرفية ويقلل من عدم تطابق التمويل. - يضمن تمويل الموجودات طويلة الأجل مع حد أدنى من المطلوبات الثابتة فيما يتعلق بملامح خطر سيولة هذه الموجودات.	**نسبة تغطية السيولة بالعملة** - مراقبة تقلبات اسعار العملة المحتملة. **الموجودات السائلة المتاحة** - يشير إلى إمكانية استعمال الموجودات كضمان في سيناريوهات اجهاد السيولة / التمويل. **البيانات المتعلقة بالسوق** - تعمل بمثابة انذار مبكر لصعوبات السيولة. **عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي** - يحدد الفجوات في التدفقات والزيادات التعاقدية. **تركيز التمويل** - يحدد مشاكل السيولة الناتجة عن تراجع التمويل	**تكرار الحساب والتقارير** - الإبلاغ عن نسبة تغطية السيولة LCR شهرياً على الأقل أو أسبوعياً أو يومياً خلال فترات الأزمة. - الحد الأقصى المسموح به للفارق الزمني بالإبلاغ هو أسبوعان. **نطاق التطبيق** - جميع المصارف الدولية على أساس موحد (على النحو المبين في الجزء الأول من بازلII). - يجب إدراج الاختلافات في متطلبات سيولة المصرف. **تكوين الموجودات ذات السيولة** - يجب أن يعكس انشاء عملة موجودات ذات سيولة تعكس البصمة التشغيلية للمصرف. **فترات الملاحظة والترتيبات الانتقالية للمعايير** - يجب الإبلاغ عن الـLCR وNSFR بالضبط كما تم في الأول من كانون الثاني من 2012. - مراجعة الـ**LCR** بالنصف الأخير من 2013 ومراجعة الـ**NSFR** بحلول منتصف 2016. - تصبح **LCR** متطلب أقل حاجة في عام 2015 و**NSFR** أقل حاجة في عام 2018.

شكل (9-3)

إطار إدارة السيولة العالمية لـــBCBS

Source: Gassmann, Wackerbeck, Fiedler, Peter, Philipp, Robert, 2012, Managing Liquidity in anew regulatory era–the factical and strategic challenqes for banks,p.44.

إن معيار السيولة العالمي الذي وضع من قبل لجنة بازلIII نتيجة للأزمة والتي عصفت بالعالم عام (2008) وضع وتم التأكيد علية بغية تحقيق هدفين أساسين هما: (Basel 3 Hand book, 2012,9)

الأول: متابعة نسبة تغطية السيولة وذلك لزيادة السيولة في الأجل القصير للمخاطر الجانبية في سيولة المصرف وذلك لضمان امتلاكها لنوعية كافية من الموجودات السائلة من أجل ابقاء السيولة مستمرة لمدة شهر واحد.

الثاني: العمل على زيادة السيولة في الأجل البعيد لخلق حوافز إضافية للتمويل نشاطها اليومي بمصادر تمويل أكثر استقراراً، إذ إن نسبة صافي التمويل المستقرة لفترة سنة واحدة ينبغي أن توفر الدعم لاستحقاق هيكل الموجودات والمطلوبات.

ثانياً. مخاطر السيولة

غالباً ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة المصرف على جذب ايداعات جديدة من الزبائن، أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات، هذا ويقوم المصرف باللجوء إلى أسواق المصارف كلما أقرض زبائنه، حتى يتمكن من الايفاء بتعهداته والوفاء بمتطلبات القروض من زبائن المصرف، فكلما اقترض المصرف من الأسواق المالية قلت مقدرته على ايفاء هامش ربحي جيد على القروض التي يقدمها (الصيرفي، 2014، 63). وتعدّ مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تواجه المصارف وتتمثل في عدم مقدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، والمصرف الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه (حنفي، 2002، 162). وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث خطر السيولة في المصارف منها غياب التعاون بين المصارف والقدرات المحدودة للاتصال والنقل، فمثلاً إحداث سبتمبر (2001) التي ضربت الولايات المتحدة الامريكية أدت إلى اتلاف أنظمة الإعلام والنقل، والمؤسسات المالية أغلقت أبوابها وتوقفت أنظمة الدفع، على الرغم من أن بعض المصارف كانت لها فوائض مالية كبيرة والأخرى كانت عكس ذلك من خلال امتلاكها عجوزات مالية كبيرة (Mihaela,2006,3).

وتظهر مخاطر السيولة بشكل عام نتيجة عدم قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليه عند الاستحقاق بتكلفة معقولة، سواء من خلال بيع الموجودات أو الحصول على قروض (ودائع) جديدة أو سدادها بكلفة أعلى، إذ أن هذه المخاطر تزداد إذا لم يكن لدى المصرف الأموال اللازمة للسداد، أو موجودات سائلة لها قابلية التحول إلى نقد دون تحمل خسائر، وتنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم المواءمة بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات (Saunders & Cornett,2002,521-522).

ومن الجدير بالذكر أن إدارة مخاطر السيولة تعد من المهام الصعبة التي تواجه إدارة المصرف وذلك لأسباب عديدة من أهمها عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للخارج، وذلك من أجل تغطية الالتزامات التي قد تعتمد على إحداث خارج سيطرة المصرف ولا يستطيع التنبؤ بها خاصة في أوقات الأزمات، فضلاً عن ذلك هناك نقطة زمنية عادة ما تكون معالجة وضع السيولة بعد هذه النقطة مستحيلاً، الأمر الذي يؤدي إلى إفلاس المصرف، فضلاً عن عدم اعتماد إدارة مخاطر السيولة على مؤشر كفاية رأس المال (Banque DE France,2008,113). وتضع السلطة الرقابية متطلبات احترازية مناسبة للسيولة (يمكن أن تكون كمية أو نوعية أو كليهما معاً) تعكس احتياجات المصرف من السيولة، وتتأكد السلطة الرقابية في هذا الإطار، أن لدى المصارف استراتيجية تمكن من وجود إدارة رشيدة لمخاطر السيولة والوفاء بمتطلباتها، وتأخذ هذه الاستراتيجية في الاعتبار، طبيعة المخاطر لدى المصرف، فضلاً عن أوضاع السوق والاقتصاد لديها، كما تشمل سياسات وإجراءات احترازية تتلاءم مع درجة تحمل المخاطر لدى المصارف، وذلك لتحديد مخاطر السيولة وقياسها وتقييمها ومراقبتها والسيطرة عليها أو الحد منها وإعداد تقارير دورية بشأنها، ولا تقل متطلبات السيولة هذه على أقل تقدير، عن معايير لجنة بازل السارية، وذلك للمصارف النشطة على المستوى العالمي (صندوق النقد العربي، 2014، 23).

ثالثاً. فجوة السيولة

تمثل فجوة السيولة الانحرافات المتوقعة في زمن المستقبل بين مجموع الاستخدامات والموارد النقدية، وهناك مجموعة من الطرق لحساب فجوات السيولة من أهمها فجوة التدفق وتعني الفرق بين الأموال الداخلة والأموال الخارجة خلال الفترة نفسها، وبهذا فهي تحدد الفائض أو العجز خلال المدة المدروسة نفسها، أما الطريقة الثانية فهي الفجوة المخزنة ويقصد بها الفرق بين المطلوبات والموجودات قيد التحقيق في تاريخ معين، أما الطريقة الثالثة فتسمى درجة قوة الميزانية وتوضح نموذج الآجال الذي يمثل جدولاً تصنف فيه الموجودات والمطلوبات حسب المدة المتبقية لها للتحقق، إذ يوضح التفاوت في آجال الاستخدامات والموارد، أي الفجوة بين التسديد والتحصيل، وإن اتساع هذه الفجوة يعطي صورة مختصرة عن درجة قوة الميزانية، أما الطريقة الرابعة والأخيرة فتسمى المؤشرات الشاملة للتحويل ويقاس خطر السيولة أيضاً بمؤشرات شاملة أهمها مؤشر التحويل الذي يستعمل لقياس درجة التفاوت بين آجال المطلوبات وآجال الموجودات، فضلاً عن كونه يعطي مؤشراً عن خطر التحويل الذي يمكن أن يواجه المصرف، والفائض الأساس الذي يمثل تقنية لإدارة السيولة اليومية في المصرف، إذ يمثل هامش السيولة الذي توفره الموجودات السائلة لتغطية احتياجات التمويل (نجار، 2014، 177-182).

رابعاً. إدارة مخاطر السيولة في المصرف ورصانتها

إن إدارة مخاطر السيولة في المصارف أصبحت تتعقد يوماً بعد يوم كلما تعقدت ميزانيات المصارف وازدادت أحجامها، ويمكن تحديد ست خطوات تعطي رصانة في إدارة المصرف متزامنة مع رصانة في إدارة السيولة، تصب في المجمل بإقامة إدارة مثلى لمخاطر السيولة وهي: (Ismal,2008,18-24)

1. تحديد حجم السيولة المتوفرة لدى المصرف لمعرفة مقدرة المصرف على توفير النقد بسرعة (خلال 30 يوماً) بحد أدنى من الخسارة وبتكلفة مقبولة.
2. تحديد حجم السيولة التي يحتاجها المصرف وفهم التغيرات المستقلة المتوقعة لميزانية المصرف وكيف تؤثر هذه التغيرات في وضع السيولة.
3. توفير نظام انذار مبكر، إذ من الضروري تطوير نظام لإرشادات الانذار المبكر ومؤشرات المخاطر.
4. إجراء اختبارات الظروف الضاغطة لتحديد الاحتياجات التموينية وسبل توفيرها من خلال تحليل الايرادات والقيمة المعرضة للمخاطر، ويتم ذلك عن طريق ممارسات إدارة مخاطر أسعار الفائدة.
5. تقدير ردود فعل الإدارة لكل حدث من الأحداث المتوقعة خلال ظروف الأزمات الاقتصادية، إذ لابد من تشكيل فريق لإدارة أزمات السيولة في المصرف يكون من مهامها رفع التقارير للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة، بخصوص توصياتها حول سبل إدارة السيولة في ظل الأزمات.
6. توثيق الإجراءات وفحص السيولة بشكل دوري ويعد التوثيق وصفاً كاملاً لما تفعله الإدارة في المصارف بمجال مراقبة السيولة وأسباب استعمال بعض مقاييس ومؤشرات المخاطر.

خامساً. قياس مخاطر السيولة في المصارف

هناك أربعة أساليب لدى المصارف لقياس مخاطر السيولة وهي: (Guglielmo, 2008, 5-7)

1. أسلوب قائمة صافي السيولة: ويعتمد هذا الأسلوب على إعداد المصرف قائمة تظهر فيها مصادر واستخدامات السيولة في المصرف.
2. أسلوب المقارنة بالمؤسسات المماثلة: ويعتمد هذا الأسلوب على مقارنة نسب ومؤشرات المصرف مع المصارف المشابهة من حيث الحجم والانتشار الجغرافي... الخ.
3. أسلوب بنك التسويات الدولية: هذا الأسلوب موصى به من قبل بنك التسويات الدولية، ويعتمد بشكل أساسي على إعداد سلم الاستحقاق وتحليل السيناريوهات، وعلى المصرف أن يقييم

وضع السيولة لديه من خلال تحليل الحساسية، وكذلك من خلال تحليل السيناريوهات المختلفة.

4.الأسلوب الأساسي للفائض والعجز في السيولة: هذا الأسلوب يأخذ البنود داخل الميزانية، فضلاً عن البنود خارج الميزانية بنظر الاعتبار وأثبت هذا الأسلوب فعاليته على مدار (25 عاماً) السابقة في كثير من المصارف العالمية داخل وخارج الولايات المتحدة الامريكية، إذ يبدأ هذا الأسلوب بالموجودات النقدية، ويدّها مخزناً للسيولة وتشمل كافة الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال (30يوماً) سواء كانت موجودات نقدية أم شبة نقدية أو أن بالإمكان بيعها بمستوى خسارة منخفض أو يمكن رهنها كضمانة للحصول على النقد أو أنها تستحق في الثلاثين يوماً القادمة.

سادساً. طرق تجديد السيولة في المصارف

السيولة تعني مقدرة المصرف على مواجهة التزاماته، التي تتمثل في عنصرين أساسيين هما تلبية متطلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات الائتمان، بالنسبة للعنصر الأول تتوقف متطلبات السيولة إلى حدٍ كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى المصرف، فهي تمثل التزامات من قبل المودعين التي تتفاوت من حيث السيولة، فليس المهم تصنيف الودائع إلى ودائع تحت الطلب، وودائع توفير، وودائع لأجل، أو وفقاً لمصادرها إلى ودائع أفراد، ودائع حكومية، ولكن الأهم معرفة درجة أو احتمال سحب كل من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة (أقل من سنة عادة)، أما بالنسبة للعنصر الثاني، فتزداد الحاجة إلى السيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع، ولتجنب هذا الوضع يحتفظ المصرف بموجودات سائلة لتلبية الاحتياجات المحلية من القروض والسلف، وتسمى هذه بالسيولة لمقابلة الزيادة في القروض والسلف، وقد تكون هذه المتطلبات من السيولة موسمية أو مؤقتة، التي قد يطلق عليها بالودائع غير المستقرة (قواوسي، 2014، 57).

سابعاً. لجنة بازل ومبادئ إدارة السيولة

لقد وضعت لجنة بازل مبادئ خصت بها السيولة المصرفية، وذلك لتجنب وقوع المصارف بشكلها العام في أزمة السيولة وحددت وفق الآتي: (Bank for International Settlements,2008,12)

1. ينبغي على كل مصرف الاعتماد على إطار شامل لإدارة هذا النوع من المخاطر بما يكفل توفر السيولة الكافية لسير العمل المصرفي، فضلاً عن هامش إضافي يتكون من مجموعة من الموجودات ذات الجودة العالية والسيولة المرتفعة، كما عليه أن يحدد وبوضوح مستوى المخاطر المرغوب بها، الذي ينبغي أن يتناسب مع استراتيجية عمل المصرف ودوره في

النظام المالي للدولة، وعلى المصرف أن يحسب التكاليف والعوائد والمخاطر ويأخذها في الاعتبار في التسعير الداخلي وقياس الأداء.

2. على إدارة المصرف أن توفر إجراءات متشددة لتحديد وقياس ومتابعة مخاطر السيولة، وهذه الإجراءات تتضمن إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية المتولدة من البنود داخل الميزانية والبنود خارج الميزانية خلال فترات محددة، وعلى المصرف مراقبة ومتابعة تعرضاته لمخاطر السيولة والاحتياطيات التمويلية بين الوحدات القانونية التابعة له مع الأخذ بنظر الاعتبار القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية التي تحدد ذلك، وأن يقوم بإعداد استراتيجية تمويل توفر تنويع فعال في مصادر الأموال وطول فترات التمويل.
3. على المصرف أن يدير يومياً وضع السيولة وبفعالية سواء في الظروف الاعتيادية أو في ظروف الأزمات، وإدارة أوضاع الموجودات بكفاءة وفعالية، وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات غير المقيدة، وتنفيذ اختبارات الضغط بشكل دوري على مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة، وعليه استعمال نتائج الاختبارات في تعديل استراتيجيات ومواقف السيولة في المصرف.
4. على المصرف الاعتماد على خطة طوارئ رسمية للتمويل وإدارة السيولة في أوقات الأزمات، وأن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في أوقات الأزمات، فضلاً عن الإفصاح العام والدوري لذوي المصالح في السوق ليمكنهم من الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة في المصرف.
5. على هيئات الرقابة المصرفية أن تقوم وبشكل منتظم بتحديد الإطار الكلي لإدارة المخاطر في المصارف وإن تقرر إن كان يتوفر لدى هذه المصارف مستوى كافٍ من المرونة في أوقات الأزمات، فضلاً عن تحديد نقاط القوة والضعف من خلال التدخل والطلب من المصارف اعتماد إجراءات فعالة في إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في المصرف، كما إن عليها التواصل مع هيئات الرقابة الأخرى لتسهيل عمليات الرقابة على إدارة مخاطر السيولة.

ثامناً. التضبيط وإدارة مخاطر السيولة

عند وقوع أي أزمة مالية فهي تحدث بشكل مفاجئ وعلى الرغم من الآليات والتقنيات التي وضعت منذ بداية التسعينات القرن الماضي لاكتشاف الأزمات قبل حدوثها، فقد عجزت عن تحقيق هذا الهدف ولذلك لجأ عدد كبير من المنظمات الدولية المهتمة بهذا الشأن كان على رأسها لجنة بازل وصندوق النقد الدولي بأن تستغني عن اكتشاف الأزمة قبل حدوثها لحد ما، واللجوء إلى إيجاد حلول للأزمة أثناء وقوعها وفي هذا المضمار توصلت العديد من المقررات إلى معالجة مخاطر السيولة أثناء الأزمة لكونها تمثل صلب العمل المصرفي، فالدور الأساسي

للمصارف في تحويل استحقاق الودائع قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل يجعلها عرضة بطبيعة الحال لمخاطر السيولة، ولكن من الواضح أن المصارف والجهات الاشرافية والتنظيمية كانوا على أقل تقدير، راضيين عن مخاطر السيولة في فترة ما قبل الأزمة، ومع وفرة السيولة، وكما هي طبيعة الأوقات الجيدة في الأسواق المالية، كان هناك ميل إلى الاعتقاد بأن الأوقات الجيدة لإدارة الأزمة سوف تستمر على ما هي عليه، ولكن في الواقع، أظهرت الأزمة عكس ذلك فالعديد من المصارف قد فشلت، وقد قللت الصناعة المصرفية احتمال التعرض لأنواع مختلفة من الصدمات ولم يكن لدى العديد من المصارف التي تعرضت للصدمات إطار مناسب يوضح على نحو ملائم مخاطر السيولة، التي تتمتع معظمها بالتزامات طارئة هامة لم تكن متاحة. وغالباً ما تستند خطط التمويل الطارئ على افتراضات متفائلة أكثر من اللازم، بما في ذلك إن أي مشاكل سيولة تحدث ستكون إلى حد كبير تمييزية، وكانت القيود التنظيمية على المستويات المفرطة لمخاطر السيولة غير صارمة بما فيه الكفاية(Ingver,2015,1).

إن وضع معيار لتضبيط السيولة العالمية حتى ظهور مقررات لجنة بازلIII المنقحة في عام (2013)، وتحليل تفاعل تضبيط رأس المال ومقدار السيولة في المصرف يشير إلى أن تضبيط رأس المال مرتبط بانخفاض مقدار السيولة وإن من معوقات تضبيط السيولة وجود تفاعل بين تضبيط السيولة وأدوات السياسة النقدية، وتضبيط رأس المال والذي يؤثر بشكل مباشر على مستوى السيولة في المصرف، وإن التضبيط بخصوص الأزمة المالية هو عامل مهم وراء معظم الاتفاقات على التنسيق التنظيمي، وتماشياً مع ذلك فإن مشاكل هيكل التمويل ومشاكل السيولة خلال الأزمة المالية (2008) ادت دوراً كبيراً في تطوير نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة التمويل المستقرة (NSFR) (Bonner & Hilbers,2015,3).

في هذا المجال اقترحت لجنة بازلIII إدخال اثنين من المعايير للحد من مخاطر السيولة في جزء كبير منه رداً على الإدراك إنه حتى الأسواق العميقة (Deep Markets) يمكن أن تصبح سائلة (Liquid Markets) بسرعة جداً. وإن تجمد السيولة المفاجئ خلال عام (2008) تسبب بمشاكل حادة للقطاع المالي، وخاصة بالنسبة للمصارف التي تعتمد بشكل كبير على التمويل قصير الأجل، إذا كان لنا أن نرجع إلى فترة ما قبل الأزمة، فمن السهل أن نرى لماذا كانت المصارف راضية في تقييمهم لمخاطر السيولة وإن ما أثبتت الأزمة الأخيرة من أن تمويل القروض طويلة الأجل مع التمويل قصيرة الأجل يمثل تذبذب يقع على عاتق المجتمع المالي والمصرفي الذي لم يتم استيعابه بشكل كامل من قبل المصارف.

وفي ظل الأزمة عادة ما يكون التمويل قصير الأجل وفيراً وغير مكلف نسبياً، عندها يكون للمصارف حوافز خاصة لتوسيع ميزانياتها من خلال الاعتماد على مثل هذا التمويل، لكن بالمقابل يأتي ذلك على حساب زيادة التعرض لصدمات السيولة، والتكاليف التي غالباً ما تكون محمولة لخارج النظام المصرفي نفسه (Ingver,2015,2).

تاسعاً. العقبات الرئيسة المتعلقة بتضبيط مؤشر السيولة العالمي

أحرزت لجنة بازل تقدماً هاماً في مجال تضبيط السيولة للمصارف النشطة دولياً، وتحسين إدارة مخاطر السيولة لدى المصارف، وكانت هناك رغبة على مر السنين لإدخال حد أدنى من المعايير للسيولة على سياق معايير رأس المال نفسها، وقد اثيرت مسألة تطوير الحد الأدنى لمعايير السيولة للنقاش عدة مرات، وكانت هناك ثلاث عقبات أعاقت مراراً تضبيط مؤشر السيولة وهي كالآتي: (Bonner & Hilbers,2015, 8-10)

1. عدم وجود تكثيف رقابي

كان ظهور أزمة الديون في الولايات المتحدة الأمريكية والتحول اللاحق عن رأس المال أول مؤشر حول أهمية الأزمة، وأيضاً حقيقة أن لجنة بازل أهملت واحداً من المقترحات السابقة فيما يتعلق بالسيولة بحجة أن المصارف تتعرض مسبقاً لضغوط للوصول لكفاية رأس المال وتدل على أن النجاح في التنسيق بين مخاطر معينة يعتمد جزئياً على التكثيف الرقابي، إن عدم وجود كثافة رقابية أصبحت واضحة بالتحديد مع الأحداث التي وقعت في أواخر الثمانينات. وشكك في جدوى مفهوم فترة الصمود (Survival Period) جزئياً بسبب قلة المعلومات المتوفرة، مع التكثيف الرقابي للأزمة، من المرجح أن يكون المنظمون أكثر راحة فيما يتعلق بإثقال كاهل المصارف بطلبات إضافية للتغلب على مشكلات مثل محدودية توافر البيانات.

2. نظرية إن رأس المال يحاكي مخاطر السيولة

إن الاعتقاد السائد بأن ضمان كفاية رأس المال يحاكي أيضاً مخاطر السيولة هو اعتقاد ارتبط بعدم وجود أزمة سيولة عالمية، وهناك حجتان لدعم هذه الفرضية: (Bonner & Hilbers, 2015, 8)

أولاً. ما دامت المؤسسة تملك رأسمال كافياً، سوف تكون قادرة على إعادة تمويل نفسها في السوق أو عن طريق المصرف المركزي في أي وقت وبالتالي لن تواجه نقص مفرط في السيولة.

ثانياً. الطلب من المصارف الاحتفاظ بكمية كافية مرتبطة بالموجودات المحفوفة بالمخاطر يحفز مباشرة المصارف للاحتفاظ بالمزيد من الموجودات المنخفضة المخاطر التي عادة ما تمتلك جودة سيولة أفضل، والنظر إلى مخاطر السيولة لتكون مكوناً من مخاطر رأس المال، وتقلل من الحاجة إلى معايير حد أدنى محدد للسيولة.

3. المصارف المركزية والسياسة النقدية

من العوامل الهامة لسيولة الموجود هو ما إذا كان الموجود مؤهل أو غير مؤهلاً من قبل المصرف المركزي، إذ يكون الموجود مؤهلاً من قبل المصرف المركزي إذا كان يمكن استعمله ضماناً لعمليات ائتمان المصرف المركزي، لفترة طويلة، واعتبرت لجنة بازل أطر الضمانات

المنسقة بشكل كامل مكوناً أساسياً لتنظيم السيولة المنسق، ونظراً إلى التقليد الطويل واختلاف التفكير بشأن سياسات المصارف المركزية في جميع البلدان، فمن السهل أن نتصور إن تنسيق أطر الضمانات هو مهمة مستحيلة تقريباً، إذ أن أطر الضمانات المختلفة لمختلف المصارف المركزية في جميع أنحاء العالم كانت العقبة الرئيسة في مفاوضات السيولة خلال الثمانينات، وكانت الجهود المبذولة لإيجاد نهج مشترك لكفاية رأس المال.

4. التفاعل بين رأس المال وتضبيط السيولة

على الرغم من أن هناك العديد من وجهات النظر المختلفة حول التفاعل بين السيولة وتضبيط رأس المال، فإنه من الممكن أن تصنف هذه الآراء إلى فئتين كبيرتين: تأخذ الفئة الأولى بعين الاعتبار تضبيط رأس المال ليحل محل تنظيم السيولة، إذ يحفز تنظيم رأس المال المؤسسات للاحتفاظ بموجودات أكبر ذات مخاطر منخفضة، بما أن الموجودات ذات المخاطر المنخفضة عادة ما تتمتع بنوعية سيولة جيدة، فإن تضبيط رأس المال سيحاكي أيضاً مخاطر السيولة، ويرتبط بذلك نظرية أن المصارف الممولة جيداً هي أكثر قدرة على جذب التمويل وإن مستويات رأس المال العالية تقلل من خطر إفلاس المصرف (عندما تنخفض نسبة نقد الموجودات فيلجأ الزبائن لسحب أموالهم)، من جهة أخرى، فإن تضبيط رأس المال من شأنه أن يقلل مخاطر السيولة، فإذا كانت المؤسسات قادرة على السداد، فهذا يعني أن قيمة أسهم المصرف تبقى إيجابية أثناء فترات الأزمة، وإن المصرف المركزي يمكن أن يوفر سيولة لمساعدة المصرف بالتغلب على مشاكل السيولة، وبالتالي تنظيم السيولة قد لا يكون ضرورياً، أما الفئة الثانية، فتأخذ بعين الاعتبار بأن رأس المال والسيولة كليهما مكلف وبالتالي تضبيط رأس المال قد يحفز المصارف لتحويل المخاطر إلى جانب الموجودات، والأساس المنطقي وراء هذا الرأي هو أن المصارف سوف تدعم ميزانياتها من أجل خفض التكاليف وإن الحاجة إلى مستويات أعلى من رأس المال قد يحد من أرباح المصارف، وبدوره يحفز المصارف على تبني استراتيجيات مرتفعة المخاطر والحد من حيازة موجودات قصيرة الاجل مكلفة. وتبين الأزمة المالية لعام (2008) إن هذا قد يكون فعلاً ما حصل، الاهتمام الرقابي هو عامل آخر قد يسبب ارتباط سلبي، عندما يتم تطبيق المتطلبات الجديدة لخطر واحد فمن المرجح أن يبدي المشرفين المصرفيين المزيد من الاهتمام وتوفير المزيد من الموارد لهذا الخطر، مما قد يؤدي إلى سلوك حكيم فيما يتعلق بأنواع أخرى من المخاطر، نظراً للدور المهم لرأس المال والسيولة لأنشطة المصارف وترابطهما مع مختلف المخاطر التي يواجهها، فإن تطوير نظرة تحليلية لتفاعلهما واتباع نهج تحليلي يهدف إلى فهم تفاعل مخزون السيولة وتضبيط رأس المال، وخصوصاً خلال أوقات صعوبة تضبيط رأس المال فيعد تحدي كبير.

المبحث الثاني

مؤشر الودائع واستدامتها

تمهيد

تعد الودائع المصدر الرئيس للأموال وشريان الحياة في المصرف، فالسمة الأساسية لها تبرز من خلال قدرتها على تكوين الائتمان وزيادة أموال جديدة إلى النقد المتداول، لذلك فقد خصص هذا المبحث لمعرفة مفهوم الودائع وأهميتها وتحليلها والعوامل التي تؤثر في حجمها، فضلاً عن العوامل التي تؤثر فيها على مستوى الجهاز المصرفي.

أولاً. مفهوم الوديعة

الوديعة هي اتفاق بين المصرف والزبون يتم بموجبه قيام الزبون بايداع مبلغٍ من المال اما نقداً أو بصك يلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للزبون عند الطلب أو حسب الاتفاق إذا كانت وديعة لأجل، ويمكن أن يدفع المصرف فوائد على بعض الودائع، إذ تعد الودائع إحدى أهم مصادر التمويل الخارجية للمصارف (سعيد، 2004، 2)، فضلاً عن ذلك تعدّ الودائع المصدر الرئيس لأموال المصرف إذ تشكل ما نسبته (80%) من إجمالي المطلوبات وحق الملكية، وتتمركز المهمة الأساسية في عمل المصارف بوظيفة قبول الودائع وبكلفة منخفضة أي تخفيض تكاليف التشغيل إلى أقل ما يمكن، فضلاً عن ذلك ضمان توفير ودائع كافية لتمويل طلبات الحصول على القروض من قبل الزبائن (Rose & Hudgins,2005,389).

ثانياً. أهمية الودائع المصرفية

تبرز أهمية الودائع المصرفية في عدة جوانب، سواء من وجهة نظر الأفراد أو النظام المصرفي أو الاقتصاد ككل، فالودائع تفتح آفاقاً واسعة أمام كل الأطراف وتتيح لكل واحد منهم فرصة لتحقيق أهدافه، فمن وجهة نظر الأفراد تمثل الودائع عملية جيدة للحفاظ على الأموال من الأخطار الكثيرة المحتملة كالضياع والسرقة، وبالإمكان أن تعود على صاحبها بمكاسب مالية لا يمكنه الحصول عليها إذا احتفظ بالأموال المعطلة بحوزته، وتفتح الودائع أمام النظام المصرفي فرصاً واسعة لتوسيع القروض، وذلك من خلال إعادة رسملة الأموال الموجودة فعلاً دون اللجوء إلى عمليات التمويل التضخمي للنشاط الاقتصادي، وبالنسبة للاقتصاد ككل فإن وجود الودائع يشكل مخزناً كبيراً من الموارد يُجنب عرقلة الاقتصاد بسبب شحت الموارد، كما إن ذلك يسهل التيسير النقدي للاقتصاد من وجود توترات نقدية معيقة للنمو المنتظم، وهذا من شأنه أن يدفع إلى زرع الثقة في نفوس كل المتعاملين الاقتصاديين مما يساعد على توفير الظروف الضرورية للازدهار الاقتصادي (كمال، 2012، 10-11).

ثالثاً. تحليل الودائع المصرفية

نجد أن المصارف تقبل ودائع زبائنها بشروط أو تعهدات يتفق عليها مسبقاً، وتتحدد درجة سيولة الوديعة ومدى إمكانية قدرة المصرف على تغطية هذه الوديعة وشكل التوظيف، إذ يمكن وضع مجموعة أسس لتصنيف الودائع كما في أدناه:

جدول (8-3)

تصنيف الودائع

الودائع – حسب الملكية	الودائع حسب المصدر	الودائع لأجل الاستحقاق	الودائع حسب الحركة	الودائع حسب النشاط الاقتصادي
الودائع الأهلية	الودائع الأولية	الودائع الجارية	الودائع النشيطة	ودائع المشروعات التجارية
الودائع الحكومية	الودائع المشتقة	ودائع التوفير	الودائع المستقرة	ودائع المشروعات الصناعية
الودائع المختلطة	الودائع حسب الأمد	الودائع لأجل		الودائع الزراعية
		الودائع بأخطار سابق		ودائع المشروعات الخدمية
		شهادات الادخار		ودائع اصحاب المهن الحرة والعاملين
		الودائع المجمدة		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتب والدوريات العلمية.

رابعاً. العوامل التي تؤثر في حجم الودائع

هناك العديد من العناصر التي تؤثر في حجم الودائع من أبرزها موقع المصرف ومبناه وموظفوه، فالأفراد عادة يرغبون في مواقع جغرافية وأبنية متميزة، فضلاً عن الحصول على الاحترام والتقدير وسرعة فهم احتياجات الزبون، وكفاءة الأداء في تقديم الخدمة المصرفية من حيث سرعة الأداء وتنوع الخدمات المصرفية، ومدى انتشار الوعي المصرفي والادخاري مع تقديم المزايا الجديدة للمودعين لتشجيعهم على التعامل، فسمعة المصرف وقوته وسياساته من حيث ارتفاع نسبة الاحتياطي والسيولة ومستوى النشاط الاقتصادي والاستقرار السياسي والتشريعي، فضلاً عن الوازع الديني والثقة بالنظام المصرفي، بمجملها تعطي الهيكل الرصين لنشاط حركة ومنح الودائع بالمقابل وجود إدارة ذات خبرة طويلة جداً في مضمار العمل المصرفي يضمن مستقبلاً جيداً للمصرف في المنظور القريب والبعيد. ومن هذا المنطلق فزيادة حجم الودائع من خلال التوسع في فتح الفروع وتطوير وتبسيط الخدمات المصرفية واستعمال وسائل النشر لزيادة الوعي المصرفي والاستثماري، ومن العوامل التي تؤثر في حجم الودائع لحظة البداية الأولى فالمصارف التي أسست منذ سنوات بعيدة تمتلك القواعد الرصانة، وهذا لا

يعني أن كل مصرف حديث النشأة لا يتميز بمنح الودائع وتبقى رصانة المصرف في هذا المجال من حيث قدرته على مواكبة التطورات في النشاط المصرفي وخصوصاً ما يتعلق بمنح الودائع وأهميتها (Reede, *et.al*, 1980,130).

قد تتسم الودائع بالحركة والنمو أو الانكماش في بعض الأحيان ولكن تبقى مسألة نموها محكومة بعدد من العوامل يمكن تحديدها بالآتي: (آل شبيب، 2012، 65)

- الدخل: وهو الذي يؤثر في الدافع الادخاري لان الدخل أحد محددات الادخار والايداع في المصارف.
- التضخم: وهو الذي يؤثر في السلوك الاستهلاكي للأفراد وقد يخفض الدافع الادخاري.
- أسعار الفائدة: وهي التي تعكس العائد الذي يحصل علية الزبون ويؤدي إلى زيادة المدخرات المالية.

فضلاً عن ذلك هناك عوامل تؤثر في حركة الايداع أبرزها حجم الائتمان المصرفي في مختلف القطاعات الاقتصادية الذي يعود إلى المصرف بشكل ودائع جديدة، والعوامل الديمغرافية للأفراد مثل العمر والتعليم والمهنة، وطبيعة المخاطر التي تتعرض لها الودائع المصرفية، فضلاً عن قرارات المصرف المركزي (آل شبيب، 2012، 65).

خامساً. حق ملكية المصرف – مؤثرات الكلفة

منذ أن وضع (Modigliani and Miller) في سنة (1958)، دراستهما فيما يخص التكلفة في العمل المصرفي ظهر جلياً إن التكلفة النسبية لحق الملكية وتمويل الديون هدف العديد من الدراسات، وإن فكرة الأخذ بعين الاعتبار حركة أسعار الصرف كانت فعالة جداً، إذ أن قيمة جميع المطلوبات (الدين + حق الملكية) على موجودات المصرف ينبغي أن تكون مساوية لقيمة الموجودات (غير المتغيرة)، والتغيير في مزيج المطلوبات لا يمكن أن يؤثر في إجمالي قيمة المطلوبات، وبناء على مبرهنة (Modigliani and Miller) الشهيرة، اقترح الباحث (Admati) في سنة (2010) إن أي تغيير في هيكل رأسمال المصرف لن يؤثر بشكل مباشر في تكلفة قروض التمويل، وقد لوحظ توافر أسباب عديدة حول مسببات إن أي زيادة في أسعار الأسهم يمكن أن تقلل من قيمة التمويل وترفع من كلفتة، وتم تضمين نقاش الضريبة على الشركات والمعلومات غير المتماثلة على جودة موجودات المصرف وزيادة سعر الدين أو تأمين الودائع الثابتة السعر وسعر أسهم المصارف المطروحة بأقل من قيمتها بسبب مشاكل السوق الأخرى (مثل قيود النقد على المستثمرين) ومرونة منحنى الطلب للأسهم المصرفية الجديدة (Dermine,2013,5).

ويمكن أن نشخص العديد من هذه التكاليف التي ترافق نشاط المصرف الخاص وهي كلف غير تجميعية في حقيقتها فعلى سبيل المثال يمثل الخصم الضريبي للفائدة شكل من أشكال نقل

الكلفة من الحكومة إلى الشركات، ويشمل انخفاض خطر الديون المصرفية الثابتة الأجل أو قابلية تأمين الودائع المخفضة بسبب ارتفاع نسبة رأس المال وتحويل الأموال من مساهمين المصرف إلى أصحاب الديون أو إلى شركة التأمين على الودائع، وعملية إصدار أسهم عندما يكون حق الملكية المصرفية أقل من قيمتها يمثل انتقالاً من مساهمين حاليين إلى مساهمين جدد، وقد يكون سبب سوء التقييم هو القيود المفروضة على السيولة التي تخلق حد لموازنة سعر الصرف، وهناك سبب آخر هو عدم تماثل المعلومات المالية بين المستثمرين والمصارف فيما يتعلق بجودة الموجودات، أن التمييز بين التكاليف الخاصة والاجتماعية يفيد في تحليل الأثر الصافي للزيادة في الأسهم بطريقة ثابتة، ومن منظور ديناميكي، فالتكاليف الخاصة تشمل التكاليف الاجتماعية عندما تخفض المصارف إمداداتها من القروض أو موجودات التوريق (Dermine, 2013,5).

سادساً. الودائع المستقرة وغير المستقرة – المفهوم والأهمية

من خلال دراسة الودائع في المصارف تتاح لإدارة المصرف فرصة كبيرة للاستثمار وتوظيف لإمواله إذ يمكن أن تميز الإدارة بين الودائع الثابتة والمستقرة وكذلك الودائع غير المستقرة، فالودائع المستقرة بأنها تلك الودائع التي تبقى في المصرف لفترة طويلة، وهذا لا يعني أن المودعين قد امتنعوا عن سحب ودائعهم، ولكن يعني أنه كان بعض المودعين يقومون بسحب ودائعهم والبعض الآخر كانوا يودعون أموالهم في المصرف بحيث يكون رصيداً دائماً على مر الزمن في كل نوع من انواع الودائع، أما الودائع غير المستقرة أو المؤقتة بطبيعتها ينبغي ألا تأخذ في الاعتبار عند الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل عائد على المصرف ولكنها تستعمل في موجودات على درجة كبيرة من السيولة والايراد المتحقق من هذه الموجودات يأتي في مرتبة ثانية (أبو سمره، 2007، 81).

وتبرز أهمية الودائع من خلال امتلاكها نسبة كبيرة في هيكل التمويل وفق الكشوفات المالية للمصارف، إذ أن المصرف الذي يتمتع بودائع متنوعة ومستقرة يحتمل أن يكون لديه مشكلات سيولة أقل من المصرف الذي ينقصه ذلك التنوع في الودائع، وهنا يمكن أن نقيّم هيكل التمويل ونوع الودائع واستقرارها وهي نقطة البدء لتقييم مدى تعرض المصرف لمخاطر السيولة، وتعتمد المصارف التقليدية بشكل أكبر على الودائع الثابتة لجذب الأموال التي تتميز بالثبات، مما يجعلها اكثر استقرار من جهة، ومن جهة أخرى تسمح الودائع الثابتة للمصارف التقليدية بوضع جدول يبين تواريخ استحقاقها، وهذا الإجراء يساعد المصارف على التنبؤ بالأحداث المحتملة مستقبلاً، مما يعطينا إمكانيات أكبر لتوظيف مواردها، وتحقيق التوافق بين الربحية والسيولة، أما من وجهة نظر مدى تحمل اصحاب الودائع للمخاطرة فإن المصارف التقليدية تعدّ ضامنة لجميع الودائع دون استثناء مما يجعلها ملزمة بردها لأصحابها مهما كانت

الظروف التي تمر بها حتى ولو على حساب إفلاسها وتصفية ممتلكاتها، مما يعرضها لاحتمالات الهلع والاندفاع المصرفي لسحب الودائع (براضية، 2011، 18).

سابعاً. العوامل المؤثرة في عدم استقرار الودائع

توجد عدة عوامل تؤثر في عدم استقرار الودائع وتقلبها يمكن إدراجها بالآتي: (أبو سمره، 2007، 104)

1. المنافسة بين المصارف للحصول على الودائع: وهي من أهم العوامل المؤثرة في حجم الودائع على مستوى المصرف الواحد، فعندما تكون المنافسة على الودائع لا تتضمن سوى تحويل الودائع من مصرف إلى آخر، هنا الجهاز المصرفي لا يكتسب ودائع جديدة وإنما فقط إعادة توزيع للودائع، وبالعكس لو كانت المنافسة تتعدى حدود التوزيع فإن العملية هنا هي كسب ودائع جديدة.
2. التقلبات الموسمية: تتعرض ودائع المصرف الواحد وكذلك الجهاز المصرفي ككل إلى التقلبات الموسمية وذلك بسبب انخفاض الودائع في بعض المصارف والقطاعات الاقتصادية الحيوية مع ارتفاعها في مصارف وقطاعات أخرى.
3. التقلبات الدورية: تتغير الودائع في فترات الانتعاش والركود، فضلاً عن إن المصرف المركزي يستطيع التأثير في حجم الاحتياطيات النقدية بصورة مباشرة وبذلك يستطيع معاكسة التقلبات الاقتصادية.
4. التقلبات طويلة الأمد: هذه التقلبات في العادة تكون بطيئة ويمكن مراقبتها من قبل المصرف، وبالتالي خفض عملياته في المناطق المتدهورة وزيادتها في المناطق المزدهرة.
5. نشاط الحكومة في المنطقة: يزداد حجم الودائع المصرفية في المناطق التي تزداد فيها فعاليات الحكومة وأيضاً المناطق التي توجد فيها دوائر حكومية، فيرتفع حجم الانفاق العام.

ثامناً. تأمين الودائع

إن تأمين الودائع يمثل سمة من سمات تجنب المخاطر المصرفية إذ أن مفهوم تأمين الودائع يظهر في حالة كون المصرف يعمل في بيئة ديناميكية تفتقد إدارته لكل المقومات التي تساعد على تجنب الوقوع في المخاطر فتأمين الودائع يرتبط بشكل مباشر بالبيئة المالية التي يعمل بها المصرف، إذ أن تبني مفهوم تأمين الوديعة يرتبط بشكل مباشر بما يعرف بالعمق المالي (Financial Depth)، وهو مصطلح يشير إلى التأثيرات الكلية للانتشار المالي على الاقتصاد بمفهومه الكلي، وأن اتخاذ القرار بإنشاء نظام ضامن للودائع يؤدي إلى زيادة العمق المالي المستقبلي، وإن قرار تبني تأمين الودائع المصرفية يتأثر ببعض العوامل المرتبطة بالقطاع المالي، أبرزها الآتي: (Cull,1998,11-12)

1. عدم الاستقرار المالي: إن تبني نظام التأمين على الودائع في فترات غير المستقرة يعدّ جرس انذار للمودعين، لذلك فإن صناع السياسة المالية يحاولون دائماً القيام بإصلاح مصرفي في الفترات المستقرة نسبياً، كما إن عدم وجود الاستقرار مرتبط بالتضخم، الأمر الذي يعني تبني نظام لضمان الودائع المصرفية.
2. الأزمات المصرفية السابقة: في فترات اشتداد الأزمة فإن وجود نظام ضمان للودائع يعد ضرورياً من أجل تجديد ولاء المودعين، وخلاصة ذلك وجود علاقة ايجابية بين حدوث أزمات سابقة وتبني نظام ضامن لمنح الودائع.
3. القوانين والاعراف: يعد نظام ضمان الودائع المصرفية دليلاً على الاهتمام بحقوق الملكية، فضلاً عن ذلك أن تبني نظام الودائع في البلاد التي يكون فيها ضعف في القوانين والأعراف المصرفية ينبغي أن تكون على الارجح أكثر ميلاً لتطبيق ضمان الودائع في البلاد الأخرى.
4. الضغوط الخارجية: إن الارتباطات الوثيقة بين الدول تدفع بعضها للقيام بتطبيق نفس السياسات المتبعة عند جيرانهم من الدول، لذلك يتوقع وجود علاقة ايجابية بين تأثيرات دول الجوار وتبني نظم واضحة وصريحة لضمان الودائع.

تاسعاً. تدفق الودائع خلال الازمات المالية

إن المصارف تمتلك المقدرة على توفير السيولة عندما لا توجد علاقة بين سحب الودائع وعدم السداد، ولكن في الواقع هناك ارتباط كبير بين سحب الودائع وعدم السداد، فعلى سبيل المثال عندما تواجه سوق الأوراق المالية أزمة، فإن الأموال التي سحبها المستثمرون للخروج من السوق تدفقت في المقام الأول للنظام المصرفي، ونتيجة لذلك تدفقت الودائع للمصارف، كما لجأ المقترضون إلى المصارف لتخفيض حسابات الائتمان الخاص بهم، وهكذا، ففي أوقات توتر السوق، كانت المصارف في موقف حرج مع الأموال اللازمة لتمويل الالتزامات الجديدة للمقترضين، في هذه الطريقة، كانت المصارف أكثر قدرة على تجديد حسابات الائتمان التي على وشك الانتهاء وإنشاء قروض جديدة خلال الأزمات، معظم المحللين يتفقون مع تدفق الأموال إلى الودائع المصرفية في أوقات التوتر لأن المصارف تبدو حينها ملاذاً آمناً لأن الضمانات الحكومية متوفرة على الودائع (Mora,2010,39).

عاشراً. الاستراتيجيات التي تتبعها المصارف في جذب الودائع والعوامل الرئيسة المؤثرة فيها

تقسم الاستراتيجيات المتبعة في المصارف لجذب الودائع إلى قسمين رئيسين، وكما يأتي: (سماح، 2005، 13-16)

1. استراتيجية المنافسة السعرية: تقوم هذه الاستراتيجية على فكرة رفع معدل الفائدة إلى الأعلى من أجل جذب المودعين، وهناك مجموعة من العوامل التي تحد من إمكانية تطبيق هذه

الاستراتيجية أهمها القدرة المحدودة للمصرف على استيعاب حجم معين من الودائع، فضلاً عن كونها تحد من أعمال المصرف وتتأثر بحجم الطلب على القروض من خلال التغييرات التي تحدث في سعر الفائدة، كما إن قرارات السلطة النقدية التي وضعت قيود تحد من هذه الاستراتيجية مثل تحريم دفع الفوائد على الودائع الجارية وبالتالي تظهر صعوبة تطبيق هذه الاستراتيجية محل التنفيذ.

2. استراتيجية المنافسة غير السعرية: وتقوم هذه الاستراتيجية على فكرة تقديم خدمات مصرفية متميزة وتتلاءم مع متطلبات الزبائن، وتضع المصارف هذه الاستراتيجية محل عدد من الاستراتيجيات الفرعية أهمها استراتيجية التكوين التي تعمل على جذب فئات جديدة من الزبائن، وكذلك تكوين هيكل المجتمع على أساس الوعي المصرفي والادخاري ومحاولة إدخال أغلب الفئات من المتعاملين في الأعمال المصرفية، فضلاً عن تطبيق المصارف لسياسة تثبيت الموارد واستقرارها والغرض من هذه السياسة هو توفير المرونة الكافية للمصرف في توظيف الأموال خاصة ونحن نعيش في اقتصاد تسوده العولمة، أما الاستراتيجية الأخرى فهي استراتيجية المحافظة على سيولة المصرف، إذ تعمل هذه الاستراتيجية على تمكين الزبون من الاعتماد على المصرف كلياً في الوفاء بكافة احتياجاته المالية حتى لا يحتفظ بالأموال لديه، وهذا يتم من خلال السرعة في أداء الخدمة المصرفية، فضلاً عن التواجد الزمني لوحدات المصرف، وهذا ما حققته التطورات التكنولوجية والمعلوماتية.

وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في جذب الودائع على مستوى الجهاز المصرفي أهمها السمات الشخصية والمادية للمصرف، وتقديم مزايا جديدة ومبتكرة للمودعين، وتحسين مستوى ونوعية الخدمات المصرفية، فضلاً عن موقع المصرف والمكان الذي يشغله، والسياسات الأساسية التي يتبعها المصرف وهي (سياسة الودائع، الاقراض، السيولة، رأس المال) (الاعرج، 2010، 25). مما تقدم يمكن تضبيط مؤشر الودائع في المصارف من خلال الالتزام بالمعايير المحلية الصادرة من المصرف المركزي والمتمثلة بالاحتياطي القانوني.

المبحث الثالث

مؤشر الربحية واستدامتها

تمهيد

يعدّ تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها المصارف التجارية، وأمراً ضرورياً لبقائها واستمرارها بوصفها مصدر الثقة للمودعين والمقرضين، وتسعى المصارف إلى تحقيق هذا الهدف من خلال حصولها على أكبر قدر من الودائع ومصادر الأموال وبأقل كلفة ممكنة وتوظيف هذه المصادر على شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات مالية من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية نسبياً.

أولاً. مفهوم الربحية

يتمحور مفهوم الربحية حول العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعدّ الربحية مقياساً للحكم على كفاءة المصرف، وتقاس من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها (أبو زعيتر، 2006، 87).

وانسجاماً مع المفهوم السابق تعد الربحية المؤشر الكاشف عن المركز التنافسي في الأسواق المصرفية وعن جودة إدارتها، فضلاً عن ذلك فهي توفر وقاء ضد المشكلات قصيرة الأجل التي ترافق الأنشطة الائتمانية وقبول الودائع (الكروي، 2010، 4)، ويمكن عدّ الربحية بأنها المقدرة على زيادة الأرباح وتعظيمها، وهذا قد يعد هدف من أهداف المصرف وغايته الأساسية التي من أجلها ينشأ المصرف، وقد يتم الإفصاح عن هذا الهدف من خلال الربح المحاسبي أو من خلال هدف تعظيم الثروة (العجلوني، 2012، 12)، وإن تحقيق المصارف لمعدلات ربحية عالية هو خير دليل على قدرتها في الصمود أمام منافسيها والحفاظ على مكانتها في السوق (الصمادي وآخرون، 2013، 99). وبما أن الربحية تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار المصارف التجارية وتوسعها، وإن استعمال نسب الربحية تمكن المستثمرين من معرفة مدى نجاح الإدارة المصرفية في إدارة الموجودات بكفاءة (سلمان، 2013، 123). وتسعى المصارف على تحقيق هدف الربحية من خلال قرارين الأول هو قرار الاستثمار الذي يتمثل بمجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استعمال المصارف للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة في المصرف، أما القرار الثاني فهو قرار التمويل ويتمثل بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف لتمويل الاستثمار في موجوداتها، ويظهر أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال بشكل يُمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن ، وتعدّ الربحية المحصلة النهائية

لمختلف السياسات المتخذة من جانب الإدارة العليا، وهي مؤشر يعبر عن مدى كفاءة القرارات الاستثمارية التي اتخذتها الإدارة (غزال، 2015، 19).

ثانياً. معايير قياس الربحية لدى المصارف التجارية

هناك مجموعة من المعايير لقياس الربحية في المصارف أهمها ما يأتي: (أبو زعيتر، 2006، 88)

1. القوة الايرادية: وتمثل قدرة المصرف على تحقيق الأرباح نتيجة لاستعمال موجوداته في نشاطها الأساسي، وهي عبارة عن نسبة ربح العمليات إلى موجودات المصرف، وتعد القوة الايرادية مقياساً لكفاءة الأداء التشغيلي.
2. العائد على حقوق الملكية: هو مقدار العائد الذي يحصل علية الملاك نتيجة لاستثمار أموالهم لدى المصرف وتحملهم للمخاطر، ويعكس كفاءة إدارة المصرف في إدارة جانبي الميزانية أو المهارة في استعمال الموجودات (كفاءة التشغيل) وكذلك المهارة في تركيب الجانب الأيسر (الكفاءة المالية) لتحقيق أفضل عائد ممكن.

ثالثاً. العوامل المؤثرة في ربحية المصرف

الربحية هي انعكاس لمستوى الأداء التشغيلي للمصرف، وتعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي يعمل في ظلها مما يبعدها عن حالات العسر المالي، إن زيادة الربحية لا تسهم فقط في إرضاء الملاك، بل هي مطلب مهم لكل من الدائنين والزبائن، فعدم ظهور ربحية مناسبة تعني صعوبة النمو وعدم المقدرة على مواجهة المستقبل، وهذا يدفع الشكوك في نفس إدارة الائتمان بشكل خاص والدائنين الذين يخاطرون بأموالهم سعياً وراء زيادة حجم أعمالهم لدى الزبون وضمان استردادها (الزبيدي، 2002، 275).

فضلاً عن ذلك، يعد مؤشر الربحية من أهم مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية، إذ تسعى المصارف إلى تعظيم أرباحها ولغرض تحقيق ذلك لابد من الوقوف على عوامل البيئة الخارجية التي تقع خارج سيطرتها مثل (سعر الفائدة، سعر الصرف، التضخم، السياسة النقدية، التشريعات القانونية) والتعرف على آثارها، ومعرفة العوامل الداخلية التي تقع تحت سيطرتها مثل (السيولة، رأس المال المدفوع، هيكل الودائع، حجم المصرف وإدارته، عمر المصرف وعدد فروعه) وفيما يأتي توضيح لهذه العوامل:

1. عوامل البيئة الخارجية التي تؤثر في الربحية

هناك العديد من العوامل الخارجية التي لا يستطيع المصرف السيطرة عليها والتحكم بها أو التكيف معها واحتوائها والتي تؤثر في ربحيته ومن أهمها:

أ. سعر الفائدة: يعد سعر الفائدة المتغير الاقتصادي الذي يربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية، إذ يعدّ السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استعمال الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة، لذلك فهو يعد عائداً على الأموال المقترضة تارة، وتارة أخرى تكلفة لها (فخري وقادر، 2016، 151).

إذ تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى إن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، وإن معظم إيرادات المصارف التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة (محمد، 2014، 543).

ب.سعر الصرف: هو سعر عملة بعملة أخرى، فإحدى العملتين تعدّ سلعة والعملة الأخرى تعد ثمناً لها، ويتحدد سعر الصرف من خلال العلاقة بين العرض والطلب في سوق الصرف، ويعدّ من أهم محددات الاستثمار وإن أي تغيير فيه يعني تقيداً في أسعار الموجودات المحلية وعوائدها، إذ أن عدم استقرار سعر الصرف ينعكس على عدم استقرار عوائد الموجودات المحلية (فخري وقادر، 2016، 152).

ت.التضخم: يوصف التضخم بحالة الارتفاع في المستوى العام للأسعار، إذ يتزايد عرض النقود بسرعة أكبر من عرض السلع المشتراة بهذه النقود أي إن قيمة النقود النسبية تنخفض فيما تتزايد قيمة السلع ويعبر عن ذلك بأسعار مرتفعة (فخري وقادر، 2016، 153).

ث.السياسة النقدية: تؤدي السياسة النقدية دوراً بالغ الأهمية في التأثير على سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها (محمد، 2014، 543).

ج.التشريعات القانونية والضوابط المصرفية والظروف الاقتصادية والسياسية (محمد، 2014، 543).

2. عوامل البيئة الداخلية التي تؤثر في الربحية

هناك عوامل داخلية يستطيع المصرف التحكم فيها التي تؤثر في ربحيته ومن أهمها: (فخري وقادر، 2016، 154)، (محمد، 2014، 544)

أ. السيولة: مقدرة المصرف على مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة من دون تأخير.

ب.رأس المال المدفوع: ويعرف بمجموع الأموال التي قدمها مساهمو المصرف فعلاً عند تأسيسه مشاركة منهم في تكوين رأسماله.

ت. هيكل الودائع: تؤثر تكلفة الودائع في ربحية المصارف التجارية لأنها تمثل بمثابة الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال.

ث. حجم المصرف وإدارته.

ج. عمر المصرف وعدد موظفيه وعدد فروعه.

وهذه العوامل يتفاوت تأثيرها في الربحية وكما موضح في المخطط الآتي:

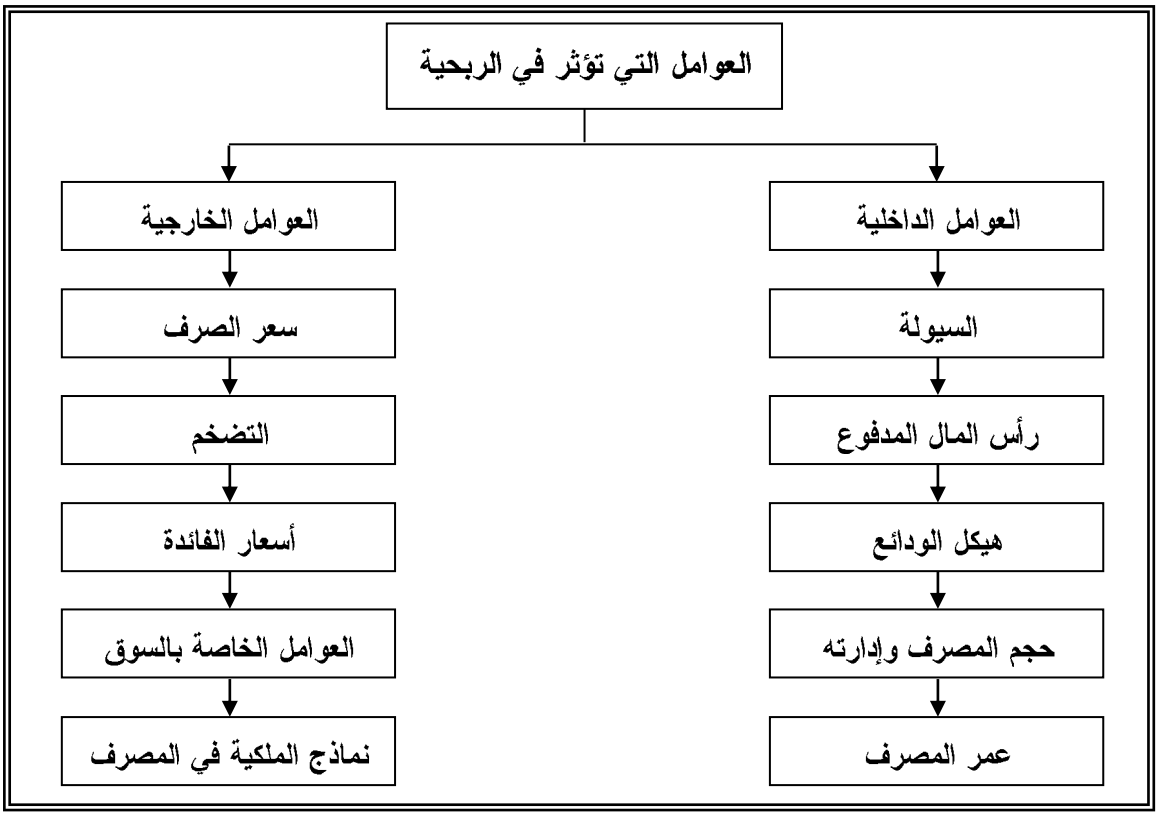

شكل (10-3)

العوامل المؤثرة في الربحية

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتب والمراجع.

رابعاً. أثر الأزمة المالية في السيولة والربحية

إن الأزمة المالية أثرت بشكل كبير على السيولة حتى إنها سميت بأزمة السيولة، وقد كانت آثارها واضحة في الاقتصاد الحقيقي، وبالوقت نفسه كان للأزمة آثار سلبية على ربحية المصارف، فكما هو معروف إن الربحية تتأثر بعاملين وهما حجم المبيعات وهامش الربح على الوحدة الواحدة، وإن نقص السيولة لدى المستهلكين يدفعهم إلى الأحجام عن شراء المنتج والتوجه نحو السلع الرخيصة، الأمر الذي يدفع المصارف إلى تحقيق هامش الربح على المنتج بغية تخفيض سعره النهائي وكلا الحالتين تؤدي إلى تخفيض الربح، ومن أجل تجاوز نقص السيولة والربحية في ظل الأزمة لابد من أن تلجأ المصارف إلى وسائل غير تقليدية تسعى من خلالها إلى تخفيض استثماراتها إلى أدنى حد ممكن (الخزاعي، 2009، 18-19).

وكما هو معروف، فإن السيولة والربحية هدفان متلازمان لكنهما متعارضان، وينبغي على إدارة المصرف إعطاء عناية خاصة للموازنة بين هذين الهدفين، نظراً للآثار السلبية التي من الممكن أن تنشا عن عدم الموازنة بينهما، وذلك من خلال مراقبة دقيقة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة، حتى لا تكون هناك سيولة زايده، وفي الوقت نفسه عليها أن توجه استثماراتها إلى

الغايات الأساسية التي قام المصرف من أجلها دون المبالغة في التوسع على حساب السيولة، ومن الجدير بالذكر إنه لا يوجد تلازم دائم بين السيولة والربحية إذ قد يتحققان معاً فتكون ربحية المصرف مرتفعة وسيولتها جيدة، أو يتحقق احداهما على حساب الآخر فتكون الربحية مرتفعة ولكن هناك أزمة سيولة والعكس قد يكون صحيحاً (مريزيق، 2014، 6-7).

خامساً. وسائل تعظيم الربحية في المصارف التجارية

تهدف المصارف إلى تحقيق الأرباح لغايات اقتصادية لا يمكن إغفالها لأسباب عديدة أهمها: (البديري، 2013، 52-54)

1. إن الأرباح ضرورية لمقابلة الاخطار التي يتعرض لها المصرف، فمخاطر المصارف متعددة منها مخاطر الائتمان ومخاطر التصفية والمخاطر المفاجئة وغيرها.
2. الربح وسيلة لتنمية رأس المال، إذ تعدّ الأرباح ضرورية للمصارف لأنها تساهم في تكوين الاحتياطيات وتعد بمثابة مصدر تمويلي.
3. إثبات على نجاح الإدارة فإذا تزايدة الأرباح دل ذلك على فاعلية مجهودات الإدارة مما يعمل على زيادة ثقة المساهمين وأصحاب الودائع.

وهناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق الربحية في المصارف من أهمها: (المشهراوى، 2007، 74)

1. البحث عن فرص وخدمات جديدة يقدمها المصرف في قطاعات ومناطق جغرافية جديدة ولزبائن جدد، وكذلك ترشيد النفقات ولاسيما في المصروفات العامة.
2. رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح بها التشريعات المصرفية بزيادتها، والانتفاع الكامل بالأموال والموجودات المتاحة تحت تصرف المصرف.

سادساً. إدارة الربحية

تعد الربحية هدفاً أساسياً وأمراً ضرورياً لاستمرار المصرف وبقائه، ويعبر عن العلاقة بين الأرباح المحققة والعناصر التي اسهمت في تحقيقها، ولتحقيق هذا الهدف لابد للمدير المالي أن يحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر (مريزيق، 2014، 6)، إن التفاوت في معدلات الربحية يرجع إلى أمرين اثنين الأول هو اختلاف درجة المخاطرة فيما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، إذ كلما كانت درجة المخاطرة كبيرة في نشاط معين كان معدل الربح مرتفعاً، وهذا بدوره يؤثر في السيولة المصرفية والعكس صحيح، أما الأمر الثاني يتمثل في اختلاف درجة الكفاءة فيما بين المديرين في النشاط نفسه، إذ كلما كان المدير أكثر كفاءة في إدارة وتنظيم أعماله كان معدل الربحية مرتفعاً والعكس صحيح (مرهج وآخرون، 2014، 333).

إن عملية تحقيق الربحية تتضمن خطوتين أساسيتين تتمثل الأولى في محاولة المدير المالي استثمار الأموال بطريقة تمكن المصرف من تحقيق أكبر عائد ممكن مع عدم التضحية بالسيولة، أما النقطة الثانية فتتمثل في اجتهاد المدير المالي في ترتيب أموال المصرف بشكل يمكن مالكيها من الحصول على أكبر عائد ممكن دون تعرضهم لأخطار كبيرة (عبدالرحمن وآخرون، 2006، 4). ومن الجدير بالذكر إن تصنيف الأرباح ينبغي أن لا يعكس فقط اتجاهاتها وإنما نوعية الأرباح والعوامل المؤثرة فيها كمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، إذ يمكن أن تتعرض أرباح المصرف إلى التغيير نتيجة التقلبات في سعر الفائدة وكذلك تتأثر نوعية الأرباح بالاعتماد على أرباح غير متكررة أو على ميزة ضريبية (الزعابي، 2008، 54)، كما إن نمو الربحية من شأنه أن يقلل المخاطر، عن طريق مخصصات واحتياطيات لمواجهة الخسارة المحتملة، كما إن تنوع مصادر الربحية ينشأ من تنوع صيغ التمويل، إذ يعد ذلك ضماناً لاستمرار المصرف وعدم تأثره في حالة توقف إحدى نشاطاته (العبيد، 2015، 124). مما تقدم يمكن تضبيط هذا المؤشر من خلال الموازنة بين هدف الربحية وهدف السيولة فلأيمكن تحقيق هدف على حساب الهدف الاخر.

المبحث الرابع

مؤشر رأس المال واستدامته

يعد رأس المال خط الدفاع الأول لامتصاص أية خسائر قد تواجه المؤسسة المصرفية بشكلها العام والأطراف التي تتعامل معه، فمن وجهة نظر المصارف فرأس المال هو صمام الأمان الذي يستعمل لسداد مختلف الالتزامات وتحت أسوء الظروف، وفي الوقت نفسه يعدّ رأس المال عنصر أمان للأطراف المتعاملة مع المصرف وعلى رأسهم المقترضون.

فعدم كفاية رأس المال تعرض المصرف للأزمات المالية، لذا خصص هذا المبحث للتعرف على مفهوم رأس المال الجديد وتحليل متطلبات رأس المال حسب مقررات لجنة بازلIII، والتأثيرات المتوقعة على المصارف.

أولاً. مفهوم رأس المال

لقد وردت عدة مفاهيم لرأس المال ومن مختلف وجهات النظر التي رافقت هذا المفهوم، فرأس المال الاقتصادي هو مبلغ رأس المال المطلوب لغرض تعديل المخاطر، أو مردود رأس المال المعدل على أساس المخاطر، أما رأس المال الدفتري فهو رأس المال الذي يثبت في الميزانية، ورأس المال في السوق هو المتمثل بعدد الأسهم القائمة مضروباً بالسعر الجاري في السوق، ورأس المال الزائد يعرف بأنه مبلغ التدفق النقدي الذي يزيد عما هو مطلوب لتعزيز نمو الموجودات ودفع أرباح الأسهم، في حين عرف رأس المال بمفهومه العام بأنه الأسهم المدفوعة والفائض والأرباح غير الموزعة واحتياطيات المصرف ويطلق علية حق الملكية، وتضاف إليه المخصصات التي يمنحها المصرف لمواجهة خسائر متوقعة في أنشطة المصرف الخاصة بالاستثمار والاقراض، وهناك من يرى أن لرأس المال مفهومين المفهوم الضيق المتمثل بالأسهم المدفوعة مضافاً إليها الأرباح المحتجزة والمفهوم الحديث الواسع الذي يشمل أيضاً على مصادر أخرى غير حق الملكية، كالأسهم الممتازة وأدوات الدين طويل الأجل (عبد والعبيدي، 2010، 116-117).

كما عرف رأس المال بأنه صافي موجودات المصرف أي الفرق بين قيمة الموجودات وقيمة المطلوبات (الجميل، 2006، 103).

ووفقاً لما تم طرحه في مقررات لجنة بازلIII والمتعلقة بحماية رأس المال وذلك من خلال وضع معالجات فورية لكفاية رأس المال وحسب الآتي: (Basel 3 Hand Book,2012,8)

- احتساب متطلبات رأس المال وخطر الائتمان المكمل التي تستند على قوة المدخلات.
- من خلال عمل رأس المال وتقييم خطر الائتمان يمكن معرفة الخسائر الحاصلة في السوق.

إذ بينت الأزمة المالية في عام (2008) بأن جميع المؤسسات لا تمتلك رأس مال كافٍ، وإن رأس المال في بعض الأحيان ذو نوعية غير جيدة وليس كافياً لامتصاص الخسائر، وبذلك أدخلت مقررات لجنة بازلIII مجموعة تعديلات على إدارة رأس المال تضمنت الآتي: (كاظم وذاعر، 2012، 167)

- زيادة النوعية والكمية للشريحة الأولى من رأس المال.
- ايضاح وتقليل الشريحة الثانية لرأس المال.
- إلغاء الشريحة الثالثة لرأس المال.
- المزيد من المعايير الصارمة لكل أداة.
- توافق الضوابط القياسية المرتبطة برأس المال.
- تعزيز متطلبات الإفصاح.
- تعريف نظام محدد جديد لعناصر رأس المال.

إن هذا الاهتمام برأس المال وخصوصاً في المصارف يظهر مسببه بالآتي: (Hempel,*et.al.*,1994,266)

1. حماية المودعين غير المؤمن على ودائعهم في حالة إفلاس المصرف.
2. امتصاص الخسائر غير المتوقعة مع توافر احتياطي نقدي لزيادة الثقة في المصرف لتمكينه من الاستمرار في ظل الأزمات.
3. توفير ما يلزم من موجودات مادية وموارد بشرية للقيام بالخدمات المصرفية.
4. يستخدم رأس المال كأداة تنظيمية لكبح جماح التوسع غير المرغوب في عناصر الموجودات.

ثانياً. تطور متطلبات رأس المال حسب مقررات لجنة بازل

تأسست لجنة بازل للإشراف المصرفي في عام (1974) من محافظي المصارف المركزية لدول المجموعة العشرية، رداً على الاضطرابات التي حدثت في الأسواق المالية الدولية وفشل المصارف الكبيرة التي أثرت سلباً في المصارف الأخرى، إن لجنة بازل هي هيئة استشارية من بنك التسويات الدولية، الهدف الرئيس لها هو تضبيط المصارف لغرض تعزيز القطاع المصرفي وجودة الرقابة المصرفية، إذ سعت مقررات بازل في حينها إلى تحسين استقرار الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم، وإعداد قواعد الرقابة المصرفية على شكل من المساواة بين البلدان المختلفة على عكس القطاعات الأخرى، فالمصارف تخضع لتضبيط والاشراف الواسع النطاق نظراً للدور الهام الذي تؤديه في أداء القطاع المالي وكذلك في اقتصاديات البلدان، إن أول مقررات لجنة بازلI صدرت في عام (1988) ونفذ في عام (1992)، وكان من أجل ضمان الملاءة المالية للمصارف من خلال إنشاء حد أدنى لمتطلبات

رأس المال للمصارف للعمل كمنطقة عازلة ضد الخسائر، وفي عام (1996) أصدرت اللجنة تعديلاً ليأخذ في الاعتبار تزايد مخاطر السوق، ودخل حيز التنفيذ في عام (1998) ونظراً للتطورات المستمرة للأسواق المالية، تم اصدار مقررات بازلII في عام (2004) لتنظيم المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان، وتم تنفيذ هذا الشكل الجديد من التنظيم في عام (2006)، والأزمة المالية العالمية في (2008) كشفت نقاط ضعف أخرى في إطار بازلII والحاجة إلى تنظيم جديد يناسب الخصائص الفعلية للأسواق المالية، نتيجة لتداعيات الأزمة على اقتصادات عدة بلدان في جميع أنحاء العالم، مما دعا ذلك إصدار لجنة بازل مقررات جديدة عرفت بمقررات بازلIII في عام (2010) الذي تم تنفيذه في عام (2013) (Kcharem,2014,26-27). ولأجل تحسين نوعية احتياطيات رأس المال في المصارف، تطالب لجنة بازلIII أن يكون الجزء من الاحتياطيات ضمن تشكيلة تتكون من الأسهم العادية زايداً الأرباح المحتجزة، ولا يحتاج المصرف فقط إلى تحسين نوعية رأس المال بل يحتاج أيضاً إلى تحسين أنظمته لتقييم الخطر لتشمل المخاطر الاجتماعية والبيئة وباستبعاد هذه المخاطر، فإن المصارف تعرض نفسها إلى حالات الإهمال في التسديد (Gelder & Stichele, 2011,4).

ثالثاً. تحليل تأثير متطلبات رأسمال حسب لجنة بازلIII

هناك العديد من الآراء المثيرة للجدل حول تأثير متطلبات رأس المال التي استحدثتها مقررات بازلIII على كل من القطاع المالي والقطاع العقاري، فبعضهم عارض زيادة متطلبات رأس المال في حين إن البعض الآخر يتفقون وبشكل كبير مع هذه المتطلبات، ونلاحظ أن Admati وآخرين (2010) تحققوا من الآراء المختلفة التي وجهت ضد تحديد متطلبات رأس المال المرتفعة، وأكدوا ان هذه الآراء غير صحيحة وبينوا أن زيادة متطلبات رأس المال من شأنها التأثير بشكل إيجابي على سلامة المصارف وبالتالي التأثير على أدائها (Kcharem, 2014,58).

وبشكل عام ووفقاً لما تم طرحه ضمن مقررات لجنة بازلIII، تبقى هناك محددات ترتبط بشكل خاص بمتطلبات كفاية رأس المال يمكن إدراجها بالآتي: (Biggar & Heimler, 2005, 15)

1. من الصعب تصميم متطلبات كفاية رأس المال بطريقة متطورة وفعالة، فعلى الرغم من أن مقررات لجنة بازلII حول كفاية رأس المال للمصارف صنفت الموجودات "مخاطر الترجيح" ووضحتها وبشكل لا يقبل التأويل، فكانت إحدى النتائج في حينها أن المصارف تميل إلى البحث عن الموجودات الأكثر مخاطرة ضمن فئة المخاطر، مشجعة المصارف لترفع منحنى العائد في السعي لتحقيق العائد على رأس المال.

2. يمكن أن تنشأ مشكلة معينة مع الإقراض بين المصارف، إذا تم معاملة الإقراض بين المصارف على أنه أمر مرغوب به لأغراض كفاية رأس المال ومن أجل تعزيز السيولة في السوق المالي، وهذا قد يمنح المصرف حوافز لإقراض مصارف أخرى، مما يزيد من خطر العدوى وإزالة واحدة من أكثر التخصصات أهمية في مجال الأخذ بالمخاطرة المصرفية.
3. مع التقدم التكنولوجي أصبح الابتكار في المنتجات المالية سريعاً، وهذ الابتكار السريع يمكن أن يغيّر الكثير من المفاهيم المرتبطة بكفاية رأس المال وأن المصارف قد واجهت عدم المقدرة بمواكبة التطورات الحالية والمستقبلية المتوقعة التي ترافق النشاط المصرفي.
4. في بعض الحالات، يتم وضع عقبات أمام اعتماد المنتجات المالية الجديدة نتيجة لتباطؤ التطورات التنظيمية، وتأخير وتيرة الابتكار.

رابعاً. محددات لجنة بازلIII

مقررات بازلIII جاءت بالأساس لمعالجة الأزمة المالية في عام (2008) التي كان نتيجة لضعف مقررات بازلII، فعلى الرغم من أن ما طرحته بازلIII ضمن مقرراتها المرتبطة بتحليل معايير كفاية رأس المال ووضع أسس لبقاء نشاط المصرف أثناء وقوع الأزمة لكن بالمقابل كانت هذه الاتفاقية منقوصة بعاملين رئيسين هما: (Kcharem,2014,63)

1. فرضت مقررات لجنة بازلIII وجود رأسمال إضافي ولم تعالج هذه المقررات طرق تقييم المخاطر في هذا المجال.
2. تم تصميم الإطار للمصارف التجارية وفقاً لمقررات لجنة بازلIII، في حين أن المحفظة الوقائية والأدوات ذات الأغراض الخاصة (الأدوات الاستثمارية المهيكلة) لم تخضع لمتطلبات رأس المال بازلIII.

خامساً. القواعد الاحترازية الخاصة برأس المال حسب مقررات لجنة بازلIII

قامت لجنة بازلIII باقتراح مجموعة من المعايير الخاصة برأس المال وذلك للأهمية التي يمثلها رأس المال في تدعيم سلامة الجهاز المصرفي وزيادة قدرته على مواجهة المخاطر، ومن أبرز هذه المعايير الآتي: (رضا، 2013، 141-143)

1. **تحسين النوعية مع التجانس والشفافية لرأس المال:** نتيجة لنقص رؤوس أموال المصارف والمؤسسات المالية خلال الأزمة الأخيرة لأسباب عديدة وغياب الشفافية في إدارة رؤوس الأموال، قامت اللجنة بفرض تركيبة جديدة لرأس المال تقوم على رفع نسبة الأسهم العادية والعناصر الأخرى المشابهة (التي يطلق عليها العناصر الصلبة لرأس المال) من (2%) إلى (4,5%) من الموجودات المرجحة بالمخاطر مع إمكانية تدعيم هذه النسبة بشريحة إضافية قد تصل إلى (2,5%) من الموجودات المرجحة إذا تطلب الأمر، وكذلك رفع نسبة الشريحة

الأولى من رأس المال إلى (6%) من الموجودات المرجحة، مع إبقاء نسبة إجمالي رؤوس الأموال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر عند (8%) مع استبعاد الشريحة الثالثة التي تم العمل بها في لجنة بازلII.

2. **تغطية المخاطر:** قدمت لجنة بازلIII التوصيات حول ضرورة زيادة التركيز على ما يعرف بإدارة المخاطر داخل المصارف، خاصة تلك المتعلقة بمخاطر الطرف المقابل والناتجة عن عدم التزام أو عدم مقدرة الأطراف الأخرى المقترضة في العقود التمويلية على الوفاء بالتزاماتهم، خاصة في حالة عقود المشتقات المالية؛ وبالتالي فقد ركزت اللجنة على ضرورة اعتماد المصارف على بيانات حديثة أثناء عملية تقدير المخاطر، إلى جانب وضع بعض التوصيات الإضافية حول ضرورة وضع احتياطي كافٍ للمصارف للتراجع في التصنيف الائتماني للمقترض، فضلاً عن تحفيز المصارف على اعتماد أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر وتجنب الاعتماد على تصنيفات وكالات التصنيف الخارجية نظراً للمخالفات التي قامت بها خلال الأزمة الأخيرة.

3. **تدعيم متطلبات رأس المال بنسبة رافعة مالية جديدة:** لقد دفع اعتماد المصارف والمؤسسات المالية الأخرى على أثر رافعة مالية كبيره خلال الأزمة الأخيرة، قررت لجنة بازل إصدار نسبة جديدة للرافعة المالية من خلال اعتماد نسبة الشريحة الأولى الجديدة إلى إجمالي القروض تقدر بـــ(3%) خلال دورة محاسبية كاملة، وهذا من أجل تدعيم قدر رؤوس الأموال على مواجهة تقلبات الأسواق المالية.

4. **توصيات خاصة بالمصارف ذات الأحجام الكبيرة:** تعمل اللجنة على البحث عن بعض المعايير النوعية والكمية التي تسمح لها بتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية داخل الأنظمة المصرفية سواء المحلية منها أو الدولية، وهذا من أجل معاملة هذا النوع من المصارف معاملة خاصة من حيث المتطلبات، وهذا نتيجة الأزمة التي يمكن أن تخلق عن إفلاس أحد تلك المصارف والتي تؤثر على انهيار المصارف الكبيرة والصغيرة من حيث النشاط.

سادساً. مكونات رأس المال حسب مقررات لجنة بازلIII

يتألف رأس المال التنظيمي وفقاً لما أقرته لجنة بازلIII من الآتي: (Basel3,2010, 12-15)

الشريحة الأولى من رأس المال (Tier 1)

تتكون من الأسهم العادية من الفئة الأولى والطبقة الإضافية للشريحة الأولى تتمثل بالآتي:

- الأسهم العادية للشريحة الاولى: وتتألف من الاسهم العادية التي يصدرها المصرف، والتي تصنف كأسهم عادية لأغراض تنظيمية وفائض المخزون الناتج عن الادوات التي تتضمن

أسهم عادية من الشريحة الاولى والارباح المحتجزة والايرادات المتراكمة والاحتياطيات المعلنة، وكذلك الاسهم العادية الصادرة من الفروع التابعة للمصرف، إذ يجب ان تستوفي هذه الاسهم معايير أدراجها ضمن الاسهم العادية لرأسمال الشريحة الاولى.

- الطبقة الإضافية للشريحة الأولى: وتتكون من الأدوات المالية التي يصدرها المصرف والتي تلبي معايير الإدراج في رأس المال الإضافي للشريحة الأولى، وفائض المخزون الناتج عن الأدوات المالية المدرجة في الطبقة الإضافية للشريحة الأولى، وأيضاً الأدوات الصادرة من قبل فروع المصرف، إذ ينبغي أن تستوفي معايير إدراجها ضمن الطبقة الإضافية للشريحة الأولى وأن لا تكون مدرجة في رأسمال الشريحة الأولى.

الشريحة الثانية من رأس المال

وتتكون من الأدوات التي تصدرها المصارف، التي تستوفي معايير إدراجها في رأسمال الشريحة الثانية (وليست مدرجة ضمن الشريحة الأولى) وفائض المخزون الناتج عن الأدوات المدرجة في رأسمال الشريحة الثانية والأدوات الصادرة من قبل فروع المصارف، وينبغي أن تستوفي معايير إدراجها ضمن الشريحة الثانية، وأن لا تكون مدرجة في رأسمال الشريحة الاولى، ومخصصات أو احتياطيات خسائر القروض لمواجهة الخسائر المستقبلية المجهولة حالياً التي تكون متاحة بحرية لتغطية الخسائر التي يتحقق في وقت لاحق.

هاتان الشريحتان خضعتا لعدد من القيود وخصوصاً صياغة ووضع الحدود الدنيا لرأس المال ومن أبرز هذه القيود الآتي: (Basel 3,2010, 19)

- ينبغي أن لا تقل الأسهم العادية في الشريحة الأولى عن (4,5%) من الموجودات المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات.
- ينبغي أن يعادل رأسمال الشريحة الأولى 6% على الأقل من الموجودات المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات.
- ينبغي أن لا يقل إجمالي رأس المال (رأسمال الشريحة الأولى + رأسمال الشريحة الثانية) عن (8%) من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات.

سابعاً. التقييد المالي ومعالجاته في إطار مقررات بازلIII

يقصد بالتقييد المالي مجموعة الإجراءات والقيود الحكومية التي قد تؤثر في وظيفة ودور الوساطة المالية وتحجم دورها في الاقتصاد، ويرى بعض الاقتصاديين إن التقييد المالي يحد من الاستغلال الأمثل والفعال لرأس المال وبالتالي التأثير السالب على النمو والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن إمكانية ارتفاع معدل التضخم، ويتضمن التقييد المالي الآتي: (الخليفة، 2011، 46)

- الإدارة الضمنية لأسعار الفائدة على الديون الحكومية والودائع المصرفية.

- ايجاد سوق محلي خاص بالديون الحكومية، وذلك بتشجيع وتوجيه المصارف لشراء الأوراق والسندات الحكومية والإجراءات الرقابية المرافقة لها.
- وضع القيود فيما يتعلق بتحويل الأموال عن طريق إدارة تدفق رأس المال وسعر الصرف.

وعلى الرغم من أن التقييد المالي كان محل اهتمام ضمن مقررات لجنة بازلII، لكن أيضاً تم التطرق إلية ومعالجة الخلل فيه ضمن مقررات لجنة بازلIII وذلك لتعزيز الاستقرار المالي من خلال مستويات أعلى من رأس المال، جنباً إلى جنب مع وضع إطار سيولة دولي في هذا الخط، إذ سيقلل بازلIII إلى حدٍ كبير من شدة الأزمات المصرفية في المستقبل، إلى جانب ذلك، فإنه يطور نظام إدارة مخاطر ويستعرض القوائم المالية بشفافية أكبر، وفي هذا المجال ينبغي أن نتأكد ما إذا كانت الركائز المذكورة في بازلII قد تمت إعادة صياغتها في الإطار الجديد لبازلIII.

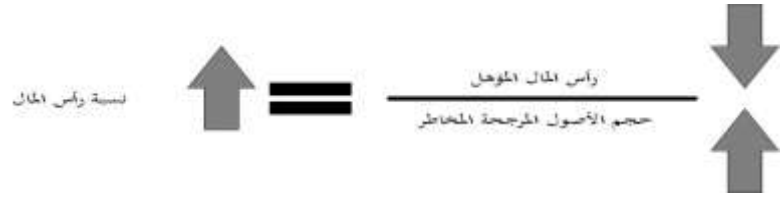

وفقاً لما تم ذكره من معالجات تخص التقييد المالي، يمكن صياغة مقارنة بين كل من الأطر المتعلقة برأس المال الشريحة الأولى والشريحة الثانية وفق معطيات بازلIII لمعالجة المراحل التي يمر بها التقييد المالي والتي أظهرها الجدول الآتي:

جدول (9-3)
الأطر المتعلقة برأسمال الشريحة الاولى والشريحة الثانية

المنطقة	بازلII	بازلIII
الشريحة الأولى	نسبة رأس المال للشريحة الأولى = 4%	نسبة رأس المال للشريحة الأولى= 6%
الشريحة الأساسية الأولى	نسبة رأس المال للشريحة الأساسية الأولى = 2%	نسبة رأس المال للشريحة الاساسية الأولى = 4,5%
الشريحة الثانية	الفرق بين متطلبات رأس المال الكلية لنسبة 8% ومتطلب رأس المال للشريحة الأولى يمكن أن يكافئ رأسمال الشريحة الثانية	الفرق بين متطلبات رأس المال الكلية لنسبة 8% ومتطلبات رأس المال للشريحة الأولى يمكن أن يكافئ رأسمال الشريحة الثانية

Source: Aramburu, Garbin Zabaleta, 2014, Basilea I Basilea II Y Basilea III: Mayores Impactos Eimplicaciones Basel I, Basel II and Basel III: Main impacts and implications, Rerista uniersitaria Europea ISSN: 1139-5796, P.15.

ثامناً. تضبيط رأس المال حسب مقررات لجنة بازلIII

باتباع السياقات الافتراضية للمصرف الألماني Herstatt في عام (1974)، الذي كان محل اهتمام وجدل في حينها، وضعت مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية حداً أدنى لمستوى

تضبيط رأس المال للمصارف الدولية: ابتداءً بـــ(8٪) كنسبة بازلI المتفق عليها في عام (1988)، وأيضاً أصدرت تعديل لمخاطر السوق في عام (1996)، لجنة بازلII في عام (2004)، ولجنة بازل 2,5 في عام (2009)، وبازلIII في عام (2010). إن التنقيح الدوري والتعديل المستمر لتنظيم رأس المال للمقررات لجنة بازل يعكس الصعوبة الكبيرة في تحديد نسبة ملائمة رأس المال، إذ أن إحدى النقاط المهمة في النشاط المصرفي تعدّ حق الملكية مرتفع جداً ضمن النسبة المذكورة آنفاً، لذلك لابد من الضغط المستمر لتقليل حق الملكية، وقد شملت مقررات لجنة بازلI وبازلII لرأس المال نظام ثنائي الشرائح، إذ يتكون من الشريحة الأولى والثانية مع حد أدنى للشريحة الاولى متمثل بـــ(4%) التي شملت على حق الملكية والشريحة الثانية للديون الثانوية (الحد الأدنى للاستحقاق 5 سنوات). وتم في هذا المجال تمييز رأس المال ذي المخاطر المستمرة (حق الملكية يمتص الخسائر عندما يكون المصرف متيسراً)، ورأس المال الطارد للمخاطر (أصحاب الديون الثانوية يتحملون الخسائر فقط عندما يتم وضع المصرف في إجراءات إعلان حالة إفلاس رسمية)، والمؤشر الإضافي الذي يدل على أن الدين ينظر إليه على إنه أقل من الاسهم هو الضغط من أجل إدراجها في رأسمال المصرف في الشريحة الأولى للأوراق المالية. كل ذلك يمثل سندات دفع مع فرض قيود على المدفوعات عندما يخسر المصرف. أخيراً، عندما تم وضع معيار رأس المال في عام (1996) لتغطية مخاطر السوق، وسمح لرأسمال المصرف لإدراج الشريحة الثالثة، التي تتألف من الديون الثانوية، هنا يتم إعطاء تفسيران تكميليان لهذا التفضيل في تمويل الديون وهما ارتفاع تكلفة حق الملكية الناجمة عن أسباب اقتصادية عدة أو محاولة المصارف لاستغلال التشويه (Distortion) في النظام المالي، والضمانات شبه المجانية الممنوحة من قبل النظام المصرفي لحاملي الديون من المصارف التي توصف على انها مصارف رصينة بما فيه الكفاية لأي خسارة.

عند تقييم تضبيط رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازلIII، لابد من التمييز بين التحليل الثابت والتحليل الديناميكي الذي يأخذ في الاعتبار ردود فعل المصارف للتضبيط، فعند أخذ مصرف ذي موجودات (قروض) ممولة بودائع زبائن أو تجار وشركات ودين بين المصارف وصكوك وحق الملكية، وفي حالة سقوط قيمة موجودات هذا المصرف، فإن السؤال المطروح هو أي من الأطراف سيتحمل الخسارة، أما في المنظور ثابت فإنه يقوم بتوزيع الخسائر بين عدة أطراف (Dermine,2013,2).

وفي العادة يتم تأمين ودائع الزبائن والديون بين المصارف وحماية المودعين لمنع المصرف من الهيمنة أو لأنهم يعدّون "غير مبلغين" (Uninformed). ويتم حماية الودائع بين المصارف لسببين: (Dermine,2013,2)

أولاً. نظراً لطبيعة المعاملات المعقدة والمبهمة، في كثير من الأحيان عند التباحث بين جهتين حول وثيقة إعلان الإفلاس، حالة من الذعر وسحب الأموال من المصارف القادرة على السداد قد يتشكل إذا كان هناك خطر خفيف بتعرض المودعين بين المصارف للخسارة.

ثانياً. يمكن للإعسار (عدم القدرة على السداد) لمصرف ما أن يخلق تأثير الدومينو (متتابعاً ومتلاحقاً) مما يؤدي إلى المخاطر النظامية.

فعندما يصبح هدف المنظمين تجنب سحب الأموال من المصارف، وتجنب إغلاق المصارف والتداعيات السلبية على الاقتصاد ممكن أن تنجم عن ذلك احتمالات التدخلات الحكومية المكلفة، فإن الجواب يكون واضحاً وهو تنظيم خدمة أكبر على رأسمال المصرف وبالأخص على حق الملكية الخاص به، ومثال على ذلك هو القرار الصادر عن الهيئة المصرفية الأوروبية الذي يتعين بموجبه للمصارف الأوروبية تلبية نسبة (9٪) من الشريحة الأولى للأسهم بحلول يونيو (2012) (Dermine,2013,3).

وهناك أسباب عديدة ومنطقية لتضبيط وقيادة المصرف التي تعدّ استراتيجية مبررة للتعامل مع كفاية رأس المال وذلك من خلال عدة نقاط أبرزها: (Scott,2005, 9-10)

1. هناك أساسيات خاطئة، تتطلب الكثير من رأس المال للحصول على أقل نسبة من مخاطر الائتمان، وكما بين الباحثان (Kuritzkes and Scott)، إن المخاطر التشغيلية (أي مخاطر الأعمال) تعدّ أكبر مصدر للخطر، وهذا النوع الوحيد من المخاطر التشغيلية التي يمكن التعامل معها من خلال رأس المال.
2. التطبيق الضعيف للمتطلبات الإلزامية لرأس المال في أغلب المصارف التي وقعت بالأزمة، ويحدث هذا كمحصلة نهائية لضعف الرقابة والإشراف في المصرف.
3. قد تواجه المصارف صعوبة في التطبيق المستمر لمعايير كفاية رأس المال الإلزامية، إذ ان لجنة بازلII تعدّ أكثر تعقيداً بكثير من بازلI، مما يعطي هيمنة أكبر للتمييز الرقابي ويفترض خطأ إن المخاطر هي نفسها في جميع البلدان، وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة في الاقتصادات الصغيرة والضرائب والقانون والمحاسبة بين الدول.
4. تضبيط رأس المال الموحد للشركة القابضة تكتنفه العديد من الصعوبات، وأفضل من وضح هذا الأمر هو الباحث Howell Jackso، في بحثه "تنظيم رأس المال الموحد للتكتلات المالية". فالمصارف وشركات الأوراق المالية وشركات التأمين هي موضوع لأنظمة رأسمال مختلفة، وذلك بسبب ما تتمتع به من مخاطر مختلفة عندما تكون هذه الشركات، مع هياكلها الرأسمالية المختلفة، موحدة بموجب شركة قابضة، فإنه لا معنى لإخضاعها لمتطلبات رأس المال الموحدة في ظل نظام واحد مصمم للمصارف، وهذا يؤدي بعد ذلك إلى استثناءات التوحيد، وهذا بدوره يثير العديد من المشاكل، وعلى الرغم من الضعف في تطبيق

متطلبات رأس المال الموحدة، فأن تطبيقها يعمل على تجنب مشكلتين رئيسيتين وهما: (Scott,2005,11)

الأولى: الإفراط في الاستدانة

وتستند مشكلة الإفراط في الاستدانة على القلق من أن الشركة القابضة شديدة المديونية التي تكون في مشكلة قد تستولي على رأسمال المصرف، ولكن يمكن منع هذا الأمر عن طريق منع التغيير برأس المال والتأكد من أن المصارف ممولة دائماً برؤوس أموال مناسبة. مثل هكذا نظام قد لا يمكن مراقبته دائماً، ولكن إذا افترض أحد عدم الامتثال للقوانين، فإنه حتى القوانين التي تعمل عليها الشركات القابضة تصبح قابلة للخرق.

الثانية: التوظيف المزدوج

ويفسر مشكلة التوظيف المزدوج البروفيسور Jackson، فالمشكلة هنا هو أن استثمار المصرف في شركة تابعة، من خلال تيار النقد، قد يكون محفوف بمخاطر كثيرة وتحاول متطلبات رأس المال الموحدة معالجة هذه المشكلة من خلال حظر المصرف المستثمر من اعتبار استثماراتها في الشركة التابعة كرأس المال.

تاسعاً. التأثيرات المتوقعة لمقررات لجنة بازلIII على المصارف

التطبيق العملي لمقررات لجنة بازلIII يعود بعدة تأثيرات على المصارف، ومن بين التأثيرات المتوقعة الآتي: (Bâle III:les impacts â anticiper. KPMG,2011,5-6)، (قارون، 2013، 41)، (سارة، 2015، 58)

- نظراً للتعديلات التي جاءت بها المقررات فيما يخص الأموال الخاصة وكذلك تغطية المخاطر، فمن المتوقع أن يعرف معدل ملاءمة المصارف انخفاضاً محسوساً.
- وضع قيود جديدة على المصارف مما يسهم في تخفيض حجم معاملاتها.
- يساعد تطبيق مقررات لجنة بازلIII على تخفيض مخاطر السيولة.
- على الرغم من أن نصوص الاتفاقية غير نهائية وقابلة للتغيير حتى نهاية عام (2018)، فأنها تحمل الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها أو في طبيعة التعديلات في حد ذاتها، ولهذا فإن المصارف التي لم تطبق مقررات لجنة بازلII ستجد صعوبة في استيعابها والتعود عليها.
- الالتزام بالرافعة المالية المفروضة سيؤدي إلى تراجع نسبة الاقراض في المصارف، ما يؤثر سلباً على ربحيتها ويحرم النشاط الاقتصادي من التمويل، كما إنها ستسعى لتعويض تراجع نشاط الاقراض برفع معدل الفائدة، وبالتالي يبحث الزبائن عن مصادر تمويل أخرى كالأسواق المالية.

- الحد من تعاملات المصارف فيما بينهم للتقليل من انتقال الأزمات، كما يتراجع تعاملها بالمشتقات في الأسواق المالية المنظمة وغير المنظمة، وعمليات التوريق والقيود التي فرضتها على نشاطها في هذه المجالات.
- التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازلIII يؤدي إلى التحكيم الدولي، لأن الاختلاف في تطبيق مقررات لجنة بازلIII، كما حدث في بازلI وبازلII سيؤدي إلى تعطيل الاستقرار الشامل للنظام المالي.
- إعادة هيكلة المصرف أو التخلص من بعض وحدات العمل لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
- عدم المقدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (التجارية، التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.
- انخفاض خطر حدوث الأزمات المصرفية أي تعزيز رأس المال والاحتياطيات السائلة جنباً إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل المصرف وتحقيق الاستقرار المالي على الطويل.
- إن مقررات لجنة بازلIII ستجعل السيطرة على المصارف العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للمصارف القدرة والملاءة المالية التي من خلالها يستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لمصارف عالمية كمصرف (ليمان برذرز) في الأزمة المالية العالمية، فضلاً عن ذلك الميزة الأساسية في مقررات لجنة بازلIII تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الموجودات أصبح أكثر دقة في عملية تقييم الموجودات الخطرة.
- فرض ضغوط على المصارف الضعيفة، إذ تجد المصارف صعوبة كبيرة لرفع رأسمالها.
- التغيير في الطلب على التمويل من التمويل قصير الأجل إلى التمويل طويل الأجل، فإدخال نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيداً عن مصادر التمويل قصيرة الأجل.

ويمكن عرض آثار أخرى فرضتها مقررات لجنة بازلIII على المصارف نذكر منها: (Angelkort & Stuwe,2011,11-15)

1. رأس المال الكلي ومتطلبات السيولة النقدية

تؤدي نسبة تغطية السيولة النقدية إلى تأثيرات تحويلية لصالح مؤسسات الأعمال الممولة عن طريق الودائع، على خلفية المخاطر النظامية الممكن إثباتها والمتعلقة بالتمويل ما بين المصارف، وإن هذه التأثيرات التحويلية مرغوبة لأنها تقلل من هذه المخاطر، إذ أن التركيز على ودائع القطاع الخاص قد يشكل ضغطاً على هوامش الأرباح، وبالتالي يقود إلى تدهور في الأرباح وبالأخص مع المصارف التي تعتمد على نماذج أعمال تقليدية ممولة من قبل الودائع،

لذا يمكن تصور أن الصراع على ودائع القطاع الخاص أمراً معقول على الرغم من أن هذا لا يعني مباشرة انخفاضاً في الإقراض (Angelkort & Stuwe,2011,11).

2. متطلبات رأس المال لقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة

وفقاً لمقررات لجنة بازلII، فإن الموجودات المرجحة بالمخاطر تتطلب نسبة (8%)على الأقل من رأسمالها الخاص، من خلال ما يسمى بالتسوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويمكن عدّها شكل من أشكال القروض تقع ضمن ما يعرف بمحفظة التجزئة، إذ أن قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحاضر ينبغي أن تكون مدعومة بنسبة (6%) من رأسمالها، ويتم رفع متطلبات رأس المال إلى ما يقرب من (8%) وفقاً لأحكام بازلIII عن طريق زيادة شاملة في نسبة رأس المال الأدنى إلى (10,5%) من دون تعديل مصاحب لترجيح الخطر، وهذا يتوافق مع ترجيح المخاطر بنسبة (100%) ووفقاً للائحة الحالية (Angelkort & Stuwe, 2011,12).

3. الصعوبات التنفيذية الممكنة في حالة المصارف التي تمول قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

من النقاط التشغيلية المهمة، مسألة ما إذا كانت مؤسسات ائتمان القروض الصغيرة والمتوسطة لديها موظفون ذو كفاءة عالية ويمتلكون قدرات تقنية عالية ليكونوا قادرين على تنفيذ المتطلبات التنظيمية الجديدة في الوقت المناسب، وهذا سيتطلب جهود كبيرة على المستويين المؤسسي والمصرفي (Angelkort & Stuwe,2011,14).

خلاصة ما تقدم، نلاحظ أن التطور في اتفاقيات بازلI وII وIII قد طور وبشكل كبير فلسفة كفاية رأس المال ومستوى حمايته، لكنه أضاف مزيداً من القيود على المصارف في أدائها لأنشطتها ولاسيما في مجال الإقراض، علماً أن تقييم بازلIII لازال غير محسوماً لعدم اكتمال العمل به وتجربته.

الفصل الرابع

تهيئة البيانات واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

استكمالاً لما تم عرضه في الإطار النظري وما تضمنه من مفاهيم اسهمت في تحديد مسارات الدراسة جاء الجانب التطبيقي ليستكمل ما تم استعراضه ووفق الآتي:

المبحث الأول: تحليل واقع المصارف محل الأزمة المالية العالمية 2008.

المبحث الثاني: تهيئة البيانات وتوصيفها محل الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل الارتباط والأثر للمتغيرات محل الدراسة.

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

المبحث الأول

تحليل واقع المصارف محل الأزمة المالية العالمية 2008

المطلب الأول

تحليل لعينة من المصارف الدولية في بيئة الأزمة المالية العالمية

إن الأزمة المالية العالمية التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية عام (2008) لم تقتصر مؤثراتها ضمن البيئة المالية في الولايات المتحدة، وإنما انتقل أثرها بسرعة كبيرة الى عدد من الدول ذات النشاط المالي الفعال التي عرف في حينها بالعدوى المالية، في هذه الحالة ظهر جلياً أمام الكتاب والباحثين المنظور الأساسي لمفهوم العولمة وعدّ الأسواق المالية شبكة ارتباط متناهية الدقة، وتبين أنها تعمل وفق منظور قرية متناهية الصغر، ولكن مؤثرات الأزمة تباينت من حيث الأثر من دولة إلى أخرى استناداً على مسببات الأزمة، وفيما يأتي عينة منتقاة من المصارف بيئة الأزمة وتحليلاً لواقعها.

أولاً. المؤسسات المالية الدولية محل الأزمة

تم انتقاء عينة من المؤسسات المالية الكبرى من حيث النشاط المالي محل الأزمة وحصراً في الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها الأثر الكبير في زعزعة المؤسسات المالية على مستوى العالم، وذلك بسبب كثرة الأنشطة الدولية التي تمارسها ليس فقط على مستوى الولايات المتحدة فسحب وإنما على مستوى العالم ككل وفيما يأتي وصف لهذه المؤسسات وكما يأتي:

1. Bank of America

يعدّ مصرف (Bank of America) من أشهر المؤسسات المصرفية وأكبرها في الولايات المتحدة الامريكية، وهو أحد المصارف الاستثمارية الخمس الكبرى في العالم، يقع مقره في مدينة شارلوت في ولاية كارولينا الشمالية، تأسس المصرف في عام (1922)، وهو أكبر مصرف من حيث الموجودات ويقدر كادره الوظيفي بنحو (282,408) ألف موظف، اذ يقدم خدمات للزبائن في أكثر من (150) بلد وهو من العناصر المكونة لمؤشر داو جونز الصناعي وعضو في مؤسسة تامين الودائع الاتحادية، ويتميز هذا المصرف بالآتي: (الزهيري، 2010، 54-55)

- يعدّ من المصارف الكبيرة من حيث النشاط ويحمل علامة تجارية معروفة دولياً ويتميز بالأداء المالي عالي الجودة.
- يعدّ من المصارف القائدة للسوق في مجال الأوراق المالية.
- يقوم المصرف باستعمال أنشطة مختلفة ويمنح الائتمان للزبائن مما يعرضه لمخاطر الائتمان التي تعد ضرورية من أجل قياس أثر التسنيد في المخاطر الائتمانية.

لقد استحوذ مصرف (Bank of America) على مصرف (Countr Wide) أكبر ممول للرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية وبقيمة (4) مليار دولار، وفق ما يعرف بصيغة الاندماج من أجل تفادي حدوث أكبر حالة انهيار في الولايات المتحدة الامريكية جراء أزمة الإسكان، كما إنه استحوذ على مصرف (NBNA) وعدداً صغيراً من المصارف المحلية، فضلاً عن (92%) من مجمل بطاقات الائتمان النشطة في السوق الامريكي (قنطقجي، 2008، 66).

2. Citigroup

تعدّ (Citigroup) مؤشراً للوعود بعيدة المنال والعثرات المتعددة للقطاع المصرفي الدولي، وعندما اندمجت (Citi group) مع (Travelers) لتشكيل (Citigroup) في عام (1988) قام المؤيدون لهذا الاندماج بالإشادة بشركة (Citigroup) على أنها أول "مصرف دولي" أمريكي حديث النشأة، وعلى أنه أول منظمة مصرفية في الولايات المتحدة منذ سنة (1933) تستطيع أن توفر عملاً مصرفياً شاملاً وخدمات ترتبط بالتأمين والأوراق المالية للزبائن، وأكدت الإدارة العليا إن الإئتلاف المالي الجديد سوف يوفر راحة لا مثيل لها للزبائن من خلال "التسوق في مكان واحد فقط" لمجموعة واسعة من الخدمات المصرفية وخدمات تداول الأوراق المالية وخدمات التأمين، وأكدوا أيضاً بأن المؤسسة سوف تمتلك قدرة فائقة على تحمل الصدمات المالية أثناء الأزمة المالية بسبب أنشطتها الواسعة والمتنوعة، أما المعارضين لهذا الاندماج (Travelers) مع (Citi Crop) فقد كانت لهم الحجة بأن المصارف في الولايات المتحدة الامريكية تحتاج إلى رصانة مصرفية عالمية من أجل المقدرة على التنافس مع المصارف الأوربية والآسيوية التي تمتلك فعلياً "المقدرة على توفير مصفوفة من المنتجات المصرفية والائتمانية تحت مظلة شركة واحدة"، وبحلول عام (2009) تحولت هذه التنبؤات الجريئة بنجاح (Citigroup) إلى رماد، وتم اثبات أن استراتيجيتها التي تقوم على المخاطر المرتفعة والنمو المرتفع استراتيجية كارثية، ونتيجة لهذه الاستراتيجية، قام المصرف بتسجيل أكثر من (130) بليون دولار امريكي كمبالغ لا يمكن استحصالها (Write-Downs) على قروضه واستثماراته من النصف الثاني لعام (2007) وحتى نهاية عام (2009) فترة محل الأزمة، ومن أجل منع فشل (Citigroup) قامت الحكومة الفيدرالية بحقن (45) بليون دولار امريكي بشكل رأسمال جديد للمصرف وتجهيز المصرف بمبلغ (500) بليون دولار إضافي كمساعدة بشكل ضمانات موجودات وضمانات ديون ومساعدة للسيولة. وقدمت الحكومة الفيدرالية مساعدات مالية لمصرف (Citigroup) أكثر من أي مصرف آخر خلال الأزمة المالية العالمية وذلك لأهميته في التأثير والأثر على مسار النشاط الاقتصاد الأمريكي.

كما إن النمو السريع لمصرف (Citigroup) والانهيار المفاجئ له بعد نشوء بفترة وجيزة يرجع لأسباب عديدة أبرزها إن مدراء (Citigroup) والمنظمين فشلوا بصورة مستمرة في منع الانتهاكات القانونية وتضارب المصالح والافراط في المخاطرة، وإدارة المخاطر غير الكافية ضمن إدارة العمليات المعقدة الخاصة بالمصرف، وهذه الإخفاقات المتكررة عكست عقلية أوسع على (Wall Street) و(Washington) التي وضعت ثقة كبيرة في قدرة المؤسسات المالية والأسواق على ضبط نفسها في حين تم اتهام التشريعات الحكومية على أنها مضللة. كما قامت (Citigroup) أيضاً بالعديد من الأنشطة ذات المخاطر العالية التي تضمنت رفع اقراض الشركات ورزم قروض الرهن العقاري العالية المخاطرة إلى الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري (RMBS)[1] والتزامات الدين المضمونة (CODs)[2]، فضلاً عن إلقاء الموجودات الخطرة إلى بنود خارج الميزانية التي كانت تتعلق بفضائح التعاقد والسمعة الخاصة بشركة (Citigroup) (Wilmarth Jr,2013,70-72).

3. J.P Morgan

تمثل (Morgan Chase & Co..P.J) واحدة من أقدم وأكبر وأشهر المؤسسات المالية في العالم، ومنذ تأسيسها في مدينة نيويورك في سنة (1799)، حققت نجاح ونمو من خلال الاستماع إلى زبائنها وتلبية احتياجاتهم، فضلاً عن كونها شركة دولية تقدم خدماتها المالية على المستوى الدولي ولها عمليات في أكثر من (50) دولة، وتجمع شركة (J.P Morgan Chase & Co.) بين أثنين من العلامات التجارية المالية المميزة في قطاع الخدمات المالية الدولية والمتمثلة بكل من J.PMorgan و.Chase، وتعدّ الشركة من الشركات الرائدة في قطاع الاستثمار المصرفي والخدمات المالية للمستهلكين والأعمال الصغيرة والأعمال المصرفية التجارية ومعالجة المعاملات المالية وإدارة الموجودات والملكية الخاصة، وكأحد عناصر مؤشر (Dow Jones) الصناعي فإن (J.PMorgan Chase & Co.) تخدم الملايين من الزبائن في الولايات المتحدة الامريكية والعديد من الشركات المالية الدولية البارزة، فضلاً عن الشركات والمؤسسات المالية الحكومية، إذ تم تأسيس شركة (J.PMorgan Chase & Co.) على أساس أكثر من (1000) مؤسسة مالية سابقة تشكلت جميعاً على مر الزمان لينتج عنها تأسيس الشركة تحت مسمى J.PMorgan Chase (J.PMorgan Chase & CO.,2008,3).

4. Lehman Brothers

يعدّ (Lehman Brothers) رابع أكبر مصرف استثماري بالولايات المتحدة الامريكية، أسسه ثلاثة مهاجرين ألمان كانوا يتاجرون بالقطن عام (1850م) ويعمل لدى المصرف قرابة

(1) Residential Mortgage Backed Securities.
(2) Collateralized Debt Obligations

(25935) موظفاً بشتى أنحاء العالم، وقد عانى هذا المصرف من صعوبات جمة جراء أزمة العقار التي عصفت بالولايات المتحدة الامريكية (المكاوي، 2012، 190).

بدأ (Lehman Brothers) التداول من خلال بيع وشراء القطن في ولاية الاباما في حقبة (1850) وتمتع بمكانة بارزة في سوق صغيرة، وكان المساهمون يطمحون لتوسيع نشاطهم خارج السوق المحلية، وسرعان ما افتتحوا مكتباً لهم في نيويورك، وساعد (Lehman Brothers) في تشكيل أول مشروع تجارة للسلع الآجلة في الولايات المتحدة، وذلك من خلال افتتاح بورصة القطن في نيويورك وتمتع المصرف بالكثير من النجاح وكان رصيداً هاماً في (Wall Street)[1].

بعد انقاذ كل من رابطة الرهن العقاري الوطني الفدرالي (Fannie Mae) والشركة الفدرالية للرهن العقاري لقروض المنازل (Freddie Mac) من قبل الحكومة الفيدرالية في السابع من سبتمبر وإعلان Lehman عن خسائر كبيرة في الربع الثالث، بدأ المصرف وبعد ثلاثة أيام من مواجهة مشاكل في السيولة، وهددت وكالات التصنيف الائتماني الفيدرالية بخفض تصنيف الشركة ما لم تعلن عن خطة معقولة من شأنها أن تعيد رأس المال وتحقيق الاستقرار في التمويل، ولم يمتلك (Lehman) أي خطة من هذا النوع، وفي نهاية الأسبوع وبعد استنفاذ حلول القطاع الخاص، قامت الحكومة بالإعلان عن منع تدفق أي مبلغ من المال العام الى Lehman وأعلن افلاسه رسمياً (William Ryback,2010,2-3).

والشكل الآتي يوضح طبيعة أعمال مصرف Lehman Brothers. وحركة نشاطه وصولاً إلى حالة الانهيار التام للمصرف.

(1) WallStreet الواجهة الرئيسة للسوق الأمريكية، إذ توجد فيه بورصة نيويورك والكثير من الشركات المالية الأمريكية الضخمة /(https://ar.wikipediq.org/wiki).

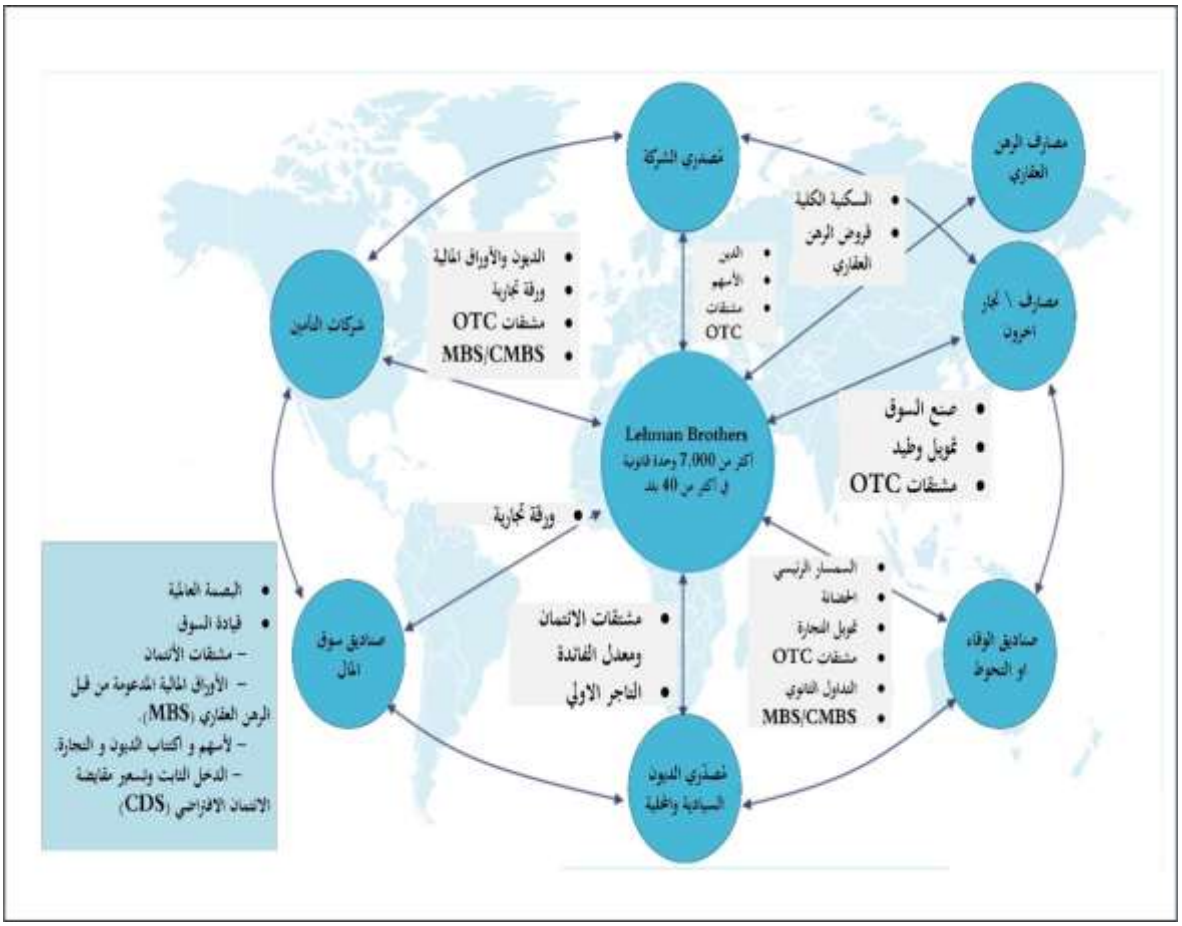

شكل (11–4)

طبيعة عمل مصرف Lehman Brothers

Source: Price Water House Coopers, 2009, Lehman Brothers Bankruptcy Lessons Learned for the Survivors, A publication of the PricewaterhouseCoopers' Financial Services Institute (FSI),P.6.

5. Northern Rock

يمثل المصرف البريطاني (Northern Rock) أكبر ضحية في أزمة الائتمان التي حدثت في عام (2008)، إذ عانى من إفلاس المودعين، وكان إفلاس (Northern Rock) على عكس إفلاس تجارة التجزئة الخاصة في المملكة المتحدة، فقد كان سببه فشل التنسيق، فضلاً عن ذلك اعتماد المصرف على التوريق المالي الذي لم يكن عامل فوري في فشله بل كانت المشكلة تنبع من الرفع المالي (Leverage) المرتفع الخاص به ممزوجاً مع اعتماده على المستثمرين للحصول على تمويل قصيرة الأجل، وعندما بدأ تقليل الرفع المالي (Deleveraging) في أسواق الائتمان في محل الأزمة (2008)، أصبح مصرف (Northern Rock)، عرضة إلى تقلص الميزانيات للمقرض والناشئة من التزايد البطيء في المخاطر، ويظهر مصرف (Northern Rock) إن الخدمات المصرفية الحديثة لا يمكن أن ينظر إليها بمعزل عن تطورات سوق رأس المال.

لقد انخفضت أسهم مصرف (Northern Rock) أحد أكبر المصارف البريطانية المتخصصة في التمويل العقاري بأكثر من (30%) عقب إعلان مصرف انجلترا المركزي منحة قرضاً عاجلاً، ولقد بلغ حجم المبالغ المالية التي أقرضها البنك المركزي البريطاني بما يقارب ستة مليارات دولار كدعم عاجل لمساعدته على تجاوز أزمة السيولة التي واجهته، كما ضمنت الحكومة البريطانية كافة ايداعات المصرف، إذ تدافع الزبائن على سحب ودائعهم، بعد ما هوت أسهمه بنسبة تصل إلى (34%)، مما يعني إن أسهم المصرف فقدت ثلث قيمتها، وجاء ذلك بعد أن أصدر المصرف تحذيراً من أنه يتوقع أن تتأثر الأرباح بالمشاكل الائتمانية التي يواجها القطاع المصرفي البريطاني، وقد كانت الأزمة في هذا المصرف أزمة سيولة مالية ناتجة عن التعامل في المشتقات المالية العقارية التي تأثرت في الولايات المتحدة وانعكست آثارها على القطاع المالي في بريطانيا (عبداللطيف، 2011، 82).

المطلب الثاني

تفسير وماهية الأزمة المالية 2008

أولاً. تفسير الأزمة

ظهر مفهوم الأزمة بشكل واضح المعالم من حيث الواقع والأثر المحتوم على النشاط المالي الدولي في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، واستمر بالتبلور والبناء الفلسفي حتى بداية الألفية الجديدة، إذ شهدت العديد من الأسواق الناشئة والدول الغنية بالسلع الأساسية فوائض كبيرة في الحساب الجاري وبحثت عن موجودات آمنة لكي تستثمر فيها، وفي الوقت نفسه كان هنالك نمو كبير في المجتمعات النقدية المؤسسية، مثل المعاشات التقاعدية وصناديق أسواق المال وصناديق التحوط والصناديق التعاضدية والبنود خارج الميزانية كالمشتقات المالية ومعالجاتها التي عرفت في حينها بالهندسة المالية، والتي طالبت بمجملها أيضاً بموجودات آمنة أو شبه آمنة، لكن ظهر أن الطلب على هذه الموجودات فاق التجهيز، فقد نشأت وفرة في المدخرات العالمية، خلال الفترة نفسها، أدى إلى ارتفاع أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية مع انخفاض أسعار الفائدة، وهذا ما شكل نشوء سوق رهن عقاري دولي مزدهر، فالأوراق المالية المدعومة بالقروض المالية (MBS)، يتم الاعتماد عليها من قبل المستثمرين بالشراء في تيار من المدفوعات يتم تغذيتها بواسطة مجموعة من القروض العقارية، وبما أن العقار في الولايات المتحدة الأمريكية ورهونه تعدّ أنشطة تقليدية يلجأ إليها المستثمر وبأنها تمثل استثمارات مستقرة نوعاً ما وتمثل من وجهة نظر المستثمرين استثمارات منخفضة المخاطر مما دعا العديد من هذه الـــ(MBS) بأنها ذات درجة مرتفعة من التقييم الاستثماري الآمن (Wiggins, *et.al.*, 2014,15).

فعلى سبيل المثال لا الحصر قبل عام (2003) فإن الأسواق في (MBS) تم السيطرة عليها من قبل الكيانات التي ترعاها الحكومة، مثل رابطة الرهن العقاري الوطني الفدرالي (Fannie Mae) والشركة الفدرالية للرهن العقاري لقروض المنازل (Freddie Mac)، وتمتعت أيضاً بضمان حكومي ضمني، وقد أصبحت المصارف أكثر انخرطاً في إنتاج (MBS) وبسبب استمرار الطلب على العقارات، فإن المصارف دمجت (MBS) مع أنواع أخرى من الأوراق النقدية المدعومة بالموجودات (ABS)، مثل التي تكون مبنية على مستحقات بطاقة الائتمان، وقروض السيارات وقروض الطلبة، من أجل بيعهم أي عقار كنوع جديد من الأمان الذي تم تسميته التزامات الدين المضمونة (CDOs)، والمدفوعات بموجب (CDOs) كانت مصنوعة من تدفق التسديد من (MBS وABS) التي تشكل (CDOs). وبسبب الإفراط في قروض الرهن العقاري ضمن الـــ(CDOs) فقد ظهرت بالمقابل العديد من مؤشرات الاستثمار غير الآمنة.

لقد اثبتت (CDOs) بأنها أدوات كانت تباع بقوة ضامنة كبيرة إلى المستثمرين في الأسواق الرئيسة في جميع انحاء العالم، وبحلول عام (2008) (محل الأزمة) أصبحت (CDOs) جزء مهم جداً من سوق (ABS)، ومن أجل مقابلة الطلب على (MBS وCDOs) فإن المصارف بدأت بتجميع ليس فقط قروض الرهن العقاري الرئيسة، بل أيضاً قروض الرهن العقاري مرتفعة المخاطر وجزءاً كبيراً من الأوراق المالية المضمونة ضمن (CDOs)، وهذا ما انعكس على أن تصبح (MBS) محفظة مرتفعة المخاطر. مع مرور الوقت، قام المقروضين بتخفيف معايير الاكتتاب لزيادة كمية الرهون العقارية مرتفعة المخاطر التي يمكن تجميعها، وبما إنها أصبحت شائعة الاستخدام، تم استعمال (CDOs) والديون المهيكلة بصورة روتينية ضماناً لمعاملات إعادة البيع ضمن محافظ الرهن العقاري.

وتم عنونة (CDOs) على أنها أدوات مهيكلة لأنها قسمت إلى أقساط مختلفة ومبنية على وقت الدفع وأولوية الدفع بحسب صاحب القسط (الأقساط ذات التقييم العالي تم ضمان دفعها قبل الأقساط ذات التقييم المنخفض) وسمحت عملية انشاء الأقساط للمستثمرين اختيار أي مستوى من المخاطرة للاستثمار فيه وسمحت لشركات الاستثمار بإنشاء أقساط من الدرجة الاستثمارية منخفضة المخاطر مقابل قروض الرهن العقاري الثانوي أو ذو المخاطر المرتفعة (Wiggins, *et.al.*, 2014,15).

ثانياً. واقع المصارف في الأزمة المالية مرتفعة المخاطر

النقطة الرئيسة المسببة للأزمة المالية عام (2007–2009) يمكن إرجاعها إلى سياسات الاقتصاد الأمريكي المثقل بالديون، وظهور العلامات الأولى لبدء انهيار سوق الرهن العقاري

منذ أواخر سنة (2006) كان النقطة الأولى لنشوء أصل الأزمة، إذ كانت معدلات فشل الرهون العقارية مرتفعة المخاطر أولى أعراض إن الطفرة الائتمانية تحولت إلى كساد وصدمة في العقارات، والأسعار الافتراضية الكبيرة على الرهون مرتفعة المخاطر لا يمكن أن تكون مسؤولة عن شدة الأزمة لكن الرهون العقارية منخفضة الجودة عملت كمسرع للنار التي انتشرت عبر النظام المالي بأكمله والنظام المالي أصبح هش نتيجة للعديد من العوامل الفريدة من نوعها والمرتبطة بهذه الأزمة مثل (نقل الموجودات من الميزانيات العمومية للمصارف إلى الأسواق، وإنشاء موجودات معقدة ومبهمة، وفشل وكالات التصنيف في تقييم مخاطر هذه الموجودات بصورة صحيحة، وتطبيق محاسبة القيمة العادلة). وفضلاً عن هذه العوامل لابد من أن نذكر فشل المنظمين والمشرفين في اكتشاف وتصحيح نقاط الضعف الناشئة، وفشل البيانات المحاسبية في الكشف عن المدى الكامل للاضطراب المالي أدت إلى بروز النقاط الأولى للأزمة، ومن المفارقات التي ظهرت في هذا المجال فإن البيانات التي ظهرت للمؤسسات المالية الامريكية بينت أن المصارف الامريكية تبدو كأنها تمتلك رؤوس أموال جيدة، ومع ذلك فإن رؤوس الأموال للمصارف ما هي إلا حجر عثرة في طريق إيجاد حل للأزمة المالية (Fratianni & Marchionne,2009,20).

ثالثاً. تفسير مؤشرات الدراسة

إن مؤشر قوة رأس المال في المصارف ضروري لسلامة المصرف وتدعيم الثقة فيه، ولكن المصرف لا يضمن تلك السلامة لوحده بأي حالٍ من الأحوال، وإنما ينبغي أن تكون هناك عوامل أخرى إلى جانبه تحقق له السلامة. وبهدف اثبات الفرضيات البحثية تم قياس الأداء المصرفي للمصارف عينة البحث، خلال الفترة (2006–2010) من خلال المؤشرات الآتية: (عبد والعبيدي، 2010، 123–125)

1. نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع

تشير هذه النسبة إلى مدى مقدرة المصرف على رد الودائع من رصيد رأس المال الممتلك.

$$\text{نسبة رأس المال الى الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100\%$$

وتبرز أهمية هذه النسبة في كونها تعطي صورة أفضل عن مدى كفاية رأس المال الممتلك، بمعنى إن البنك المركزي قد يتغاضى عن زيادة طفيفة في الموجودات الخطرة إذا كانت نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع مرتفعة نسبياً على أساس إن ارتفاعها يعني حماية للمودعين وتعوضهم عن المخاطر الإضافية الناجمة عن زيادة في الموجودات الخطرة.

2. مؤشر متانة رأس المال

الذي يعبر عن المعادلة الرياضية الآتية:

$$\text{مؤشر متانة رأس المال} = \frac{\text{رأس المال + الاحتياطي}}{\text{مجموع الحسابات الجارية + الودائع}}$$

3. مؤشر الاستدامة المالية

$$\text{مؤشر الاستدامة المالية} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

4. مؤشر السيولة العالمي

ويحسب بالطريقة الآتية:

$$\text{مؤشر السيولة العالمي} = \frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}}$$

وتتضمن مكونات التمويل المستقر المتاح الآتي:

جدول (10-4)

مكونات التمويل المستقر المتاح

ت	مكونات فئات التمويل المستقر المتاح	معاملات التمويل المستقر المتاح القصوى
1	• رأس المال الرقابي. • الضرائب المؤجلة على جانب المطلوبات التي لها فترة استحقاق فعلية سنة واحدة. • حقوق الأقلية التي لها فترة استحقاق فعلية سنة واحدة.	%100
2	• الودائع المستقرة لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة.	%95
3	• الودائع الأقل استقرار لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة.	%90
4	• الضرائب المؤجلة على جانب المطلوبات التي لها فترة استحقاق فعلية ستة أشهر وأقل من سنة واحدة. • حقوق الاقلية التي لها فترة استحقاق فعلية بين ستة أشهر وأقل من سنة. • الودائع التشغيلية. • التمويل المضمون وغير المضمون الذي له فترات استحقاق أقل من سنة واحدة من المؤسسات غير المالية. • التمويل المضمون وغير المضمون الذي له فترات استحقاق أقل من سنة واحدة من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع العام وبنوك التنمية. • التمويل المضمون وغير المضمون الآخر الذي لم يتم إدراجها في الفئات أعلاه والذي له فترات استحقاق متبقية بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة.	%50
5	• جميع فئات المطلوبات ورأس المال التي لم يتم إدراجها في الفئات أعلاه، بما في ذلك المطلوبات الأخرى التي ليس لها فترات استحقاق محددة. • المشتقات على جانب المطلوبات	صفر%

المصدر: الهاشل، محمد يوسف، 2015، معيار صافي التمويل المستقر للبنوك التقليدية، بنك الكويت المركزي، ص10-12.

ويتم احتساب قيمة مصادر التمويل المتاح من خلال تصنيف مصادر رأس المال والالتزامات ضمن واحدة من الخمسة فئات المبينة في الجدول (10-4) قبل أية تعديلات أو استقطاعات رقابية، ويتم ضرب القيمة ضمن كل فئة بمعامل التمويل المستقر المتاح، ويمثل مجموع القيم المرجحة بمعاملات التمويل، إجمالي التمويل المستقر المتاح. أما مكونات التمويل المستقر المطلوب تتكون من الآتي:

جدول (11-4)

مكونات التمويل المستقر المطلوب

ت	مكونات فئات التمويل المطلوب	معاملات التمويل المستقر المطلوب
1	• أوراق النقد والمسكوكات المعدنية. • احتياطيات البنك المركزي. • المطالبات على المصارف المركزية التي لها فترات استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر.	صفر%
2	• الموجودات السائلة عالية الجودة من المستوى الأول.	5%
3	• القروض والودائع غير المرهونة المقدمة للمؤسسات المالية.	10%
4	• الموجودات السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني.	15%
5	• الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى لأسباب تشغيلية. • جميع الموجودات الأخرى عدا الموجودات عالية الجودة التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة والتي لها فترات استحقاق أقل من سنة.	50%
6	• القروض السكنية المؤهلة غير المرهونة التي لها فترات استحقاق متبقية سنة واحدة أو أكثر.	65%
7	• النقد والأوراق المالية والموجودات الأخرى المقدمة للمساهمة في صندوق التعثر لطرف مقابل المركزي. • القروض المنتظمة الأخرى غير المرهونة. • السلع المادية المتداولة بما يشمل الذهب.	85%
8	• جميع الموجودات المرهونة لفترة سنة أو أكثر. • المشتقات على جانب الموجودات. • جميع الموجودات الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة.	100%

المصدر: الهاشل، محمد يوسف، 2015، معيار صافي التمويل المستقر للبنوك التقليدية، بنك الكويت المركزي، ص20-23.

ويتم احتساب قيمة التمويل المستقر المطلوب من خلال تصنيف الموجودات ضمن واحدة من الفئات المبينة في الجدول (11-4)، ويتم ضرب القيمة ضمن الفئة بمعامل التمويل المستقر المطلوب، ويمثل مجموع القيم المرجحة بمعاملات التمويل، إجمالي التمويل المستقر المطلوب.

5. مؤشر الربحية

تشير هذه النسبة إلى فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وتدل على قدرة المصرف على استغلال الموجودات وتوليد الأرباح، وتحسب بالمعادلة الآتية:

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

رابعاً. التحليل المالي والاقتصادي للمؤسسات المالية بيئة الأزمة المالية العالمية 2008

1. تحليل مؤسسة Citigroup

تتمتع Citigroup بأكبر شبكة خدمات مالية في العالم تمتد في (107) دولة مع نحو (12000) مكتب على امتداد العالم، وإذا قمنا بتحليل هذه المجموعة المالية قبل الأزمة وخلالها وبعدها بالاعتماد على المؤشرات الأربعة التي تناولتها الدراسة وهي مؤشر الربحية ومؤشر السيولة ومؤشر متانة رأس المال ومؤشر الودائع كمتغيرات مستقلة ومؤشر الاستدامة المالية كمتغير معتمد نلاحظ ما يأتي:

في الفترة الأولى (قبل حدوث الأزمة)، وكما هو موضح في الجدول (12-4) إن المؤسسة كانت تتمتع بالاستدامة المالية والمقدرة على منح القروض بسبب انخفاض تكاليف الائتمان وارتفاع مؤشر الودائع والسيولة والربحية ومتانة رأس المال، فضلاً عن افتتاح Citi Financial110 فروعاً ليصل رصيدها إلى Citi Financial2499 الرائدة في المجتمع المحلي، أما في الفترة الثانية (وقت حدوث الأزمة) تفاقمت أزمة الرهن العقاري وأزمة الائتمان وتحولت إلى أزمة اقتصادية وتعرضت المؤسسة لضغوط كبيرة، مما أدى إلى انخفاض أرباحها بقوة مما أعلن المصرف إن خسائره وصلت إلى (10 مليار دولار) من جراء الأزمة، فضلاً عن تسريح (75000) موظف عالمي، وكما هو موضح بالجدول أدناه نلاحظ انخفاض مؤشر الاستدامة المالية إلى النصف تقريباً، ويعود هذا إلى انخفاض المؤشرات الأربعة (السيولة والربحية ومتانة رأس المال والودائع)، إذ تعرضت المؤسسة لخسائر كبيرة لم يستطيع رأس المال امتصاصها، مما أدى إلى وقوعها في الأزمة، وقامت بطلب مساعدات عاجلة من الحكومة الأمريكية وهذا ما يؤيد الفرضيات البحثية للدراسة، وقد كان السبب الرئيس للأزمة هو اضطراب في أسواق الدخل الثابت وارتفاع تكاليف الائتمان الاستهلاكي وتعميق التباطؤ في الاقتصاد العالمي، أما في الفترة الثالثة (بعد وقوع الأزمة)، وكما هو موضح في الجدول نلاحظ ارتفاع مؤشر الاستدامة المالية، والسبب يعود في ذلك إلى قوة رأس المال، إذ عمل المصرف على زيادة نسبة رأس المال للشريحة الأولى وتحسين موقف السيولة لديه من خلال زيادة الأرصدة النقدية والأوراق المالية ذات السيولة العالية ونمو قاعدة الودائع بشكل مستمر. وكانت أهداف المصرف في عام (2009): (Citi Aunual Report,2008,7)

- العودة إلى الربحية.
- الحد من المخاطر والتخفيف من آثارها.
- تنفيذ وإدارة برنامج انقاذ القروض المتعثرة.
- تخفيض النفقات.
- تخفيض عدد الموظفين.

وتماشياً مع استراتيجية المجموعة في عام (2010) ظهرت علامات التحسن في بيئة الاقتصاد الكلي، إذ أن تطبيق القوانين والأنظمة الجديدة مثل قانون الإفصاح لعام (2009) ومعايير رأس المال الجديدة وغيرها من التشريعات قد أخذت مجراها بالاتجاه الصحيح، فقد ركزت مجموعة Citigroup في الحفاظ على مستويات عالية من رأس المال والسيولة وممارسة إدارة المخاطر الصارمة وضبط التكاليف والحد من الموجودات، فضلاً عن التركيز على تكاليف الائتمان كونها محرك أساسي في الأزمة.

جدول (12-4)

المؤشرات المالية لمؤسسة Citigroup

Citigroup	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الاستدامة المالية	0.32	0.35	0.15	0.27	0.34
مؤشر الربحية	0.21	0.27	-0.14	0.22	0.25
مؤشر السيولة	1.18	1.55	0.81	1.83	1.95
مؤشر متانة رأس المال	7.47	5.02	2.30	9.60	10.7
مؤشر الودائع	0.16	1.29	0.11	1.12	1.27

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم والتقارير المالية.

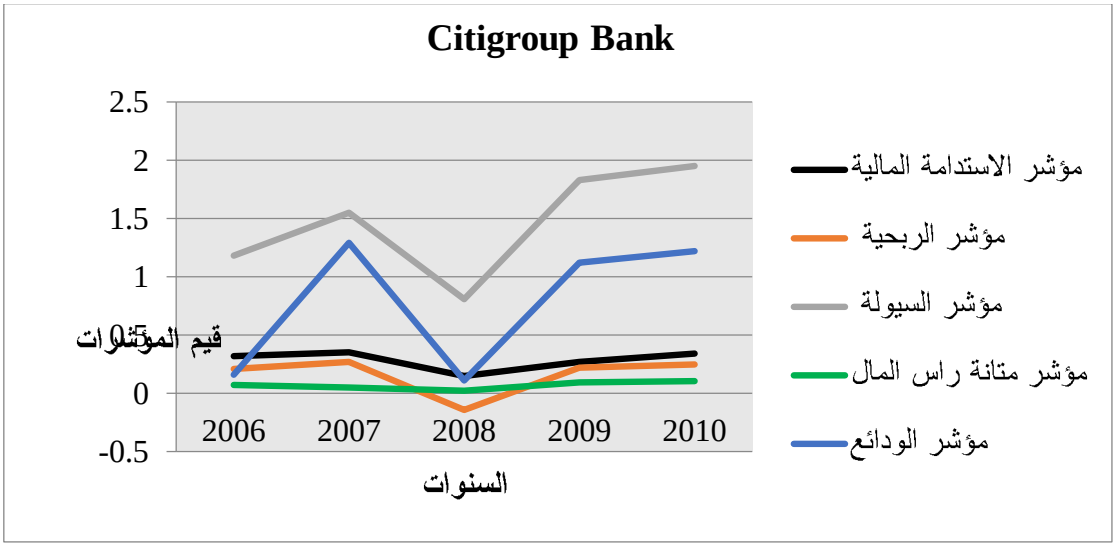

شكل (12-4)

المؤشرات المالية لمؤسسة Citigroup

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

2. تحليل مؤسسة JP Morgan

تعد مؤسسة JP Morgan أكبر مؤسسة متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة الامريكية، وكانت من المؤسسات القليلة التي استطاعت تجنب الأزمة، نظراً لما تمتلكوه هذه المؤسسة من مؤشرات أساسية ساعدت على استدامته، إذ كان لها دور فعال في انقاذ مؤسسات مالية ضخمة من الانهيار. ومن أهم هذه المؤشرات التي ساعدت على تحقيق هدف الاستدامة في وقت الأزمة ما يأتي:

1. قوة رأس المال في المؤسسة واتباعها مقررات لجنة بازلII، فكما هو واضح في الجدول (13-4) نلاحظ في عام (2006) بلغ مؤشر متانة رأس المال (8.71)، وعملت المؤسسة في سنة (2007) إلى زيادتها لتصل إلى (12.6)، وفي وقت الأزمة عام (2008) كانت المؤسسة تمتلك نسبة رأسمال تصل إلى (14.8) مما ساعدها على تجنب الأزمة وعدم الوقوع فيها، واستمرت المؤسسة في تعزيز قوة رأس المال بعد الأزمة لأنها كانت الدعامة الأساسية لها في تحقيق الاستدامة المالية وقت الأزمة، إذ بلغت أعلى نسبة وصلها رأس المال في عام (2009) إذ بلغت (16.2).
2. حافظت المؤسسة على مستويات مقبولة من السيولة قبل الأزمة وبعدها، بحيث أن هذه المستويات لم تؤثر في الربحية، مما يعني أن المصرف كان يوازن في تحقيق هدفين السيولة والربحية، فلا تكون الربحية والاستثمارات عالية المخاطرة على حساب سيولة المؤسسة.

جدول (13-4)

المؤشرات المالية لمؤسسة JPMorgan

JPMorgan	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الاستدامة المالية	0.36	0.33	0.34	0.84	0.81
مؤشر الربحية	0.11	0.98	0.26	1.27	1.21
مؤشر السيولة	1.93	1.85	1.83	0.99	0.91
مؤشر متانة رأس المال	8.71	12.6	14.8	16.2	15.4
مؤشر الودائع	0.19	0.17	0.15	1.54	1.41

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم والتقارير المالية.

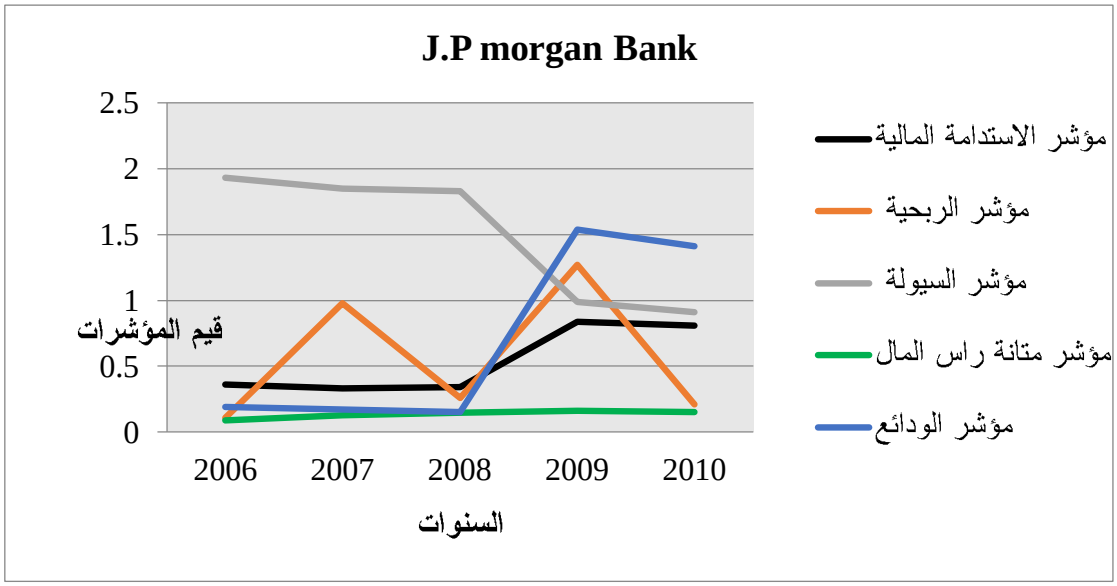

شكل (13-4)

المؤشرات المالية لمصرف JPMorgan

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

3. تحليل مؤسسة Bank of America

تمثل هذه المؤسسة المالية ثاني أكبر المصارف التجارية في الولايات المتحدة الامريكية من حيث القيمة السوقية، كما انها أكبر مصرف أمريكي يقدم الخدمات المالية واكبرها من حيث الممتلكات، وإذا قمنا بتحليل هذه المؤسسة قبل الأزمة وخلالها وبعدها بالاعتماد على المؤشرات الأربعة التي تناولتها الدراسة نلاحظ ما يأتي:

في الفترة الأولى (قبل وقوع الأزمة) نلاحظ أن المصرف يتمتع باستدامة مالية والقدرة على إدارة عملياته بدون مساهمات من الخارج، وهذا يعود إلى عدة أسباب أهمها متانة رأس المال وتحسين نسبة السيولة مما ساعد المصرف على البقاء والاستمرارية في منح القروض، وقد بلغ عدد موظفي المصرف في عام (2007) 210000 موظف.

أما في الفترة الثانية (وقت حدوث الأزمة) فقد كان في غاية الصعوبة، فكان هناك انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع في تكاليف الائتمان، وارتفاع في نسبة البطالة والبطالة المقنعة، فنلاحظ انخفاض مؤشر الاستدامة المالية بسبب انخفاض المؤشرات الأربعة المعتمدة في الدراسة.

أما في الفترة الثالثة (بعد وقوع الأزمة) فمن المتوقع في عام (2009) أن تستمر تكاليف الائتمان بالارتفاع، فنلاحظ ارتفاع مؤشر الاستدامة المالية بسبب قوة رأس المال وتحسين نسبة السيولة وارتفاع في مؤشر الربحية.

جدول (4-14)

المؤشرات المالية لمؤسسة Bank of America

Bank of America	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الاستدامة المالية	0.48	0.51	0.28	0.41	0.42
مؤشر الربحية	0.44	0.87	0.22	0.38	0.88
مؤشر السيولة	1.11	1.93	1.10	1.54	1.44
مؤشر متانة رأس المال	8.64	6.87	5.15	7.81	8.60
مؤشر الودائع	0.17	1.36	0.15	1.81	0.19

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم والتقارير المالية.

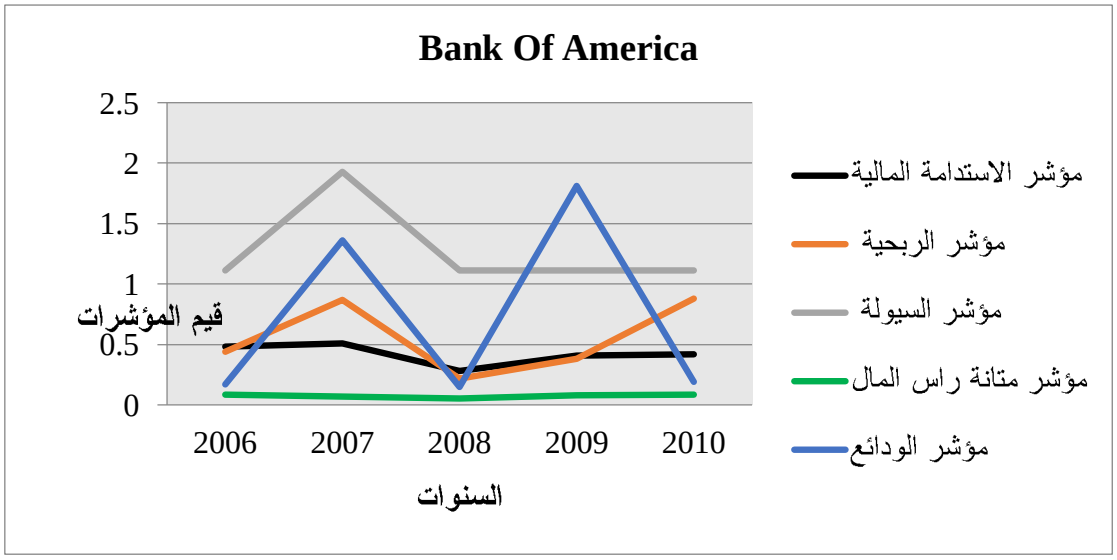

شكل (4-14)

المؤشرات المالية لمصرف Bank of America

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

4. تحليل مؤسسة Lehman Brothers

تعدّ مؤسسة Lehman Brothers رابع أكبر مصرف في الولايات المتحدة الامريكية، وقد أعلن عن افلاسه، إذ انخفضت قيمة أسهمه بنسبة (94%) منذ بداية العام الحالي أبان أزمة الائتمان التي أصابت القطاع المالي الأمريكي، إذ وصلت خسائره إلى مليارات الدولارات بسبب استثماراته في سوق الرهن العقاري، وكان لانهيار هذا المصرف وقع كبير في القطاع المالي العالمي، لأن عمره يتجاوز قرناً ونصف القرن ولطالما ضرب به المثل في التخلص سالماً من الأزمات المالية التاريخية الضخمة مثل أزمة الكساد الكبير التي ضربت العالم في القرن الماضي (قنطقجي، 2008، 67).

وكانت البداية بحلول عام (2006) إذ عمل مصرف (Lehman Brothers) في ثلاثة قطاعات أعمال تمثلت بأسواق رأس المال والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الاستثمار ووفر مصفوفة كاملة من الخدمات في حقوق الملكية ومبيعات الدخل الثابت والتجارة والأبحاث والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الموجودات وإدارة الاستثمارات الخاصة والملكية الخاصة، وكان المقر الرئيس للشركة في مدينة نيويورك مع المحافظة على المقرات الرئيسة الأصلية المتواجدة في مدينة لندن ومدينة طوكيو، الأمر الذي أدى إلى إنشاء تجارة عالمية معقدة ومتطورة، وكانت عمليات (Lehman) خاضعة للتشريعات الخاصة بعدد من المنظمات الحكومية والصناعية في الولايات المتحدة وخارجها التي تضمنت لجنة الولايات المتحدة للأوراق المالية والبورصات، والمشرع الرئيس للمصارف الاستثمارية في الولايات المتحدة وهيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة.

ولعدة سنوات قبل عام (2007) توسعت وبسرعة أسواق الأوراق المالية للسندات المدعومة بالرهن العقاري والرهون العقارية الثانوية أو عالية المخاطر (Subprime Mortgages)، وجاء هذا التوسع نتيجةً لوفرة المنح في جميع أنحاء العالم والنمو المرتفع لسوق الاسكان في الولايات المتحدة الامريكية. في البداية فإن مصارف مثل (Lehman) سوف تشتري رهوناً عقارية لكي تدرج ضمن الـــMBS الخاصة بهم، لكن بما أن التوريق أصبح عملاً مربحاً وعلى نحو متزايد، فإن العديد من المصارف الاستثمارية في (Wall Street) قامت بتوسيع عملياتها لتتضمن منح القروض. وهذا ما فعله (Lehman) من خلال الحصول على الرهن العقاري لـــBNC، فضلاً عن أربعة مصارف رهن عقاري أخرى من عام (2003) إلى عام (2004) وبحلول عام (2007) أصبح (Leman) أحد رواد الاكتتاب وصانع للسوق في MBS للقطاعات السكنية والتجارية وكان نشطاً في جميع المجالات ذات الصلة بالإقراض المضمون والتمويل الهيكلي والمنتجات ذات العلاقة بالأوراق المالية (Wiggins & *et.al.*, 2014,5).

وقد تم تمويل موجودات (Lehman) البعيدة الأجل من خلال ديون قصيرة الأجل، وقام (Lehman) باستعارة بلايين الدولارات كل يوم وتمويل الأسواق بالجملة بين عشية وضحاها من أجل العمل. وبحلول أوائل عام (2008) انخفضت احتمالية قيام المؤسسات الأخرى بقبول الأوراق المالية الخاصة بـــ(Lehman) كضمانات (بدلاً من ذلك، طالبت بالمزيد من الضمانات لمستوى معين من التمويل، وبالتالي إضعاف قدرة (Lehman) على الاستمرار في تنفيذ التزاماته قصيرة الأجل). بعد انهيار (Bear Stearns) في مارس (2008) ونتيجة لأزمة السيولة، فإن الشائعات انتشرت بأن (Lehman) سيكون المصرف التالي الذي سينهار، ومع تفاقم الوضع المالي لمصرف (Lehman) واجه بعد ذلك ارتفاع في تكلفة الائتمان وانسحب

بعض المقرضين من المصرف ورفضوا تجديد اتفاقيات إعادة الشراء الخاصة بهم، كما طالب البعض الآخر بخصومات وتخفيضات أكبر، ورفض آخرون ان يقبلوا إلا نوعاً قليلاً من الضمانات، رافضين بذلك موجودات (Lehman) المتعلقة بالعقارات مما جعلها غير فعالة بصورة أكبر.

الأمر الذي أدى إلى فرض قيود مشددة على (Lehman) وصول إلى التمويل. وقبل فشلها، تم تمويل 200 بليون دولار من موجودات (Lehman) بشكل قروض مضمونة بين ليلة وضحاها، واتفاقيات إعادة شراء بشكل كبير، ونسبة (80%) منها جاءت من عشر مؤسسات. والمعايير الأكثر صرامة من قبل عدد صغير من المقرضين من الممكن أن تسبب مشاكل كبيرة في تمويل المصرف (Wiggins,*et.al.*,2014,6). وإذا لاحظنا الجدول (15-4) ففي الفترة الأولى (قبل وقوع الأزمة) في عام (2006) كانت الأمور طبيعية وتسير على ما يرام، إذ ظهرت بوادر الأزمة في عام (2007)، إذ انخفض مؤشر الاستدامة المالية إلى النصف تقريباً ويرجع هذا إلى انخفاض متانة رأس المال من (4.20 إلى 2.11) وانخفاض مؤشر الربحية من (0.80 إلى 0.60) ومؤشر السيولة من (0.56 إلى 0.31) ومؤشر الودائع من (4.20 إلى 2.11).

أما في الفترة الثانية (وقت حدوث الأزمة) نلاحظ انخفاض مؤشر الاستدامة المالية أكثر، والسبب يعود إلى الخسائر التي وقع فيها المصرف والتي لم يستطع رأس المال المتدني امتصاصها، فضلاً عن افتقار المصرف الى السيولة، مما أدى إلى وقوع المصرف في الأزمة وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته ولذلك قام المصرف بالإعلان عن إفلاسه.

أما في الفترة الثالثة (بعد وقوع الأزمة) حاول المصرف معالجة نقاط الضعف التي كانت فيه فعمل على تعزيز قوة ومتانة رأس المال والذي يعدّ صمام الأمان وخط الدفاع الأول لامتصاص أية خسائر قد يتعرض لها وتحت أسوأ الظروف، وتحسين مستوى السيولة لدية والتزام بالمقررات الدولية التي جاءت بها لجنة بازل.

جدول (15-4)

المؤشرات المالية لمصرف Lehman Brothers

Lehman Brothers	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الاستدامة المالية	0.46	0.25	0.15	0.39	0.47
مؤشر الربحية	0.80	0.60	-0.35	0.27	0.81
مؤشر السيولة	0.56	0.31	0.04	0.31	1.14
مؤشر متانة رأس المال	4.20	2.11	0.54	16.6	15.8
مؤشر الودائع	0.23	0.17	0.10	0.20	0.24

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم والتقارير المالية.

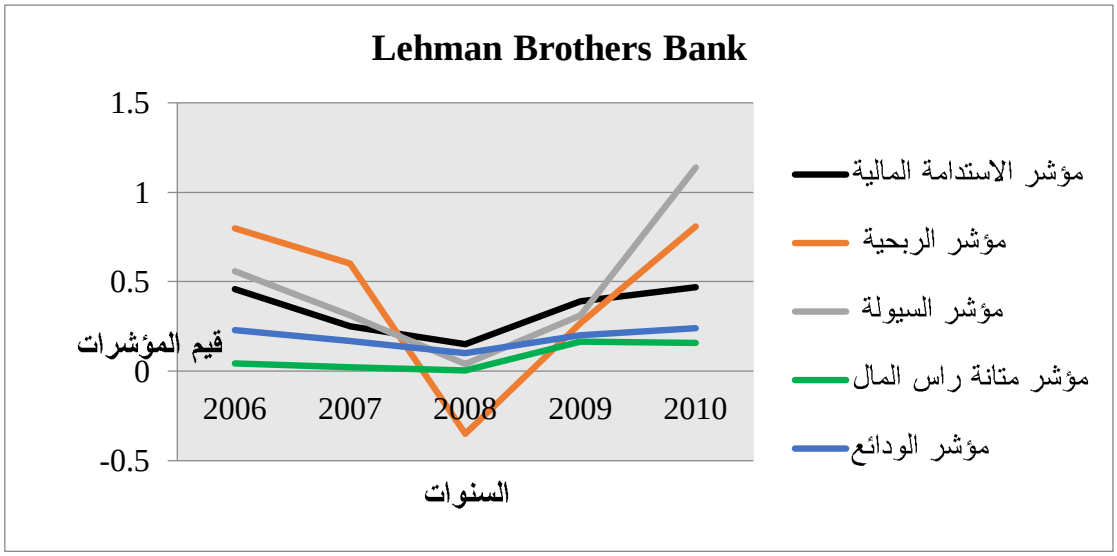

شكل (4–15)

المؤشرات المالية لمصرف Lehman Brothers

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

5. تحليل مؤسسة Northern Rock

تعدّ Northern Rock خامس أكبر مؤسسات الرهن العقاري تأسست في عام (1965) وعدد موظفيها أكثر من (6000) موظف، وإذا أخذنا المؤشرات في السنوات التي سبقت الأزمة فنلاحظ أن في عام (2006) كانت نتائج Northern Rock ممتازة، إذ كان عاماً مشجعاً في بيئة تنافسية تتميز بتوسع الأعمال الالكترونية مع الوسطاء والزبائن، إذ في نهاية عام (2006) أصبح ما يقارب (90%) من طلبات الرهون العقارية يجري تقديمها عن طريق الانترنيت (Annual Report and Accounts Northern Rock,2006,7-8)، أما في وقت الأزمة المالية فقد تأثر Northern Rock بأزمة الرهن العقاري الامريكية وبشدة وسجل خسائر قوية وأعطته الحكومة البريطانية قروض وسيولة لتجنب انهياره، لكنها لن تجدي نفعاً فأعلنت الحكومة البريطانية في 22 فبراير 2008 عن تأميمها للمصرف، فكما هو واضح من خلال الجدول (4–16) فإن انخفاض مؤشر متانة رأس المال كان السبب الرئيس في تعرض المصرف للأزمة، فضلاً عن عدم وجود سيولة كافية مما أثر سلباً على مؤشر الاستدامة لديه. واعلن Northern Rock في فبراير 2009 عن خطة عمل محكمة مفادها إعادة الهيكلة القانونية وكفاءة رأس المال مع متطلبات رأس المال الإضافي، وشملت أيضاً دعم الحكومة في تقديم طلب المستجدات الخارجية، وإدارة المخاطر الرئيسة التي تواجه المجموعة والتي تتمثل بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتي تتمثل بخطر التغييرات في مستوى أسعار الفائدة وسعر الصرف بين العملات وأسعار الأوراق المالية والعقود المالية الأخرى، بما فيها المشتقات، ومخاطر

السيولة والخطر التنظيمي والذي يتمثل بمخاطر عدم الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية، والمخاطر التشغيلية التي تتمثل بمخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو فشل الأشخاص والأنظمة أو من أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية، وقد قامت في احراز تقدم كبير في قدرات إدارة المخاطر من خلال تعزيز إطار الحوكمة وتعزيز عمليات المخاطر التشغيلية والتقارير ووضع الضوابط على مخاطر السيولة (Annual Report and Accounts Northern Rock,2009,75)، وفي عام 2010 قام Northern Rock بإدارة الموجودات تصل إلى (49,7) مليار من الرهون العقارية السكنية والقروض غير المضمونة وأصبح مصرفاً جديداً يحمل معلماً رئيساً ويهدف إلى خدمة الزبائن (Annual Report and Accounts Northern Rock,2009,75).

جدول (4-16)

المؤشرات المالية لمصرف Northern Rock

Northern Rock	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الاستدامة المالية	0.91	0.79	0.41	0.75	0.79
مؤشر الربحية	0.48	0.47	-0.15	0.11	0.62
مؤشر السيولة	1.31	0.99	0.20	0.78	1.17
مؤشر متانة رأس المال	11.6	2.75	0.33	2.29	3.76
مؤشر الودائع	1.92	1.43	0.60	0.70	0.77

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم والتقارير المالية.

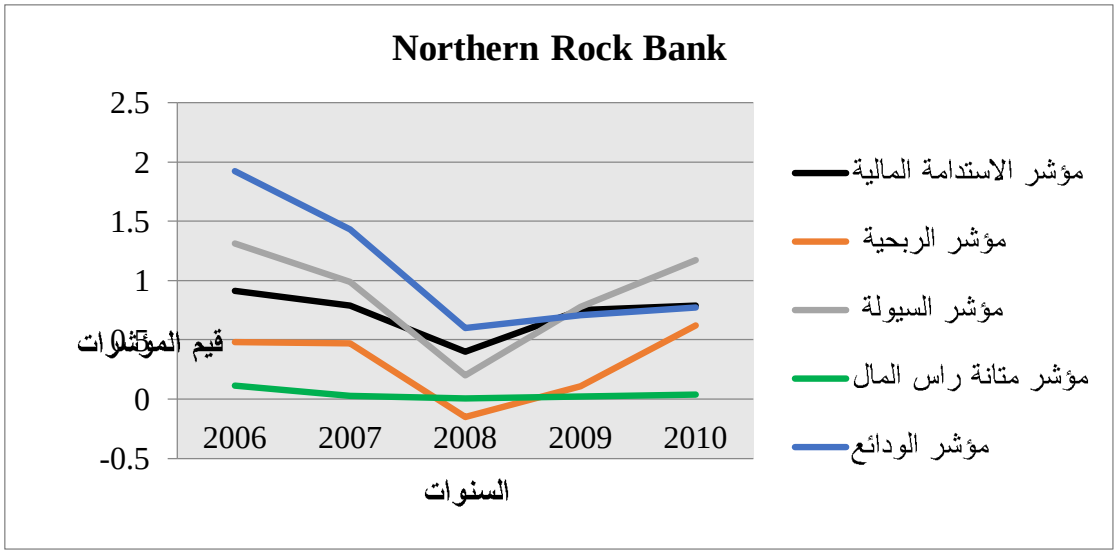

شكل (4-16)

المؤشرات المالية لمصرف Northern Rock

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

وخلاصة القول، إن المصارف المستدامة تتمتع بقوة رأس المال وتمتلك مستويات نمو أعلى في مجال القروض والودائع والسيولة، فضلاً عن كون الربحية عنصراً حاسماً في تحقيق الاستدامة المالية، لذلك فإن على المصارف غير المستدامة أن تعمل على إعادة الرسملة والعمل على اتباع مقررات لجنة بازلIII وتضبيط وإدارة مخاطر السيولة العالمية وعدم اتباع سياسات استثمار مرتفعة المخاطرة من أجل تحقيق نشاط مصرفي مستدام في فترة الأزمة المالية، وهذا ما يثبت الفرضية الفرعية الأولى بوجود أثر لرأس المال على تحقيق الاستدامة المالية قبل وأثناء وبعد الأزمة على المستوى الدولي.

المطلب الثالث

وصف للمصارف عينة الدراسة

1. القطاع المصرفي في العراق

إن النظام المصرفي في العراق لم ينشأ مرة واحدة، بل هو نتيجة للعديد من التغييرات التي حدثت فيه خلال العقود الماضية (تطور الايرادات النفطية، الحروب، وسيطرت المصارف الأجنبية على النظام المصرفي، والحصار الاقتصادي.... والخ)، فضلاً عن الأوضاع غير المستقرة التي مرَّ بها البلد، والتي تنعكس على دور النظام المصرفي في جذب المدخرات المحلية ومن ثم في تمويل القطاع العام والخاص.

إن مصادر الأزمات في العراق هي في الأساس ناشئة عن عوامل خارجية لا تخضع لسيطرة السلطات الاقتصادية والنقدية المحلية، لأن زيادة الايرادات النفطية الحكومية تؤدي في الغالب إلى زيادة الإنفاق العام وإلى زيادة التدفقات النقدية بنسبة أكبر من إمكانية زيادة مجموع الناتج المحلي في الأجل القصير، مما يعكس أثره بصورة ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات، مما يدفع إلى زيادة الاستيرادات من السلع الاستهلاكية، ويرجع ذلك إلى ضيق القاعدة الانتاجية وجمودها في الأجل القصير فيصعب زيادة حجم الإنتاج المحلي، وكذلك اتباع سياسة الباب المفتوح بشكل غير تمييزي لمكافحة الضغوط التضخمية، وعلى ضوء هذا الترابط الوثيق بين عرض النقد والإنفاق الحكومي العام الممول من الايرادات النفطية، ينبغي أن يسعى البنك المركزي إلى تحقيق توسع في القاعدة الانتاجية وتقليل الاعتماد على ايرادات النفط في الأجل الطويل من خلال تأمين تدفق للائتمان المصرفي بشكل متوازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الانتاجية منها وبحسب أهميتها، ولكنه على الرغم من أن البنك المركزي يمتلك معظم الصلاحيات القانونية وأدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية، فإن فعاليته في هذا المجال كانت محدودة، إن السوق النقدية والسوق المالية اتسمت بالتبعية المصرفية والتخلف النقدي والمصرفي، وتجلت هذه التبعية في مظاهر عديدة أهمها: (عبدالنبي وعبد السادة، منشورات البنك المركزي، 6- 8)

1. تركز فعاليات الجهاز المصرفي التجاري في تمويل التجارة الخارجية عموماً والاستيرادية منها خصوصاً.
2. ضعف اعتماد المصارف التجارية على البنك المركزي مصدراً للسيولة بسبب ارتفاع نسبة الاحتياطيات النقدية لهذه المصارف، فضلاً عن محدودية النشاط المالي والنقدي والمصرفي للسوقين المالي والنقدي بسبب محدوديتهما.

جدول (17-4)
وصف عينة القطاع المصرفي في العراق

ت	القطاع المصرفي العراقي	تاريخ التأسيس	رأس المال (مليون دينار)	عدد الفروع
1	مصرف الشرق الأوسط	1993	2700	11
2	مصرف الشمال	2003	25000	15
3	مصرف العراقي الإسلامي	1993	25596	9
4	مصرف الاتحاد العراقي	2002	16000	8
5	مصرف الاهلي العراقي	1995	25000	4
6	مصرف الائتمان العراقي	1998	250000	11
7	مصرف الاستثمار العراقي	1993	29750	15
8	مصرف الخليج التجاري	1999	22344	8
9	مصرف دار السلام	1998	5000	14
10	مصرف التجاري العراقي	1992	6000	8
11	مصرف كوردستان	1992	5000	19
12	مصرف سومر التجاري	1997	21180	5
13	مصرف المنصور للاستثمار	2005	55000	9
14	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	1999	1000	14
15	مصرف أشور	2005	25000	4

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي.

آثار الأزمة المالية العالمية (2008) في المصارف التجارية العراقية وكيفية تعاملها مع هذه الأزمة

إن المصارف العراقية كان نشاطها داخلياً أكثر منه خارجياً، وهذا يرجع إلى ظروف الاقتصاد العراقي والمحددات الإدارية والقانونية التي وضعت على نشاطها ما قبل عام (2003)، وقد استفاد البنك المركزي العراقي من دروس الأزمة المالية العالمية في أحكام الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية مع تطوير مهامها لتطوير الاقتصاد العراقي.

2. القطاع المصرفي في الأردن

تأسس البنك المركزي الأردني في عام (1964)، وحل بذلك محل مجلس النقد الأردني الذي أسس عام (1950)، وتمثلت مهامه في الاحتفاظ بموجودات الجنيه الاسترليني مقابل النقد

الأردني المصدر، ولم يكن للمجلس أي دور في رسم أو توجيه السياسة النقدية والائتمانية أو الإشراف على المصارف ومراقبتها، شهد البنك المركزي الأردني منذ نشأته وحتى الوقت الراهن العديد من التطورات والانجازات مكنته من أن يسهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار المصرفي، على الرغم من بعض الظروف الاقتصادية والمالية وغير المؤاتية التي شهدتها الأردن وخصوصاً في عقد الثمانينات (الدوري والسامرائي، 2006، 241). يتكون النظام المصرفي في الأردن من البنك المركزي الأردني والمصارف المرخصة، وتعود البدايات الأولى للنظام المصرفي الأردني إلى عام (1925) عندما بدأ المصرف العثماني بالعمل في البلاد كأول مصرف تجاري، وفي عام (1934) افتتح فرع المصرف العربي في مدينة عمان، وبعد ذلك المصرف البريطاني للشرق الأوسط، وقد اقتصر النظام على هذه المصارف الثلاثة حتى عام (1955)، إذ تم تأسيس ثلاثة مصارف تجارية جديدة خلال الفترة (1955–1960) وهي المصرف الأهلي الأردني ومصرف الأردن ومصرف القاهرة، وفي التسعينات وما بعدها شهدها النظام المصرفي الأردني تطوراً ملموساً، وتم تأسيس عدد من المصارف المحلية والأجنبية، وفي نهاية عام (2000) وصل عدد المصارف وفروعها إلى (462) مصرف وارتفع هذا العدد حتى وصل عدد المصارف وفروعها إلى (663) مصرف في نهاية عام (2010) ويعد النظام المصرفي بمثابة مضخة تزود النشاط الاقتصادي بالموارد المالية اللازمة (البنك المركزي الأردني، البيانات الاحصائية، 2011).

جدول (18–4)

وصف عينة القطاع المصرفي في الأردن

ت	القطاع المصرفي في الأردن	تاريخ التأسيس	رأس المال (مليون دينار)	عدد الفروع داخل الأردن	عدد الفروع خارج الأردن
1	المصرف الأردني الكويتي	1977	750	29	3
2	المصرف التجاري الأردني	1977	575	26	3
3	مصرف الإسكان للتجارة والتمويل	1974	250	95	6
4	مصرف المال الأردني	1995	116	9	-
5	مصرف الاتحاد	1991	550	12	1
6	المصرف الأهلي الأردني	1955	110	44	12
7	مصرف القاهرة	1960	675	33	17
8	المصرف الاستثماري	1982	440	8	-
9	المصرف العربي الإسلامي الدولي	1997	400	12	-
10	مصرف لبنان	1963	223	9	-
11	مصرف الاستثمار العربي الأردني	1978	440	9	2
12	مصرف سوسيته جنرال - الأردن	1965	269	16	-
13	المصرف الإسلامي الأردني	1978	400	53	-

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني.

آثار الأزمة المالية العالمية (2008) في المصارف التجارية الأردنية وكيفية تعاملها مع هذه الأزمة

من المؤكد أن الاقتصاد الأردني قد تأثر بالأزمة المالية التي لحقت بالاقتصاد الأمريكي، وذلك لكون الاقتصاد الأردني نظاماً مفتوحاً وجزءاً لا يتجزأ من هذا العالم، لذا يتأثر بالأزمة المالية بشكل مباشر وغير مباشر، ولكن مع هذا فإن أثر الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الأردني يكاد يكون محدوداً لعدة أسباب أهمها: (دودين، 2009، 14-15)

1. تكامل القطاع الأردني في النظام المالي العالمي مازال محدوداً، إذ أن القطاع المصرفي الأردني لم يندمج بقوة في النظام العالمي.
2. الضوابط المتشددة التي وضعها البنك المركزي الأردني في مجال منح الائتمان والحدود القصوى لاستثمارات المصارف في الأوراق المالية وفي التمويل العقاري ساعدت كلها في التخفيف من آثار الأزمة المالية على الجهاز المصرفي الأردني.
3. قيام البنك المركزي الأردني في بداية الأزمة بتحويل أرصدته المودعة لدى المصارف التجارية الأمريكية إلى البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي ومؤسسات أخرى من أجل التحوط وهذا ما ساهم بشكل كبير في تقليل المخاطرة.
4. قوة المراكز المالية للمصارف التجارية الأردنية، فضلاً عن توافر السيولة فيها.
5. انخفاض حجم الاستثمارات المالية للمصارف في الخارج مقارنة مع ودائعها، فضلاً عن ذلك ارتفاع رصيد الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي الأردني.

3. القطاع المصرفي السعودي

يعمل الاقتصاد السعودي كاقتصاد منفتح ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، ومن ثم فهو يتأثر بالتقلبات والأزمات الاقتصادية الدولية بشكل أو بآخر، وذلك لوجود مجموعة من الروابط بين الاقتصاد السعودي والاقتصاد العالمي التي يتمثل اهمها في الآتي: (إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، 2008، 12)

1. التجارة الخارجية للمملكة مع العالم: تمثل التجارة الخارجية أهم روابط المملكة مع العالم الخارجي، خاصة فيما يتعلق بالصادرات إذ تؤدي الصادرات دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي في المملكة وخاصة صادرات النفط، وذلك كون النفط سلعة استراتيجية للمملكة ومصدراً رئيساً للدخل، كما تؤدي الواردات دوراً أساسياً في النمو أيضاً من خلال توفير مستلزمات الإنتاج ناهيك عن توفير المستلزمات الاستهلاكية من السلع.
2. الاستثمارات السعودية في الخارج: تتنوع الاستثمارات السعودية في الخارج بين استثمارات خاصة واستثمارات رسمية، وعلى الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة حول حجم هذه

الاستثمارات، إلا أنه من المتوقع أن تكون كبيرة، وبالتأكيد تحقق فوائد للمملكة متمثلة في تحقيق عوائد تؤثر بدورها في معدلات النمو في الاقتصاد الوطني.

3. الاستثمارات الأجنبية في المملكة: تعدّ المملكة السعودية في مقدمة دول المنطقة من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية سواء أكانت استثمارات أجنبية مباشرة أم استثمارات أجنبية في سوق الأوراق المالية.

ومن المعروف إن الجهاز المصرفي هو أحد المداخل التي يمكن أن يتأثر بها الاقتصاد السعودي خلال الأزمة، وذلك بسبب استثمارات المصارف في الخارج، وارتباطاتها مع المصارف العالمية وتؤكد المصارف السعودية أنها في مأمن من الأزمة وإن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى صمودها أمام الأزمة، أهمها: (إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، 2008، 14)

أ. المميزات التي يتمتع بها القطاع المصرفي السعودي وخاصة ما يتعلق بتطبيق مقررات لجنة بازل.

ب. بعد المصارف السعودية عن ثقافة توريق القروض المنتشرة في مصارف أمريكا والدول الغربية.

ت. توفر السيولة في المصارف السعودية، وعدم وجود أي نقص في تقديم الائتمان المصرفي.

وعلى الرغم من الطفرة التي حققها الاقتصاد السعودي في القطاع المصرفي، وارتفاع أرباح المصارف السعودية بشكل واضح، مازال الأمر يتطلب مزيداً من الشفافية بما يتعلق بتأثر هذه المصارف بالأزمة المالية العالمية (2008)، وخاصة فيما يتعلق باستثماراتها وصناديقها الاستثمارية في الخارج ونوعية ومجالات هذه الاستثمارات (إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، 2008، 14). وفيما يأتي وصف لعينة القطاع المصرفي السعودي وكما في الجدول أدناه.

جدول (19-4)
وصف عينة القطاع المصرفي في السعودية

ت	المصارف في السعودية	تاريخ التأسيس	رأس المال (مليون ريال)	عدد الفروع	أجهزة الصراف الآلي
1	مصرف الرياض	1957	15000000	231	231
2	مصرف الجزيرة	1957	3000000	86	250
3	مصرف الاستثمار	1976	4500000	45	31
4	المصرف السعودي الهولندي	1976	3307500	51	287
5	المصرف السعودي الفرنسي	1976	7232142	84	437
6	مؤسسة ساب	1978	7500000	68	244
7	المصرف العربي الوطني	1980	6500000	313	1300
8	مؤسسة سامبا	1980	9000000	45	132

ت	المصارف في السعودية	تاريخ التأسيس	رأس المال (مليون ريال)	عدد الفروع	أجهزة الصراف الآلي
9	مصرف الراجحي	1988	15000000	500	4100
10	مصرف البلاد	2005	3000000	41	250
11	المصرف الأهلي الأردني	1953	11000000	250	255

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي.

آثار الأزمة المالية العالمية (2008) في المصارف السعودية وكيفية تعاملها مع هذه الأزمة

إن انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية زاد في انفتاح الاقتصاد السعودي، إذ أصبحت معظم أسواق وقطاعات الاقتصاد مفتوحة أمام المنافسة والاستثمار الأجنبي المباشر، ونظراً لارتباط سعر صرف الريال السعودي بالدولار الأمريكي، لذا فإن الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية سيؤدي حتماً لانخفاض سعر الصرف الدولار تجاه العملات الرئيسة أو على الأقل لاستمرار بقائه عند مستويات منخفضة لمدة طويلة، الأمر الذي انعكس سلباً على سعر الريال تجاه العملات الرئيسة (بن علي، 2010، 139). وقد أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن توفير أي سيولة نقدية تحتاجها المصارف، ومنحها خيار اقتراض ما قيمته (75%) من الأوراق المالية الحكومية التي تبلغ قيمتها مائتي مليار ريال، أي بما يعادل (53.1) مليار دولار، كما قرر البنك المركزي خفض معدلات الفائدة بنصف نقطة لتصبح (5%)، وكذلك خفض معدل الاحتياطي الاجباري الذي ينبغي على المصارف التجارية المحافظة عليه مقارنة بودائعها من (10%–5%) (كورتل ورزيق، 2009، 19).

4. القطاع المصرفي في الإمارات العربية المتحدة

يتكون القطاع المصرفي في الإمارات من (23) مصرفاً وطنياً، أما عدد الفروع فيتكون من (841) فرعاً، فضلاً عن عدد من وحدات الخدمة المصرفية الالكترونية التابعة لهذه المصارف والمكونة من (28–29) وحدة وبقي عدد مكاتب الصرف عند (89) مكتباً، وفيما يتعلق بأجهزة الصراف الآلي للمصارف العاملة في الدولة فقد ارتفع عددها لتصل إلى (4664) جهازاً، وتتمتع المصارف العاملة بالدولة بقاعدة صلبة لرأس المال والاحتياطيات التي بقيت عند مستوى مرتفع، فقد بلغت (2684) مليار درهم في نهاية (2013) مما ساعد المصارف على الحصول على نسبة مرتفعة لملاءة رأس المال بلغت (19.3%) وهي نسبة تفوق ما هو محدد بموجب أنظمة البنك المركزي، وتساعد على تحمل المصارف أعباء بناء أية مخصصات إضافية ضرورية مقابل محفظة القروض والسلف، وقد مكنت القاعدة الصلبة لودائع الزبائن وملاءة رأس المال، بالتوازي مع تسهيلات دعم السيولة التي وفرها بالتعاون مع وزارة المالية، المصارف العاملة بالدولة من المحافظة على قدرتها على منح القروض المصرفية والسلف

وتسهيلات السحب على المكشوف (التقرير السنوي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2013). والجدول الآتي يتضمن وصف لعينة الدراسة.

جدول (20-4)

وصف عينة القطاع المصرفي في الإمارات

ت	القطاع المصرفي في أبو ظبي	تاريخ التأسيس	رأس المال (ألف دينار)
1	مصرف أبو ظبي الإسلامي	1997	2364706
2	مصرف أبو ظبي التجاري	1985	4810000
3	مصرف أبو ظبي الوطني	1968	2391703
4	مصرف الاتحاد الوطني	1982	2268750
5	المصرف التجاري الدولي	1975	4810000
6	مصرف الشارقة الإسلامي	1975	2425500
7	مصرف الشارقة	1973	2100000
8	المصرف العربي المتحد	1975	996401
9	مصرف الفجيرة الوطني	1984	1100000
10	مصرف الواحة العالمية	1973	1732500
11	مصرف الاستثمار	1996	1155000
12	مصرف دار التمويل	2004	275000
13	مصرف رأس الخيمة	1976	1154439
14	مصرف الخليج الأول	1979	1375000
15	مصرف أم القيوين	1982	1568160

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد على التقارير السنوية للبنك المركزي في أبو ظبي.

آثار الأزمة المالية العالمية (2008) في مصارف الأمارات العربية المتحدة وكيفية تعاملها مع هذه الأزمة

منح البنك المركزي الاماراتي قروضاً قصيرة الأجل بقيمة (50) مليار درهم، أي ما يعادل (13.61) مليار دولار، وخصص المصرف تسهيلات للمصارف لاستخدامها كقروض مصرفية، ومن جهة أخرى، ولغرض دعم السيولة النقدية في المصارف قام بإعادة شراء شهادات الايداع التي تبقى عن مدتها (14) يوماً، وألغي بصفة مؤقتة الأيام الست للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية قصد إتاحة السيولة للمصارف في الأجل القصير خاصة بعد إعلان مصرف دبي الوطني تقليل منح القروض الكبيرة وخطط السداد.

5. القطاع المصرفي في قطر

أسس مصرف قطر المركزي عام (1993) ويعطي القانون للمصرف صلاحيات العمل في مجالات إصدار النقد والعمل كمصرف للحكومة وللمصارف، فضلاً عن وظيفته الرئيسة في مجال إدارة السياسة النقدية، وقد تم رفع رأسمال المصرف المدفوع ليتماشى مع التطور الذي يشهده القطاع المالي والمصرفي في البلاد، وتكمن مسوغات اختيار قطاع المصارف في قطر

ضمن عينة الدراسة في كون هذا القطاع هو الأسرع نمواً في دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا يعود لأسباب عديدة تتميز بها المصارف القطرية، أبرزها الآتي: (QNB,2014,17-19)

1. التوسع القوي في مجال الاقراض والاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن جودة الموجودات والمحافظة على نسب منخفضة جداً من القروض المتعثرة.
2. تتمتع المصارف القطرية بتصنيفات ائتمانية عالية إلى جانب الدعم السيادي القوي، فضلاً عن كون رسملة المصارف جيدة جداً، فهي ملتزمة بتطبيق معايير لجنة بازلIII، كما إن ربحية المصارف مرتفعة جداً ويتوقع أن تبقى مستقرة مستقبلاً.
3. النمو المستمر في الودائع، فضلاً عن سهولة الوصول إلى أسواق السندات العالمية وتوفر السيولة الكافية للمصارف لتوسيع أنشطة منح القروض والاستثمارات.

جدول (21-4)

وصف عينة القطاع المصرفي في قطر

ت	القطاع المصرفي القطري	تاريخ التأسيس	رأس المال (مليون دينار)	عدد الفروع
1	المصرف الأهلي	1983	642383000	10
2	المصرف التجاري القطري	1979	2268258000	37
3	مصرف الدوحة	1979	189473000	32
4	مصرف الريان	2002	5073324000	6
5	المؤسسة الوطنية للإجارة	2003	329868000	-
6	المصرف الوطني	1984	391457000	51
7	دلالة الوساطة	2005	200000000	-
8	مصرف قطر الإسلامي	1982	2166022000	18
9	مصرف قطر الدولي الإسلامي	1990	1387546000	14
10	الشركة الإسلامية للأوراق المالية	2003	300000000	-

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير السنوية للبنك المركزي القطري.

آثار الأزمة المالية العالمية (2008) في المصارف التجارية القطرية وكيفية تعاملها مع هذه الأزمة

إن الأزمة المالية العالمية أظهرت الحاجة إلى استمرار السلطات النقدية في تعميق الإصلاحات الهيكلية للقطاع المصرفي، كالاستمرار في تقليص نسبة القروض غير المنتظمة والعمل على تطبيق معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال المرجح بالمخاطر، وزيادة الشفافية المصرفية أمام المستثمرين والمودعين ازاء المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف وتعزيز الدور الرقابي على الأنظمة المحلية، وذلك لتجنب المخاطر النظامية. ولذلك فقد عملت السلطة النقدية في قطر على انتهاج وتعميق الإصلاح الاقتصادي من أجل دعم مناعة الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات الجديدة التي أفرزتها الأزمة (زروق، 2011، 29).

ولقد خصصت دولة قطر مبلغ (أربعة مليارات دولار) لشراء المحافظ العقارية لدى المصارف القطرية لانتشالها من احتمالية نقص السيولة والوقوع في صلب الأزمة (سهو، 2010، 266). وبغية تعزيز الثقة في سوق الأوراق المالية بالدوحة، قررت هيئة الاستثمار شراء ما بين (10–20%) من رأسمال المصارف المدرج لتعزيز ثقة الجمهور في الملاءة المالية للمصارف، إلى جانب ذلك قامت بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية للتقليل من تكلفة تمويل المصارف (كورتل ورزيق، 2009، 19).

فيما يأتي جدول يوضح مؤشرات أداء وسلامة القطاع المصرفي في الدول عينة الدراسة.

جدول (22-4)

مؤشرات أداء وسلامة القطاع المصرفي في الدول عينة الدراسة

ت	الدول عينة الدراسة	معدل كفاية رأس المال (%) لسنة 2007	معدل كفاية رأس المال (%) لسنة2009	نسبة القروض غير المنظمة إلى إجمالي القروض (%) لسنة2007	نسبة القروض غير المنظمة إلى إجمالي القروض (%) لسنة 2009	نسبة المخصصات إلى إجمالي القروض المنتظمة (%) لسنة 2007	نسبة المخصصات إلى إجمالي القروض المنتظمة (%) لسنة 2009	معدل العائد على الموجودات (%) لسنة 2007	معدل العائد على الموجودات (%) لسنة 2009	معدل العائد على حقوق المساهين (%) لسنة 2007	معدل العائد على حقوق المساهين (%) لسنة 2009
1	الإمارات	14.0	20.3	2.9	4.6	100.0	79.0	2.0	1.5	22.0	12.0
2	السعودية	20.6	16.5	2.1	3.3	142.9	89.8	2.8	2.0	28.5	25.8
3	قطر	13.5	16.1	1.5	1.7	90.7	84.5	3.6	2.6	30.4	19.3
4	الأردن	20.8	18.3	4.1	4.2	67.8	63.3	1.6	1.4	14.0	11.5
5	العراق	11.8	12.0	3.0	4.1	60.0	62.0	1.3	1.7	12.0	11.2

Sours: International Montary Fund, 2010, Impact of The Clobal Financial Crisis on The Gulf Cooperation Council Countries and Challenges Ahead: An up dale, P. 8.

ويمكن الإشارة إلى الدول التي شهدت ارتفاع وتراجع في معدلات السيولة المحلية، وكما موضح بالجدول الآتي:

جدول (4-23)

الدول عينة الدراسة التي شهدت تراجعاً في معدلات نمو السيولة المحلية

ت	الدول	2007	2008	التغيير (نقطة مئوية)
1	الإمارات	41.68	19.20	22.5-
2	السعودية	19.55	17.65	1.9-
3	قطر	32.68	19.78	12.9-

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص121.

جدول (4-24)

الدول عينة الدراسة التي شهدت ارتفاعاً في معدلات نمو السيولة المحلية

ت	الدول	2007	2008	التغيير (نقطة مئوية)
1	الأردن	10.61	17.28	6.7
2	العراق	27.88	29.50	1.6

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص122.

وخلاصة القول إن الإجراءات المتخذة من الدول عينة الدراسة لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي كانت كما موضح في الجدول الآتي:

جدول (4-25)

الإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية

ت	الدول عينة الدراسة	الإجراءات المتخذة من قبلها
1	السعودية	- منح المصارف خيار اقتراض ما قيمته (75%) من الأوراق المالية الحكومية. - خفض نسبة الفائدة إلى (5%)، فضلاً عن خفض معدل الاحتياطي الالزامي إلى النصف.
2	الإمارات	- تقليل منح القروض الكبيرة وخطط السداد. - قروض قصيرة الأجل بقيمة (13.6) مليار دولار. - إعادة شراء كل شهادات الايداع المتبقي من أجلها (14) يوماً.
3	العراق	- أحكام الرقابة على المصارف والمؤسسات غير المصرفية. - توسيع القاعدة الإنتاجية والاعتماد على ايرادات أخرى غير النفط.
4	قطر	- شراء ما بين (10%-20%) من رأسمال المصارف المدرجة. - شراء اسهم محلية لدعم الأسعار.
5	الأردن	- الضوابط المتشددة في مجال منح الائتمان ووضع الحدود على الاستثمار العقاري. - التحوط من المخاطر من خلال القيام بتحويل أرصدته إلى مصارف أخرى.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتب والمراجع.

المبحث الثاني

تهيئة البيانات وتوصيفها محل الدراسة

تم إعداد البيانات وتوصيفها وتهيئتها لتطبيق نماذج الدراسة بعد الحصول عليها من الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006–2010) بما فيها الميزانيات السنوية، فضلاً عن الكشوفات السنوية للدخل والتدفقات النقدية التي اشتملت على توصيف إحصائي ومالي للمصارف عينة الدراسة.

إذ تضمن التوصيف الإحصائي اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المعتمد (مؤشر الاستدامة) والمتغيرات التفسيرية، وتم الاستعانة باختبار (Anderson-Darling Test)، وباستخدام هذا الاختبار يمكن الحصول على منحنى يمثل احتمالية وقوع أي من بيانات العمود الذي يمثل بيانات الظاهرة المدروسة (عينة مسحوبة من مجتمع)، إن نتائج هذا الاختبار تتمثل برسم بياني (المحور الأفقي منه (X-Axis) يمثل قيم خطية لبيانات الظاهرة، والمحور العمودي (Y-Axis) يمثل القيم الاحتمالية لكل قيمة من بيانات الظاهرة (مؤشر الاستدامة) وهي قيم لوغاريتمية تأخذ الاحتمالات من (0 إلى 1)، ويؤشر هذا الاختبار مطابقة المشاهدات المدروسة (المتغير التابع) مع التوزيع الطبيعي (Normal Probability Plot)، أي مدى انطباق توزيع البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة مع منحنى التوزيع الطبيعي، وتم بناء فرضية الاختبار على وفق الآتي:

فرضية العدم H_0: لا تتوزع مشاهدات المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية توزيعاً طبيعياً.

الفرضية البديلة H_1: تتوزع مشاهدات المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية توزيعاً طبيعياً.

ويستند قرار الرفض لفرضية العدم على قيمة (AD) ومقارنتها مع مستوى المعنوية (P-Value) التي يظهرها الشكل البياني عند تنفيذ الايعاز في برنامج (Minitab).

ويتم الوصف الإحصائي للبيانات من خلال ايجاد بعض المقاييس الإحصائية مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقلها، كذلك التفلطح والالتواء للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، والهدف من ذلك هو إعطاء صورة أولية عن بيانات متغيرات الدراسة، فضلاً عن الوصف والتحليل المالي الذي اعتمدت فيه الباحثة على مجموعة من البحوث والدراسات والتقارير الصادرة عن صندوق النقد العربي من سنة (2006–2010)، وقبل البدء بالتحليل نقوم بتقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثة أقسام وهي كالآتي:

- الفترة الأولى: قبل حدوث الأزمة المالية والمتمثلة بسنتي 2006 و2007.
- الفترة الثانية: وقت حدوث الأزمة المالية والمتمثلة بسنة 2008.
- الفترة الثالثة: بعد حدوث الأزمة المالية والمتمثلة بسنتي 2009 و2010 وكما يأتي:

أولاً. القطاع المصرفي السعودي

يظهر الجدول (26-4) التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير المعتمد (استدامة الائتمان) في المصارف السعودية للفترة (2006-2010)، وأشر الجدول إن متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيماً تتراوح ما بين (0.5523-0.6173)، إذ بلغت أعلى قيمة في الفترة الثانية (2008) أي وقت حدوث الأزمة، وبانحراف معياري تراوح قدره ما بين (0.1600) عام (2006)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (0.0725) عام (2009) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا الجدول أدنى قيمة وصل لها مؤشر الاستدامة (0.3528) عام (2010) بعد وقوع الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها المؤشر (0.8718) عام 2006، التي تؤشر ارتفاع استدامة الائتمان قبل الأزمة المالية في القطاع المصرفي السعودي، وإن هذه القدرة ترتبط بشكل كبير بقوة ميزانيتها.

جدول (26-4)

التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير المعتمد في المصارف السعودية للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	0.5889	0.1600	0.3571	0.8718	0.62	0.14
2007	0.5898	0.1413	0.3742	0.8398	0.61	0.05
2008	0.6173	0.1138	0.4224	0.8173	0.57	0.73
2009	0.5523	0.0725	0.4347	0.6495	-0.43	-1.32
2010	0.5664	0.1219	0.3528	0.7763	-0.31	-0.07

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ويؤشر الجدول التواء موجب لجهة اليمين عبر فترة الدراسة الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أصغر القيم باستثناء سنتي (2009 و2010)، فضلاً عن تدبب موجب بأقل من (3) باستثناء سنتي (2009 و2010)، وهذا ما يؤكد لنا قوة ميزانية المصارف السعودية وقدرتها على منح الائتمان وقت الأزمة، فعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط والتأثيرات التي لحقت بالاقتصاد، فإن مؤسسة النقد العربي السعودي قامت باتباع سياسات علاجية بهدف مواجهة الأزمة ومنها منح خيار اقتراض ما قيمته (75%) من الأوراق المالية الحكومية التي تبلغ قيمتها (53.1) مليار دولار، فضلاً عن خفض معدلات سعر الفائدة، كما قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوي من (13.9%) إلى (7.0%) على مرتين منفصلتين خلال الفترة الثانية وهي فترة حدوث الأزمة، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول (26-4)، يتبين أن توزيع قيم المتغير التابع (مؤشر الاستدامة) يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما اثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (18-4) إلى أن قيمة (AD) بلغت قيمتها وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.467)، (0.332)، (0.656)، (0.589)،

(0.421)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.200)، (0.447)، (0.063)، (0.095)، (0.265)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير المعتمد تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد.

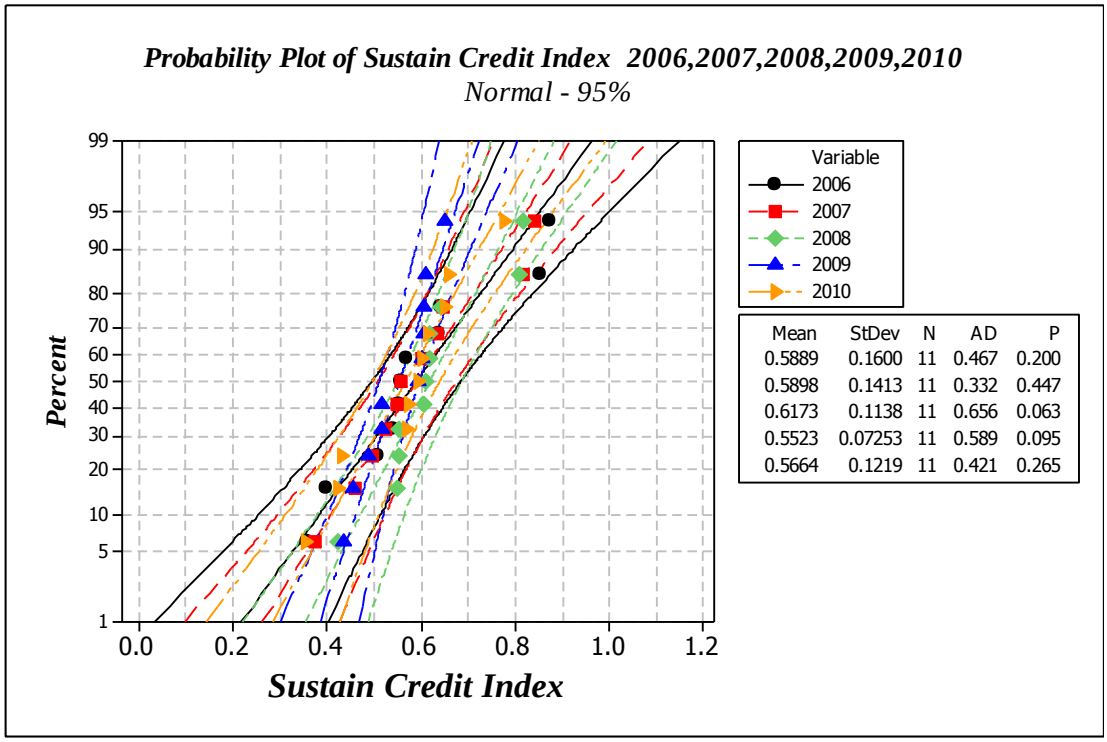

شكل (4-17)

توزيع قيم مؤشر الاستدامة في القطاع السعودي خلال مدة الدراسة

ويؤشر الجدول (4-27) التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير التفسيري (متانة رأس المال) في المصارف السعودية للفترة (2006-2010).

جدول (4-27)

التوصيف الاحصائي لبيانات متانة رأس المال في المصارف السعودية للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	0.1365	0.0506	0.0917	0.2410	1.48	1.10
2007	0.1865	0.2849	0.0020	1.0324	3.13	10.12
2008	0.1355	0.0460	0.0879	0.2019	0.32	-2.00
2009	0.1272	0.0414	0.0835	0.2097	0.80	-0.42
2010	0.1124	0.0271	0.0904	0.1677	1.36	0.61

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

وأشر الجدول إن متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيما تتراوح ما بين (0.1124–0.1865)، وهذا ما يؤكد لنا قوة رأسمال المصارف السعودية وتطبيقها لمعايير كفاية رأس المال التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (0.2849) عام (2007)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (0.0271) عام (2010) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا الجدول أدنى قيمة وصل لها مؤشر الاستدامة (0.0020) عام (2007) بعد وقوع الأزمة المالية، واعلى قيمة وصل لها المؤشر (1.0324) عام 2007، التي تؤشر ارتفاع متانة رأس المال قبل الأزمة المالية في القطاع المصرفي السعودي، وإن هذه القدرة ترتبط بشكل كبير بقوة رأس المال المصارف وتطبيقها لمقررات لجنة بازل والمعايير الدولية وهذا ما خفف من حدة الأزمة على المصارف السعودية وجعلها في مأمن منها.

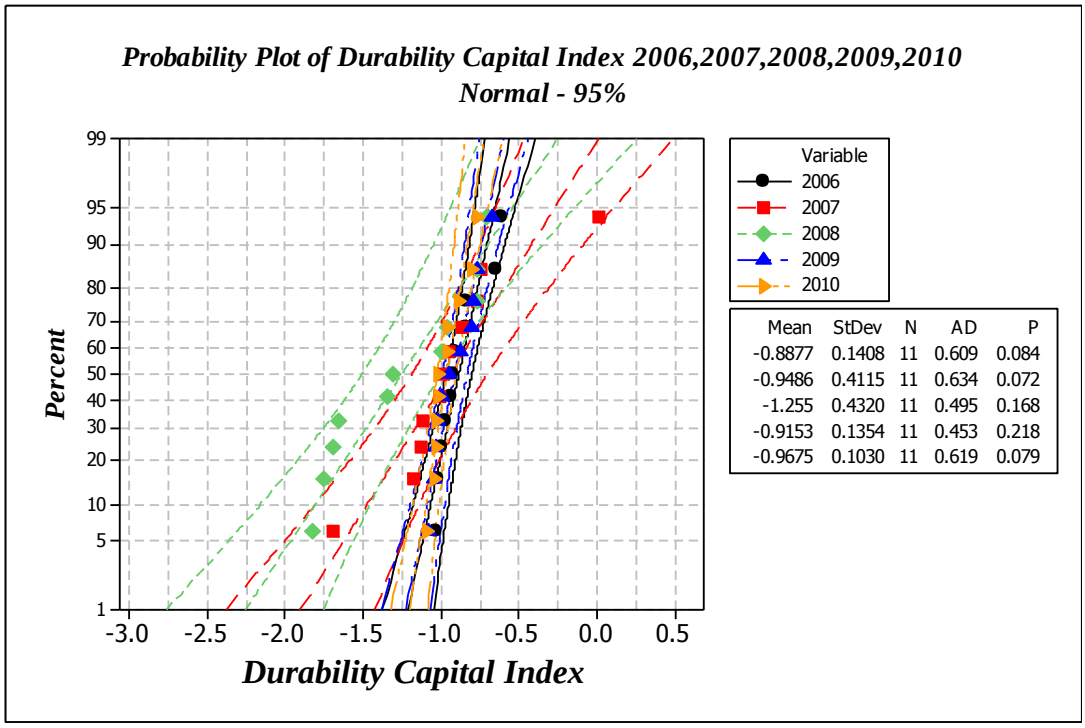

شكل (4–18)

توزيع قيم مؤشر متانة رأس المال في القطاع السعودي خلال مدة الدراسة

ويؤشر الجدول التواءً موجباً لجهة اليمين عبر فترة الدراسة الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أصغر القيم، فضلاً عن تذبب موجب وسالب خلال مدة الدراسة، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول (4–27)، يتبيّن أن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر متانة رأس المال) لا يتوزع توزيعاً طبيعياً، الأمر الذي يدفع بالباحثة إلى استخدام قيم لوغاريتمية، وهذا ما أثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (4–19) إن قيمة (AD) بلغت قيمتها وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.609)، (0.634)، (0.495)، (0.453)،

(0.619)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%) التي بلغت على التوالي (0.084)، (0.072)، (0.168)، (0.218)، (0.079)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير التفسيري تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق انموذج الانحدار المتعدد.

ويظهر الجدول (28–4) التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير التفسيري (الودائع) في المصارف السعودية للفترة (2006–2010).

جدول (28-4)

التوصيف الإحصائي لبيانات مؤشر الودائع في المصارف السعودية للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	10.88	9.38	5.26	38.18	2.93	9.06
2007	10.28	5.60	5.18	23.64	1.51	2.26
2008	10.94	6.36	6.06	27.34	1.91	4.23
2009	10.59	4.51	6.12	21.86	1.68	3.36
2010	9.796	3.300	16.6	17.717	1.45	2.38

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ملاحظة: استعمال قيم لوغاريتمية.

وأشر الجدول إلى أن متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيماً تتراوح ما بين (9.796–10.94)، إذ بلغت أعلى قيمة في سنة الأزمة (2008)، إذ قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بضخ ما قيمته ثلاثة مليارات دولار أمريكي على شكل ودائع طويلة الأجل، فضلاً عن تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي وانتهاج سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في القطاع المالي في ظل الأزمة المالية العالمية، فضلاً عن ذلك فقد أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي إنها سحبت نحو (26.2) مليار ريال من ودائعها لدى المصارف في الخارج لدعم المصارف المحلية وتخفيض تكلفة الاقراض، وكانت قيمة الانحراف المعياري تتراوح ما بين (9.38) عام (2006)، وهي أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (3.300) عام (2010) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا أدنى قيمة وصل لها مؤشر الودائع (5.18) عام (2007) خلال الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها المؤشر (38.18) عام (2006)، التي تؤشر إلى ارتفاع مؤشر الودائع قبل الأزمة المالية في القطاع المصرفي السعودي، وإن هذه القدرة ترتبط بشكل كبير بقرار مؤسسة النقد السعودي، حيث من ضمن سياسات العلاج التي اتبعها السعودية خفض معدلات الفائدة بنصف نقطة لتصبح (5%)، فضلاً عن خفض معدل الاحتياطي الاجباري الذي ينبغي على المصارف التجارية المحافظة علية مقارنة بودائعها من (10%) إلى (5%)، وهذا ما شجع المصارف السعودي على الاستمرار بالعمل والقدرة على الاستدامة بمنح الائتمان وقت الأزمة.

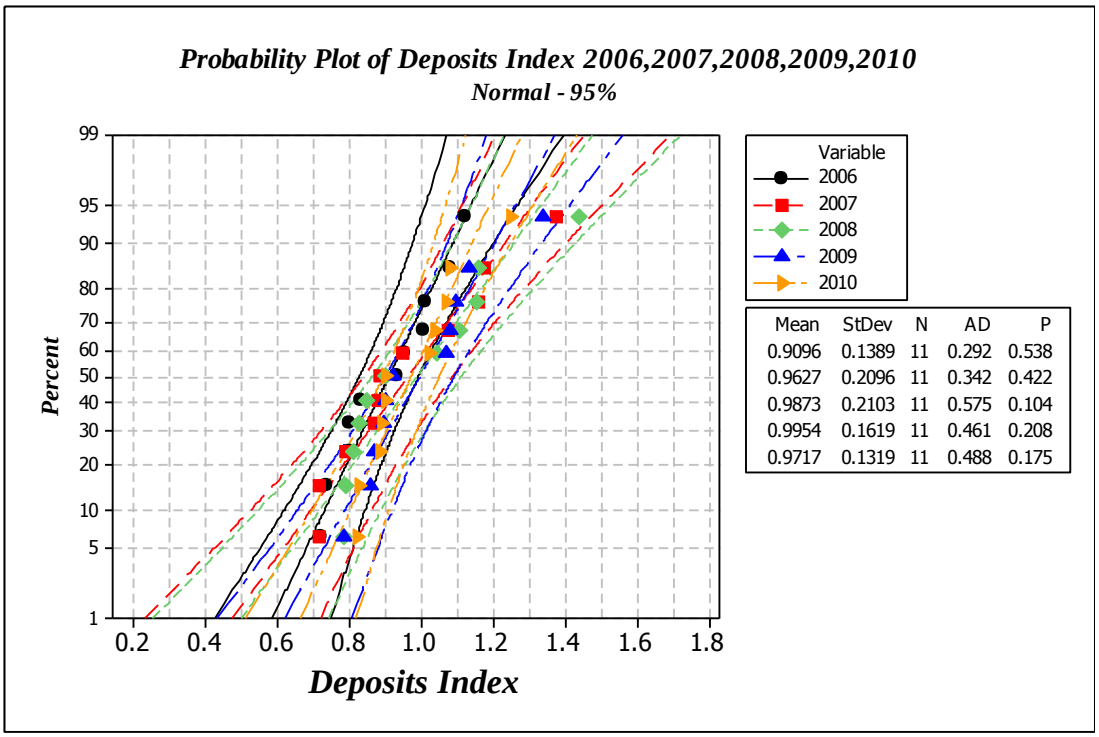

شكل (4–19)

توزيع قيم مؤشر الودائع في القطاع السعودي خلال مدة الدراسة

ويؤشر الجدول إلى التواء موجب لجهة اليمين عبر فترة الدراسة الذي يعني إن التكرارات تركزت عند أصغر القيم، فضلاً عن تدبب موجب، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول (4–28)، يتبين إن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر الودائع) يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما اثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (4–20) إلى أن قيمة (AD) بلغت قيمتها على وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.292)، (0.342)، (0.575)، (0.461)، (0.488)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.538)، (0.422)، (0.014)، (0.208)، (0.175)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير المعتمد تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق انموذج الانحدار المتعدد.

ويؤشر الجدول (4–29) التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير التفسيري (الربحية) في المصارف السعودية للفترة (2006–2010).

جدول (4-29)

التوصيف الإحصائي لبيانات لمؤشر الربحية في المصارف السعودية للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	0.03402	0.01640	0.01162	0.06940	0.78	0.97
2007	0.02370	0.01419	0.00436	0.05164	0.34	0.12
2008	0.01820	0.00969	0.00779	0.03994	0.94	1.29
2009	0.01953	0.00806	0.01009	0.03964	1.53	3.61
2010	0.01530	0.00997	0.00087	0.03663	0.72	0.95

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ملاحظة: استعمال قيم لوغاريتمية.

وأشر الجدول إن متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيماً تتراوح ما بين (0.03402-0.01530) مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (0.01640) عام 2006، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (0.00806) عام (2009) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا أدنى قيمة وصل لها مؤشر الربحية (0.00436) عام (2007) خلال الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها مؤشر الربحية هي (0.06940) عام 2006، التي تؤشر ارتفاع مؤشر الربحية قبل الأزمة المالية في القطاع المصرفي السعودي، ونلاحظ انخفاض مؤشر الربحية تدريجياً بعد وقوع الأزمة المالية، فقد ألقت الأزمة المالية بظلالها عليها وواجه السوق صدمة نتيجة حالة الهلع التي انتابت أسواق المال العالمية في بداية أزمة الرهن العقاري.

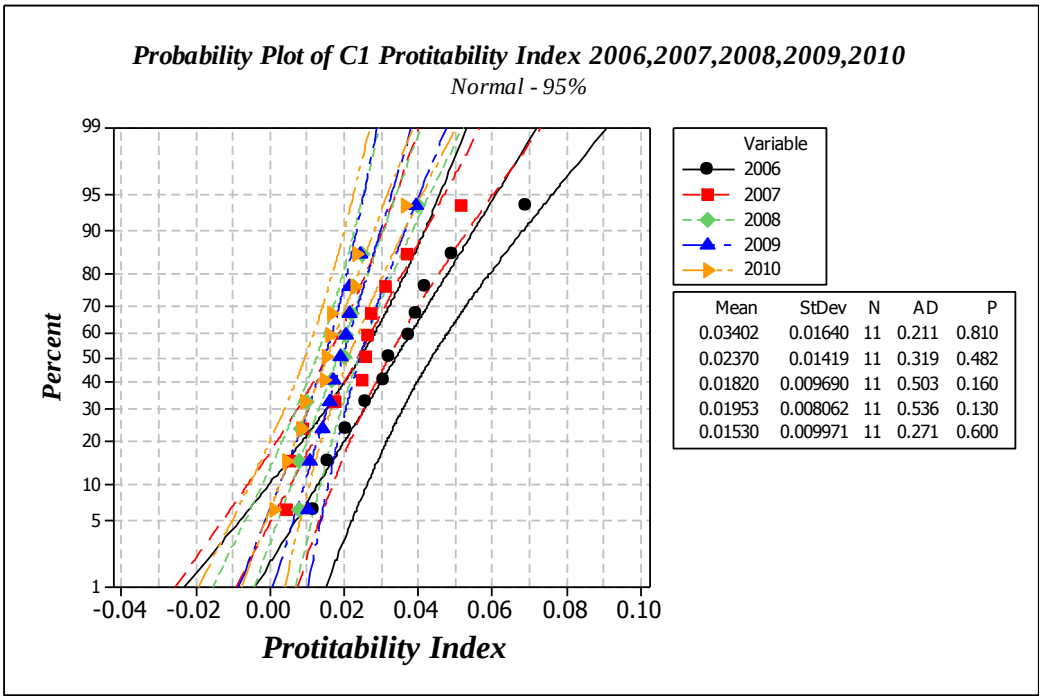

شكل (4-20)

توزيع قيم مؤشر الربحية في القطاع السعودي خلال مدة الدراسة

ويؤشر الجدول إلى التواء موجب لجهة اليمين عبر فترة الدراسة الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أصغر القيم، فضلاً عن تدبب موجب، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول (4–29)، تبيّن أن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر الربحية) يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما اثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (4–21) إن قيمة (AD) بلغت قيمتها وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.211)، (0.319)، (0.503)، (0.536)، (0.271)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.810)، (0.482)، (0.160)، (0.130)، (0.600)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير التفسيري تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد.

ويؤشر الجدول (4–30) التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير التفسيري (مؤشر السيولة العالمي) في المصارف السعودية للفترة (2006–2010).

جدول (4-30)

التوصيف الإحصائي لبيانات مؤشر السيولة العالمي في المصارف السعودية للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	3.942	1.739	0.888	6.308	-0.38	-0.81
2007	4.685	2.471	1.347	8.231	0.22	-1.38
2008	5.130	2.002	1.023	7.997	-0.56	0.50
2009	4.704	1.400	3.165	7.292	0.68	-0.75
2010	3.472	1.580	0.780	6.254	0.15	0.02

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ملاحظة: استعمال قيم لوغاريتمية.

وأشر الجدول إلى أن متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيماً تتراوح ما بين (3.472–5.130) مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (2.471) عام (2007)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (1.400) عام (2009) كأدنى قيمة انحرف معياري، كما يظهر لنا ادنى قيمة وصل لها مؤشر السيولة العالمي (0.780) عام (2010) خلال الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها مؤشر السيولة العالمي هي (8.231) عام (2007)، التي تؤشر ارتفاع مؤشر السيولة العالمي خلال الأزمة المالية في القطاع المصرفي السعودي، وإن هذه القدرة ترتبط بشكل كبير بقوة ميزانيتها، فقد أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن إتاحة سيولة للمصرف بنحو (150) مليار ريال سعودي بضمان الأوراق المالية الحكومية التي تمتلكها المصارف العاملة في السعودية، كما تم منح هذه المصارف احتياجاتها من

السيولة في حدود (75%) من قيمة الأوراق المالية الحكومية التي تمتلكها المصارف في السعودية، التي تقدر قيمتها بنحو (200) مليار ريال سعودي.

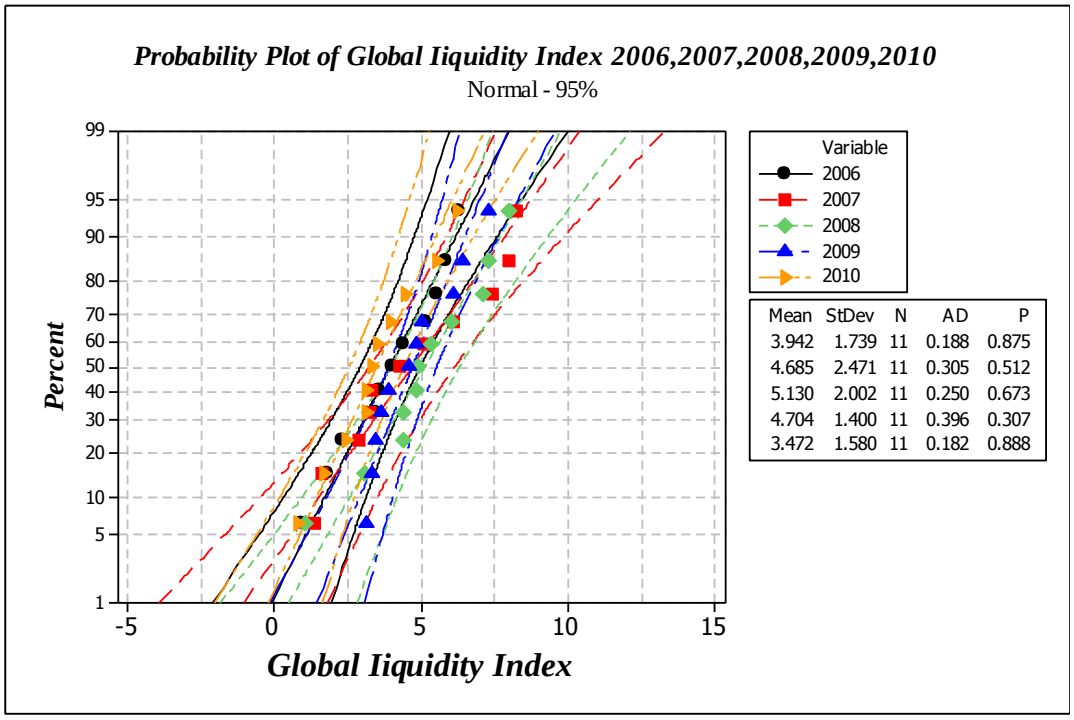

شكل (4-21)

توزيع قيم مؤشر السيولة العالمي في القطاع السعودي خلال مدة الدراسة

ويؤشر الجدول (4-31) التواء موجب لجهة اليمين عبر فترة الدراسة الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أصغر القيم باستثناء سنتي (2006 و2008)، فضلاً عن تذبب سالب باستثناء سنتي (2008 و2010)، نلاحظ من البيانات أن المصارف السعودية لم تعانِ من نقص السيولة وقت الأزمة وإنما على العكس من هذا وذلك بسبب إعلان مؤسسة النقد العربي السعودي عن توفير أي سيولة نقدية تحتاجها المصارف، مما عزز موقف المصارف السعودية وجعل تأثيرات الأزمة عليها قليلة جداً، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول (4-30)، يتبين أن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر السيولة العالمي) يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما اثبته اختبار (Anderson-Darling Test). ويؤشر الشكل البياني (4-22) إن قيمة (AD) بلغت قيمتها على وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.188)، (0.305)، (0.250)، (0.396)، (0.182)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.875)، (0.512)، (0.673)، (0.307)، (0.888)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير المعتمد تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق انموذج الانحدار المتعدد.

ثانياً. القطاع المصرفي في أبو ظبي

يظهر الجدول (31-4) التوصيف الاحصائي لبيانات المتغير المعتمد (استدامة الائتمان) في مصارف أبو ظبي للفترة (2006-2010)، وأشر الجدول إلى أن متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيما تتراوح ما بين (0.4952-0.5719)، إذ بلغت أعلى قيمة في الفترة الثانية أي وقت حدوث الأزمة، مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (0.2167) عام (2006)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (0.1952) عام (2009) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا الجدول أدنى قيمة وصل لها مؤشر الاستدامة (0.0327) عام (2009) بعد وقوع الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها المؤشر (0.7846) عام (2009)، وإن هذه القدرة ترتبط بشكل كبير بقوة ميزانيتها.

جدول (31-4)

التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير المعتمد في مصارف أبو ظبي للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	0.4952	0.2167	0.0830	0.7706	-0.58	-0.76
2007	0.5472	0.1450	0.2591	0.7447	-0.52	-0.47
2008	0.5719	0.1555	0.2387	0.7732	-0.50	-0.32
2009	0.5304	0.1952	0.0327	0.7846	-1.15	1.62
2010	0.5204	0.1935	0.1101	0.7672	-0.56	-0.52

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ملاحظة: استعمال قيم لوغاريتمية.

ويؤشر الجدول إلى التواء سالب لجهة اليمين عبر مدة الدراسة الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أكبر القيم، فضلاً عن تدبب سالب عبر فترة الدراسة ماعدا عام (2009)، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول (31-4)، يتبين أن توزيع قيم المتغير التابع (مؤشر الاستدامة) يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما اثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (20-4) إن قيمة (AD) بلغت قيمتها على وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.395)، (0.209)، (0.409)، (0.519)، (0.476)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.328)،(0.832)،(0.302)،(0.156)،(0.203)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير المعتمد تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق انموذج الانحدار المتعدد.

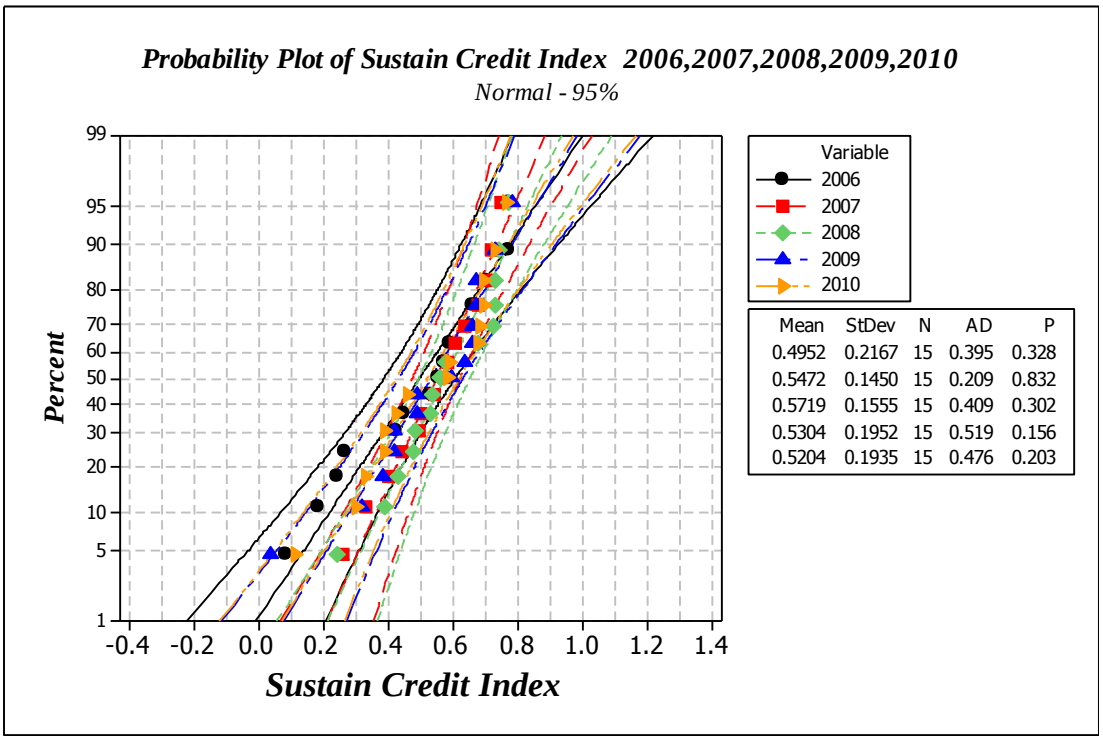

شكل (4–22)

توزيع قيم مؤشر الاستدامة في قطاع أبو ظبي خلال مدة الدراسة

ويؤشر الجدول (4–32) التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير التفسيري (متانة رأس المال) في المصارف أبو ظبي للفترة (2006–2010).

جدول (4–32)

التوصيف الإحصائي لبيانات متانة رأس المال في مصارف أبو ظبي للفترة (2006–2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	0.3135	0.1802	0.1119	0.6551	0.78	-0.60
2007	0.0620	0.0376	0.0168	0.1337	0.59	-0.91
2008	0.1672	0.0891	0.0455	0.3417	0.83	-0.20
2009	0.2977	0.1415	0.1073	0.5993	0.64	-0.31
2010	0.1553	0.1187	0.0227	0.3717	0.56	-1.15

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ملاحظة: بدون استعمال لوغاريتم.

وأشر الجدول إلى أن متوسط المشاهدات المدروسة خلال مدة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيماً تتراوح ما بين (0.0620–0.3135)، مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (0.0376) عام (2007)، وهو أدنى قيمة انحراف معياري، وقيمة (0.1802) عام (2006) كأعلى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا أدنى قيمة وصل لها مؤشر الاستدامة (0.0168) عام (2007) بعد وقوع الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها المؤشر (0.6551) عام (2006)،

التي تؤشر ارتفاع متانة رأس المال قبل الأزمة المالية في القطاع المصرفي في أبو ظبي، وإن هذه القدرة ترتبط بشكل كبير بقوة رأس المال المصارف في الإمارات، وقد أعلنت حكومة أبو ظبي عن إطلاق مبادرة لتعزيز الملاءة المالية لعدد من المؤسسات المصرفية وهي مصرف أبو ظبي الوطني ومصرف أبو ظبي التجاري ومصرف الخليج الأول ومصرف أبو ظبي الإسلامي ومصرف الاتحاد الوطني، وذلك من خلال زيادة رؤوس أموال هذه المؤسسات، وبموجب هذه المبادرة ستقوم حكومة أبو ظبي بشراء سندات بقيمة إجمالية قدرها (16) مليار درهم، وستكون تلك السندات غير محددة الأجل ولا تعطي حاملها حق التصويت، ويحق للمصارف المصدرة سدادها بالكامل وفقاً لشروط معينة، وهذا ما خفف من حدة الأزمة على هذه المصارف وجعلها في مأمن منها، فضلاً عن ذلك انتهى مصرف الإمارات المركزي من عملية التطبيق التجريبي لنظام بازلII ودخل حيز التنفيذ الفعلي في نهاية (2009) باعتماد المنهج المعياري، مع قيام المصارف الرئيسة باستعمال طريقة التقييم الداخلي، فضلاً عن ذلك تم رفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال من (11%) إلى (12%) على أن يسري ذلك اعتباراً من منتصف عام (2010).

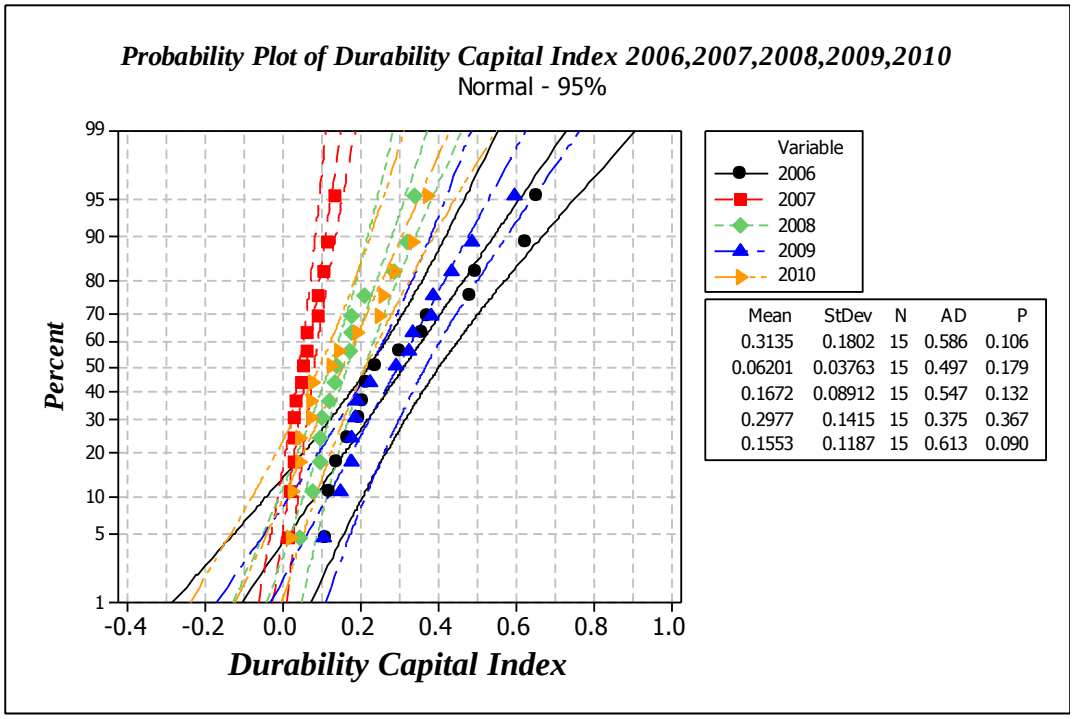

شكل (4-23)

توزيع قيم مؤشر متانة رأس المال في قطاع أبو ظبي خلال مدة الدراسة

ويؤشر الجدول إلى التواء موجب لجهة اليمين عبر فترة الدراسة الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أصغر القيم، فضلاً عن تذبب سالب خلال مدة الدراسة، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول (4-32)، تبين أن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر متانة رأس المال)

يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما اثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (4-24) إلى أن قيمة (AD) بلغت قيمتها وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.586)، (0.497)، (0.547)، (0.375)، (0.613)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.106)، (0.179)، (0.132)، (0.367)، (0.090)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير التفسيري تتوزع توزيعاً طبيعياً، والذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق انموذج الانحدار المتعدد.

ويظهر الجدول (4-33) التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير التفسيري (الودائع) في المصارف أبو ظبي للفترة (2006-2010).

جدول (4-33)

التوصيف الاحصائي لبيانات لمؤشر الودائع في مصارف ابو ظبي للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	19.68	13.00	1.73	49.44	0.78	0.51
2007	11.57	6.47	1.95	21.46	-0.10	-1.24
2008	12.03	7.73	1.86	24.20	0.11	-1.54
2009	12.71	8.02	1.59	124.2	-0.05	-1.48
2010	11.72	9.68	1.39	35.22	0.99	0.88

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ملاحظة: بدون استعمال لوغاريتم.

وأشر الجدول إلى أن متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيماً تتراوح ما بين (11.57-19.68)، مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (13.00) عام (2006)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (6.47) عام (2007) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا أدنى قيمة وصل لها مؤشر الودائع (1.39) عام (2010) بعد وقوع الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها المؤشر (49.44) عام (2006)، التي تؤشر ارتفاع مؤشر الودائع قبل الأزمة المالية في القطاع المصرفي في أبو ظبي.

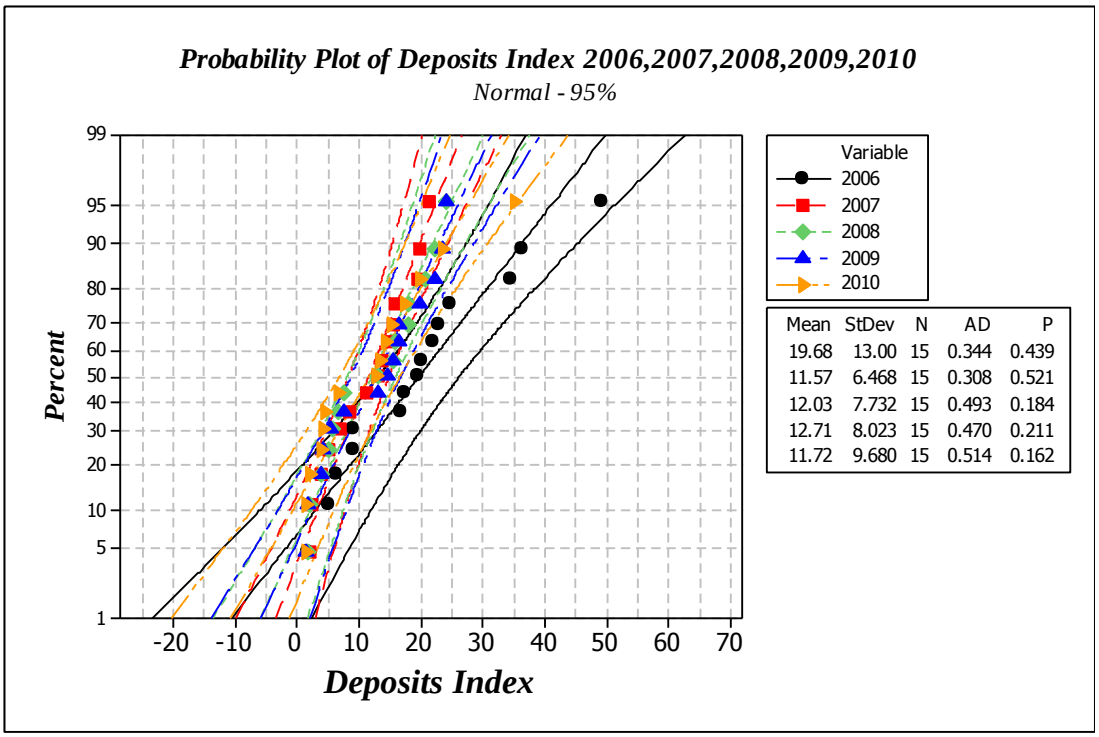

شكل (4–24)

توزيع قيم مؤشر الودائع في قطاع أبو ظبي خلال مدة الدراسة

وفي هذا الجانب أصدرت الحكومة قرارات تضمن الودائع في المصارف الوطنية والأجنبية العاملة في الدولة لمدة ثلاثة سنوات، إلى جانب توفير ضمانات لعمليات الاقتراض فيما بين المصارف العاملة، وضمان عدم تعرض أي من المصارف الوطنية لأية مخاطر ائتمانية، ويؤشر الجدول إلى التواء موجب وسالب عبر فترة الدراسة، فضلاً عن تدبب موجب وسالب، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول يتبين إن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر الودائع) يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما اثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (4–25) إلى أن قيمة (AD) بلغت قيمتها على وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.344)، (0.308)، (0.493)، (0.470)، (0.514)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%) التي بلغت على التوالي (0.439)، (0.521)، (0.184)، (0.211)، (0.162)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير المعتمد تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق انموذج الانحدار المتعدد.

ويؤشر الجدول (4–34) إلى التوصيف الاحصائي لبيانات المتغير التفسيري (الربحية) في المصارف أبو ظبي للفترة (2006–2010).

جدول (4-34)

التوصيف الإحصائي لبيانات لمؤشر الربحية في مصارف أبو ظبي للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	0.02681	0.00646	0.01492	0.03832	-0.16	-0.36
2007	0.04611	0.02142	0.01797	0.08520	0.59	-0.86
2008	0.03572	0.01741	0.01447	0.06848	0.53	-0.94
2009	0.02413	0.01443	0.00479	0.05096	0.41	-0.95
2010	0.03550	0.02130	0.01323	0.08855	1.29	1.43

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ملاحظة: بدون استعمال لوغاريتم.

وأشر الجدول أن متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيما تتراوح ما بين (0.02413-0.04611) مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (0.02142) عام (2007)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (0.00646) عام (2006) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا أدنى قيمة وصل لها مؤشر الربحية (0.00479) عام (2009) بعد الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها مؤشر الربحية هي (0.08855) عام (2010).

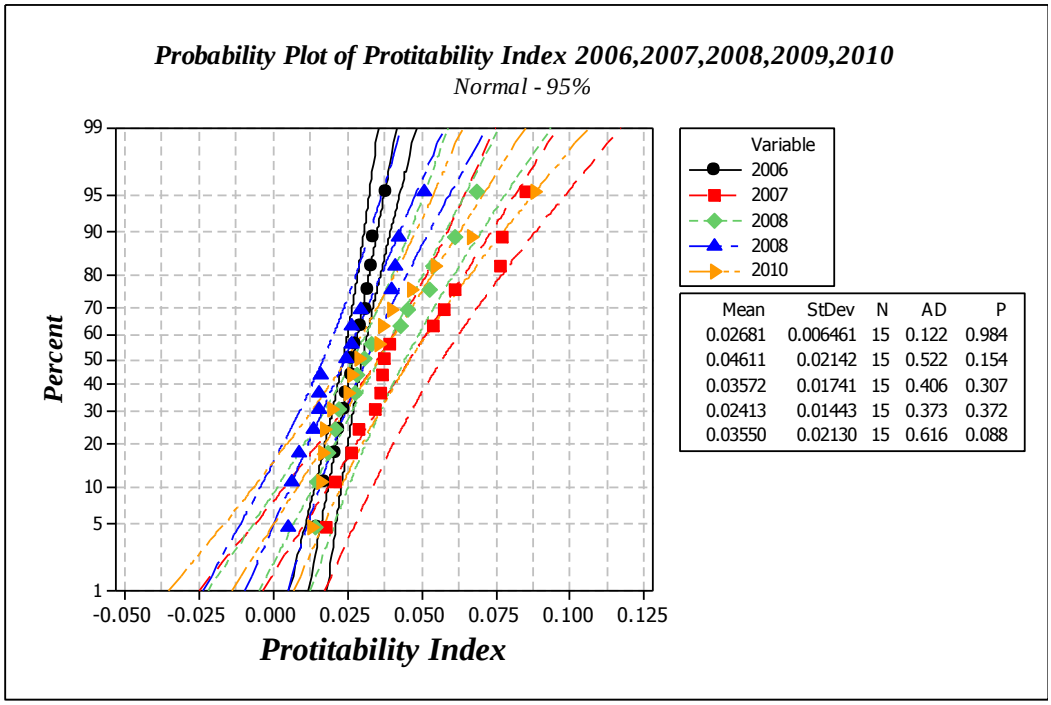

شكل (4-25)

توزيع قيم مؤشر الربحية في قطاع أبو ظبي خلال مدة الدراسة

ويؤشر الجدول التواء موجب لجهة اليمين عبر فترة الدراسة ما عدا عام (2006) الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أصغر القيم، فضلاً عن تدبب سالب، وبالنظر إلى جميع القيم

الواردة في الجدول (34-4)، يتبين أن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر الربحية) يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما أثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (26-4) إلى أن قيمة (AD) بلغت وفق سنوات الدراسة على التوالي بقيمة (0.122)، (0.522)، (0.406)، (0.373)، (0.616)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.984)، (0.154)، (0.307)، (0.372)، (0.088)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير التفسيري تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد.

ويؤشر الجدول (35-4) إلى التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير التفسيري (مؤشر السيولة العالمي) في مصارف أبو ظبي للفترة (2006-2010).

جدول (35-4)

التوصيف الاحصائي لبيانات لمؤشر السيولة العالمي في مصارف أبو ظبي للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	3.477	0.854	2.156	5.183	0.25	-0.26
2007	3.540	1.882	1.125	8.686	1.44	3.02
2008	4.407	2.058	1.404	8.475	0.63	-0.69
2009	4.449	2.274	1.841	9.409	0.88	-0.16
2010	3.455	1.218	0.927	6.011	0.29	1.24

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ملاحظة: بدون استعمال لوغاريتم.

وأشر الجدول إلى أن متوسط المشاهدات المدروسة خلال مدة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيما تتراوح ما بين (3.455- 4.449)، مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (2.274) عام (2009)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (0.854) عام (2006) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا أدنى قيمة وصل لها مؤشر السيولة العالمي (0.927) عام (2010) بعد الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها مؤشر السيولة العالمي هي (9.409) عام (2009)، التي تؤشر إلى ارتفاع مؤشر السيولة العالمي بعد الأزمة المالية في القطاع المصرفي في أبو ظبي، وللحد من آثار الأزمة المالية على الجهاز المصرفي في أبو ظبي قام البنك المركزي الإماراتي بإعادة شراء كل شهادات الايداع التي تبقى على مدتها (14) يوماً، وألغى بصفة مؤقتة الأيام الستة للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية قصد إتاحة السيولة للمصارف في الأجل القصير، خاصة بعد أن أعلن مصرف دبي الوطني تقليل منح القروض الكبيرة وخطط السداد.

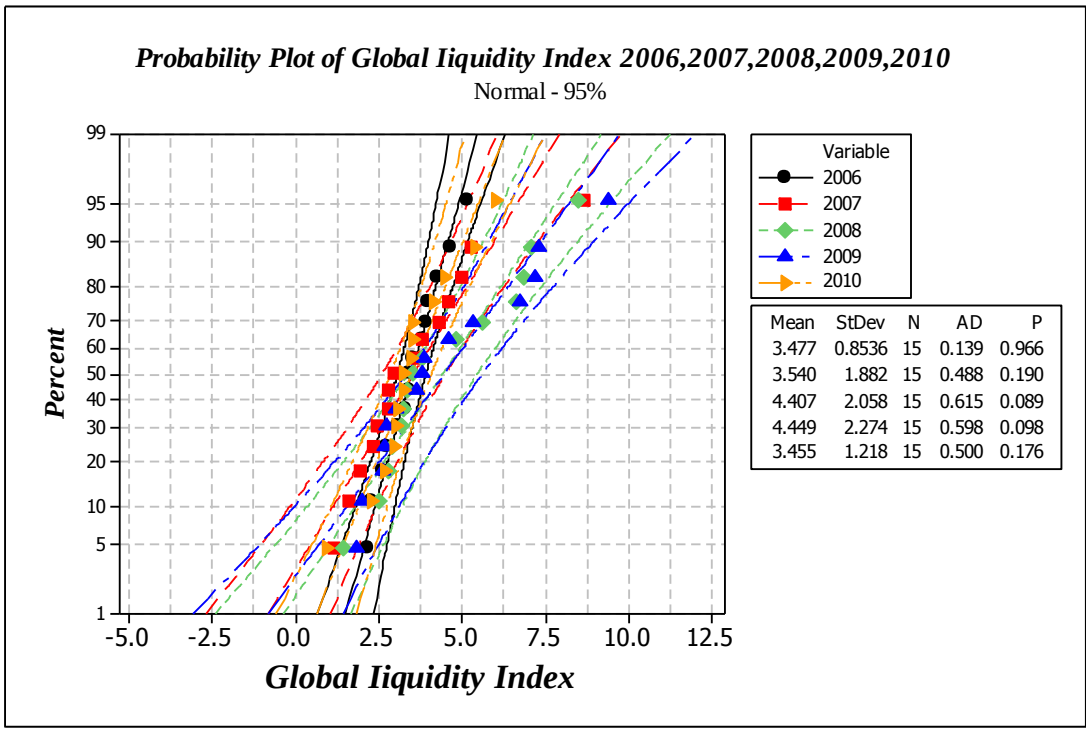

شكل (4-26)

توزيع قيم مؤشر السيولة العالمي في قطاع أبو ظبي خلال مدة الدراسة

فضلاً عن ذلك، قامت الحكومة بتحويل سبعة مليار درهم لوزارة المالية وتكليف البنك المركزي ووزارة المالية بوضع الآليات المناسبة لضخ هذه السيولة في القطاع المصرفي، وحدد البنك المركزي سعر الفائدة على التمويل الممنوح للمصارف في إطار تلك التسهيلات، ويؤشر الجدول التواء موجب لجهة اليمين عبر فترة الدراسة الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أصغر القيم، فضلاً عن تدبب موجب وسالب عبر فترات الدراسة، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول (4-35)، يتبين أن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر السيولة العالمي) يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما اثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (4-27) إن قيمة (AD) بلغت قيمتها وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.139)، (0.488)، (0.615)، (0.598)، (0.500)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.966)، (0.190)، (0.089)، (0.098)، (0.176)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على إن مشاهدات المتغير المعتمد تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد.

ثالثاً. القطاع المصرفي في الأردن

يظهر الجدول (36-4) التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير المعتمد (استدامة الائتمان) في المصارف الأردنية للمدة (2006-2010)، وأشر الجدول إلى أن متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيماً تتراوح ما بين (0.2749-0.4454)، إذ بلغت أعلى قيمة للوسط الحسابي في الفترة الثالثة أي بعد حدوث الأزمة، وتراوحت قيمة الانحراف معياري ما بين (0.2081) عام (2006)، وهي أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (0.1582) عام (2009) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا الجدول أدنى قيمة وصل لها مؤشر الاستدامة (0.0003) عام (2008) خلال الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها المؤشر (0.8524) عام (2009)، التي تؤشر إلى ارتفاع مؤشر استدامة الائتمان بعد الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني، وقد وضع البنك المركزي الأردني بعض الضوابط في هذ المجال للتخفيف من أثر الأزمة على الجهاز المصرفي أهمها القيود التي وضعها في مجال منح الائتمان والحدود القصوى لاستثمارات المصارف في الأوراق المالية وفي التمويل العقاري بما لا يتجاوز (20%) من إجمالي محفظة القروض لدى أي مصرف تجاري.

جدول (36-4)

التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير المعتمد في مصارف الأردن للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	0.2749	0.2081	0.0028	0.5321	-0.27	-1.67
2007	0.3149	0.1857	0.0241	0.5980	-0.32	-1.08
2008	0.3953	0.1910	0.0003	0.6028	-0.98	0.19
2009	0.4454	0.1582	0.1941	0.8524	1.06	2.45
2010	0.4030	0.1860	0.0100	0.7604	-0.28	1.11

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ملاحظة: بدون استعمال لوغاريتم.

ويؤشر الجدول إلى التواء سالب لجهة اليسار في جميع سنوات الدراسة ما عدا عام (2009)، إذ أشر إلى التواء موجب لجهة اليمين الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أكبر القيم باستثناء عام (2009)، فضلاً عن تدبب سالب للسنوات (2006 و2007)، وموجب للسنوات الأخيرة الثلاثة، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول (36-4)، يتبين أن توزيع قيم المتغير التابع (مؤشر الاستدامة) يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما اثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (28-4) إلى أن قيمة (AD) بلغت قيمتها وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.673)، (0.462)، (0.668)، (0.664)، (0.305)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.060)،

(0.215)، (0.062)، (0.064)، (0.520)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير المعتمد تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد.

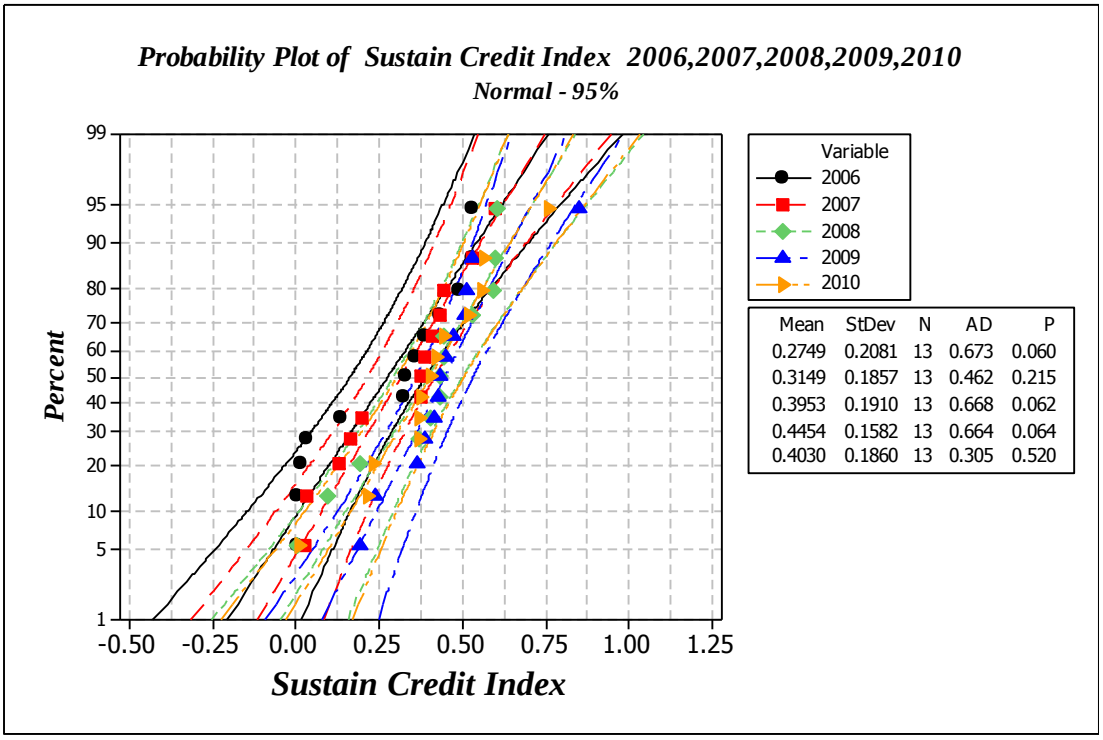

شكل (4-27)

توزيع قيم مؤشر الاستدامة في قطاع الأردن خلال مدة الدراسة

ويؤشر الجدول (4–37) التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير التفسيري (متانة رأس المال) في المصارف الأردنية للمدة (2006–2010).

الجدول (4–37)

التوصيف الإحصائي لبيانات متانة رأس المال في مصارف الأردن للفترة (2006–2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	-0.913	0.531	-1.854	0.270	0.39	1.45
2007	-0.749	0.469	-1.582	0.361	0.66	2.03
2008	-0.814	0.602	-2.021	0.020	-0.58	0.16
2009	-0.937	0.615	-2.050	0.593	0.68	2.32
2010	-0.915	0.635	-2.234	0.119	-0.26	0.21

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ملاحظة: تم استعمال لوغاريتم.

وأشر الجدول إلى أن متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة الدراسة كان سالباً بسبب استعمال القيم اللوغاريتمية، إذ بلغ ذلك المتوسط قيما تتراوح ما بين (–0.749–0.937–)، مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (0.635) سنة (2010)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري،

وقيمة (0.469) عام (2007) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا الجدول أدنى قيمة وصل لها مؤشر متانة رأس المال (-1.582) عام (2007) بعد وقوع الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها المؤشر (0.119) عام (2010).

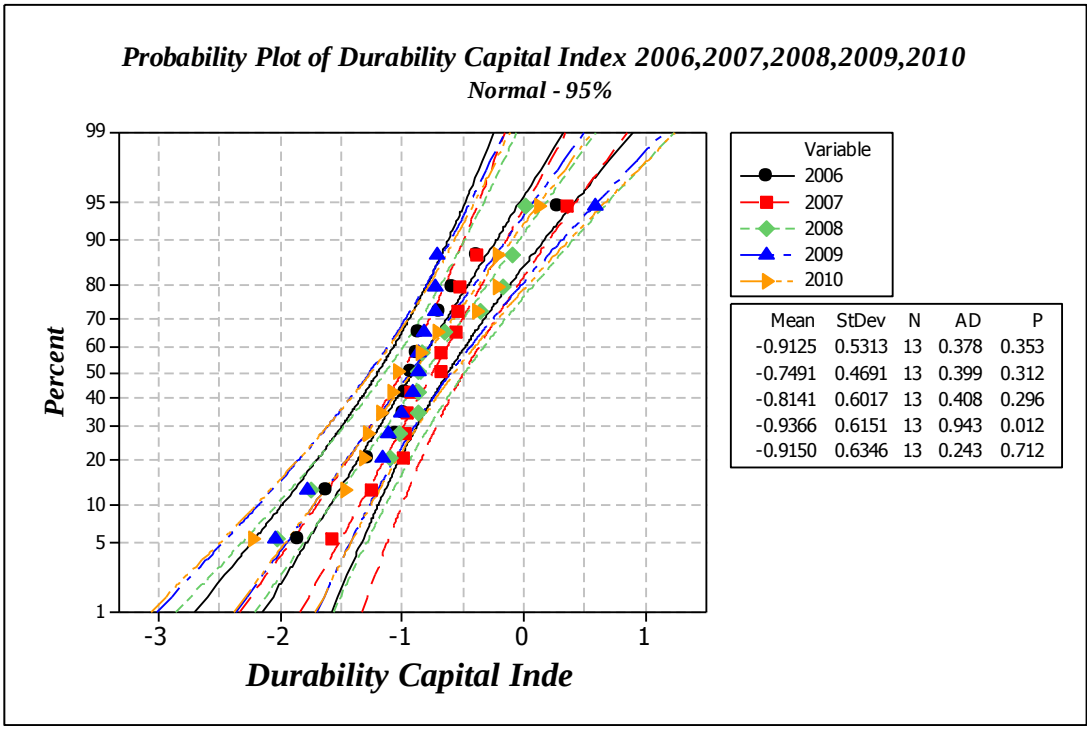

شكل (4-28)

توزيع قيم مؤشر متانة رأس المال في قطاع الأردن خلال مدة الدراسة

ويؤشر الجدول إلى التواء موجب لجهة اليمين عبر فترة الدراسة الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أصغر القيم ما عدا سنتي (2008 و2010)، فضلاً عن تذبب موجب خلال مدة الدراسة، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول (4-37)، يتبين أن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر متانة رأس المال) لا يتوزع توزيعاً طبيعياً، الأمر الذي يدفع بالباحثة إلى استخدام قيم لوغاريتمية، وهذا ما اثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (4-29) إلى أن قيمة (AD) بلغت قيمتها وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.378)، (0.399)، (0.408)، (0.943)، (0.243)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.353)، (0.312)، (0.296)، (0.012)، (0.712)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على إن مشاهدات المتغير التفسيري تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد.

يظهر الجدول (38-4) التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير التفسيري (الودائع) في المصارف الأردنية للفترة (2006-2010)، وأشر الجدول إلى أن متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيماً تتراوح ما بين (11.34-15.31) مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (8.00) عام (2008)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (5.47) عام (2010) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا الجدول أدنى قيمة وصل لها مؤشر الودائع (4.42) عام (2010) بعد الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها المؤشر (29.84) عام (2008)، ومن أهم الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة في هذا المجال إنها قامت بضمان كافة الودائع في المصارف وبدون سقف حتى نهاية عام (2009).

جدول (38-4)

التوصيف الإحصائي لبيانات مؤشر الودائع في مصارف الأردن للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	14.26	6.31	5.81	26.53	0.75	-0.06
2007	14.15	7.65	5.08	28.37	0.65	-0.81
2008	15.31	8.00	5.24	29.84	0.42	-0.96
2009	12.54	6.91	5.29	27.45	0.95	0.12
2010	11.34	5.47	4.42	19.87	0.37	-1.60

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ملاحظة: بدون استعمال لوغاريتم.

ويؤشر الجدول إلى التواء موجب لجهة اليمين عبر فترة الدراسة الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أصغر القيم، فضلاً عن تذبب سالب ما عدا عام (2009)، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول، يتبين أن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر الودائع) يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما أثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (27-4) أن قيمة (AD) بلغت قيمتها على وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.321)، (0.496)، (0.338)، (0.555)، (0.616)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.489)، (0.175)، (0.445)، (0.121)، (0.085)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير المعتمد تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد.

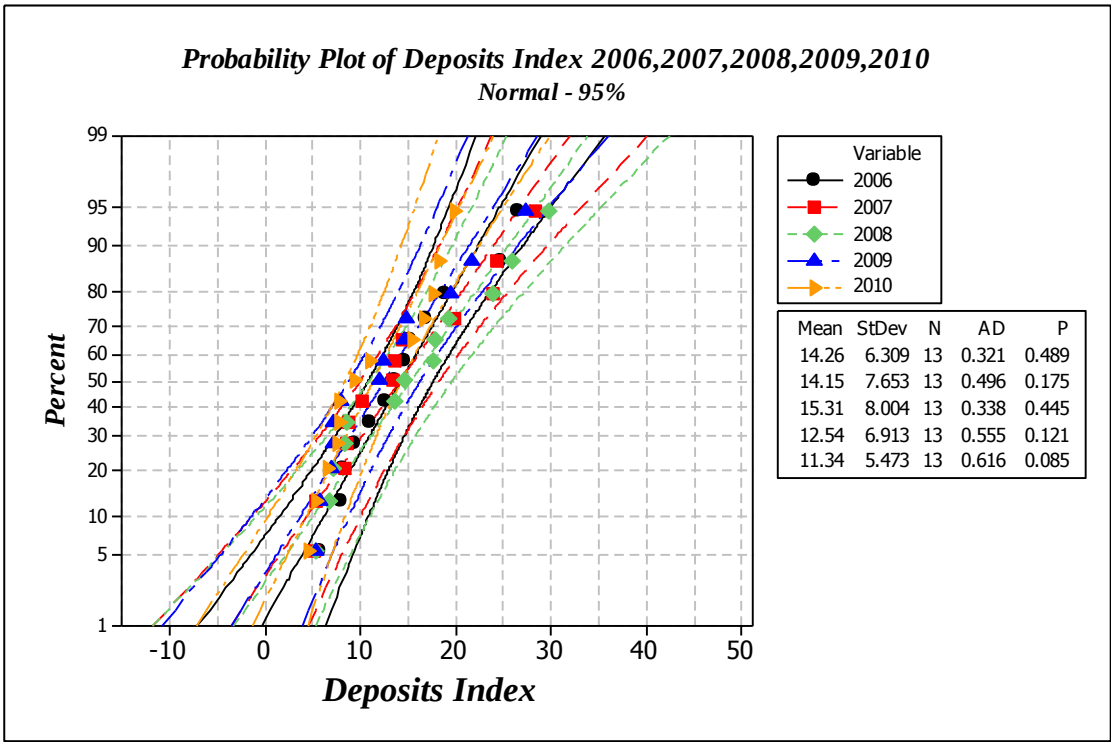

شكل (4-29)

توزيع قيم مؤشر الودائع في قطاع الأردن خلال مدة الدراسة

ويؤشر الجدول (4-39) إلى التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير التفسيري (الربحية) في المصارف الأردنية للفترة (2006-2010)، وأشر الجدول إلى أن متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيما تتراوح ما بين (0.01101-0.05564) مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (0.02436) عام (2007)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (0.00365) عام (2010) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا الجدول أدنى قيمة وصل لها مؤشر الربحية (0.00125) عام (2009) بعد الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها مؤشر الربحية هي (0.09231) عام (2007).

جدول (4-39)

التوصيف الإحصائي لبيانات مؤشر الربحية في مصارف الأردن للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	0.01665	0.00444	0.01058	0.02433	0.44	-1.05
2007	0.05564	0.02436	0.02220	0.09231	-0.02	-1.62
2008	0.01602	0.00606	0.00547	0.02855	0.26	0.88
2009	0.01101	0.00583	0.00125	0.02098	-0.43	-0.38
2010	0.01588	0.00365	0.01120	0.02506	1.34	2.25

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ملاحظة: بدون استعمال لوغاريتم.

ويؤشر الجدول إلى التواء موجب لجهة اليمين الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أصغر القيم ما عدا سنتي (2007 و2009)، فضلاً عن تدبب موجب وسالب، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول، يتبين أن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر الربحية) يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما أثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (4–31) إلى أن قيمة (AD) بلغت قيمتها وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.351)، (0.463)، (0.406)، (0.529)، (0.630)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.412)، (0.214)، (0.300)، (0.143)، (0.078)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير التفسيري تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد.

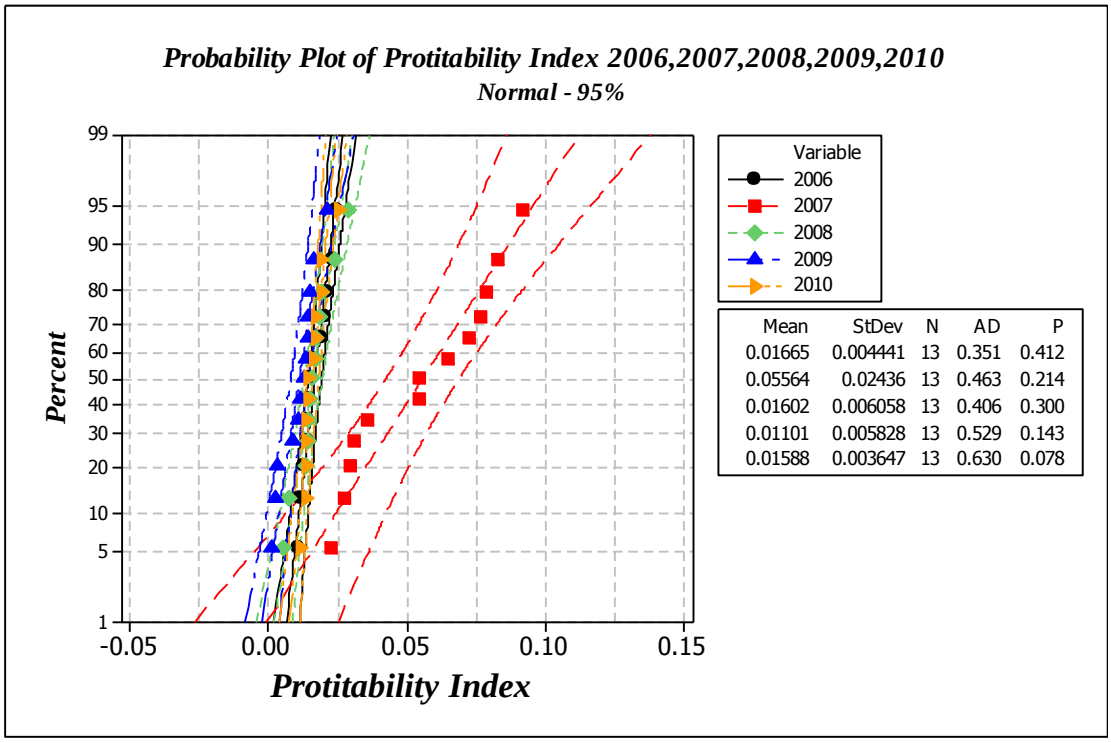

شكل (4–30)

توزيع قيم مؤشر الربحية في قطاع الأردن خلال مدة الدراسة

ويؤشر الجدول (4–40) إلى التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير التفسيري (مؤشر السيولة العالمي) في المصارف الأردنية للفترة (2006–2010)، وأشر الجدول إلى أن متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيما تتراوح ما بين (3.522–4.577) مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (2.181) عام (2009)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (1.803) عام (2008) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر

لنا الجدول أدنى قيمة وصل لها مؤشر السيولة العالمي (0.751) عام (2006)، وأعلى قيمة وصل لها مؤشر السيولة العالمي هي (8.594) عام (2007)، وقد أعلن البنك المركزي الأردني في التقرير الاقتصادي لعام (2009) توافر السيولة، إذ وصلت إلى (19.11) بليون دولار في شهر أيلول سنة (2009)، والسبب في ذلك حسب تحليل الباحثة من خلال الاطلاع على بعض التقارير الصادرة عن صندوق النقد العربي إن القطاع المصرفي الأردني في البداية لم تكن لديه أي مشكلة نقص في السيولة وإنما كانت لديه مشكلة ارتفاع في معدلات التضخم إلى مستويات تجاوزت (15%)، لذا فإن أبرز إجراءات التي اتخذها البنك المركزي الأردني لمواجهة ارتفاع معدلات التضخم هي رفع نسبة الاحتياطي القانوني من (8%) إلى (10%) وكان الهدف من رفع نسبة الاحتياطي القانوني هو امتصاص السيولة الفائضة من السوق لكبح جماح التضخم، وعندما بدأت معدلات التضخم بالتراجع في شهر تشرين الأول قام البنك المركزي الأردني بخفض نسبة الاحتياطي القانوني من (10%) إلى (9%)، وتم تخفيضها مرة أخرى اعتباراً من نهاية شهر نيسان (2009) إلى (8%) ويشكل تراجع الاحتياطي القانوني مؤشراً على ارتفاع السيولة لدى المصارف المحلية.

جدول (40-4)

التوصيف الإحصائي لبيانات مؤشر السيولة العالمي في مصارف الأردن للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	4.127	1.816	0.751	7.983	0.17	1.00
2007	4.577	1.923	1.277	8.594	0.39	0.30
2008	3.762	1.803	1.279	7.567	0.74	0.13
2009	3.930	2.181	0.993	8.006	0.46	-0.85
2010	3.522	1.846	1.012	6.658	0.51	-0.70

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ملاحظة: بدون استعمال لوغاريتم.

ويؤشر الجدول إلى التواء موجب لجهة اليمين عبر فترة الدراسة الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أصغر القيم، فضلاً عن تدبب موجب باستثناء سنتي (2009 و2010)، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول، يتبين إن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر السيولة العالمي) يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما أثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (32-4) إلى أن قيمة (AD) بلغت قيمتها وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.247)، (0.250)، (0.279)، (0.324)، (0.304)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.697)، (0.685)، (0.586)، (0.479)، (0.523)، الأمر

الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير المعتمد تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد.

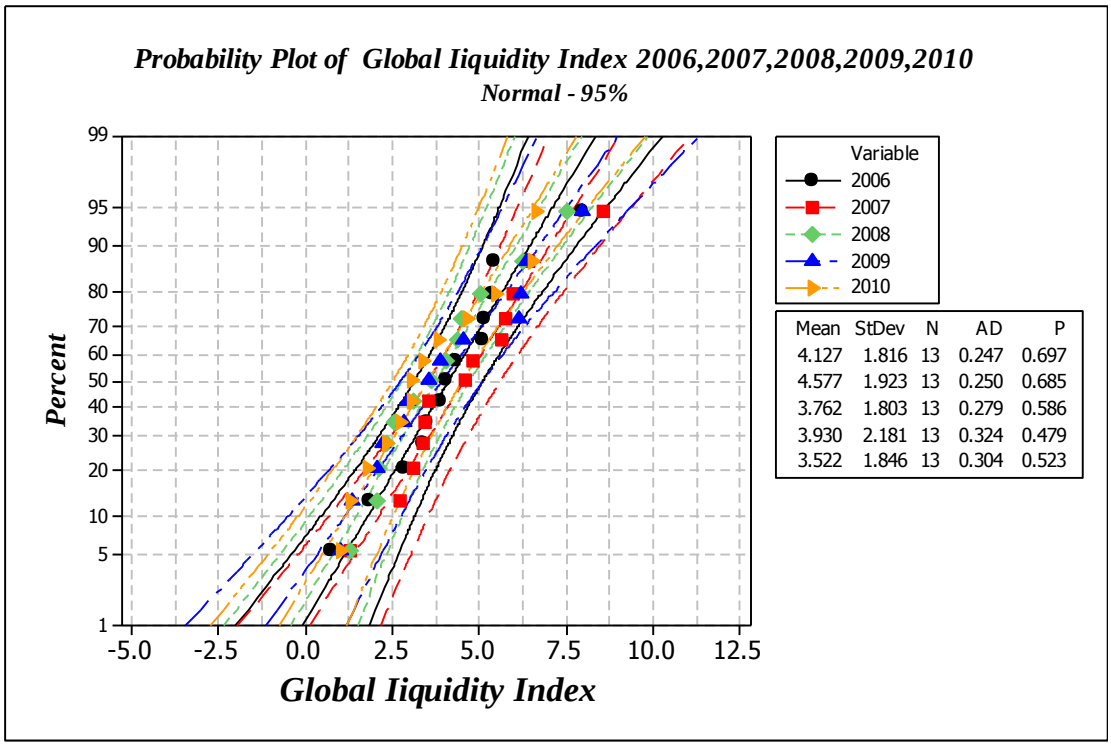

شكل (4-31)

توزيع قيم مؤشر السيولة العالمي في قطاع الأردن خلال مدة الدراسة

رابعاً. القطاع المصرفي العراقي

يظهر الجدول (4-41) التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير المعتمد (استدامة الائتمان) في المصارف العراقية للفترة (2006-2010)، وأشر الجدول إلى أن متوسط المشاهدات المدروسة خلال مدة الدراسة كان سالباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيما تتراوح ما بين (-0.606) و(-1.220)، وانحراف معياري تراوح قدره ما بين (00.586) سنة (2006)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (0.159) عام (2010) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا أدنى قيمة وصل لها مؤشر الاستدامة (-0.930) عام (2010)، وأعلى قيمة وصل لها المؤشر (-0.665) عام (2008)، التي تؤشر إلى ارتفاع استدامة الائتمان خلال الأزمة المالية في القطاع المصرفي العراقي، وإن هذه القدرة ترتبط بتطبيق اللائحة الارشادية لتصنيف الائتمان منذ عام (2007)، وإلزام المصارف بوضع التخصيصات المالية المناسبة لكل صنف، مع العلم إن نسبة الديون الرديئة أقل من (1%) من إجمالي الائتمان المقدم في العراق، فضلاً عن ذلك وضع خطة أسبوعية لمتابعة ودائع الجهاز المصرفي وتطور تسديد الائتمان المقدم من قبل المصارف ورفع تقارير أسبوعية عنه إلى الإدارة العليا.

جدول (4-41)
التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير المعتمد في العراق للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	-1.121	0.586	-2.635	-0.403	-1.33	2.18
2007	-1.175	0.446	-2.076	-0.541	-0.77	0.57
2008	-1.220	0.421	-1.911	-0.665	-0.24	-1.43
2009	-1.051	0.430	-1.710	-0.306	-0.03	-0.94
2010	-0.606	0.159	-0.930	-0.357	-0.15	-0.33

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.
ملاحظة: تم استعمال لوغاريتم.

ويؤشر الجدول إلى التواء سالب لجهة اليسار عبر فترة الدراسة الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أكبر القيم، فضلاً عن تذبذب موجب وسالب عبر فترات الدراسة، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول (41-4)، يتبيّن أن توزيع قيم المتغير التابع (مؤشر الاستدامة) لا يتوزع توزيعاً طبيعياً، الأمر الذي يدفع الباحثة إلى استعمال قيم لوغاريتمية، وهذا ما أثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (33-4) أن قيمة (AD) بلغت قيمتها على وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.588)، (0.551)، (0.487)، (0.233)، (0.259)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.105)، (0.128)، (0.190)، (0.754)، (0.664)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير المعتمد تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد.

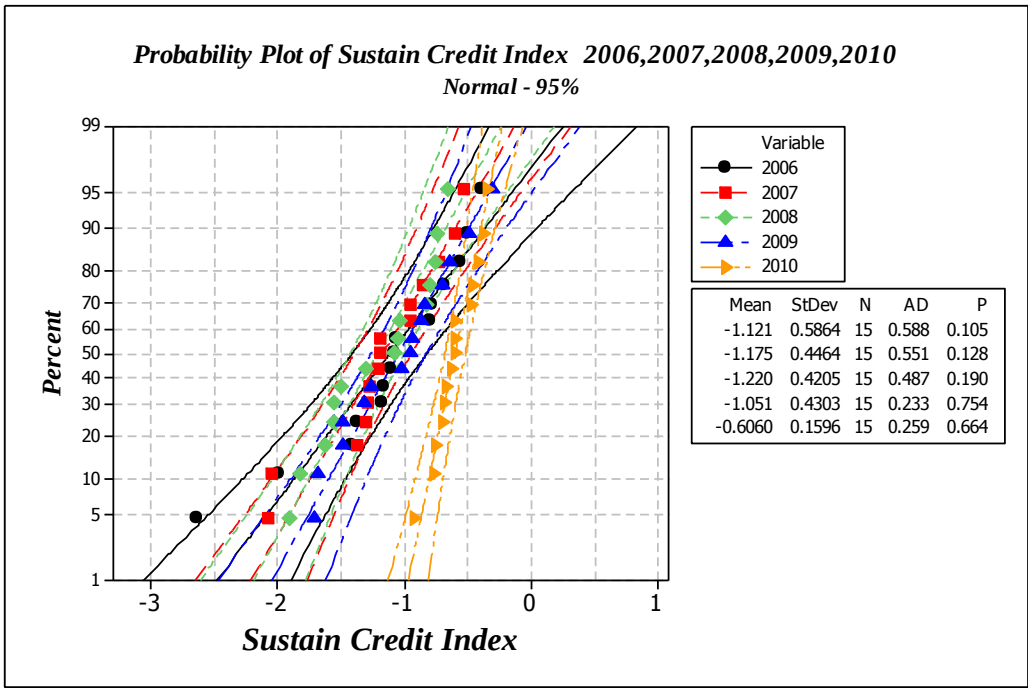

شكل (4-32)
توزيع قيم مؤشر الاستدامة في قطاع العراق خلال مدة الدراسة

ويؤشر الجدول (42–4) إلى التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير التفسيري (متانة رأس المال) في المصارف العراقية للفترة (2006–2010).

جدول (42–4)

التوصيف الإحصائي لبيانات متانة رأس المال في مصارف العراق للفترة (2006–2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	0.721	0.584	0.060	1.840	0.62	-0.96
2007	0.767	0.520	0.110	1.630	0.47	-1.19
2008	30.43	0.292	0.040	0.930	0.41	-0.98
2009	0.386	0.232	0.090	0.780	0.34	-1.48
2010	0.780	0.585	0.130	1.780	0.47	-1.32

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ملاحظة: بدون استعمال لوغاريتم.

وأشر الجدول إلى أن متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيما تتراوح ما بين (0.386–0.780)، مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (0.585) عام (2010)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (0.0232) عام (2009) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا أدنى قيمة وصل لها مؤشر متانة رأس المال (0.060) عام (2006) قبل وقوع الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها المؤشر (1.840) عام (2006).

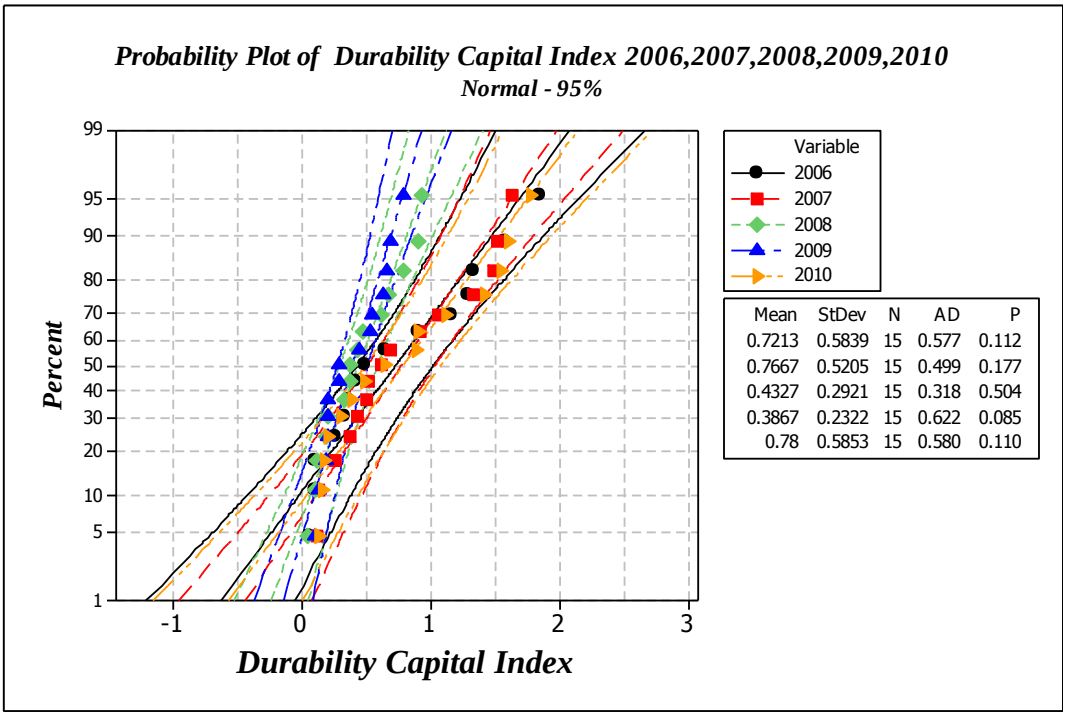

شكل (4-33)

توزيع قيم مؤشر متانة رأس المال في قطاع العراق خلال مدة الدراسة

ويؤشر الجدول التواء موجب لجهة اليمين عبر فترة الدراسة الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أصغر القيم، فضلاً عن تدبب سالب خلال مدة الدراسة، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول (42–4)، يتبيّن أن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر متانة رأس المال) يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما اثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (34–4) إلى أن قيمة (AD) بلغت قيمتها وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.577)، (0.499)، (0.318)، (0.622)، (0.580)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.112)، (0.177)، (0.504)، (0.085)، (0.110)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير التفسيري تتوزع توزيعا طبيعيا، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد.

يظهر الجدول (43–4) التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير التفسيري (الودائع) في المصارف العراقية للمدة (2006–2010)، وأشر الجدول إلى أن متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة الدراسة كان سالباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيما تتراوح ما بين (–0.356– –0.745) مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (0.714) عام (2008)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (0.217) عام (2010) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا أدنى قيمة وصل لها مؤشر الودائع (–0.864) عام (2010) بعد الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها المؤشر (0.860) عام (2008)، التي تؤشر ارتفاع مؤشر الودائع خلال الأزمة المالية في القطاع المصرفي العراقي، وقد قام البنك المركزي العراقي بتخفيض سعر فائدة الايداع الليلي من (7%) إلى (5%) لغرض حث المصارف للتوجه نحو السوق وانتقال دورها من الوساطة المالية إلى الدور التنموي الاقتصادي.

جدول (43–4)

التوصيف الإحصائي لبيانات مؤشر الودائع في مصارف العراق للفترة (2006–2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	-0.666	0.574	-1.945	0.217	-0.56	0.35
2007	-0.667	0.664	-1.483	0.771	0.89	-0.08
2008	-0.745	0.714	-2.046	0.860	0.14	0.97
2009	-0.586	0.679	-1.532	0.845	0.69	-0.22
2010	-0.356	0.217	-0.864	-0.029	-0.62	0.59

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ملاحظة: تم استعمال لوغاريتم.

ويؤشر الجدول إلى التواء موجب وسالب لجهة اليمين واليسار عبر فترة الدراسة، فضلاً عن تدبب موجب، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول (43-4)، يتبين أن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر الودائع) لا يتوزع توزيعاً طبيعياً، الأمر الذي دفع الباحثة إلى استعمال قيم لوغاريتمية، وهذا ما أثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (35-4) إلى أن قيمة (AD) بلغت قيمتها وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.206)، (0.529)، (0.617)، (0.310)، (0.301)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.839)، (0.148)، (0.088)، (0.518)، (0.536)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير المعتمد تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد.

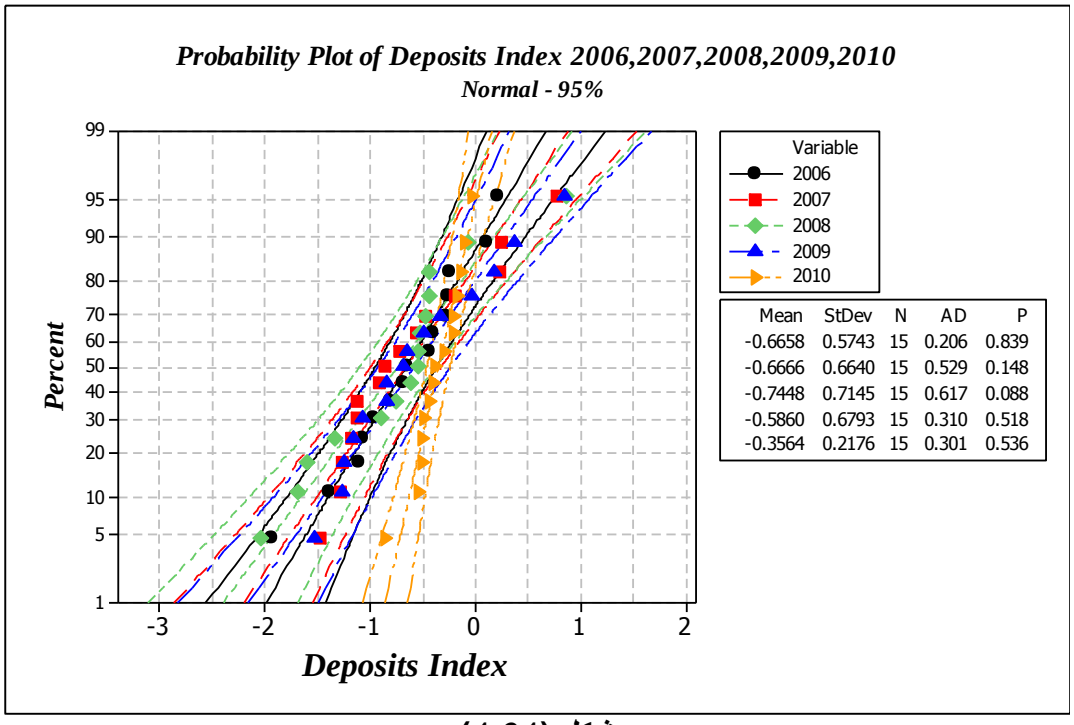

شكل (4-34)
توزيع قيم مؤشر الودائع في قطاع العراق خلال مدة الدراسة

ويؤشر الجدول (44-4) إلى التوصيف الاحصائي لبيانات المتغير التفسيري (الربحية) في المصارف العراقية للمدة (2006-2010)، وأشر الجدول إلى أن متوسط المشاهدات المدروسة خلال مدة الدراسة كان سالباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيما تتراوح ما بين (0.991-) و(2.890-) مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (1.102) عام (2006)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (0.437) عام (2008) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا أدنى قيمة وصل لها مؤشر الربحية (01.609-) عام (2009) بعد الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها مؤشر الربحية هي (1.871-) عام (2010).

جدول (4-44)
التوصيف الإحصائي لبيانات مؤشر الربحية في مصارف العراق للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	-2.372	1.102	-4.612	-0.689	-0.40	-0.35
2007	-1.559	0.771	-3.065	-0.174	-0.18	0.01
2008	-1.057	0.437	-1.686	-0.292	0.47	-1.17
2009	-0.991	0.465	-1.609	-0.292	0.25	-1.57
2010	-2.890	0.510	-3.778	-1.871	0.05	-0.17

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ملاحظة: تم استعمال لوغاريتم.

ويؤشر الجدول (44–4) إلى التواء موجب لجهة اليمين عبر مدة الدراسة ما عدا سنتي (2006 و2007)، فضلاً عن تدبب موجب وسالب عبر مدة الدراسة، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول، يتبين أن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر الربحية) لا يتوزع توزيعاً طبيعياً، الأمر الذي يدفع الباحثة إلى استعمال قيم لوغاريتمية، وهذا ما اثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (36–4) إلى أن قيمة (AD) بلغت قيمتها على وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.235)، (0.275)، (0.589)، (0.553)، (0.189)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.747)، (0.608)، (0.104)، (0.127)، (0.884)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير التفسيري تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد.

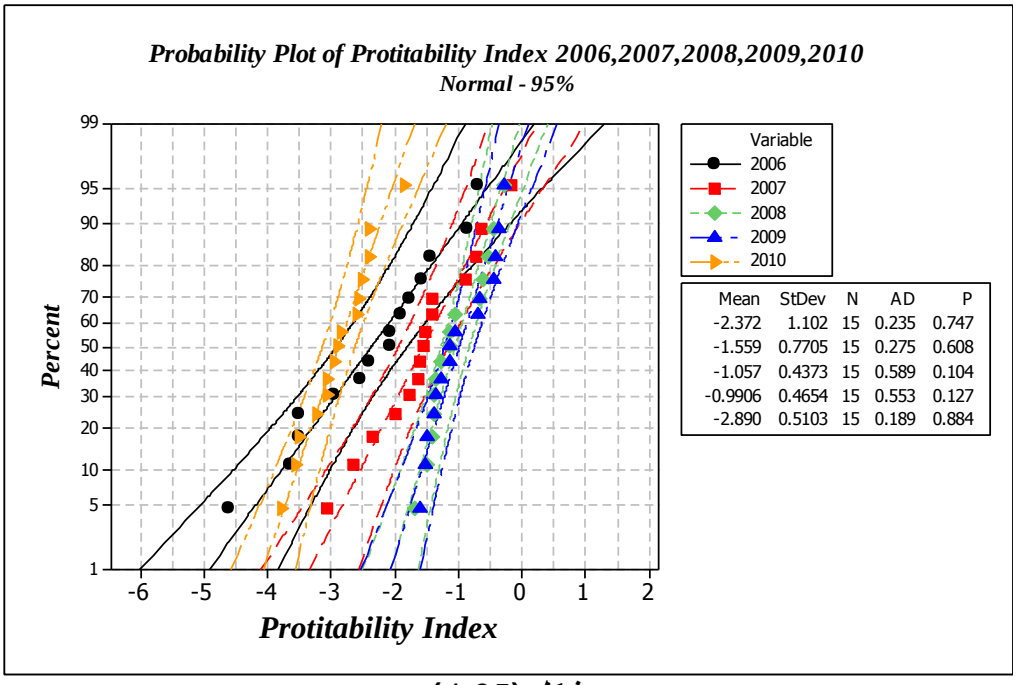

شكل (4-35)
توزيع قيم مؤشر الربحية في قطاع العراق خلال مدة الدراسة

ويؤشر الجدول (45-4) التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير التفسيري (مؤشر السيولة العالمي) في المصارف العراقية للفترة (2006-2010)، وأشر الجدول إلى أن متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيماً تتراوح ما بين (0.336-2.252) مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (0.273) سنة (2010)، وهو أدنى قيمة انحراف معياري، وقيمة (0.746) عام (2006) كأعلى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا ادنى قيمة وصل لها مؤشر السيولة العالمي (-0.202) عام (2007) قبل الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها مؤشر السيولة العالمي هي (2.834) عام (2008)، وقد قام البنك المركزي العراقي بالسماح للمصارف بالحصول على الائتمان الأولي منه كإجراء للتحوط من أزمات السيولة وكان سعر الفائدة منخفضاً جداً، ولكن لم يتقدم أي مصرف للحصول على مثل هذا النوع من الائتمان لعدم الحاجة إليه، فضلاً عن ذلك حدد الحد الأدنى لنسبة السيولة بـــ(30%) تحتسب على وفق تعليمات أعدت لهذا الغرض، ويبلغ متوسط السيولة بحدود (60%) وذلك بسبب عدم توفر فرص الاستثمار الأمن والائتمان السليم في هذه المرحلة السائدة، وقد أعدت تعليمات بالاتفاق مع خبير من صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص، تتطلب هذه التعليمات أن يحتفظ كل مصرف بنسبة سيولة صافية يومية لديه يحددها المصرف بالعملات كافة بعد تحويلها إلى الدينار العراقي، وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة الموجودات السائلة (التي تستحق خلال أسبوع) على المطلوبات (الودائع والحسابات النظامية) المرجحة بأوزان الترجيح الخاصة بها، على أن تستثنى من هذه الموجودات الاحتياطي القانوني.

جدول (45-4)

التوصيف الإحصائي لبيانات مؤشر السيولة العالمي في مصارف العراق للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	1.251	0.746	0.123	2.470	0.30	-1.03
2007	0.336	0.320	-0.202	0.989	0.15	0.03
2008	1.950	0.681	0.374	2.834	-0.89	0.48
2009	2.252	0.316	1.788	2.820	0.06	-0.78
2010	2.237	0.273	1.797	2.644	-0.23	-1.13

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ملاحظة: تم استعمال لوغاريتم.

ويؤشر الجدول (45-4) إلى التواء موجب لجهة اليمين ما عدا سنتي (2008 و2010)، فضلاً عن تدبب موجب سالب عبر فترات الدراسة، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول، يتبين أن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر السيولة العالمي) لا يتوزع توزيعاً

طبيعياً، الأمر الذي دفع الباحثة إلى استعمال قيم لوغاريتمية، وهذا ما أثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (4–37) إن قيمة (AD) بلغت قيمتها على وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.263)، (0.194)، (0.380)، (0.266)، (0.255)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.648)، (0.870)، (0.357)، (0.637)، (0.678)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير المعتمد تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد.

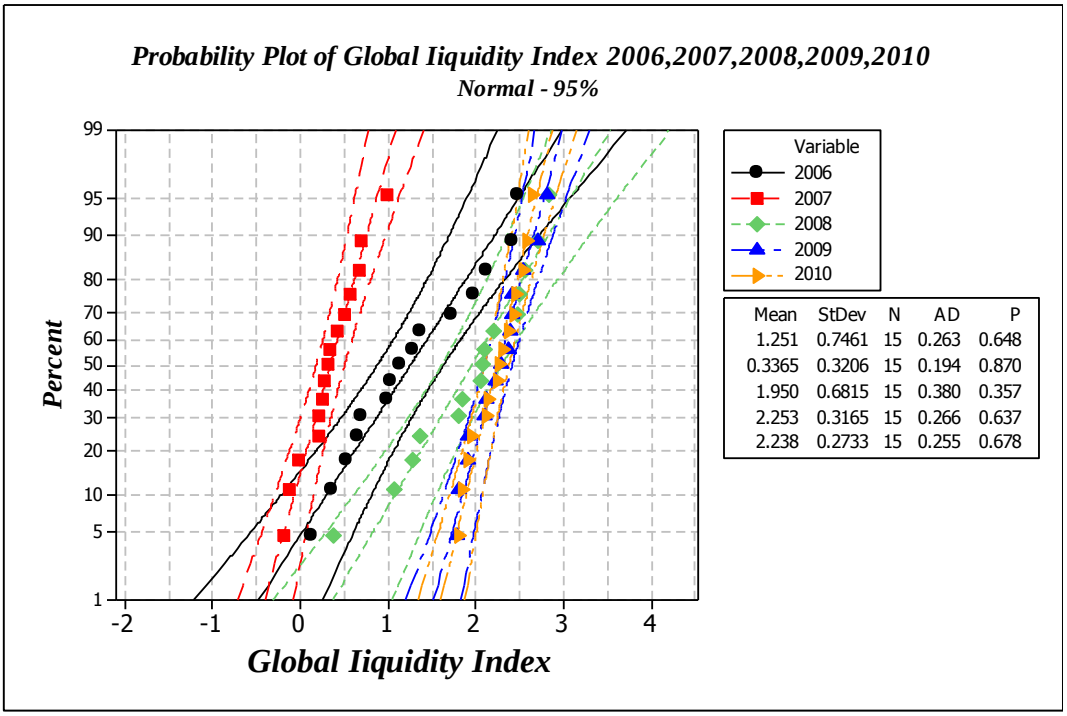

شكل (4–36)

توزيع قيم مؤشر السيولة العالمي في قطاع العراق خلال مدة الدراسة

خامساً. القطاع المصرفي في قطر

يظهر الجدول (4–46) التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير المعتمد (استدامة الائتمان) في المصارف القطرية للفترة (2006–2010)، وأشر الجدول إن متوسط المشاهدات المدروسة خلال مدة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيماً تتراوح ما بين (0.3501–0.4431)، إذ بلغت أعلى قيمة في وقت وقوع الأزمة، ومع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (0.3118) عام (2008)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (0.1754) عام (2010) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا أدنى قيمة وصل لها مؤشر الاستدامة (0.0045) عام (2008)، وأعلى قيمة وصل لها المؤشر (0.9007) عام (2008)، التي تؤشر إلى ارتفاع استدامة الائتمان خلال الأزمة المالية في القطاع المصرفي القطري، وإن هذه القدرة ترتبط بشكل كبير بكونها تتمتع بتصنيفات ائتمانية عالية إلى جانب الدعم السيادي القوي لها.

جدول (4-46)
التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير المعتمد في قطر للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	0.3844	0.2107	0.1012	0.6703	0.15	-1.53
2007	0.3647	0.2176	0.0952	0.6488	0.14	-1.78
2008	0.4431	0.3118	0.0045	0.9007	-0.01	-1.49
2009	0.3537	0.2360	0.0310	0.6725	-0.02	-1.87
2010	0.3501	0.1754	0.1458	0.6161	0.44	-1.66

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.
ملاحظة: بدون استعمال لوغاريتم.

ويؤشر الجدول التواء موجب لجهة اليمين عبر مدة الدراسة الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أصغر القيم باستثناء سنتي (2008 و2009)، فضلاً عن تدبب سالب، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول (46–4)، يتبين أن توزيع قيم المتغير التابع (مؤشر الاستدامة) يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما أثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (38–4) إن قيمة (AD) بلغت قيمتها على وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.372)، (0.447)، (0.353)، (0.475)، (0.512)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%) التي بلغت على التوالي (0.346)، (0.221)، (0.389)، (0.185)، (0.147)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير المعتمد تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد.

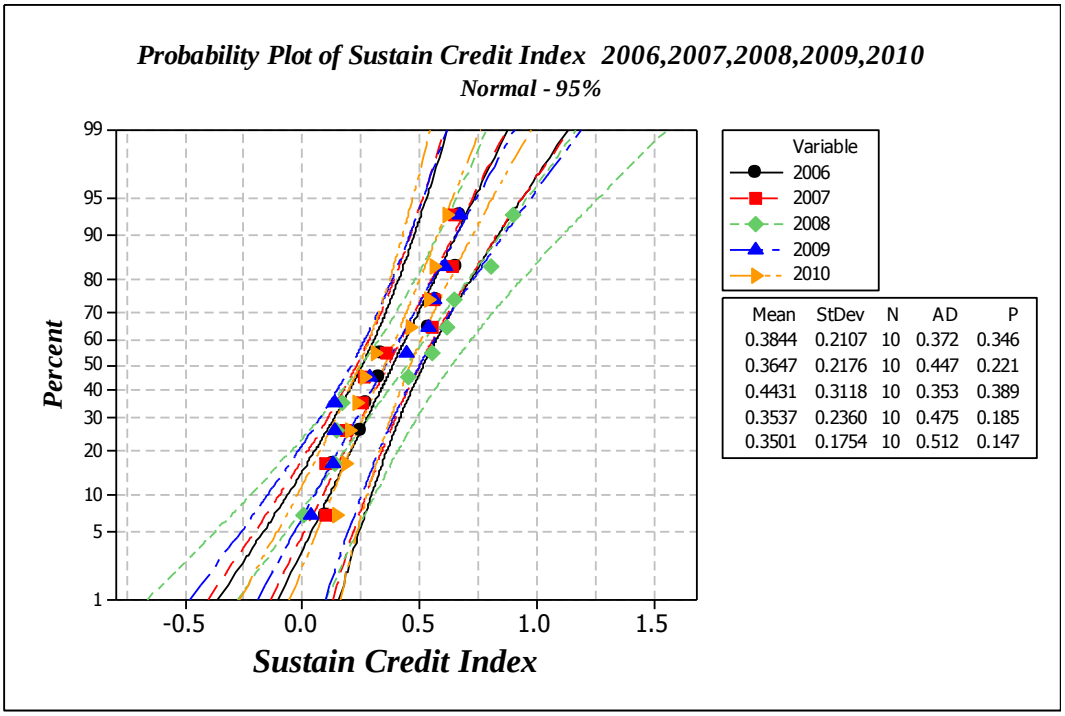

شكل (4-37)
توزيع قيم مؤشر الاستدامة في قطاع قطر خلال مدة الدراسة

ويؤشر الجدول (47–4) إلى التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير التفسيري (متانة رأس المال) في المصارف القطرية للفترة (2006–2010).

جدول (47–4)

التوصيف الإحصائي لبيانات متانة رأس المال في مصارف قطر للفترة (2006–2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	0.2288	0.1061	0.1174	0.4225	0.91	-0.37
2007	0.2587	0.1258	0.1340	0.5579	1.65	3.13
2008	0.3661	0.2517	0.0366	0.7226	0.05	-1.80
2009	0.1256	0.0362	0.0626	0.1903	-0.20	0.66
2010	0.1986	0.0730	0.0936	0.3216	0.35	-0.51

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.
ملاحظة: بدون استعمال لوغاريتم.

وأشر الجدول إن متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيماً تتراوح ما بين (0.1256–0.3661)، مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (0.2517) عام (2008)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (0.0362) عام (2009) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا أدنى قيمة وصل لها مؤشر الاستدامة (0.0366) عام (2008) خلال حدوث الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها المؤشر (0.7226) عام (2008)، التي تؤشر ارتفاع متانة رأس المال خلال وقوع الأزمة المالية في القطاع المصرفي القطري، والسبب في ذلك يعود إلى قرار هيئة الاستثمار بشراء ما بين (10–20%) من رأسمال المصارف المدرجة في السوق بهدف تعزيز ثقة الجمهور في الملاءة المالية للمصارف، وتم تدعيم ذلك بشراء أسهم محلية لدعم أسعار البورصة خاصة بعد الانخفاضات المتتالية التي عرفتها البورصة وعزوف جماعي للمستثمرين، إلى جانب ذلك قامت بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وهو إجراء اتخذته معظم الدول للتقليل من تكلفة تمويل المصارف، فضلاً عن ذلك فالمصارف القطرية ملتزمة بتطبيق معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال المرجح بالمخاطر.

ويؤشر الجدول التواء موجب لجهة اليمين عبر فترة الدراسة الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أصغر القيم ما عدا عام (2009)، فضلاً عن تذبب موجب وسالب خلال مدة الدراسة، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول، يتبيّن أن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر متانة رأس المال) يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما أثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (39–4) إن قيمة (AD) بلغت قيمتها على وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.503)، (0.571)، (0.385)، (0.337)، (0.211)،

فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.155)، (0.102)، (0.321)، (0.426)، (0.801)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير التفسيري تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد.

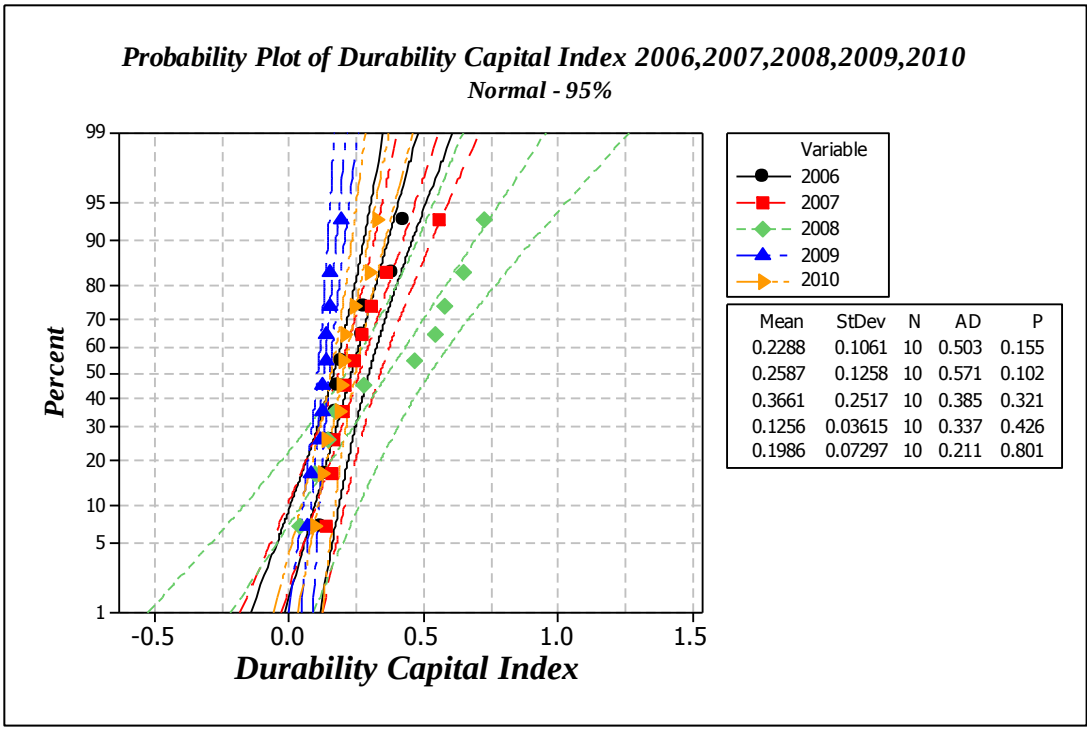

شكل (4-38)

توزيع قيم مؤشر متانة رأس المال في قطاع قطر خلال مدة الدراسة

يظهر الجدول (4-48) التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير التفسيري (الودائع) في المصارف القطرية للفترة (2006-2010)، وأشر الجدول إن متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيماً تتراوح ما بين (12.38-21.88) مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (17.29) عام (2010)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (7.72) عام (2007) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا أدنى قيمة وصل لها مؤشر الودائع (0.57) سنة وقوع الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها المؤشر (62.29) عام (2010)، التي تؤشر إلى ارتفاع مؤشر الودائع بعد الأزمة المالية في القطاع المصرفي القطري، فالنمو المستمر في الودائع، فضلاً عن سهولة الوصول إلى أسواق السندات العالمية وتوفير السيولة، وجودة الموجودات وانخفاض نسبة الديون المتعثرة، كانت السبب في توسيع أنشطة منح القروض والاستثمارات.

جدول (4-48)
التوصيف الإحصائي لبيانات مؤشر الودائع في مصارف قطر للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	16.36	11.72	2.58	38.74	0.76	-0.39
2007	12.38	7.72	2.49	27.22	0.55	-0.19
2008	12.97	10.76	0.57	34.98	0.77	0.34
2009	17.34	10.78	5.58	38.35	0.97	0.01
2010	21.88	17.29	5.60	62.29	1.53	2.69

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.
ملاحظة: بدون استعمال لوغاريتم.

ويؤشر الجدول إلى التواء موجب لجهة اليمين عبر فترة الدراسة الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أصغر القيم، فضلاً عن تذبب موجب ما عدا سنة (2006 و2007)، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول، يتبين أن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر الودائع) يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما اثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (4-40) إن قيمة (AD) بلغت قيمتها على وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.437)، (0.262)، (0.456)، (0.473)، (0.516)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.234)، (0.620)، (0.208)، (0.187)، (0.142)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على إن مشاهدات المتغير المعتمد تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد.

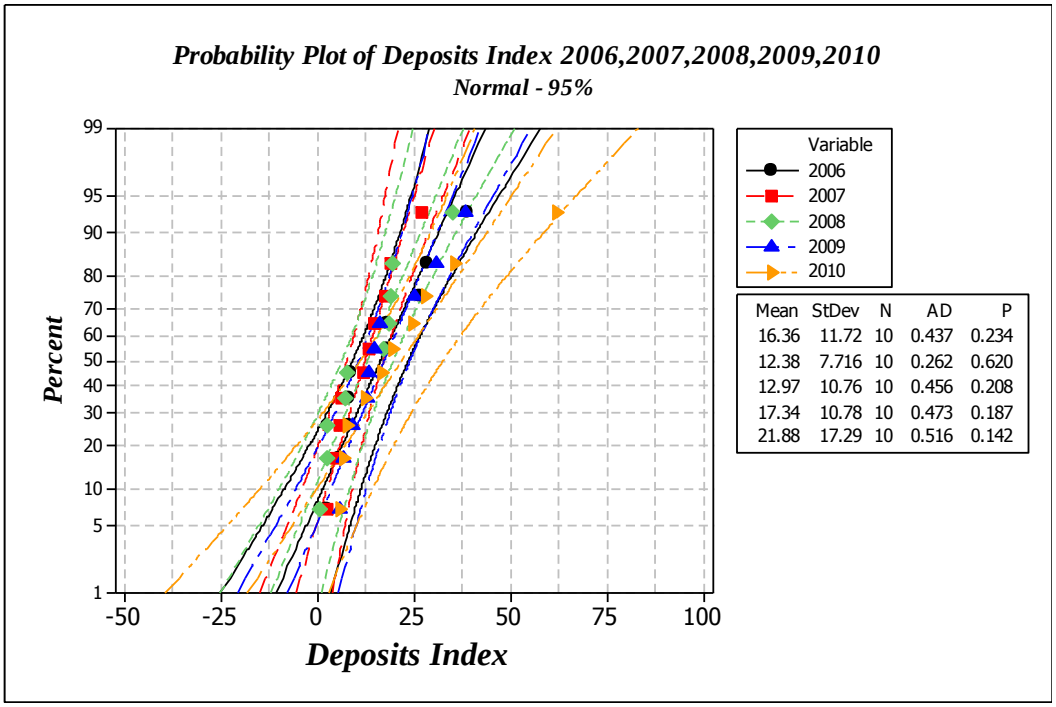

شكل (4-39)
توزيع قيم مؤشر الودائع في قطاع قطر خلال مدة الدراسة

يؤشر الجدول (49–4) إلى التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير التفسيري (الربحية) في المصارف القطرية للمدة (2006–2010)، وأشر الجدول إلى أن متوسط المشاهدات المدروسة خلال مدة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيماً تتراوح ما بين (0.0334–0.0526) مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (0.0276) عام (2007)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (0.0136) عام (2009) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا أدنى قيمة وصل لها مؤشر الربحية (0.0129) عام (2010) بعد الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها مؤشر الربحية هي (0.1064) عام (2007)، التي تؤشر إلى ارتفاع مؤشر الربحية قبل الأزمة المالية في القطاع المصرفي القطري، فالمصارف القطرية حسب تقرير وزارة الخارجية (2013) تتمتع بنسب ربحية مرتفعة جداً ويتوقع أن تبقى مستقرة مستقبلاً.

جدول (49–4)

التوصيف الإحصائي لبيانات مؤشر الربحية في مصارف قطر للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	0.0413	0.0175	0.0211	0.0673	0.38	-1.27
2007	0.0516	0.0276	0.0194	0.1064	0.93	0.13
2008	0.0526	0.0239	0.0239	0.0876	0.00	-1.48
2009	0.0346	0.0136	0.0162	0.0563	0.22	-1.31
2010	0.0334	0.0144	0.0129	0.0552	0.28	-1.13

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.
ملاحظة: بدون استعمال لوغاريتم.

ويؤشر الجدول التواء موجب لجهة اليمين عبر مدة الدراسة الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أصغر القيم، فضلاً عن تدبب موجب وسالب، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول، يتبيّن أن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر الربحية) يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما اثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (41–4) إن قيمة (AD) بلغت قيمتها على وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.415)، (0.389)، (0.353)، (0.218)، (0.243)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.269)، (0.313)، (0.389)، (0.779)، (0.690)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير التفسيري تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد.

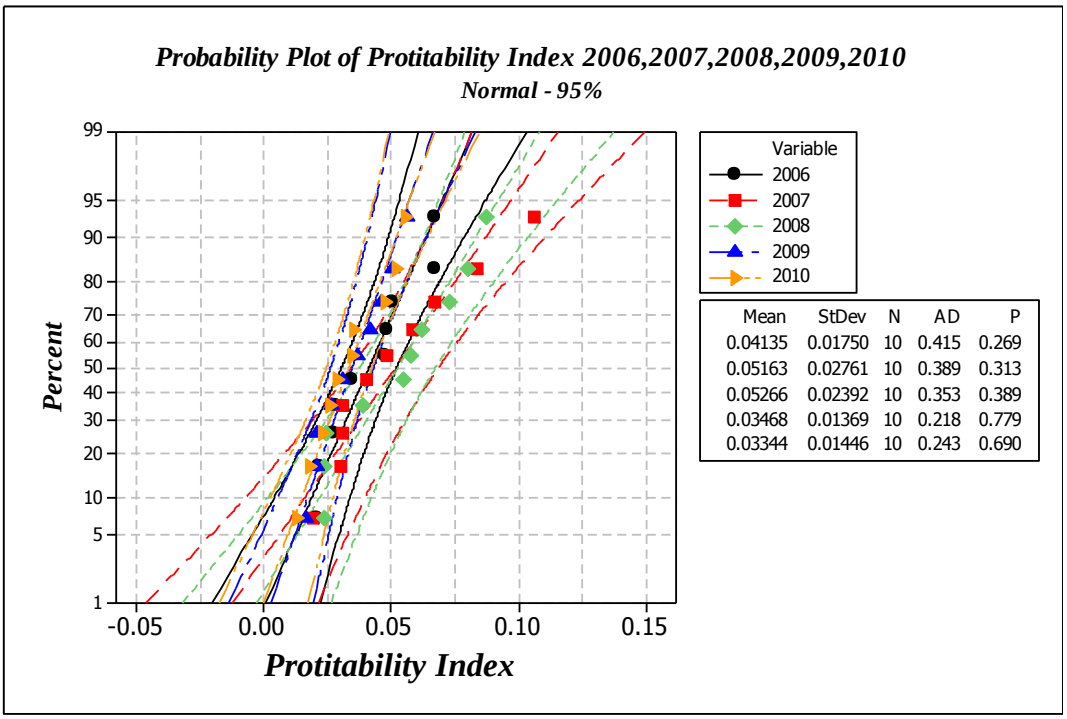

شكل (4-40)

توزيع قيم مؤشر الربحية في قطاع قطر خلال مدة الدراسة

ويؤشر الجدول (4-50) إلى التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير التفسيري (مؤشر السيولة العالمي) في المصارف القطرية للفترة (2006-2010)، وأشر الجدول إلى أن متوسط المشاهدات المدروسة خلال مدة الدراسة كان موجباً، إذ بلغ ذلك المتوسط قيما تتراوح ما بين (5.68-12.19) مع انحراف معياري تراوح قدره ما بين (11.01) عام (2008)، وهو أعلى قيمة انحراف معياري، وقيمة (4.56) عام (2009) كأدنى قيمة انحراف معياري، كما يظهر لنا أدنى قيمة وصل لها مؤشر السيولة العالمي (0.24) عام (2006) قبل الأزمة المالية، وأعلى قيمة وصل لها مؤشر السيولة العالمي هي (36.99) عام (2008)، التي تؤشر ارتفاع مؤشر السيولة العالمي وقت الأزمة المالية في القطاع المصرفي القطري، فقد قام البنك المركزي القطري بمجموعة من الإجراءات لغرض تعزيز السيولة من أهمها تخفيض سعر الفائدة في الفترة الثانية أي مدة وقوع الأزمة المالية، فضلاً عن شراء محافظ استثمارية لمصارف تجارية قطرية هي (مصرف قطر الوطني، والمصرف التجاري، ومصرف الدوحة، والمصرف الدولي الإسلامي، ومصرف الريان، والمصرف الأهلي والخليجي) وجميعها مدرجة أسهمها في سوق الدوحة للأوراق المالية بقيمة (1.8) مليار دولار، في خطوة استهدفت توفير السيولة وتعزيز الائتمان المحلي الذي يواجه كساداً كبيراً، فضلاً عن ذلك فإن المصارف القطرية ملتزمة بتطبيق معايير بازلIII التي أكدت على توفير السيولة بشكل كبير من خلال نسبتين هما نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقرة.

جدول (4-50)

التوصيف الإحصائي لبيانات مؤشر السيولة العالمي في مصارف قطر للفترة (2006-2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	9.27	8.58	0.24	26.27	0.90	-0.07
2007	8.97	6.61	0.15	23.75	1.22	2.08
2008	12.19	11.01	1.49	36.99	1.36	1.92
2009	5.68	4.56	0.48	13.33	0.33	-1.26
2010	6.22	4.73	0.64	14.67	0.80	-0.56

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ملاحظة: بدون استعمال لوغاريتم.

ويؤشر الجدول التواء موجب لجهة اليمين عبر فترة الدراسة الذي يعني أن التكرارات تركزت عند أصغر القيم، فضلاً عن تذبب موجب وسالب عبر فترات الدراسة، يتبين أن توزيع قيم المتغير التفسيري (مؤشر السيولة العالمي) يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا ما أثبته اختبار (Anderson-Darling Test)، ويؤشر الشكل البياني (4-42) إن قيمة (AD) بلغت قيمتها على وفق سنوات الدراسة على التوالي (0.424)، (0.407)، (0.500)، (0.347)، (0.426)، فضلاً عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)، التي بلغت على التوالي (0.254)، (0.282)، (0.158)، (0.402)، (0.250)، الأمر الذي من شأنه أن يدفع الباحثة إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير المعتمد تتوزع توزيعاً طبيعياً، الذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد.

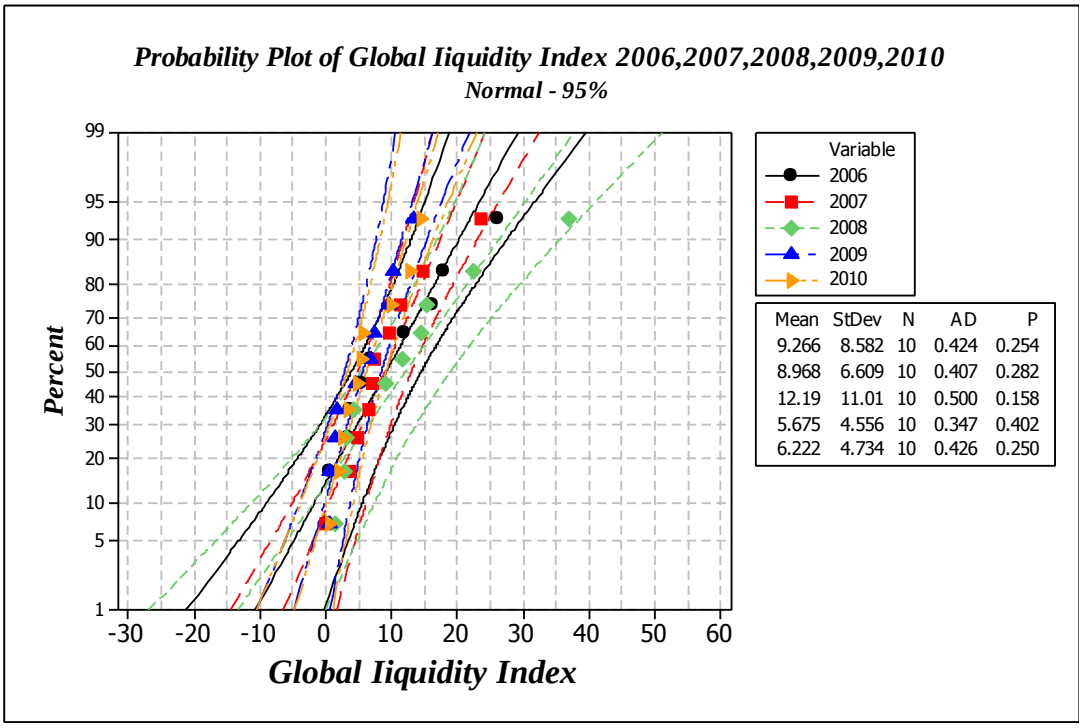

شكل (4-41)

توزيع قيم مؤشر السيولة العالمي في قطاع قطر خلال مدة الدراسة

خلاصة

من خلال التحليل الإحصائي والتحليل المالي لبيانات المصارف عينة الدراسة، تبين لنا أن القطاع المصرفي السعودي تأثر بالأزمة المالية العالمية، إلا أن الخصائص التي تمتلكها هذه المصارف قللت كثيراً من آثاره وجعلته في مأمن منها، ومن أبرز هذه الخصائص قوة الميزانية بكل عناصرها وتطبيقها لمقررات لجنة بازل وتوفر السيولة فيها، فضلاً عن بعد هذه المصارف عن ثقافة توريق القروض. أما القطاع المصرفي في أبو ظبي فقد تأثر بالأزمة المالية ولكن المصارف العاملة في هذا القطاع تتميز بقاعدة صلبة لرأس المال والاحتياطيات، فضلاً عن تطبيق مقررات لجنة بازلII التي دخلت حيز التنفيذ الفعلي في نهاية عام (2009) باعتماد المنهج المعياري، مع قيام المصارف الرئيسة باستعمال طريقة التقييم الداخلي، وللحد من آثار الأزمة المالية قام البنك المركزي الإماراتي بمجموعة من الإجراءات لتوفير السيولة، ورفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال من (11%) إلى (12%)، أما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي الأردني فقد تأثر بشكل مباشر وغير مباشر بالأزمة المالية، فالاقتصاد الأردني هو اقتصاد مفتوح فهو جزء من هذا العالم ومتشابك في علاقات شتى بالاقتصاد العالمي، وترى الباحثة من خلال الاطلاع على الأدبيات ذات الصلة إن المصارف التجارية في الأردن كانت متحفظة ومتشددة إلى حدٍ ما في إجراءات منح الائتمان والتسهيلات الائتمانية ولديها الحق في هذا، فمن واجبها المحافظة على أموال المودعين لديها، فضلاً عن ذلك فقد طبقت معايير المحاسبة والافصاح المالية الدولية ومقررات لجنة بازل(II,III) وأنظمة فعالة للإدارة المخاطر لدى هذه المصارف ومنها أنظمة فعالة للإنذار المبكر والتصحيح الفوري لدى جهاز الرقابة على المصارف، أما فيما يتعلق بالمصارف العراقية فعلى الرغم من كون نشاطها داخلياً أكثر مما هو خارجي بسبب المحددات الإدارية والقانونية التي وضعت على نشاطها ما قبل عام (2003) وظروف الاقتصاد العراقي، إلا أن البنك المركزي العراقي استفاد من دروس الأزمة المالية العالمية في إحكام الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية مع تطوير مهامها، أما القطاع المصرفي في قطر فهو ملتزم إلى حدٍ بعيد بتطبيق معايير لجنة بازلIII، فقد اتخذ مجموعة من الإجراءات من أجل تفادي الأزمة، إذ قام في (2008) سنة وقوع الأزمة بتخفيض سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية من أجل تعزيز وضع السيولة لديه، وفعلاً نجح في ذلك، إذ أعلن مصرف قطر المركزي إن وضع السيولة جيد جداً وهو الآن يحارب التضخم، فضلاً عن ذلك فالمصارف القطرية تتمتع بتصنيفات ائتمانية عالية ودعم سيادي قوي ونسبة ربحية مرتفعة ونمو مستمر في الودائع وجودة الموجودات ونسب منخفضة جداً من القروض المتعثرة.

المبحث الثالث

تحليل الارتباط والأثر للمتغيرات محل الدراسة

يعد تحليل الارتباط أحد الأدوات الإحصائية لإيجاد مصفوفة الارتباط (معامل الارتباط لبيرسون) لمجموعة من المتغيرات قد يكون أحدها متغيراً معتمداً والباقي متغيرات مستقلة، وفي هذه الحالة يمكن ايجاد مجموعة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد. وذلك للتأكد من قوة العلاقة بين تلك المتغيرات، أو قد تكون جميع هذه المتغيرات مستقلة فيما بينها، وبذلك فإن الغرض من حساب مصفوفة الارتباط هو التأكد من استقلالية هذه المتغيرات، وهذا ما تم اعتماده في هذه الدراسة، على اعتبار أن قياس قوة العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة يمكن الاستدلال عليه عبر تحليل الانحدار المتعدد، ويظهر الجدول (51-4) معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة للدراسة في القطاع المصرفي السعودي للمدة (2006-2010)، وتوضح الأشكال (43-4)، (44-4)، (45-4)، (46-4)، (47-4) الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي السعودي التي تم قياسها خلال مدة الدراسة، التي توضح عدم وجود علاقة ارتباط قوية موجبة أو سالبة، فضلاً عن عدم معنوية الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (1%)، (5%)، (10%). وهذا ما يؤكد استقلالية المتغيرات المستقلة وعدم تداخلها في التأثير في المتغير المعتمد، فضلاً عن التخلص من مشكلة التداخل الخطي، التي تدعم نتائج تحليل الانحدار المتعدد.

جدول (51-4)

معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة المستقلة في القطاع المصرفي السعودي خلال مدة الدراسة

	متانة رأس المال	مؤشر الودائع	مؤشر الربحية	مؤشر السيولة	السنة
متانة رأس المال	1				2006
مؤشر الودائع	0.448(**) (0.038)	1			
مؤشر الربحية	0.224 (0.507)	0.043 0.899	1		
مؤشر السيولة	0.271 (0.421)	0.256 (0.448)	0.110 (0.748)	1	
السنة	**مؤشر السيولة**	**مؤشر الربحية**	**مؤشر الودائع**	**متانة رأس المال**	
متانة رأس المال	1				2007
مؤشر الودائع	0.723 (0.112)	1			
مؤشر الربحية	0.046- (0.894)	0.063- (0.855)	1		
مؤشر السيولة	0.029- (0.931)	0.157 (0.646)	0.367 (0.267)	1	

	متانة رأس المال	مؤشر الودائع	مؤشر الربحية	مؤشر السيولة	السنة
متانة رأس المال	1				2008
مؤشر الودائع	0.050 (0.883)	1			
مؤشر الربحية	0.448- (0.167)	0.340- (0.306)	1		
مؤشر السيولة	0.157 (0.645)	0.337(**) (0.035)	0.118 (0.730)	1	
	متانة رأس المال	**مؤشر الودائع**	**مؤشر الربحية**	**مؤشر السيولة**	**السنة**
متانة رأس المال	1				2009
مؤشر الودائع	0.310(*) (0.094)	1			
مؤشر الربحية	0.343 (0.302)	0.061- (0.858)	1		
مؤشر السيولة	0.060 (0.860)	0.209 (0.537)	0.561-(*) (0.072)	1	
	متانة رأس المال	**مؤشر الودائع**	**مؤشر الربحية**	**مؤشر السيولة**	**السنة**
متانة رأس المال	1				2010
مؤشر الودائع	0.526(*) (0.097)	1			
مؤشر الربحية	0.489- (0.127)	0.344- (0.300)	1		
مؤشر السيولة	0.678(*) (0.057)	0.566(*) (0.070)	0.607- (0.105)	1	

*P<0.1 **P<0.05 ***P<0.01 ( ) refers to t-value calculated

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

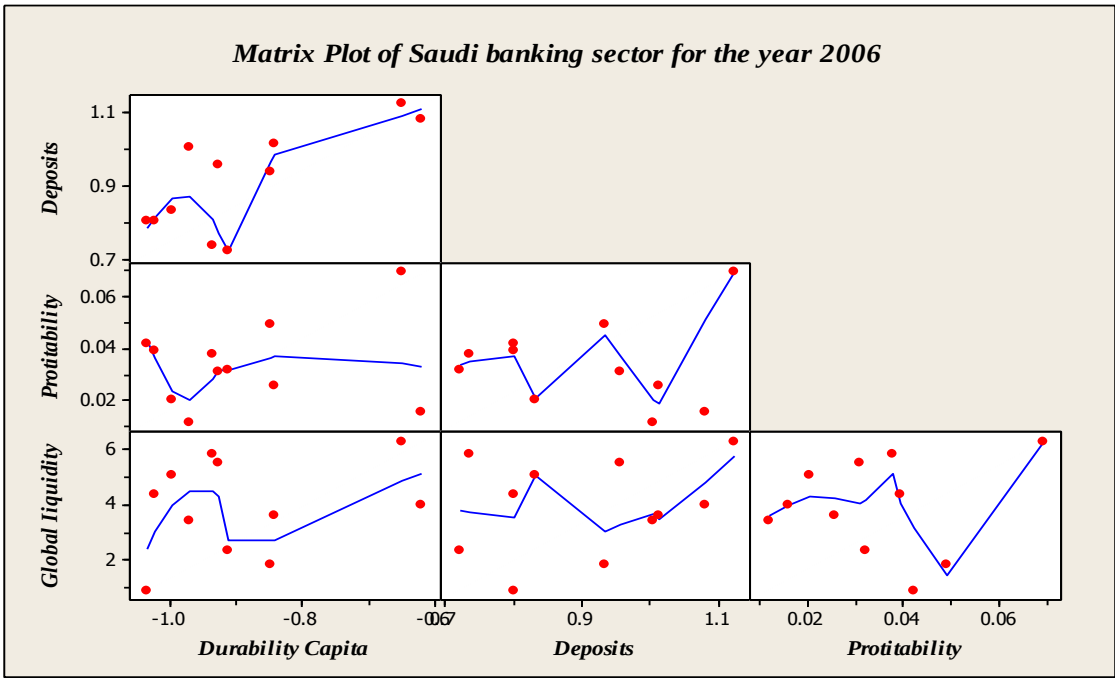

شكل (42-4)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي السعودي سنة (2006)

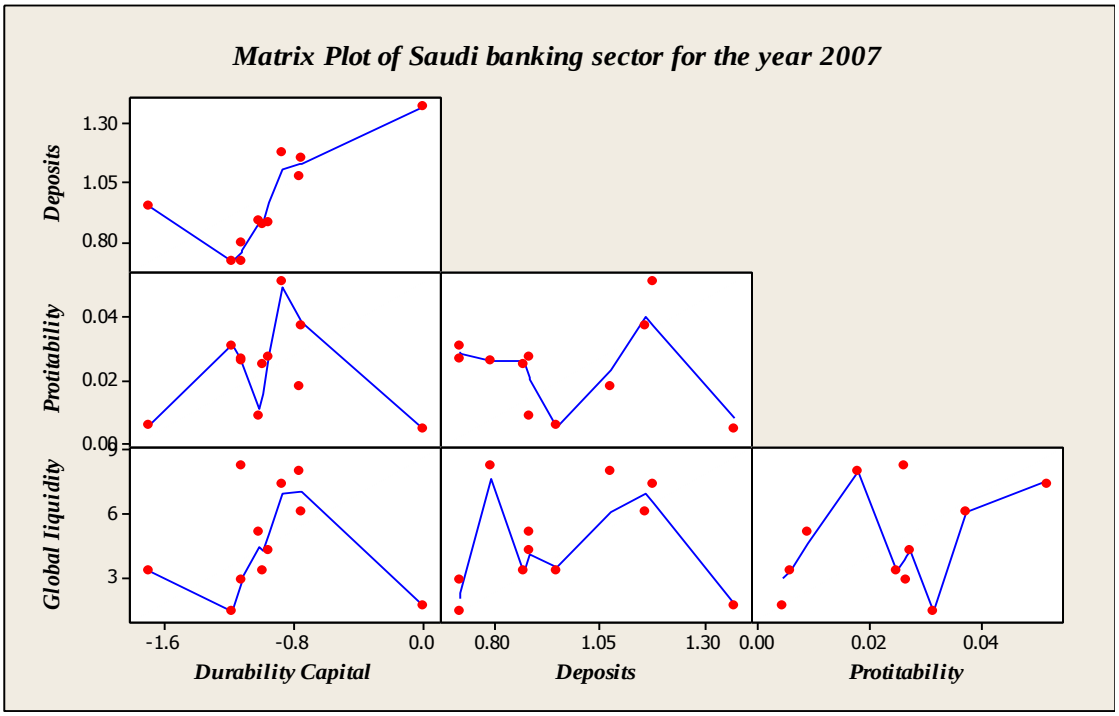

شكل (4-43)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي السعودي سنة (2007)

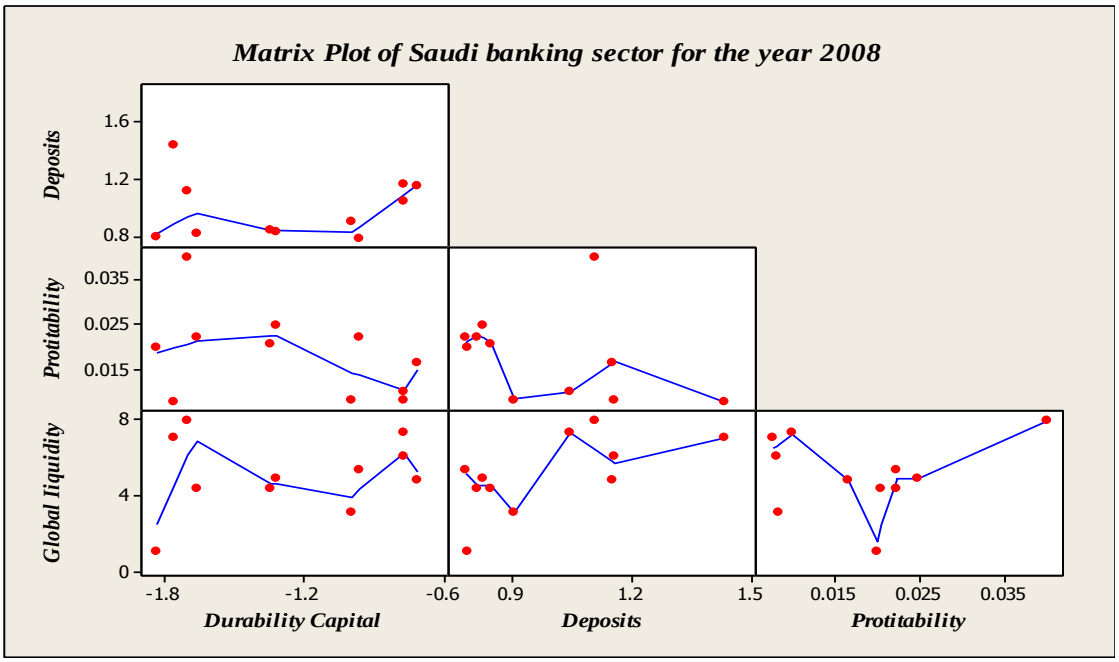

شكل (4-44)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي السعودي سنة (2008)

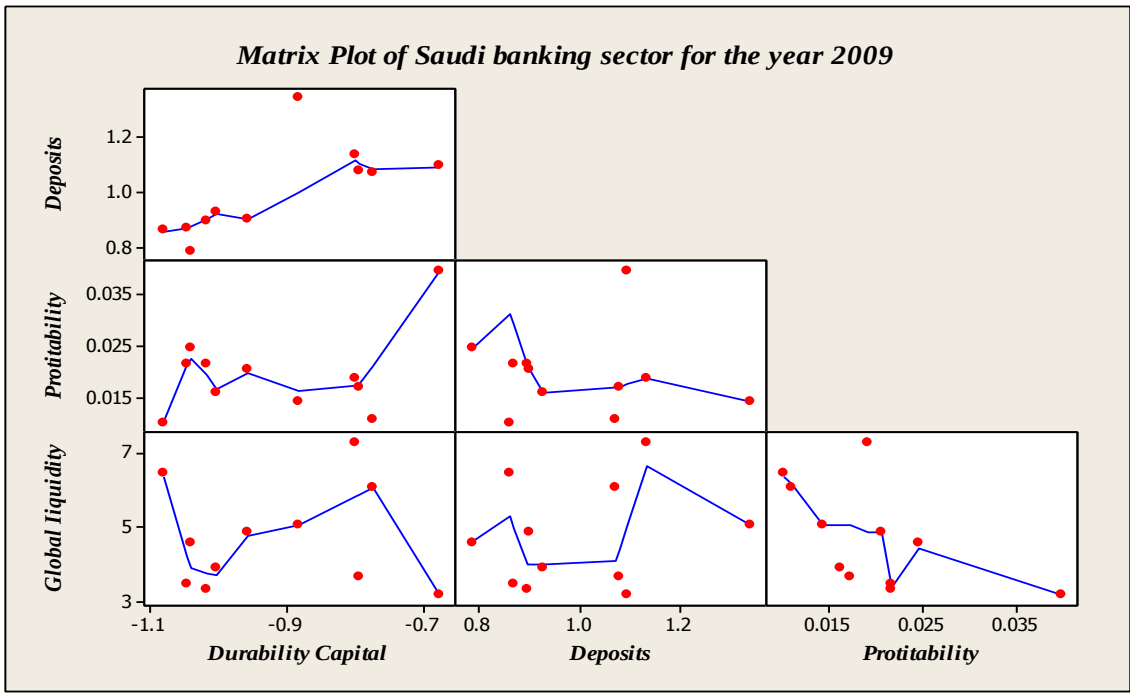

شكل (4-45)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي السعودي سنة (2009)

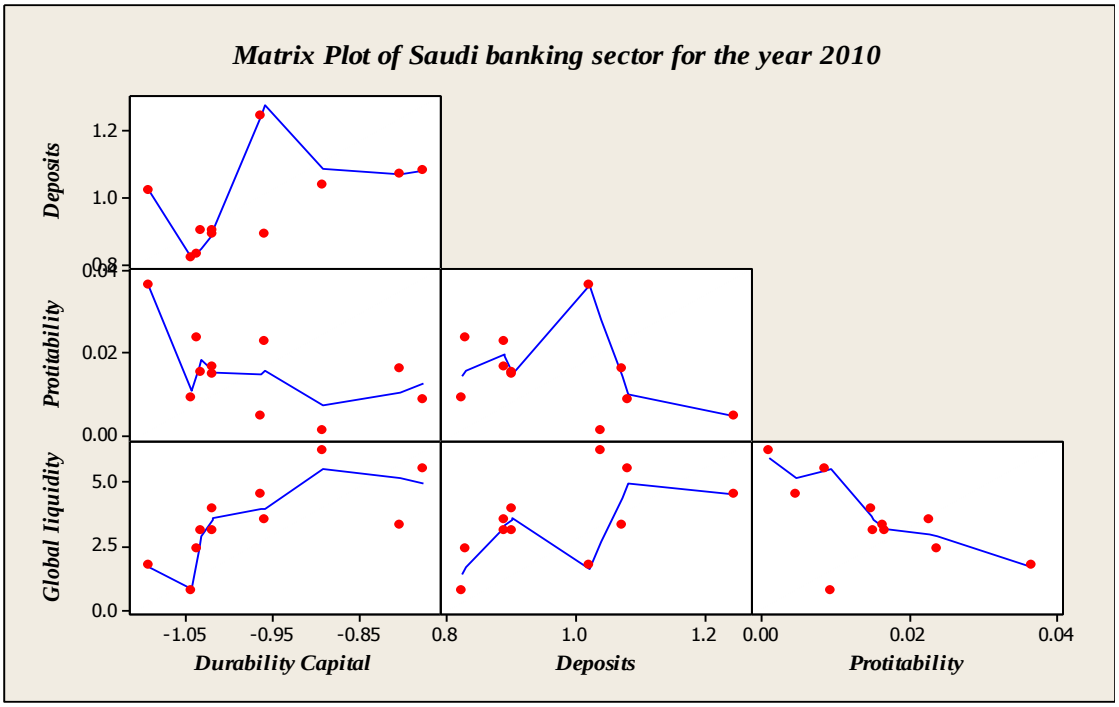

شكل (4-46)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي السعودي سنة (2010)

ويظهر الجدول (52–4) معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة (متانة رأس المال ومؤشر الودائع ومؤشر الربحية ومؤشر السيولة) في القطاع المصرفي الإماراتي للمدة (2006–2010)، وتوضح الأشكال (48–4)، (49–4)، (50–4)، (51–4)، (52–4) الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي الإماراتي التي تم قياسها خلال مدة الدراسة، التي توضح عدم وجود علاقة ارتباط قوية موجبة أو سالبة، فضلاً عن عدم معنوية الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (1%)،(5%)،(10%). وهذا ما يؤكد استقلالية المتغيرات المستقلة وعدم تداخلها في التأثير على المتغير المعتمد، فضلاً عن التخلص من مشكلة التداخل الخطي، التي تدعم نتائج تحليل الانحدار المتعدد.

جدول (52-4)

معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة المستقلة في القطاع المصرفي لأبو ظبي

	متانة رأس المال	مؤشر الودائع	مؤشر الربحية	مؤشر السيولة	السنة
متانة رأس المال	1				2006
مؤشر الودائع	0.439(**) (0.050)	1			
مؤشر الربحية	0.162- (0.564)	0.017 (0.953)	1		
مؤشر السيولة	0.034- (0.904)	0.105- (0.709)	0.334- (0.224)	1	
	متانة رأس المال	**مؤشر الودائع**	**مؤشر الربحية**	**مؤشر السيولة**	**السنة**
متانة رأس المال	1				2007
مؤشر الودائع	-0.534(**) (0.040)	1			
مؤشر الربحية	0.174 (0.535)	0.336 (0.221)	1		
مؤشر السيولة	0.183 (0.515)	0.182- (0.517)	0.124- (0.659)	1	
	متانة رأس المال	**مؤشر الودائع**	**مؤشر الربحية**	**مؤشر السيولة**	**السنة**
متانة رأس المال	1				2008
مؤشر الودائع	0.566(**) (0037)	1			
مؤشر الربحية	0.106 (0.708)	0.485(*) (0.067)	1		
مؤشر السيولة	0.249 (0.370)	0.116 (0.681)	0.353- (0.197)	1	
	متانة رأس المال	**مؤشر الودائع**	**مؤشر الربحية**	**مؤشر السيولة**	**السنة**
متانة رأس المال	1				2009
مؤشر الودائع	0.029 (0.918)	1			
مؤشر الربحية	0.405(*) (0.055)	0.411 (0.128)	1		
مؤشر السيولة	0.100- (0.723)	0.263- (0.344)	0.360- (0.188)	1	

	متانة رأس المال	مؤشر الودائع	مؤشر الربحية	مؤشر السيولة	السنة
متانة رأس المال	1				2010
مؤشر الودائع	0.120 (0.670)	1			
مؤشر الربحية	0.017- (0.952)	0.195- (0.487)	1		
مؤشر السيولة	0.133- (0.636)	0.017 (0.952)	0.246 (0.378)	1	

*P<0.1 **P<0.05 ***P<0.01 ( ) refers to t-value calculated

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

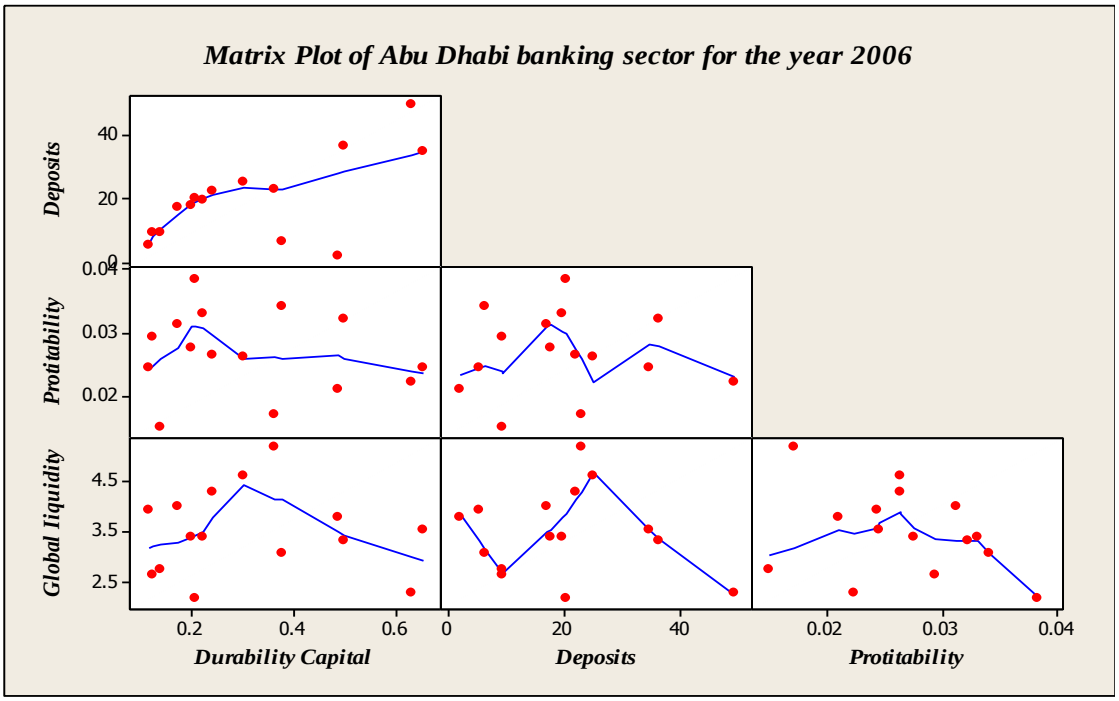

شكل (4-47)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي لأبو ظبي سنة (2006)

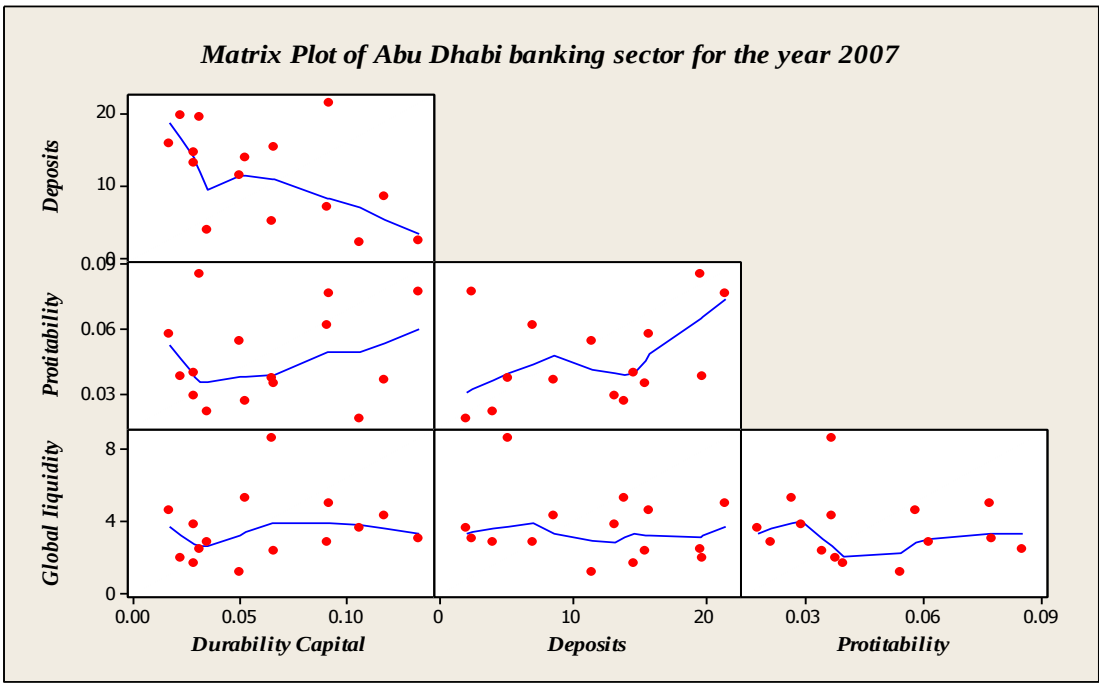

شكل (4-48)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي لأبو ظبي سنة (2007)

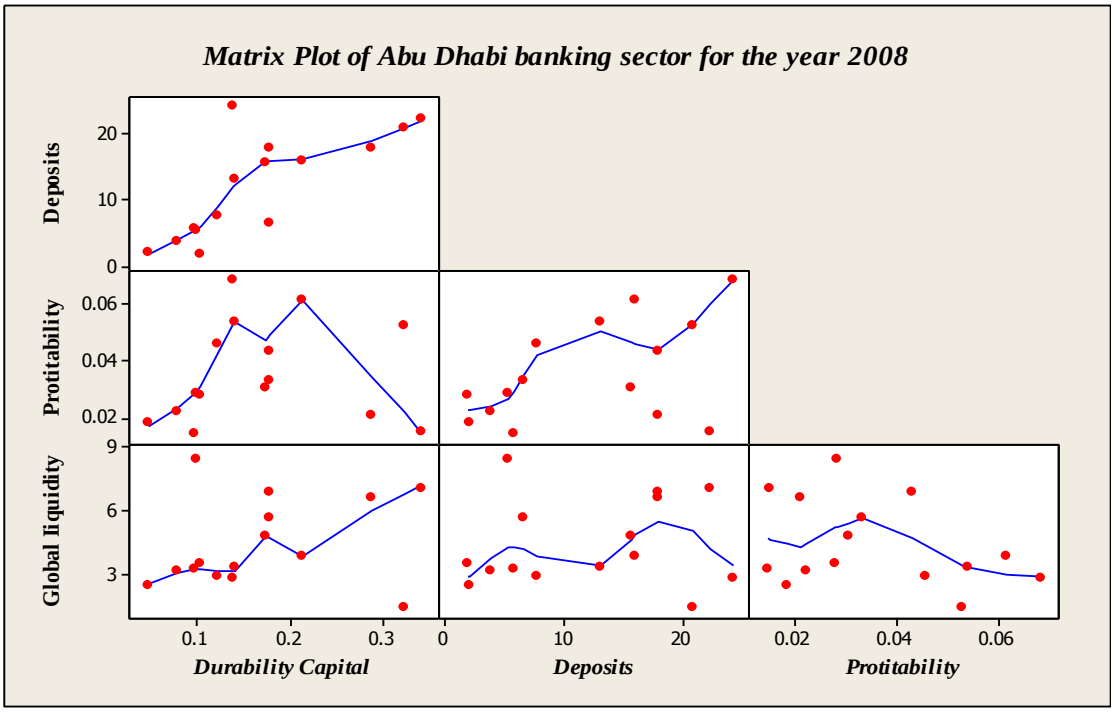

شكل (4-49)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي لأبو ظبي سنة (2008)

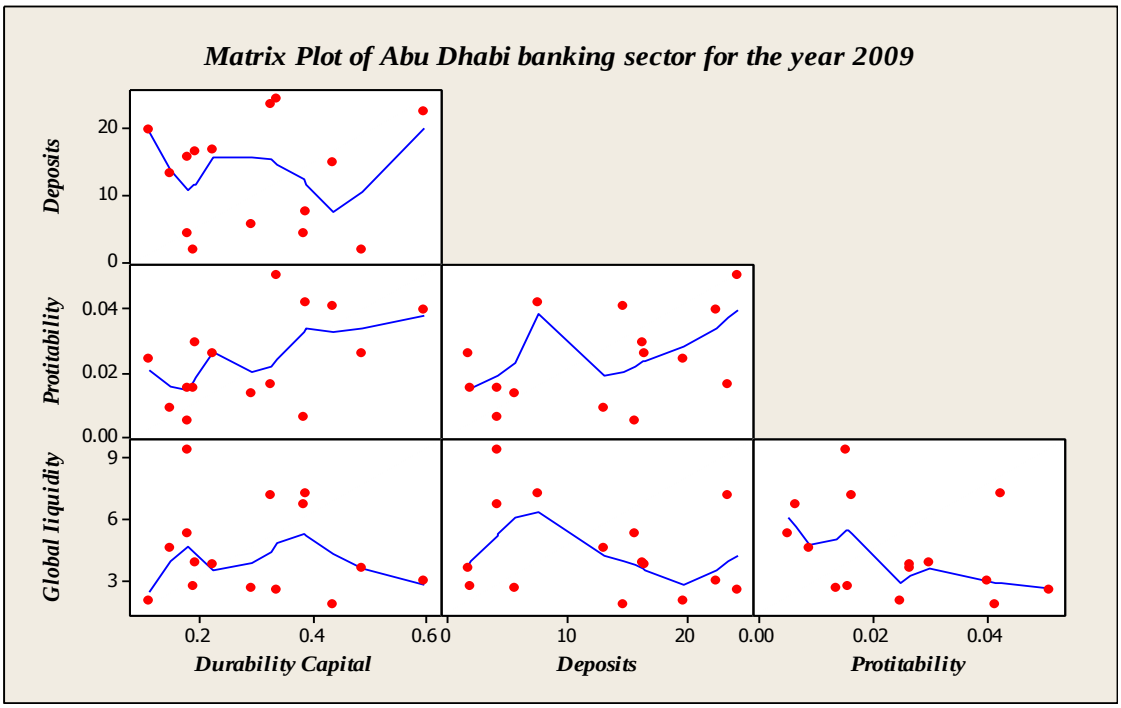

شكل (4-50)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي لابو ظبي سنة (2009)

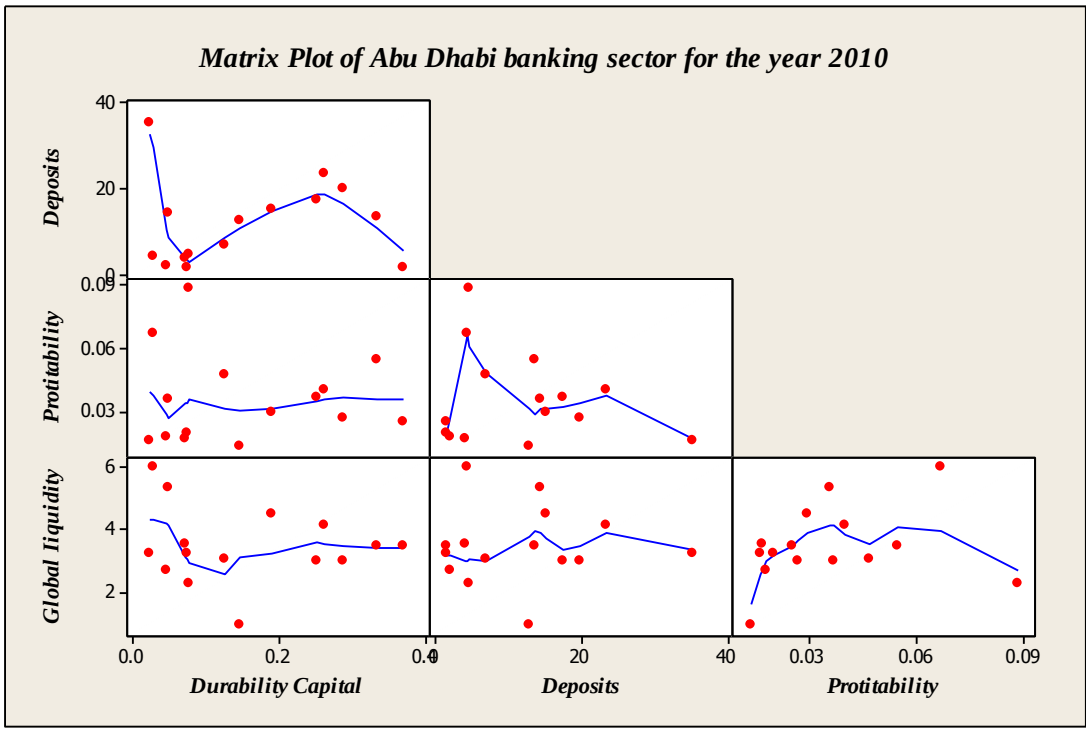

شكل (4-51)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي لأبو ظبي سنة (2010)

ويظهر الجدول (4-53) معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة للدراسة في القطاع المصرفي الأردني للمدة (2006-2010).

جدول (4-53)

معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة المستقلة في القطاع المصرفي الأردني

	متانة رأس المال	مؤشر الودائع	مؤشر الربحية	مؤشر السيولة	السنة
متانة رأس المال	1				2006
مؤشر الودائع	0.425 (0.148)	1			
مؤشر الربحية	0.092- (0.764)	0.135 (0.661)	1		
مؤشر السيولة	0283- (0.349)	0.076 (0.805)	0.123- (0.690)	1	
	متانة رأس المال	**مؤشر الودائع**	**مؤشر الربحية**	**مؤشر السيولة**	**السنة**
متانة رأس المال	1				2007
مؤشر الودائع	0.514(**) (0358)	1			
مؤشر الربحية	0.244 (0.421)	0.082 (0.791)	1		
مؤشر السيولة	0.014- (0.963)	0.049 (0.873)	0.020- (0.950)	1	
	متانة رأس المال	**مؤشر الودائع**	**مؤشر الربحية**	**مؤشر السيولة**	**السنة**
متانة رأس المال	1				2008
مؤشر الودائع	0.194 (0.526)	1			
مؤشر الربحية	0.026- (0.933)	0.079- (0.796)	1		
مؤشر السيولة	0.055- (0.857)	0.411- (0.163)	0.170 (0.578)	1	
	متانة رأس المال	**مؤشر الودائع**	**مؤشر الربحية**	**مؤشر السيولة**	**السنة**
متانة رأس المال	1				2009
مؤشر الودائع	0.242- (0.427)	1			
مؤشر الربحية	0.448- (0.125)	0.053- (0.863)	1		
مؤشر السيولة	-0.581(**) (0.037)	0.282 (0.350)	0.366 (0.219)	1	
	متانة رأس المال	**مؤشر الودائع**	**مؤشر الربحية**	**مؤشر السيولة**	**السنة**
متانة رأس المال	1				2010
مؤشر الودائع	0.246 (0.417)	1			
مؤشر الربحية	0.236 (0.438)	0.203- (0.507)	1		
مؤشر السيولة	0.324 (0.280)	0.356 (0.232)	0.049- (0.874)	1	

*P<0.1 **P<0.05 ***P<0.01 ( ) refers to t-value calculated

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

وتوضح الأشكال (4-53)،(4-54)،(4-55)،(4-56)،(4-57) الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي الأردني التي تم قياسها خلال مدة

الدراسة، والتي توضح عدم وجود علاقة ارتباط قوية موجبة أو سالبة، فضلاً عن عدم معنوية الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (1%)،(5%)،(10%). وهذا ما يؤكد استقلالية المتغيرات المستقلة وعدم تداخلها في التأثير في المتغير المعتمد، التي تدعم نتائج تحليل الانحدار المتعدد، فضلاً عن التخلص من مشكلة التداخل الخطي.

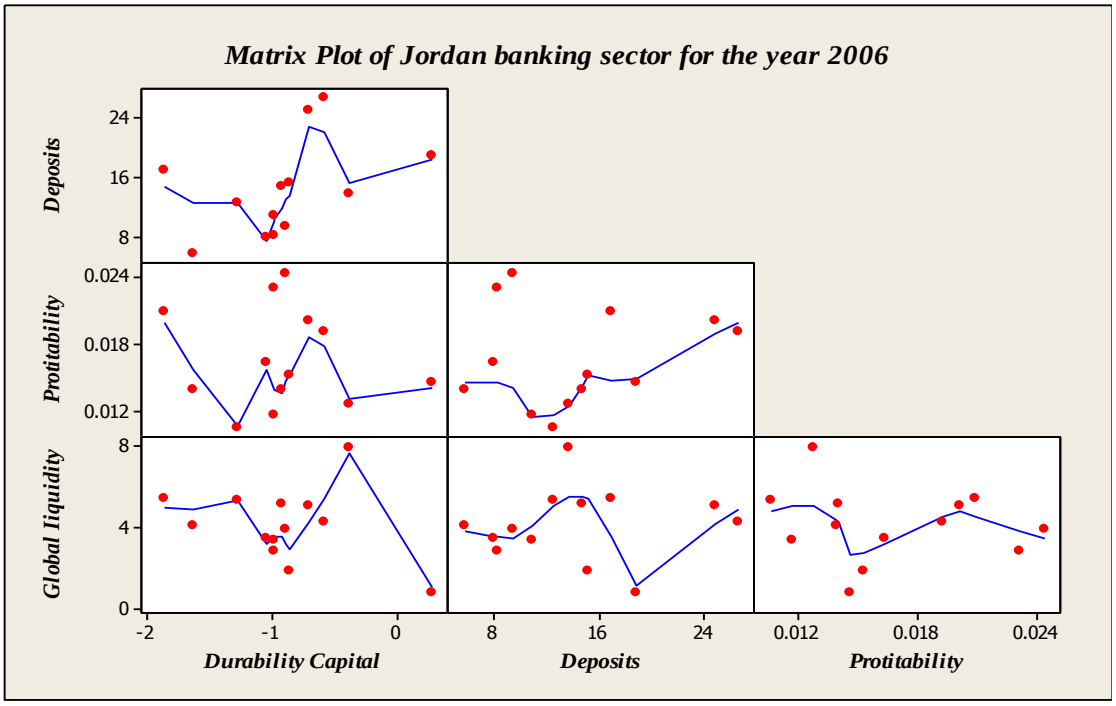

شكل (4-52)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي الأردني سنة (2006)

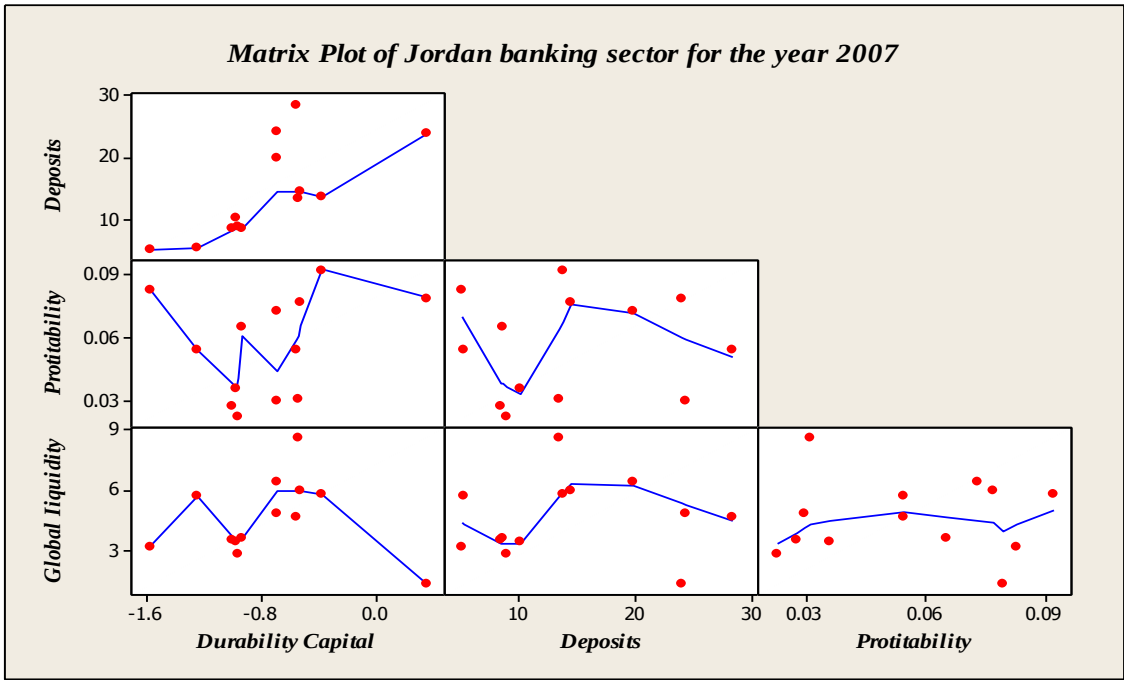

شكل (4-53)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي الأردني سنة (2007)

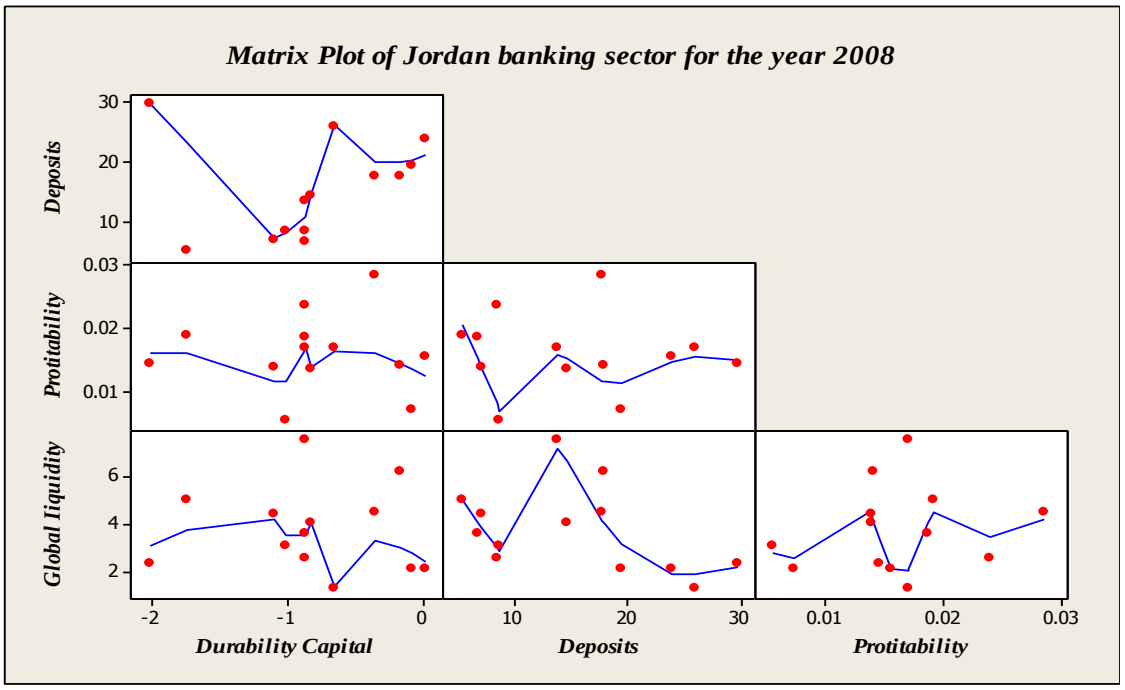

شكل (4-54)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي الأردني سنة (2008)

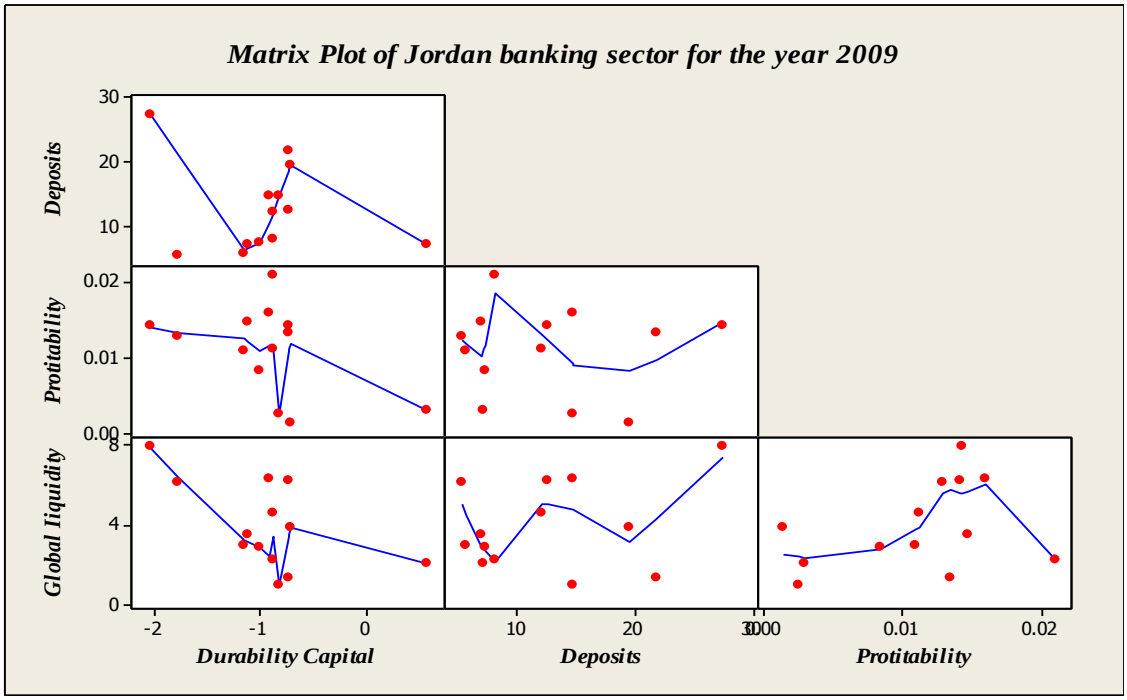

شكل (4-55)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي الأردني سنة (2009)

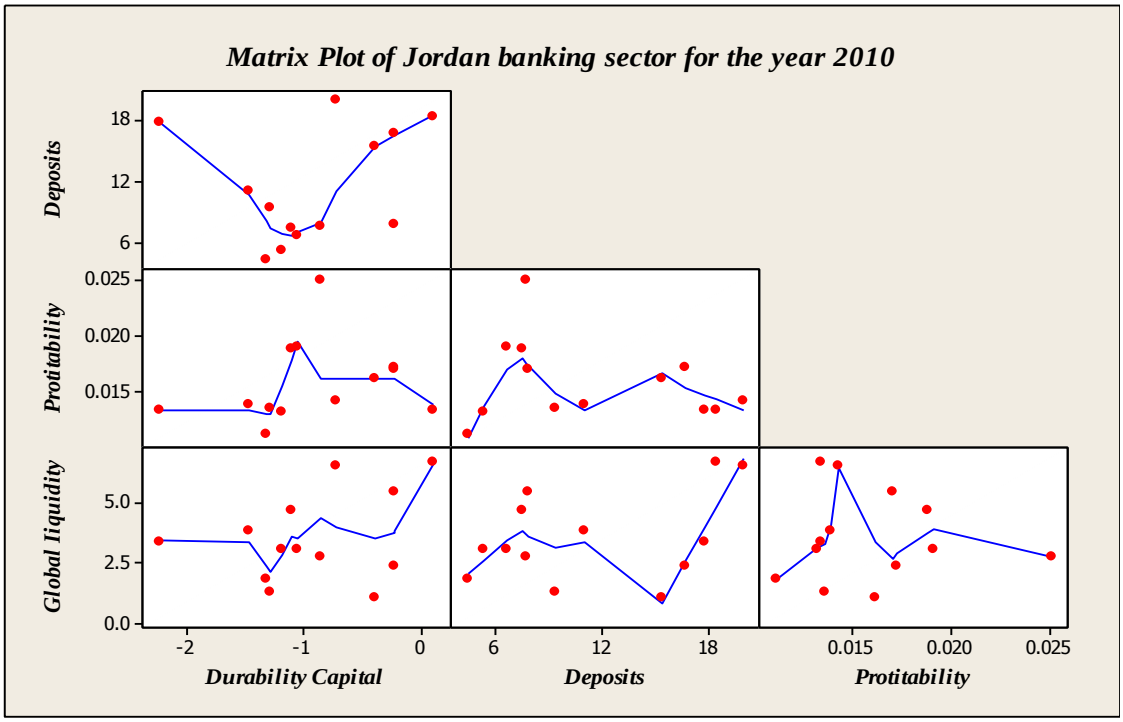

شكل (4-56)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي الأردني سنة (2010)

ويظهر الجدول (4-54) معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة الأربعة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2006-2010)، وتوضح الأشكال (4-58)،(4-59)،(4-60)، (4-61)،(4-62) الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي العراقي التي تم قياسها خلال مدة الدراسة، والتي توضح عدم وجود علاقة ارتباط قوية موجبة أو سالبة، فضلاً عن عدم معنوية الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (1%)،(5%)،(10%). وهذا ما يؤكد استقلالية المتغيرات المستقلة وعدم تداخلها في التأثير في المتغير المعتمد، فضلاً عن التخلص من مشكلة التداخل الخطي، التي تدعم نتائج تحليل الانحدار المتعدد.

جدول (4-54)

معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة المستقلة

في القطاع المصرفي العراقي خلال مدة الدراسة

السنة	مؤشر السيولة	مؤشر الربحية	مؤشر الودائع	متانة رأس المال	
2006				1	متانة رأس المال
			1	0.166- (0.553)	مؤشر الودائع
		1	0.001 (0.998)	0.264- (0.342)	مؤشر الربحية
	1	0.304- (0.271)	0.002- (0.994)	0530(**) (0.042)	مؤشر السيولة

	متانة رأس المال	مؤشر الودائع	مؤشر الربحية	مؤشر السيولة	السنة
متانة رأس المال	1				2007
مؤشر الودائع	0.353 (0.197)	1			
مؤشر الربحية	0.360 (0.188)	0.183 (0.513)	1		
مؤشر السيولة	0.155- (0.581)	0.085- (0.762)	0.376- (0.167)	1	
	متانة رأس المال	**مؤشر الودائع**	**مؤشر الربحية**	**مؤشر السيولة**	**السنة**
متانة رأس المال	1				2008
مؤشر الودائع	0.046 (0.871)	1			
مؤشر الربحية	0.178- (0.525)	0.504(*) (0.056)	1		
مؤشر السيولة	0.158 (0.573)	0.676(***) (0.006)	0.218 (0.436)	1	
	متانة رأس المال	**مؤشر الودائع**	**مؤشر الربحية**	**مؤشر السيولة**	**السنة**
متانة رأس المال	1				2009
مؤشر الودائع	0.448(*) (0.094)	1			
مؤشر الربحية	0.081- (0.774)	0.041- (0.884)	1		
مؤشر السيولة	0.478(***) (0.005)	0.476(*) (0.073)	0.304- (0.271)	1	
	متانة رأس المال	**مؤشر الودائع**	**مؤشر الربحية**	**مؤشر السيولة**	**السنة**
متانة رأس المال	1				2010
مؤشر الودائع	0.490(*) (0.064)	1			
مؤشر الربحية	0.317- (0.249)	0.119- (0.674)	1		
مؤشر السيولة	0.527(***) (0.004)	0.200 (0.476)	0.376- (0.168)	1	

*P<0.1 **P<0.05 ***P<0.01 ( ) refers to t-value calculated

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

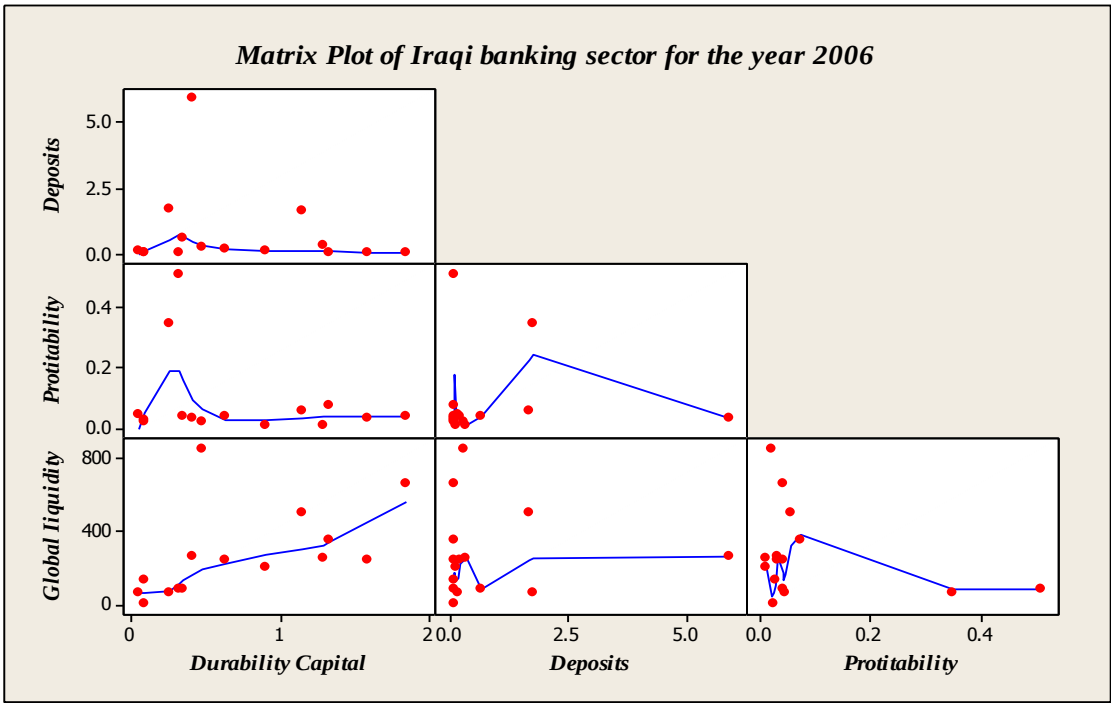

شكل (4-57)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي العراقي سنة (2006)

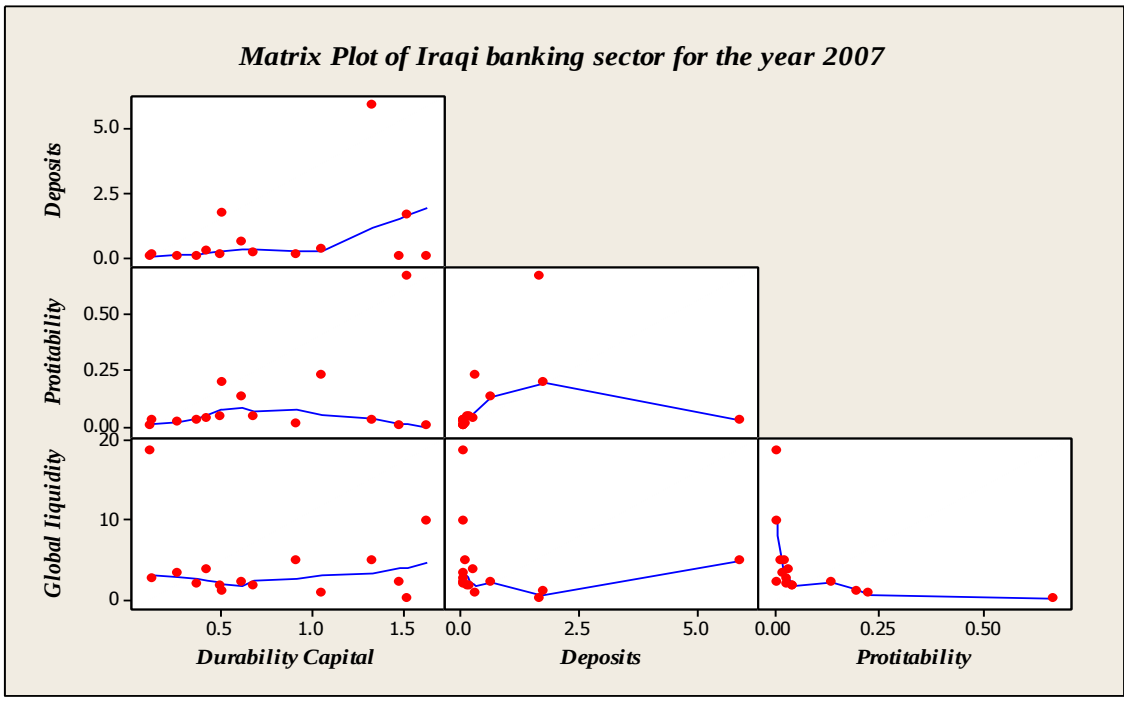

شكل (4-58)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي العراقي سنة)2007(

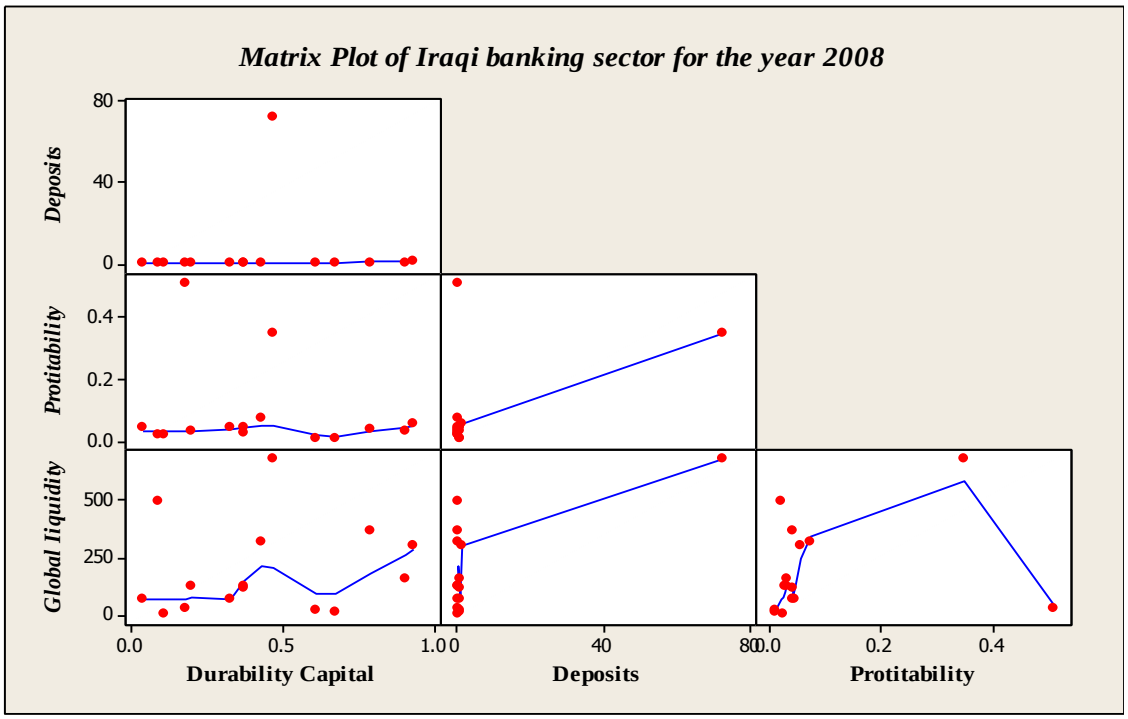

شكل (4-59)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي العراقي سنة (2008)

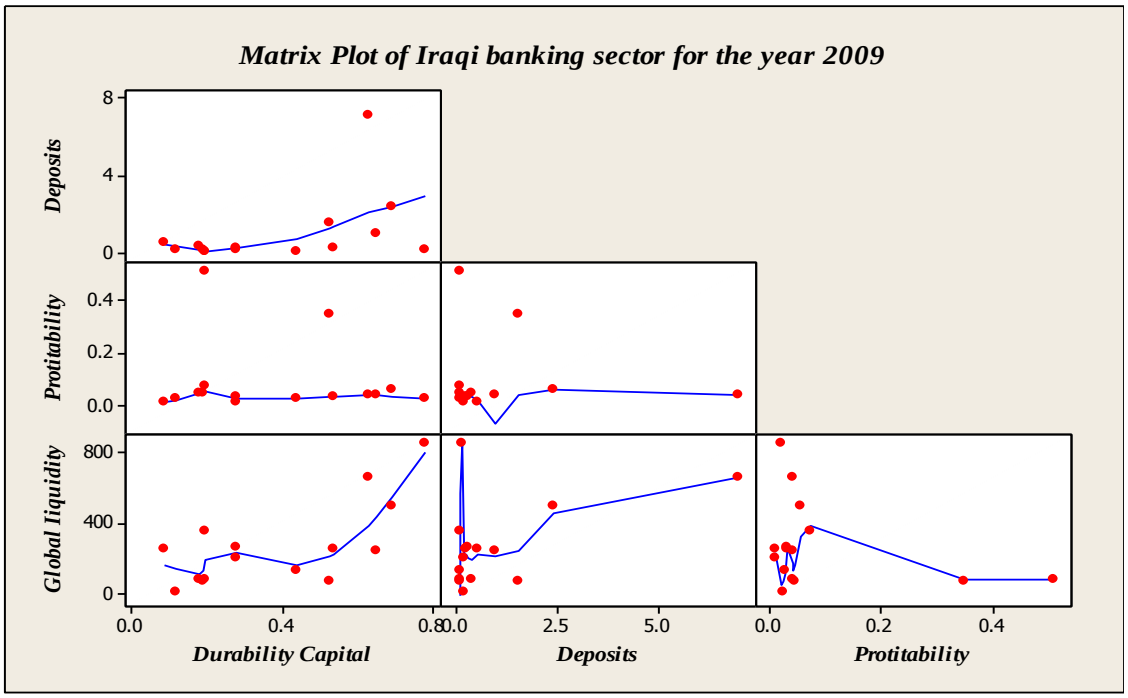

شكل (4-60)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي العراقي سنة (2009)

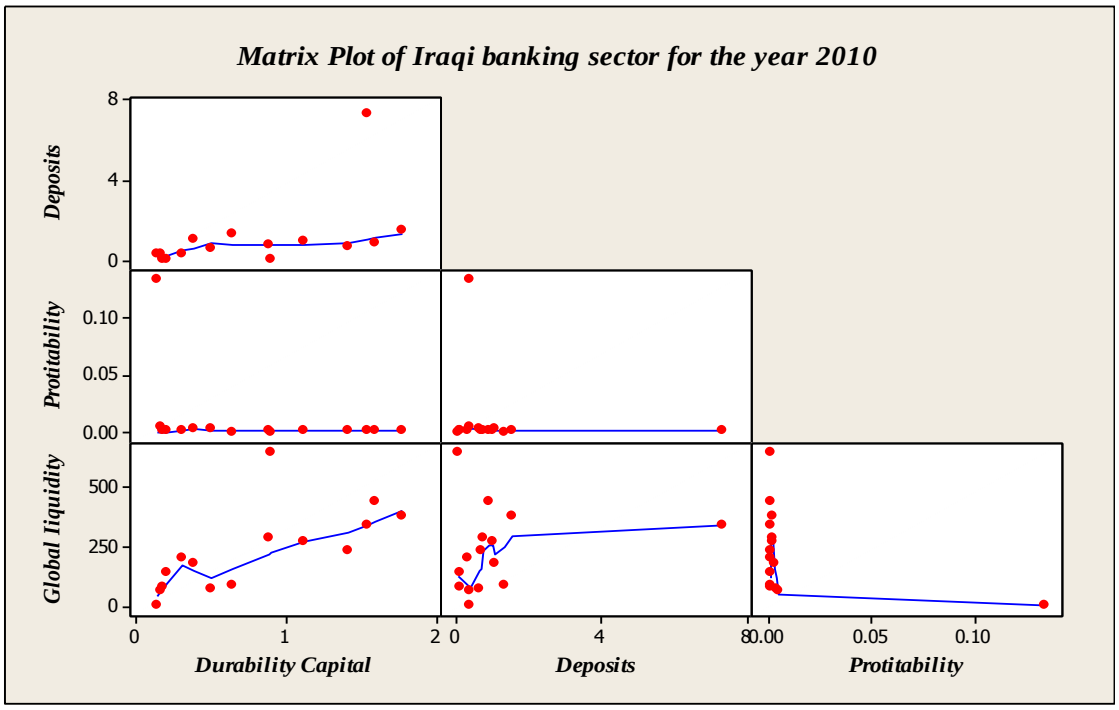

شكل (4-61)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي العراقي سنة (2010)

ويظهر الجدول (4-56) معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة للدراسة في القطاع المصرفي القطري للمدة (2006-2010).

جدول (4-55)

معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة المستقلة

في القطاع المصرفي القطري خلال مدة الدراسة

السنة	مؤشر السيولة	مؤشر الربحية	مؤشر الودائع	متانة رأس المال	
2006				1	متانة رأس المال
			1	0.527(**) (0.015)	مؤشر الودائع
		1	0.023- (0.951)	0.359 (0.309)	مؤشر الربحية
	1	0.045 (0.902)	0.005 (0.989)	0.142- (0.696)	مؤشر السيولة
السنة	**مؤشر السيولة**	**مؤشر الربحية**	**مؤشر الودائع**	**متانة رأس المال**	
2007				1	متانة رأس المال
			1	0.538(**) (0.015)	مؤشر الودائع
		1	0.302 (0.396)	0.240 (0.505)	مؤشر الربحية
	1	0.268 (0.453)	0.025 (0.945)	0.286 (0.422)	مؤشر السيولة

	متانة رأس المال	مؤشر الودائع	مؤشر الربحية	مؤشر السيولة	السنة
متانة رأس المال	1				
مؤشر الودائع	0.425(*) (0.051)	1			
مؤشر الربحية	0.092- (0.800)	0.254 (0.478)	1		2008
مؤشر السيولة	0.204 (0.571)	0.048- (0.895)	0.206- (0.245)	1	
	متانة رأس المال	**مؤشر الودائع**	**مؤشر الربحية**	**مؤشر السيولة**	**السنة**
متانة رأس المال	1				
مؤشر الودائع	0.073 (0.840)	1			
مؤشر الربحية	0.361 (0.306)	0.420(**) (0.019)	1		2009
مؤشر السيولة	0.100- (0.783)	0.170 (0.638)	0.062- (0.864)	1	
	متانة رأس المال	**مؤشر الودائع**	**مؤشر الربحية**	**مؤشر السيولة**	**السنة**
متانة رأس المال	1				
مؤشر الودائع	0.614(**) (0.017)	1			
مؤشر الربحية	0.639(**) (0.047)	0.374 (0.288)	1		2010
مؤشر السيولة	0.022- (0.952)	0.488- (0.152)	0.205- (0.570)	1	

*P<0.1 **P<0.05 ***P<0.01 ( ) refers to t-value calculated

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

وتوضح الأشكال (63-4)،(64-4)،(65-4)،(66-4)،(67-4) الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي القطري التي تم قياسها خلال مدة الدراسة، والتي توضح عدم وجود علاقة ارتباط قوية موجبة أو سالبة، فضلاً عن عدم معنوية الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (1%)،(5%)،(10%). وهذا ما يؤكد استقلالية المتغيرات المستقلة وعدم تداخلها في التأثير في المتغير المعتمد، فضلاً عن التخلص من مشكلة التداخل الخطي، التي تدعم نتائج تحليل الانحدار المتعدد.

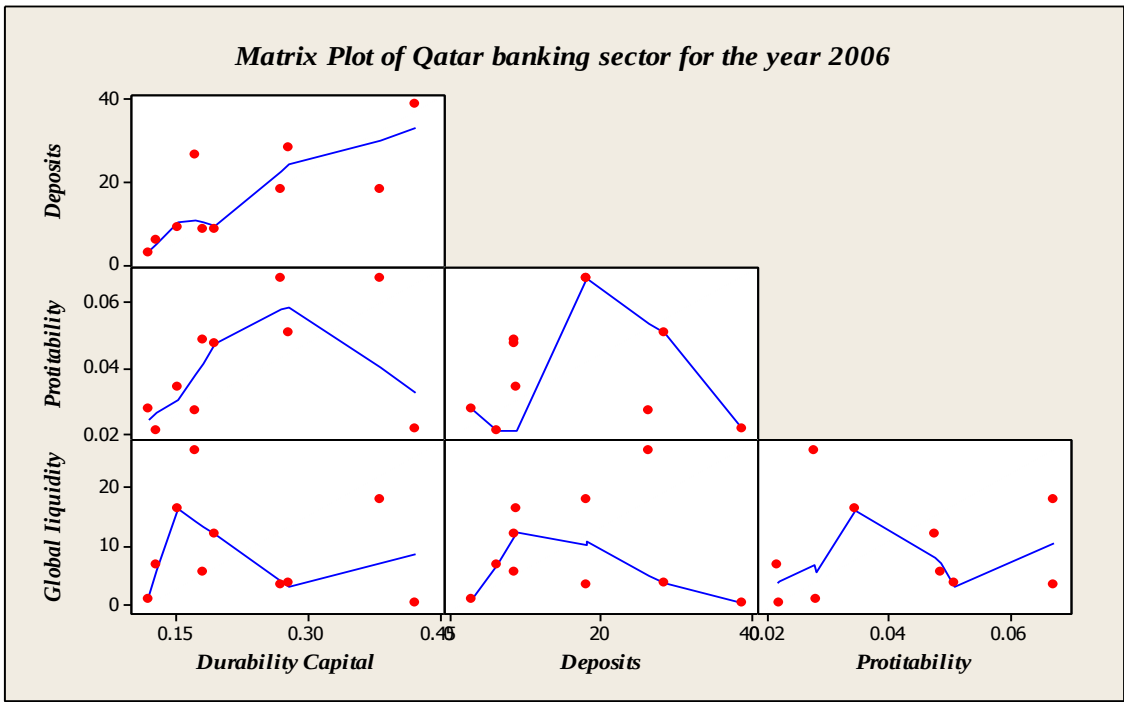

شكل (4-62)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي القطري سنة (2006)

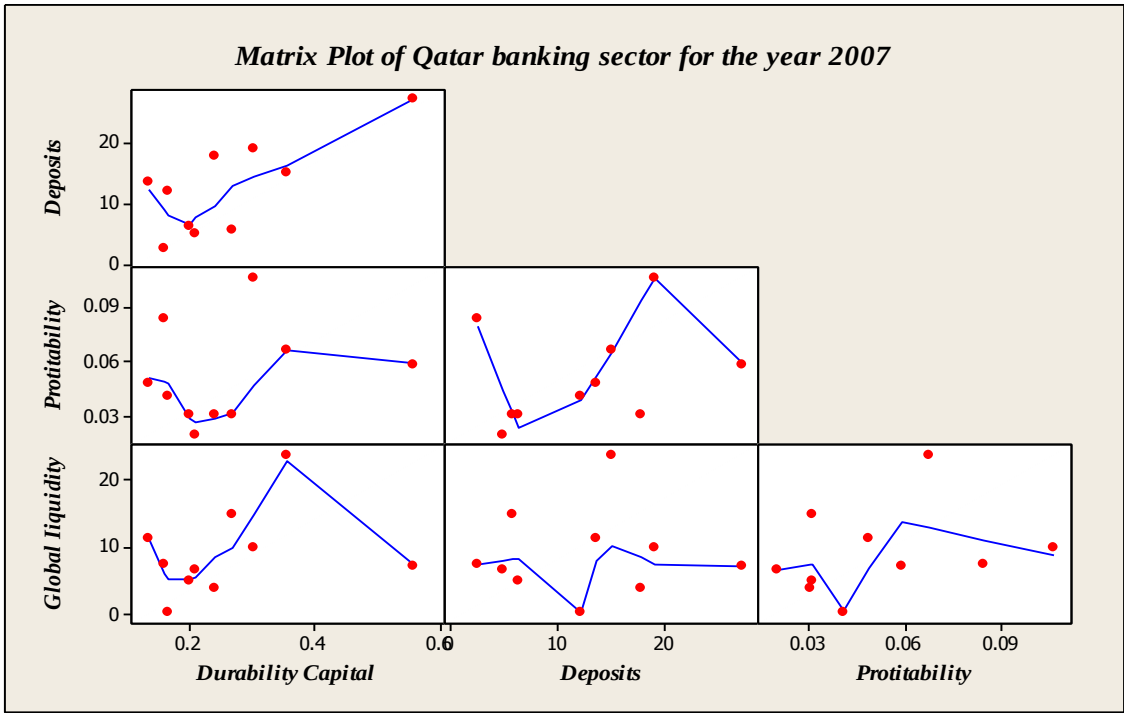

شكل (4-63)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي القطري سنة (2007)

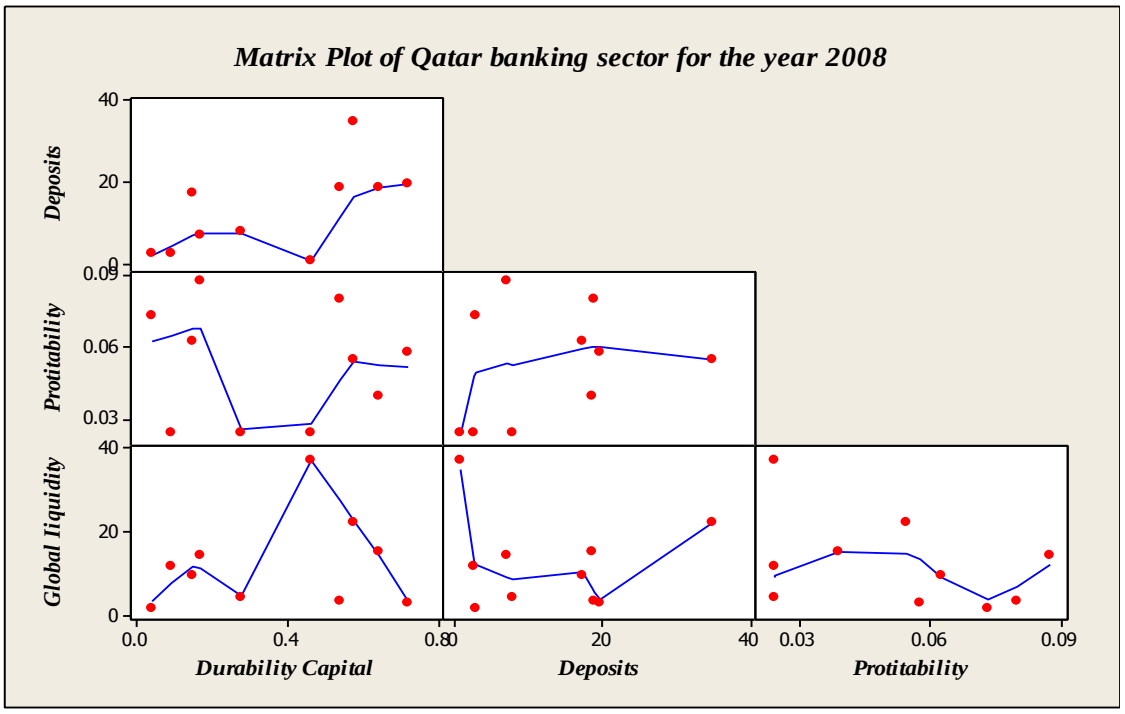

شكل (4-64)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي القطري سنة (2008)

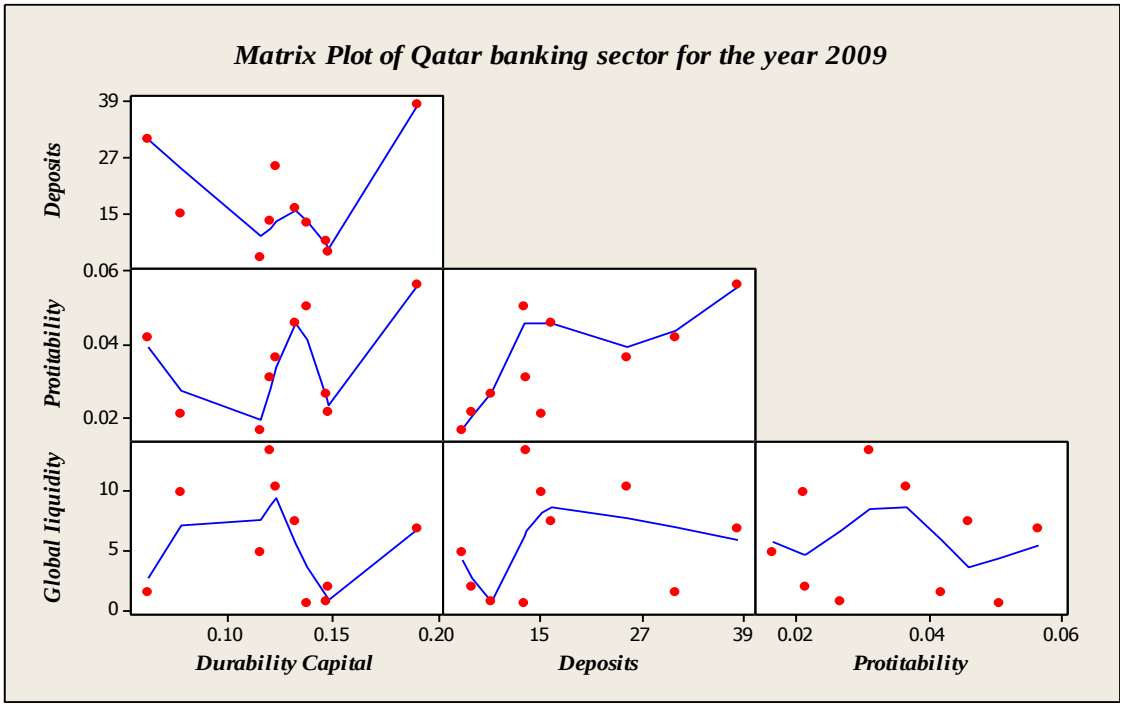

شكل (4-65)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي القطري سنة (2009)

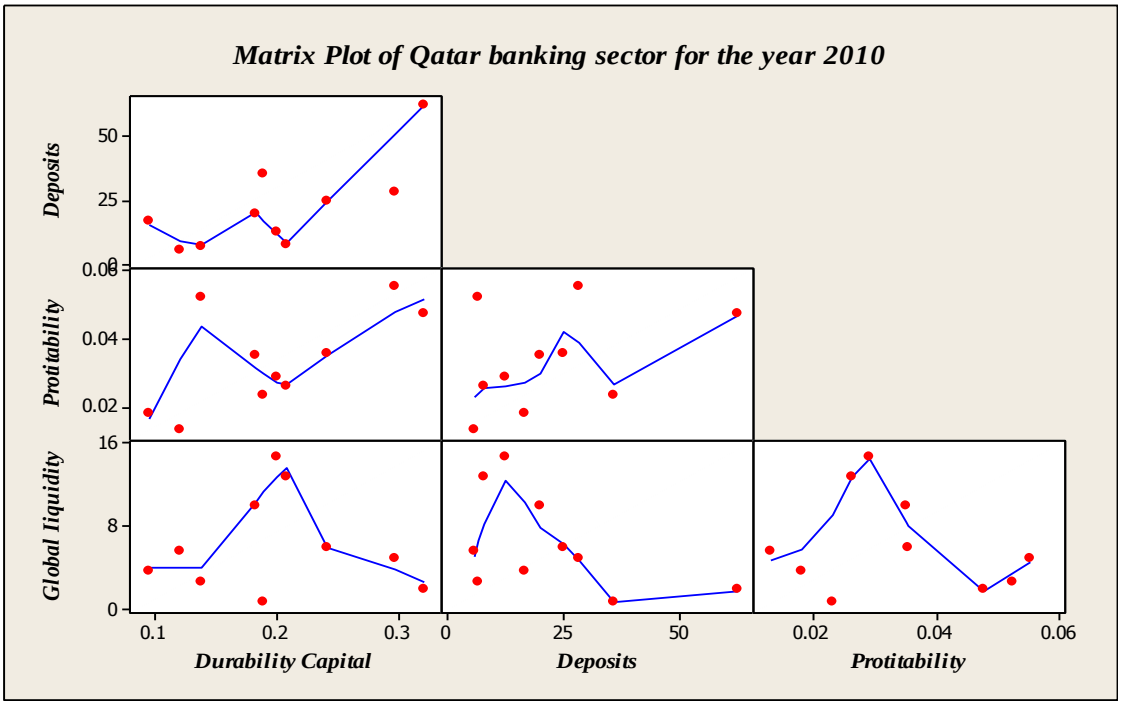

شكل (66-4)

الشكل الانتشاري للارتباط بين المتغيرات المستقلة في القطاع المصرفي القطري سنة (2010)

خلاصة

من خلال الجداول والأشكال والرسوم التوضيحية السابقة، تبين لنا إن عدم وجود علاقة ارتباط قوية موجبة أو سالبة بين المتغيرات المستقلة الأربعة، والمتغيرات مستقلة فيما بينها في جميع القطاعات عينة الدراسة وللمدة (2006-2010)، فضلاً عن عدم معنوية الدلالة الإحصائية عند مستوى (1%)،(5%)،(10%)، وهذا ما يؤكد لنا استقلالية المتغيرات المستقلة وعدم تداخلها في التأثير في المتغير المعتمد.

المبحث الرابع

اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

لغرض تحقيق هدف الدراسة واختبار فرضياتها، فقد تم الاعتماد على أنموذج الانحدار الخطي المتعدد. وتم الاعتماد على علاقات الأثر بين متغيرات الدراسة ومستوى الدلالة (المعنوية) (0.01)،(0.05)،(0.10) بوصفها من متطلبات الاختبارات الإحصائية (اختبار معامل التحديد، اختبارt، اختبارF) ولكونها المستوى المعنوي المتناول في أغلب الدراسات المالية والاقتصادية، وسيتم في هذا المبحث اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود علاقة ذات تأثير معنوي بين استدامة الائتمان وبعض المتغيرات التفسيرية التي تم تأشيرها في الدراسة، وذلك وفق كل قطاع مصرفي داخل ضمن عينة الدراسة، ولمدة قياس تمتد لخمس سنوات من سنة (2006) إلى نهاية (2010)، كما تم تطبيق الاختبارات على شكل مقطعي (Gross-Section) وفق مقتضيات الأمر، وقد تم تطبيق الأنموذج بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي الجاهز (Minitab.14).

ويوضح الجدول (56–4) نتائج أنموذج الأثر في استدامة الائتمان المصرفي (المتغير المعتمد) في القطاع المصرفي السعودي عينة الدراسة للفترة (2006–2010) بعد أن تم إدخال المتغيرات التفسيرية، التي تؤخذ بنظر الاعتبار من القائمين على لجنة بازل والمنظمات الدولية الأخرى، والمهتمين بإدارة الخطر في المصارف، وفيما يأتي نتائج هذا الأنموذج ومناقشتها:

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (56–4) الذي يبين تأثير المتغيرات المستقلة لعام (2006) في المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت معنوية المتغير المستقل الأول (مؤشر متانة رأس المال)، إذ كان له تأثير معنوي عند مستوى (1%)، وأشرت النتائج معنوية المتغير المستقل الثاني (مؤشر الودائع)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_2) (0.756) عند مستوى معنوية (10%)، فضلاً عن أن الإشارة (الموجبة) كانت منسجمة مع العلاقة المتوقعة، إذ كلما زادت قيم مؤشر الودائع، يقابلها زيادة في الاستدامة المالية، التي تمثل ارتفاع قدرة المصارف على الاستمرارية في منح الائتمان في أوقات الأزمات المالية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قيم ميل معامل التقدير لمؤشر الودائع بمقدار وحدة واحدة ويؤدي إلى زيادة الاستدامة المالية بمقدار (0.756). فيما أشرت نتائج تحليل الانحدار لعام (2006) ولباقي المتغيرات الداخلة في الأنموذج عدم معنويتها، كما يتضح من الجدول (56–4) إن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (4.71) عند مستوى معنوية أقل من (5%)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (75.9%) وتدل هذه القيمة المرتفعة لمعامل التحديد على قوة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، إذ أن ما نسبته (76%) يعود إلى المتغيرات المستقلة، وإن ما نسبته (24%) يعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها الأنموذج.

أما في عام (2007) فقد أظهرت نتائج التحليل الظاهرة في الجدول (56-4) تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت معنوية المتغير المستقل الثاني (مؤشر الودائع)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_2) (0.509) عند مستوى معنوية (1%)، فضلاً عن أن الإشارة (الموجبة) كانت منسجمة مع العلاقة المتوقعة. إذ كلما زادت قيم مؤشر الودائع، قابلتها زيادة في الاستدامة المالية، التي تمثل ارتفاع قدرة المصارف على الاستمرارية في منح الائتمان في أوقات الأزمات المالية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قيم ميل معامل التقدير لمؤشر الودائع بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الاستدامة المالية بمقدار (0.509)، فيما أشرت نتائج تحليل الانحدار لعام (2007) ولباقي المتغيرات الداخلة في الأنموذج عدم معنويتها، كما يتضح من الجدول (56-4) إن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (1.44)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (49.0 %).

أما في عام (2008) فقد أظهرت نتائج التحليل الظاهرة في الجدول (56-4) تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت معنوية المتغير المستقل الأول (مؤشر متانة رأس المال)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_2) (0.130) وكان له تأثير معنوي عند مستوى (5%)، وأشرت النتائج معنوية المتغير المستقل الثاني (مؤشر الودائع)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_2) (0.312) عند مستوى معنوية (10%)، فضلاً عن أن الإشارة (الموجبة) كانت منسجمة مع العلاقة المتوقعة، إذ كلما زادت قيم مؤشر الودائع، يقابلها زيادة في الاستدامة المالية، التي تمثل ارتفاع قدرة المصارف على الاستمرارية في منح الائتمان في أوقات الأزمات المالية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قيم ميل معامل التقدير لمؤشر الودائع بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الاستدامة المالية بمقدار (3.24)، فيما أشرت نتائج تحليل الانحدار لعام (2008) معنوية المتغير الثالث (مؤشر الربحية)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_2) (0.828) عند مستوى معنوية (1%)، أما المتغير الرابع في الأنموذج وهو معيار السيولة العالمي، فقد أظهرت نتائج التحليل عدم معنويته، كما يتضح من الجدول (56-4) إن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (7.20) عند مستوى معنوية من (10%)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (82.8%) وتدل هذه القيمة المرتفعة لمعامل التحديد على قوة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، إذ أن ما نسبته (83%) يعود إلى المتغيرات المستقلة، وإن ما نسبته (17%) يعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها الأنموذج.

أما في عام (2009) فقد أظهرت نتائج التحليل الظاهرة في الجدول (56-4) تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت معنوية المتغير المستقل الأول (مؤشر متانة رأس المال)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_2) (0.342) وكان له تأثير

معنوي عند مستوى (5%)، فيما أشرت نتائج تحليل الانحدار لسنة (2009) ولباقي المتغيرات الداخلة في الأنموذج عدم معنويتها، كما يتضح من الجدول إن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (1.16)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (43.7%).

أما في عام (2010) فقد أظهرت نتائج التحليل الظاهرة في الجدول (56-4) تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت معنوية المتغير المستقل الأول (مؤشر متانة رأس المال)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_1) (0.700) وكان له تأثير معنوي عند مستوى (10%)، وأشرت النتائج معنوية المتغير المستقل الثاني (مؤشر الودائع)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_2) (0.812) عند مستوى معنوية (10%)، فضلاً عن أن الإشارة (الموجبة) تعني إن العلاقة طردية بين المتغير المستقل (مؤشر الودائع) مع المتغير المعتمد (استدامة الائتمان) وهذه كانت منسجمة مع العلاقة المتوقعة. إذ كلما زادت قيم مؤشر الودائع، قابلها زيادة في الاستدامة المالية، التي تمثل ارتفاع قدرة المصارف على الاستمرارية في منح الائتمان في أوقات الأزمات المالية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قيم ميل معامل التقدير لمؤشر الودائع بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الاستدامة المالية بمقدار (0.812). فيما أشرت نتائج تحليل الانحدار لعام (2010) معنوية المتغير الثالث (مؤشر الربحية)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_3) (0.615) عند مستوى معنوية (10%)، أما المتغير الرابع وهو معيار السيولة العالمي، فقد أظهرت نتائج التحليل عدم معنويته، كما يتضح من الجدول (56-4) إن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (18.54) عند مستوى معنوية من (10%)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (92.5%)، وتدل هذه القيمة المرتفعة لمعامل التحديد على قوة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، إذ أن ما نسبته (93%) يعود إلى المتغيرات المستقلة، وإن ما نسبته (7%) يعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها الأنموذج.

جدول (56-4)

نتائج أنموذج الأثر في استدامة الائتمان المصرفي للقطاع المصرفي السعودي عينة الدراسة للفترة (2006-2010)

السنة	قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R^2	مؤشر السيولة العالمي (x_4)	مؤشر الربحية (x_3)	مؤشر الودائع (x_2)	مؤشر متانة رأس المال (x_1)	Constant	المتغيرات المستقلة / المتغير المعتمد	
2006	4.71**	% 75.9	0.021	1.172	0.756	1.254	2.264	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(1.14)	(0.57)	(2.12)*	(3.48)***	(3.61)***	*t-stat*	
2007	1.44	49.0 %	-0.221	0.225	0.509	0.238	0.802	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(-0.11)	(1.02)	(4.28)***	(1.60)	(2.01)*	*t-stat*	
2008	7.20***	82.8 %	0.011	0.828	0.312	0.130	0.037	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(0.77)	(1.98)*	(3.24)***	(2.45)**	(0.30)	*t-stat*	
2009	1.16	43.7%	0.015-	0.382	0.285	0.342	1.457	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(-0.62)	(0.35)	(1.85)	(2.54)**	(2.72)**	*t-stat*	
2010	18.54***	92.5 %	0.023	0.615	0.812	0.700	-1.033	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(1.86)	(4.09)***	(3.76)***	(4.02)***	(-4.33)***	*t-stat*	

***P<0.1 **P<0.05 ***P<0.01 ( ) refers to t-value calculated**

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ويوضح الجدول (57-4) نتائج أنموذج الأثر في استدامة الائتمان المصرفي (المتغير المعتمد) في القطاع المصرفي لأبو ظبي للمصارف عينة الدراسة للفترة (2006-2010) بعد أن تم ادخال المتغيرات التفسيرية، التي تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل المنظمات الدولية والمحلية، والمهتمين بإدارة الخطر في المصارف، وفيما يأتي نتائج هذا النموذج ومناقشتها:

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (57-4) الذي يبين تأثير المتغيرات المستقلة لعام (2006) في المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت معنوية المتغير المستقل الأول (مؤشر متانة رأس المال)، إذ كان له تأثير معنوي عند مستوى (5%) وبلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_1) (0.881)، وأشرت النتائج عدم معنوية المتغير المستقل الثاني (مؤشر الودائع)، فيما أشرت نتائج تحليل الانحدار معنوية المتغير المستقل الثالث (مؤشر الربحية)، إذ كان له تأثير معنوي عند مستوى (5%) وبلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_3) (0.214)، أما المتغير المستقل الرابع فقد أظهرت نتائج التحليل عدم معنويته، كما يتضح من الجدول (57-4) إن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (4.14) عند مستوى معنوية أقل من (5%)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (47.3%).

أما في عام (2007) فقد أظهرت نتائج التحليل الظاهرة في الجدول (57-4) تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت معنوية المتغير المستقل الأول (مؤشر متانة رأس المال)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_1) (0.772) عند مستوى معنوية (1%)، فضلاً عن أن الإشارة (الموجبة) كانت منسجمة مع العلاقة المتوقعة، فيما أشرت نتائج تحليل الانحدار لعام (2007) ولباقي المتغيرات الداخلة في الأنموذج عدم معنويتها، كما يتضح من الجدول (57-4) إن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (1.12)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (31.0 %).

أما في عام (2008) فقد أظهرت نتائج التحليل الظاهرة في الجدول (57-4) تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت معنوية المتغير المستقل الثالث (مؤشر الربحية)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_3) (0.192) وكان له تأثير معنوي عند مستوى (5%)، وأشرت النتائج معنوية المتغير المستقل الرابع (مؤشر السيولة العالمي)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_4) (-2.17) عند مستوى معنوية (1%)، فضلاً عن أن الإشارة (السالبة) تعني إن العلاقة عكسية بين زيادة السيولة واستدامة الائتمان المصرفي، والسبب في ذلك يعود إلى تأثير الأزمة المالية لكونها سنة وقوع الأزمة، مما يعني إن ضخ السيولة في هذا الوقت غير مجدٍ ولا يعمل على استدامة الائتمان، كما يتضح من الجدول (58-4) إن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (3.73) عند مستوى معنوية من (10%)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (35.9%).

أما في عام (2009) فقد أظهرت نتائج التحليل الظاهرة في الجدول (57-4) تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت معنوية المتغير المستقل الأول (مؤشر متانة رأس المال)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_1) (1.076) وكان له تأثير معنوي عند مستوى (10%)، وكما أشرت النتائج معنوية المتغير المستقل الثاني (مؤشر الودائع)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_2) (0.015) وكان له تأثير معنوي عند مستوى (5%)، كما أشرت نتائج التحليل معنوية المتغير الثالث (مؤشر الربحية) عند مستوى (5%)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_3) (0.487)، فيما أشرت نتائج تحليل الانحدار لعام (2009) عدم معنوية المتغير الرابع، كما يتضح من الجدول (57-4) إن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (4.06) عند مستوى معنوية (5%)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (61.9%).

أما في عام (2010) فقد أظهرت نتائج التحليل الظاهرة في الجدول (57-4) تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت معنوية المتغير المستقل الرابع (مؤشر السيولة العالمي)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_4) (0.118-) وكان له تأثير معنوي عند مستوى (5%)، فيما أشرت النتائج عدم معنوية المتغيرات الأخرى، كما يتضح من الجدول إن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (1.80)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (24.2%).

جدول (4-57)

نتائج أنموذج الأثر في استدامة الائتمان المصرفي للقطاع المصرفي لأبو ظبي عينة الدراسة للفترة (2006-2010)

المتغيرات المستقلة / المتغير المعتمد		Constant	مؤشر متانة رأس المال (x_1)	مؤشر الودائع (x_2)	مؤشر الربحية (x_3)	مؤشر السيولة العالمي (x_4)	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	السنة
استدامة الائتمان المصرفي	*Coef.est*	1.130	0.881	-0.012	0.214	0.077	47.3%	4.14**	2006
	t-stat	(3.45)***	(2.83)**	(-0.29)	(2.53)**	(1.66)			
استدامة الائتمان المصرفي	*Coef.est*	0.800	0.772	0.015	0.083	0.023	31.0%	1.12	2007
	t-stat	(5.00)***	(1.87)*	(1.40)	(0.02)	(0.71)			
استدامة الائتمان المصرفي	*Coef.est*	0.755	0.276	-0.025	0.192	0.058-	35.9%	3.73*	2008
	t-stat	(4.09)***	(1.07)	(-1.56)	(2.87)**	(2.17-)*			
استدامة الائتمان المصرفي	*Coef.est*	0.874	1.076	0.015	0.487	0.007	61.9%	4.06**	2009
	t-stat	(5.84)***	(3.35)***	(2.88)**	(2.37)**	(0.39)			
استدامة الائتمان المصرفي	*Coef.est*	0.680	0.727	-0.002	-0.458	0.118-	24.2%	1.80	2010
	t-stat	(3.39)***	(1.25)	(-0.33)	(-0.13)	(2.55-)**			

*P<0.1 **P<0.05 ***P<0.01 ( ) refers to t-value calculated

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ويوضح الجدول (58-4) نتائج أنموذج الأثر في استدامة الائتمان المصرفي (المتغير المعتمد) في القطاع المصرفي الأردني للمصارف عينة الدراسة للفترة (2006-2010) بعد أن تم إدخال المتغيرات التفسيرية، التي تؤخذ بنظر الاعتبار من المنظمات الدولية والمحلية، والمهتمين بإدارة الخطر في المصارف، وفيما يأتي نتائج هذا النموذج ومناقشتها:

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (58-4) الذي يبيّن عدم تأثير المتغيرات المستقلة لعام (2006) في المتغير المعتمد، أما في عام (2007)، فقد أظهرت نتائج التحليل الظاهرة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت معنوية المتغير المستقل الأول (مؤشر متانة رأس المال)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_1) (0.236) عند مستوى معنوية (5%)، فضلاً عن أن الإشارة (الموجبة) كانت منسجمة مع العلاقة المتوقعة، كما أشرت نتائج تحليل الانحدار معنوية المتغير الثاني (مؤشر الودائع)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_2) (0.022) عند مستوى معنوية (10%)، كما أشرت نتائج تحليل الانحدار معنوية المتغير الثالث (مؤشر الربحية)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_3) (0.057) عند مستوى معنوية (5%)، أما المتغير الرابع (مؤشر السيولة العالمي) فقد أظهرت النتائج عدم معنويته، كما يتضح إن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (2.86) عند مستوى معنوية (1%)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (78.9%).

أما في عام (2008)، فقد أظهرت نتائج التحليل الظاهرة في الجدول (58-4) تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت معنوية المتغير المستقل الأول (مؤشر متانة رأس المال)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_1) (0.199) وكان له تأثير معنوي عند مستوى (1%)، أما باقي المتغيرات المستقلة فقد أظهرت نتائج التحليل عدم معنويتها، وكما يتضح من الجدول (53-4) إن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (1.86)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (22.1%).

أما في عام (2009)، فقد أظهرت نتائج التحليل الظاهرة في الجدول (58-4) تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت معنوية المتغير المستقل الأول (مؤشر متانة رأس المال)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_1) (0.197) وكان له تأثير معنوي عند مستوى (5%)، وكما أشرت النتائج عدم معنوية المتغير المستقل الثاني والثالث، أما المتغير المستقل الرابع فقد أظهرت النتائج معنويته عند مستوى (1%) وبلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_4) (1.94)، كما يتضح إن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (2.18)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (42.2%).

أما في عام (2010)، فقد أظهرت نتائج التحليل الظاهرة في الجدول (58-4) تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت عدم معنوية المتغير المستقل

الأول والثاني، أما المتغير المستقل الثالث (مؤشر الربحية)، فقد أظهرت نتائج التحليل معنوية، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_3) (0.469) وكان له تأثير معنوي عند مستوى (5%)، أما المتغير الرابع فقد بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_4) (−0.116) وكان له تأثير معنوي عند مستوى (5%)، كما يتضح من الجدول (4−58) إن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (3.20) عند مستوى معنوية (1%)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (45.9%).

جدول (58-4)

نتائج أنموذج الأثر في استدامة الائتمان المصرفي للقطاع المصرفي الأردني عينة الدراسة للفترة (2006-2010)

السنة	قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R^2	مؤشر السيولة العالمي (x_4)	مؤشر الربحية (x_3)	مؤشر الودائع (x_2)	مؤشر متانة رأس المال (x_1)	Constant	المتغيرات المستقلة / المتغير المعتمد	
2006	0.32	13.8%	-0.036	0.88	0.010	-0.081	0.185	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(-0.88)	(0.05)	(0.83)	(-0.52)	(0.52)	*t-stat*	
2007	2.86*	78.9%	0.020	0.057	0.022	0.236	0.526	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(0.91)	(2.81)**	(3.57)***	(2.44)**	(2.05)*	*t-stat*	
2008	1.86	22.1%	0.021	0.085	0.005	0.199	0.279	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(0.61)	(1.03)	(0.99)	(234.24)*	(1.03)	*t-stat*	
2009	2.18	42.2%	0.043-	0.048	0.013	0.197	0.477	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(-1.94)*	(1.28)	(0.85)	(2.39)**	(4.22)***	*t-stat*	
2010	3.20*	45.9%	-0.116	0.469	0.013	0.021	0.253	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(-2.84)**	(2.33)**	(1.29)	(0.26)	(0.62)	*t-stat*	

*P<0.1 **P<0.05 ***P<0.01 ( ) refers to t-value calculated

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ويوضح الجدول (59–4) نتائج أنموذج الأثر في استدامة الائتمان المصرفي (المتغير المعتمد) في القطاع المصرفي العراقي للمصارف عينة الدراسة للفترة (2006–2010) بعد أن تم إدخال المتغيرات التفسيرية، التي تؤخذ بنظر الاعتبار من المنظمات الدولية والمحلية، والمهتمين بإدارة الخطر في المصارف، وفيما يأتي نتائج هذا النموذج ومناقشتها:

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (59–4) الذي يظهر تأثير المتغيرات المستقلة لعام (2006) في المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت عدم معنوية المتغير الأول، كما أشرت نتائج تحليل الانحدار معنوية المتغير الثاني (مؤشر الودائع)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_2) (0.212) عند مستوى معنوية (5%)، كما أشرت نتائج تحليل الانحدار معنوية المتغير الثالث (مؤشر الربحية)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_3) (0.234) عند مستوى معنوية (5%)، أما المتغير الرابع (مؤشر السيولة العالمي)، فقد أظهرت النتائج عدم معنويته، كما يتضح من الجدول (59–4) إن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (4.57) عند مستوى معنوية (5%)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (59.0%).

أما في عام (2007)، فقد أظهرت نتائج التحليل الظاهرة في الجدول (59–4) تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت عدم معنوية المتغير المستقل الأول، كما أشرت نتائج تحليل الانحدار معنوية المتغير الثاني، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_2) (0.015) عند مستوى معنوية (1%)، كما أشرت نتائج تحليل الانحدار معنوية المتغير الثالث (مؤشر الربحية)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_3) (0.348) عند مستوى معنوية (10%)، أما المتغير الرابع (مؤشر السيولة العالمي)، فقد أظهرت النتائج عدم معنويته، كما يتضح من الجدول (59–4) إن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (5.50) عند مستوى معنوية (5%)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (64.3%).

أما في عام (2008)، فقد أظهرت نتائج التحليل الظاهرة في الجدول (59–4) تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت معنوية المتغير المستقل الأول (مؤشر متانة رأس المال)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_1) (0.139) وكان له تأثير معنوي عند مستوى (1%)، أما باقي المتغيرات المستقلة فقد أظهرت نتائج التحليل عدم معنويتها.

أما في عام (2009)، فقد أظهرت نتائج التحليل الظاهرة في الجدول الآتي تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت معنوية المتغير المستقل الثاني (مؤشر الودائع)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_2) (0.545) وكان له تأثير معنوي عند مستوى (10%)، وكما أشرت النتائج عدم معنوية المتغير المستقل الثالث، أما المتغير المستقل الرابع فقد أظهرت النتائج معنويته عند مستوى (5%) وبلغت قيمة ميل معامل التقدير

(β_4) (−2.86)، كما يتضح من الجدول إن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (4.70) عند مستوى (5%)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (65.3%).

أما في عام (2010)، فقد أظهرت نتائج التحليل الظاهرة في الجدول (59−4) تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت عدم معنوية المتغير المستقل الأول والثاني، أما المتغير المستقل الثالث (مؤشر الربحية) فقد أظهرت نتائج التحليل معنويته إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_3) (0.148) وكان له تأثير معنوي عند مستوى (1%)، أما المتغير الرابع فقد بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_4) (−0.283) وكان له تأثير معنوي عند مستوى (5%)، كما يتضح من الجدول إن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (4.41) عند مستوى معنوية (1%)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (41.2%).

جدول (59-4)

نتائج أنموذج الأثر في استدامة الائتمان المصرفي للقطاع المصرفي العراقي عينة الدراسة للفترة (2006-2010)

السنة	قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R^2	مؤشر السيولة العالمي (x_4)	مؤشر الربحية (x_3)	مؤشر الودائع (x_2)	مؤشر متانة رأس المال (x_1)	Constant	المتغيرات المستقلة / المتغير المعتمد	
2006	4.57**	59.0%	0.019	0.234	0.212	0.049	0.094	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(0.94)	(2.81)**	(2.98)**	(1.16)	(1.82)*	*t-stat*	
2007	5.50**	64.3%	0.003	0.348	0.015	-0.049	0.102	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(0.84)	(3.33)***	(2.39)*	(-1.45)	(3.08)**	*t-stat*	
2008	1.18	%29.0	0.012	-0.038	0.005	0.139	0.084	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(0.69)	(-0.26)	(0.47)	(2.09)*	(1.34)	*t-stat*	
2009	4.70**	65.3%	0.250-	0.074	0.545	0.265	0.272	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(-2.86)**	(1.46)	(4.56)***	(0.69)	(0.34)	*t-stat*	
2010	4.41*	41.2%	0.283-	0.148	0.008	-0.007	-0.204	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(-2.86)**	(2.11)*	(0.04)	(-0.09)	(-0.48)	*t-stat*	

*P<0.1 **P<0.05 ***P<0.01 ( ) refers to t-value calculated

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ويوضح الجدول (60-4) نتائج أنموذج الأثر في استدامة الائتمان المصرفي (المتغير المعتمد) في القطاع المصرفي القطري للمصارف عينة الدراسة للفترة (2006-2010) بعد أن تم ادخال المتغيرات التفسيرية، التي تؤخذ بنظر الاعتبار من المنظمات الدولية والمحلية، والمهتمين بإدارة الخطر في المصارف، وفيما يأتي نتائج هذا النموذج ومناقشتها:

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (60-4) الذي يبين عدم تأثير المتغيرات المستقلة لعام (2006) في المتغير المعتمد، أما في عام (2007) فقد أظهرت نتائج التحليل الظاهرة معنوية المتغير المستقل الأول (متانة رأس المال) عند مستوى (5%) بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_1) (0.456) وإن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (3.78) عند مستوى (1%)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (31.2%).

أما في عام (2008)، فقد أظهرت نتائج التحليل تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، إذ أن نتائج التحليل أظهرت معنوية المتغير المستقل الثالث فقط، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_3) (0.857) وكان له تأثير معنوي عند مستوى (5%)، أما باقي المتغيرات المستقلة فقد أظهرت نتائج التحليل عدم معنويتها. وإن الأنموذج متوافق بدلالة قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (3.57) عند مستوى (1%)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج (R_2) (29.9%).

أما في عام (2009)، فقد أظهرت نتائج التحليل الظاهرة في الجدول (60-4) معنوية المتغير المستقل الرابع فقط (مؤشر السيولة العالمي)، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_4) (-0.029) وكان له تأثير معنوي عند مستوى (1%)، ولكن العلاقة كانت عكسية بين مؤشر السيولة العالمي ومؤشر استدامة الائتمان المصرفي. أما في عام (2010) فكانت النتائج مشابهة للسنة السابقة.

جدول (60-4)

نتائج أنموذج الأثر في استدامة الائتمان المصرفي للقطاع المصرفي القطري عينة الدراسة للفترة (2006-2010)

السنة	قيمة F المحسوبة	معامل التحديد R^2	مؤشر السيولة العالمي (x_4)	مؤشر الربحية (x_3)	مؤشر الودائع (x_2)	مؤشر متانة رأس المال (x_1)	Constant	المتغيرات المستقلة / المتغير المعتمد	
2006	1.77	19.2%	-0.005	-0.082	-0.016	5900.	0.579	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(-0.17)	(-1.40)	(-1.44)	(1.26)	(2.47)*	*t-stat*	
2007	3.78*	31.2%	-0.007	0.067	0.017	0.456	0.718	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(-0.75)	(1.52)	(1.38)	(2.59)**	(4.39)***	*t-stat*	
2008	3.57*	29.9%	0.020	0.857	0.005	0.078	0.880	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(1.90)	(2.98)**	(0.52)	(1.80)	(3.18)**	*t-stat*	
2009	1.24	15.7%	-0.029	0.071	0.014	0.064	0.327	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(-2.45)*	(0.94)	(1.06)	(0.55)	(0.83)	*t-stat*	
2010	1.31	18.8%	-0.013	0.069	0.001	0.046	0.322	*Coef.est*	استدامة الائتمان المصرفي
			(-2.56)*	(0.22)	(0.16)	(0.18)	(1.31)	*t-stat*	

*P<0.1 **P<0.05 ***P<0.01 ( ) refers to t-value calculated

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

الخلاصة

بالنسبة للقطاع المصرفي السعودي أكثر المتغيرات المستقلة التي أثرت في المتغير المعتمد (استدامة الائتمان المصرفي) كانت مؤشر الودائع ومؤشر متانة رأس المال، وهذا ما يؤيد الفرضية الأولى والثانية والسبب في ذلك يرجع إلى أن المصارف السعودية تطبق معايير لجنة بازل وملتزمة بها وهي بعيدة عن ثقافة توريق القروض، فضلاً عن ذلك فإن مؤسسة النقد السعودي أعلنت وقت الأزمة عن تخفيض سعر الفائدة بنصف نقطة ليصبح (5%)، وخفض الاحتياطي القانوني إلى النصف، أما فيما يتعلق بمؤشر السيولة فالمصارف السعودية تتميز بوفرة السيولة، لذلك فإن زيادة السيولة لم تؤثر على المتغير المعتمد لأن أساساً ليست مشكلة تعاني منها هذه المصارف ولكن التوسع فيها كان على حساب مؤشر الربحية، فالسيولة والربحية هدفان متلازمان لكنهما متعارضان فالسيولة المبالغ فيها تكون على حساب الربحية وهذا ما يدحض الفرضية الثالثة.

أما بالنسبة للقطاع المصرفي في أبو ظبي فإن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً في المتغير المعتمد هو متغير متانة رأس المال ومتغير الربحية، وهذا ما يؤيّد الفرضية الفرعية الأولى والرابعة للدراسة، ويعود السبب في ذلك إلى القاعدة الصلبة لرأس المال والاحتياطيات وتطبيق مقررات لجنة بازلII، فضلاً عن القاعدة الصلبة لودائع الزبائن، أما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي الأردني فإن أغلب المتغيرات التي أثرت على المتغير المعتمد (استدامة الائتمان) هي متغير متانة رأس المال ومتغير الربحية مما يؤيّد الفرضية الفرعية الأولى والرابعة للدراسة، والسبب يعود بذلك إلى الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الأردني للتخفيف من آثار الأزمة، أما القطاع المصرفي العراقي فقد كانت أكثر المتغيرات تأثيراً على المتغير المعتمد هي مؤشر الودائع ومؤشر الربحية مما يؤيّد الفرضية الفرعية الثانية والرابعة ويدحض الفرضيات الأخرى، أما القطاع القطري فقد كانت بعض المتغيرات معنوية والبعض الآخر غير معنوي.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والمقترحـــات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والتطبيقية التي بناءً عليها تم تقديم عدد من المقترحات التي من الممكن إذا ما أخذت دورها في التفعيل ووجهت الاتجاه الصحيح أن تعمل على تحقيق أهداف الدراسة، لذا فإن الحصيلة النهائية يمكن إخراجها بالشكل الآتي:

أولاً. الاستنتاجات

لقد خلصت الدراسة ومن خلال الاستعراض العام إلى العديد من الاستنتاجات النظرية والتطبيقية أبرزها ما يأتي:

أ. استنتاجات الجانب النظري

1. هناك أهمية كبيرة للاستدامة المالية كونها تشكل الإطار العام لمقدرة المصرف على البقاء والنمو والاستمرارية في تقديم الخدمات المصرفية للزبائن بكفاءة وفاعلية على المدى البعيد، مع مقدرة المصرف على تغطية جميع تكاليفه اعتماداً على تنوع مصادر الدخل، والانتظام بسداد دفعات القروض والفوائد في مواعيدها المحددة، وعدم الاعتماد على الدعم والمساندة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية أي تحقيق الاكتفاء الذاتي والبقاء في سوق العمل.
2. يوجد معوقات لتضبيط مؤشر السيولة في المصارف أهمها التفاعل الموجود بين تضبيط السيولة وأدوات السياسة النقدية ومقومات تضبيط رأس المال، الذي يؤدي إلى تجمد السيولة بشكل مفاجئ في المصرف ولحل هذه المشكلة اقترحت لجنة بازلIII وجود نسبتين هما نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.
3. إن تحقيق مبادئ المصرف المستدام وضعت نقطة التمايز بينه وبين المصرف غير المستدام، إذ تميزت المصارف المستدامة بكونها تتمتع بالاكتفاء الذاتي والمقدرة على المطاولة والاستمرارية في تقديم خدماتها في أوقات الأزمات وامتلاكها معايير الإفصاح والشفافية والحوكمة التي أكدت عليها المنظمات الدولية والمالية، وهذا ما أوضحته مقررات لجنة بازل بهذا الخصوص وأكدت عليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية معتبرين أن المصرف المستدام يمثل قمة الثقافة والوعي المصرفي لدى الزبون وله المقدرة على تغطية كافة العمليات والأنشطة المالية، فضلاً عن تقديم قروض عالية الجودة في الأزمات وهذا ما تتميز به هذه المصارف غير المستدامة التي ابتعدت عن تحقيق هذه المبادئ مما عرضها للفشل والإفلاس وصعوبة مواجهة الأزمة المالية.

4. اختبارات الضغط الائتمانية تمثل المفاتيح المناسبة لأدارة مخاطر الائتمان كونها أداة تحوط للتقليل من حالات عدم التأكد بخصوص التذبذبات في عوائد المحفظة الائتمانية، فهي تتطلب توافر بيانات ومعلومات تاريخية عن محافظ الإقراض المتعثرة، فضلاً عن توافر أنظمة معلومات إدارية تمكنها من دعم هذه الاختبارات وتوفير قاعدة بيانات دقيقة تساعد المصرف على تحديد عوامل الخطر ومعرفة اماكنها التي تصب كنتيجة نهائية في تخفيف مخاطر الائتمان والحفاظ على القيمة السوقية للمصرف.
5. المقترضون نوعان نوع تكون احتمالية تعثرهم بالتسديد منخفضة لكونهم يمتلكون القدرة على الاستدامة والاستمرارية في السداد وتجنب الوقوع في العسر المالي وقت الأزمة، لذلك تكون مؤشرات قياس الخطر الخاصة بهم منخفضة، ونوع آخر تكون احتمالية تعثرهم بالتسديد مرتفعة خاصة في وقت الأزمة، لذلك تكون مؤشرات قياس الخطر الخاصة بهم مرتفعة.
6. إن تركيز المصارف المستدامة على قبول الودائع واقراض الزبائن يعدّ أمراً ذو صلة مباشرة بصياغة السياسة المالية، مما يعني ضمناً إن المصارف المستدامة قادرة على إقامة اقتصاد مستقر يستطيع مواجهة أي أزمة دولية مقصودة أو غير مقصودة.
7. هناك مجموعة من العوامل المحددة للأزمات المصرفية أهمها التحرر المالي فتخفيف القيود والإجراءات المفروضة من قبل الحكومة والإشراف الضعيف وتآكل رأس المال كلها عوامل تعمل على زيادة الهشاشة المالية، مما يجعل البيئة مؤهلة للوقوع في الأزمات المالية، أما المحدد الآخر فهو الصدمات الدولية وأسعار الصرف الثابتة والمرنة، فالأنظمة الثابتة تحمي البلدان النامية من التأثر بالأزمات التي تصيب البلدان المتقدمة وتقلل من احتمال وقوع الأزمة، ولكن في حالة وقوع الأزمة تعاني هذه النظم من ارتفاع بالتكاليف، وتعدّ البيئة المؤسسية الضعيفة محدد آخر للازمة المالية، فضلاً عن الاعتبارات السياسية والقرارات الحكومية التي تؤدي دوراً كبيراً في وقوع الأزمة.
8. تم استنتاج أن من مسببات حدوث الازمات المالية الدولية أو احتمالية حدوثها هو ما جاءت به مقررات اتفاقية بازلII، وذلك إما نتيجة جوانب أهملتها مقرراتها وكانت بمثابة ثغرات استغلتها المصارف للتهرب من متطلبات الرقابة، أو نتيجة القصور في تطبيق المفردات التفصيلية لما جاءت به هذه الاتفاقية.
9. تؤثر هيكلية الودائع ومدى تنوعها ودرجة استقرارها على مستوى السيولة والربحية في المصرف، فالمصارف التي تمتلك ودائع متنوعة ومستقرة تكون مشاكل السيولة لديها شبه معدومة، فضلاً عن افضل توظيف لمواردها على عكس المصارف التي ينقصها هذا التنوع في الودائع والاستقرار، إذ تكون لديها مشاكل في السيولة ومخاطر مرتفعة في التوظيف.

10. إن الالتزام بتطبيق مقررات لجنة بازلIII يؤثر على مستوى الربحية بالمصرف، فاعتماد مبدأ الرافعة المالية المفروضة يؤدي إلى تراجع نسبة الإقراض ما يؤثر سلباً على الربحية ويحرم النشاط الاقتصادي من التمويل.
11. العوامل الرئيسة المسببة للأزمة المالية الأمريكية يمكن إرجاعها إلى سياسات الاقتصاد الأمريكي المثقل بالديون وفشل البيانات المحاسبية في الكشف عن المدى الكامل للاضطراب المالي، فضلاً عن تكوين موجودات معقدة ومبهمة وفشل وكالات التصنيف المحلية والدولية في تقييم مخاطر هذه الموجودات وتطبيق محاسبة القيمة العادلة.

ب. استنتاجات الجانب التطبيقي

1. مؤسسة Citigroup، وقعت بالأزمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي عام (2008) لأسباب عديدة أهمها الانخفاض الكبير في المؤشرات الأربعة (متانة رأس المال، السيولة، الودائع، الربحية)، إذ تعرضت المؤسسة لخسائر لم يستطيع رأس المال امتصاصها، فضلاً عن اضطراب أسواق الدخل الثابت وارتفاع تكاليف الائتمان الاستهلاكي وتعميق التباطؤ في الاقتصاد العالمي.
2. مؤسسة JP Morgan، لم تتأثر هذه المؤسسة بالأزمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي عام (2008) نظراً لما تمتلكوه هذه المؤسسة من مؤشرات تعد بمثابة نقاط قوة أساسية ساعدت المؤسسة على تجنب الأزمة، فضلاً عن استدامة الائتمان المصرفي وقت الأزمة، ومن أهم هذه المؤشرات قوة رأسمال المصرف والالتزام بمقررات لجنة بازل والمحافظة على مستويات مقبولة من السيولة بحيث لا تؤثر على التوظيف الأمثل لموارد المؤسسة.
3. مؤسسة Bank of America، وقعت هذه المؤسسة بالأزمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي عام (2008) بسبب مشاكل السيولة التي كانت تعاني منها المؤسسة وانخفاض مؤشر الودائع، فضلاً عن عدم التزام المؤسسة بمقررات لجنة بازل بخصوص كفاية رأس المال مما أثر بشكل مباشر على مؤشر الربحية وأدى إلى انخفاضها، هذه العوامل عملت بمجملها في التأثير بشكل سلبي على مؤشر الاستدامة المالية مما أدى إلى وقوع المؤسسة في الأزمة.
4. مؤسسة Northern Rock، وقعت هذه المؤسسة بالأزمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي عام (2008) بسبب انخفاض مؤشر متانة رأس المال وعدم وجود سيولة كافية، فضلاً عن انخفاض مؤشر الودائع مما أثر بشكل مباشر على مؤشر الربحية، إذ سجلت المؤسسة وتحديداً في سنة الأزمة (2008) خسائر قوية أثر بشكل كبير على مؤشر الاستدامة

المالية وأدى إلى وقوع المؤسسة بالأزمة، على الرغم من القروض والسيولة التي وفرتها الحكومة البريطانية، إلا أنها لم تجدي نفعاً إذ أعلنت الحكومة البريطانية في فبراير (2008) عن تأميمها للمصرف

5. من خلال التحليل الإحصائي والمالي تبين لنا إن القطاعات الخمسة عينة الدراسة تأثرت بالأزمة المالية العالمية (2008)، وبنسب متفاوتة اعتمدت على البنية التحتية لكل قطاع ومدى انفتاحه على الأسواق العالمية، فضلاً عن مدى التزامه بتطبيق المعايير المالية الدولية والمتمثلة بلجنة بازل ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمعايير المحلية والمتمثلة بضوابط وتعليمات البنك المركزي.
6. القطاع المصرفي السعودي تأثر بالأزمة المالية العالمية (2008) لكون اقتصاده اكثر انفتاحاً ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، لذلك هناك روابط تربطه مع الاقتصاد العالمي أهمها صادرات النفط، فالنفط هو سلعة استراتيجية في المملكة ومصدر رئيس للدخل فيها، فضلاً عن ذلك كبر حجم الاستثمارات السعودية في الخارج والاستثمارات الأجنبية في المملكة، كلها أسباب رئيسة جعلت القطاع السعودي يتأثر بالأزمة المالية العالمية، ولكن المميزات التي يتمتع بها هذا الاقتصاد في كونه بعيداً عن ثقافة توريق القروض وتطبيق تعليمات لجنة بازل حدت أو قللت كثيراً من آثار الأزمة وساعدته على التعافي منها.
7. القطاع المصرفي الإماراتي تأثر هو الاخر بالأزمة المالية العالمية (2008) لكن القاعدة الصلبة لرأس المال والاحتياطيات وتطبيق مقررات بازلII التي دخلت حيز التنفيذ الفعلي في نهاية عام (2009) باعتماد المنهج المعياري، مع قيام المصارف الرئيسة باستعمال طريقة التقييم الداخلي، وللحد من آثار الأزمة المالية قام البنك المركزي الإماراتي بمجموعة من الإجراءات لتوفير السيولة، ورفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال من (11%) إلى (12%)، التي قللت كثير من آثار الأزمة المالية.
8. القطاع المصرفي الأردني تأثر وبشكل واضح بالأزمة بسبب طبيعة اقتصاده المفتوح على منظومة الاقتصاد العالمي، الاان تطبيقه للمعايير المحلية والدولية، فضلاً عن السياسات المتحفظة والمتشددة التي اتبعها البنك المركزي الأردني لعبت الدور الكبير في الحد من آثار الأزمة.
9. القطاع المصرفي العراقي تأثر أيضاً بالأزمة المالية على الرغم من أن نشاطه داخلياً أكثر مما هو خارجي بسبب المحددات الإدارية والقانونية التي وضعها البنك المركزي قبل (2003)، والظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد، فإن الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على صادرات النفط وكان هذا هو السبب في تأثره بالأزمة المالية، وللحد منها

كان على البنك المركزي العراقي توسيع القاعدة الإنتاجية لاقتصاده وتقليل الاعتماد على النفط.

10. القطاع المصرفي القطري تأثر بالأزمة المالية العالمية (2008) ولكن الخصائص التي يتميز بها هذا القطاع كانت المفتاح لتعافي الائتمان بعد الأزمة، ومن أهم هذه الخصائص هي الدعم السيادي القوي، فضلاً عن كونها ملتزمة بتطبيق معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال المرجح بالمخاطر، فضلاً عن كونها تتميز بجودة الموجودات وانخفاض نسبة القروض المتعثرة وارتفاع نسبة الربحية فيها.
11. عدم وجود علاقة ارتباط قوية موجبة أو سالبة للمتغيرات المستقلة فيما بينها ولجميع القطاعات (العراق وقطر والسعودية والإمارات والأردن) وللمدة من (2006–2010)، فضلاً عن عدم معنوية الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (1%)،(5%)،(10%)، مما يؤكد استقلالية المتغيرات وعدم تداخلها في التأثير في المتغير المعتمد، فضلاً عن التخلص من مشكلة التداخل الخطي.

ثانياً. المقترحات

1. ضمان الاستجابة السريعة لأي أزمة مالية على أساس ما يسمى بالإنذار المبكر للأزمة لمراقبة البيئة الخارجية والبيئة الداخلية لنشاط القطاع المصرفي، فضلاً عن اعتماد إطار قانوني ومؤسسي يتيح اتخاذ إجراءات حاسمة لجهات ومؤسسات مختلفة داخل الدولة.
2. تبني مؤشرات متابعة تطور أسعار الموجودات للتمكن من اكتشاف بداية تكوين الأزمة المالية.
3. ينبغي على صناع القرار التركيز على التنظيم الذي يكفل تكريس موارد كافية للإشراف والرقابة من أجل التخفيف من المخاطر الناتجة عن الأزمات المالية والحد منها.
4. أن تستمر الحكومات بتبني حزمة من الإجراءات لتعزيز الثقة بالنظام المالي والمصرفي، فضلاً عن إدخال الأنظمة الرقابية الصارمة والتشريعات لتنظيم النشاطات المالية على المستوى الكلي (الدولة).
5. حث المصارف على العمل بكفاءة وفعالية لاستقطاب المزيد من الودائع، ومنح الائتمان وفق ضمانات رصينة وقابلة للتسييل.
6. إلزام المصارف بتحقيق الموازنة بين السيولة والربحية واللذين يعدان من الأهداف الرئيسة لأي مصرف، فضلاً عن تطبيق مقررات لجنة بازل والأخذ بالتعديلات الأخيرة، وتبقى السنوات القادمة وحدها الكفيلة بتقييم هذه المقررات.

7. إن على الجهات المسؤولة أن تدرس النقاط السلبية وتخفف من إجراءات منح الائتمان مما يمنع حدوث التضخم والاحتكار والإسراف ودعم المشروعات ذات الكفاءة المتدنية، من أجل المحافظة على ايجابيات الائتمان المصرفي.
8. توصي الباحثة بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية المكملة لهذه الدراسة، وكما يأتي:

أ. إجراء الدراسات حول موضوع قوة رأس المال وقدرته على المطاولة وتأثيره على الاستدامة المالية خلال الأزمات التي تتعرض لها المصارف.

ب. إجراء الدراسات حول موضوع استدامة السيولة المصرفية نظراً لأهميته المتزايدة، إذ أدرجته مقررات لجنة بازلIII كأحد أهم المحاور الهامة فيها.

ت. إجراء الدراسات حول موضوع الأزمات المصرفية، وتقييم مدى جاهزية المصارف على تطبيق معايير لجنة بازلIII لمواجهة الأزمات المصرفية.

المصـــادر

القرآن الكريم

سورة النمل الآية ﴿19﴾.

أولاً. المصادر العربية

أ. الوثائق والنشرات الرسمية

1. صندوق النقد العربي، 2014، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (مبادئ بازل الأساسية)، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009.
3. عابد، محمد، 2014، سياسات السلامة الكلية: المطبعة والمتاحة أمام سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية.
4. عبدالنبي، وليد عيدي وعبد السادة، مهدي محمد علي، منشورات البنك المركزي العراقي، الأزمة المالية العالمية آثارها والدروس المستفادة منها وإجراءات مواجهتها من قبل البنك المركزي العراقي.
5. مصرف الإمارات العربية المتحدة، 2012، نظام السيولة لدى البنوك.
6. الموقع الالكتروني الرسمي لبورصة عمان (www.ase.com.jo/ar)
7. الموقع الالكتروني الرسمي لسوق أبو ظبي للأوراق المالية (www.adx.ae/Arabic)
8. الموقع الالكتروني الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية (www.isx-iq.net)
9. الموقع الالكتروني الرسمي لسوق لبورصة قطر للأوراق المالية (www.qe.com)
10. الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي الأردني (www.cbj.gov.jo)
11. الموقع الالكتروني الرسمي للبنك المركزي الاماراتي (www.centralbank.are)
12. الموقع الالكتروني الرسمي للبنك المركزي العراقي (www.cbi.ip)
13. الموقع الالكتروني الرسمي للبنك المركزي القطري (www.qcb.gov.qa)
14. الموقع الالكتروني الرسمي لمؤسسة النقد السعودي (www.sama.gov.sa)
15. الموقع الالكتروني الرسمي لهيئة الأوراق المالية العراقية (www.isc.gov.ip)
16. الموقع الالكتروني الرسمي لهيئة السوق المالي السعودي (www.cma.org.sa)
17. الهاشل، محمد يوسف، 2015، معيار صافي التمويل المستقر للبنوك التقليدية، بنك الكويت المركزي.

ب. الرسائل والأطاريح

1. أبو رحمه، سيرين سميح، 2009، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، فلسطين.
2. أبو زعيتر، باسل جبر حسن، 2006، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997-2004)، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين.
3. أبو سمرة، رانية خليل حسان، 2007، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين.
4. أبو كمال، ميرفت علي، 2007، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازلII- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، فلسطين.
5. احلاسه، نصر رمضان، 2013، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية – غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين.
6. انجرو، ايمان، 2007، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، سوريا.
7. ايمان، حايس، 2011، دور التحليل المالي في منح القروض – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم علوم اقتصادية، الجزائر.
8. براضية، حكيم، 2011، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، قسم علوم القرآن.
9. بن علي، عبدالقاني، 2010، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة دالي براهيم، الجزائر.
10. الخزاعي، ماهر، 2009، إدارة السيولة والربحية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، سوريا.

11. زايده، دعاء محمد، 2006، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني – دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين.
12. الزعابي، تهاني محمود محمد، 2008، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل – دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع عزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، فلسطين.
13. الزهيري، غضنفر عباس حسين، 2010، أثر التسنيد في إدارة المخاطر الائتمانية – دراسة تحليلية في مصرف Bank of America، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، العراق.
14. سارة، خالدي، 2015، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير منشورة، جامعة اكلي محند أولحاج – البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر.
15. سماح، ميهوب، 2005، الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة منتوري – قسنطينية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
16. سمير، أيت عكاش، 2013، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
17. الشيخلي، هديل أمين إبراهيم، 2012، العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك الأردنية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، الأردن.
18. عبداللطيف، ايمان محمود، 2011، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة سانت كليمنتس، قسم الاقتصاد، العراق.
19. عثمان، محمد داؤد، 2008، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك – دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobins Q، أطروحة دكتوراه منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأردن.

20. عقل، غسان روحي، 2010، العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزه، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، فلسطين.
21. العقون، نادية، 2013، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج – دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
22. عمر، نه به ز حمه رشيد، 2013، دور النظام المصرفي في تمويل قطاعات اقتصادية لدول مختاره مع نظره خاصة إلى إقليم كوردستان العراق للمدة (2000–2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق.
23. غزال، رقية، 2015، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية حالة البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم الاقتصادية.
24. قارون، أحمد، 2013، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل، رسالة ماجستير منشورة، جامعة فرحات عباس – سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم التجارية.
25. قواوسي، عبدالغني، 2014، تجديد السيولة في البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بريكة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
26. كمال، زيتوني، 2012، دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر – دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
27. مريزيق، رمضان، 2014، تأثير نسب الربحية ونسب السيولة على القيمة السوقية للمؤسسة المسعرة – دراسة لعينة من المؤسسات المدرجة في سوق قطر للأوراق المالية خلال الفترة 2009–2012، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم علوم التيسير، الجزائر.
28. المشهراوي، أحمد حسين أحمد، 2007، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية من 1996–2005، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية – عزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين.

29. نجار، حياة، 2013، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه منشوره، جامعة فرحات عباس – سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
30. يونس، مونة، 2015، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال لتحكم في المخاطر – دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008–2013، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم التجارية، الجزائر.

ت. الدوريات

1. أبو تركي، حسام الدين نبيل، 2011، إدارة مخاطر السيولة، مجلة المصرفي، العدد واحد وستون.
2. أحمد، نضال رؤوف، 2013، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي – دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون.
3. الاعرج، عدنان شاهر، 2010، إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن – مدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والعشرون، العراق.
4. أليا، ماركو، 2006، التمويل متناهي الصغر – الدول العربية، جامعة تورينو، كلية الإدارة، www.saa.unitooit.
5. بو عبدلي، أحلام، وسعيد، حمزة، 2014، دعم تسير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ردمد7163–1112، المجلد 7، العدد 2.
6. الجابري، قصي وثويني، فلاح حسن، 2010، رصد التغيرات في الطلب على النقود خلال الأزمات المصرفية باستخدام نماذج التكامل المشترك – دراسة تطبيقية على الأزمة المصرفية لدول جنوب شرق آسيا، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ثمانون.
7. حمزة، حسن كريم والشمري، حسن شاكر، 2012، أسواق الأوراق المالية العربية بعد عام من الأزمة المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 17.
8. الخزرجي، ثريا، 2009، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 20.

9. الخليفة، محمد الحسن، 2011، التقييد المالي، مجلة المصرفي، العدد واحد وستون.
10. الدغيم، عبدالعزيز والأمين، ماهر وانجرو، ايمان، 2006، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، سوريا.
11. رضا، بوسنه محمد، 2013، الأزمة المالية العالمية ومعيار بازل3 ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشر.
12. زروق، جمال الدين، 2011، الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيرها على اقتصاد الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي.
13. سعيد، عبدالسلام لفتة، 2004، تحليل الودائع المصرفية – نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي عشر.
14. سلمان، عماد عبدالستار، 2013، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية – بحث تطبيقي في المصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثاني والثلاثون، المجلد الثامن، العراق.
15. سهو، نزهان محمد، 2010، الأزمة المالية العالمية الراهنة – المفهوم – الأسباب – التداعيات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون.
16. شوبان، أيهم، 2012، مقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال في المصارف الإسلامية السورية، المعهد العالي لإدارة الاعمال، الجمهورية العربية السورية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد العشرين، العدد الثاني، سوريا.
17. الصمادي، سامي أحمد وزريقات، زياد محمد وبن شايب، مرجانة أحمد، 2013، تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة 2000–2009، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد التاسع، العدد الأول، الأردن.
18. الطيب، سعود موسى وشحاتيت، محمد عيسى، 2011، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية حالة الأردن، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2.
19. عبادي، محمد، 2014، تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان – دراسة تحليلية للفترة (1989–2009)، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 39.
20. عبد، زياد نجم والعبيدي، رائد عبدالخالق، 2010، أثر التغير في رأس المال الممتلك على ربحية المصارف – دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، البحوث العلمية.

21. عبدالرحمن، تانيا قادر وعبدالكريم، أنوار ضياء وعبدالعزيز، غازي، 2006، العلاقة بين السيولة كسياسة والربح كهدف – دراسة تطبيقية في الشركة الوطنية لصناعات الأثاث المنزلي، مجلة كركوك، المجلد 1، العدد 2، العراق.
22. العبيد، ميمون علي، 2015، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السورية، مجلة جامعة البعث، المجلد 37، العدد 9.
23. عبيدات، سامر فخري، 2010، محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية – دراسة تطبيقية، samerfo_82@yahoo.com.
24. العجلوني، محمد محمود، 2013، الحاكمية الرشيدة والامتثال في البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث.
25. فخري، سامر محمد وقادر، آسو بهاء الدين، 2016، مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، العراق.
26. كاظم، حسين جواد وداغر، منذر جبار، 2012، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية بازل2، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق.
27. الكروي، بلال نوري سعيد، 2010، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة – دراسة مقارنة بين مصرف الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية للعلوم الإدارية، العدد الرابع والعشرين، العراق.
28. كورتل، فريد ورزيق، كمال، 2009، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد عشرون، العراق.
29. محمد، علي محمود، 2014، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية – دراسة حالة مصرف سوريا والمهجر ش.م.م، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثلاثون، العدد الأول، سوريا.
30. مرهج، منذر وحمودة، عبدالواحد ومزيق، رامي أكرم، 2014، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات – دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 2، سوريا.

ث. المؤتمرات والندوات

1. اتحاد المصارف العربية (QNB)، 2012، الاستقرار الاقتصادي في مرحلة انعدام اليقين، المؤتمر السنوي مواكبة الحراك العربي وآليات للاستثمار والتنمية.
2. إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية – مجلس الغرف السعودية، 2008، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي.
3. حريري، عبدالغني، 2009، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس – سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير.
4. دودين، أحمد، 2009، دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية، المؤتمر العلمي الدولي السابع تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال.
5. ريحان، مريم، ريم، الشريف، أيت، بونوالة، 2012، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية – من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية ضمن محور، مناهج تشخيص واستشراف المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة منتوري – قسنطينة.
6. الزوام، السنوس محمد، ابراهيم، مختار محمد، 2009، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات – الفرص – الآفاق، المؤتمر العلمي السابع المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والمحاسبة، ليبيا.
7. الصفدي، سماح ديب، 2009، الاستدامة المالية ما بين المفهوم التجاري والتنموي، غزة، فلسطين.
8. الهندي، خليل، 2013، نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني، ندوة برهان الدجاني السنوية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

ج. الكتب

1. أبو فارة، يوسف، 2012، إدارة الأزمات.
2. آل شبيب، دريد كامل، 2012، إدارة البنوك المعاصرة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
3. البديري، حسن جميل، 2013، البنوك مدخل محاسبي وإداري، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

4. الجرم، رمزي صبحي مصطفى، 2013، اندماج البنوك كأحدى آليات التطوير المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر.
5. الجميل، سرمد كوكب، 2006، إدارة المؤسسات المالية، ط1، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل.
6. حجازي، وجدي حامد، 2011، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي.
7. حنفي، عبدالغفار، 2002، ادارة المصارف، دار الجامعة الجديد للنشر، مصر.
8. الزبيدي، حمزة محمود، 2002، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
9. الصيرفي، محمد عبدالفتاح، 2014، إدارة البنوك، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، شارع الملك حسين، عمان، الأردن.
10. عباس، صلاح، 2010، إدارة الأزمات في المنشأة التجارية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر.
11. عثمان، محمد داود، 2013، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطرة، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن.
12. العيساوي، عبدالكريم شنجار والعويدي، عبدالمهدي رحيم، 2014، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
13. قنطقجي، سامر مظهر، 2008، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، ط1، دار النهضة، www.kantakji.com.
14. المكاوي، محمد محمود، 2012، الأزمات الاقتصادية العالمية (المفهوم – النظريات التي تفسر الأزمات – دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات)، ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع.
15. موسى، شقيري نوري، 2015، إدارة المشتقات المالية الهندسة المالية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
16. موسى، شقيري نوري ونور، محمود إبراهيم والحداد، وسيم محمد وذيب، سوزان سمير، 2016، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
17. المولى، بشرى خالد تركي، 2015، ضمانات الائتمان المصرفي – دراسة مقارنة، ط1، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر – الإمارات.
18. النبهاني، أحمد، 2014، الدورات الائتمانية ودورات الأعمال في ظل تطور الصناعة المصرفية، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً. المصادر الأجنبية

A. Official Publication

1. Annual Report and accounts Northern Rock (asset management) PLC, 2009.
2. Annual Report and accounts Northern Rock PLC, 2006.
3. Annual Report and Accounts, 2007, Northern Rock (Asset management) PLC.
4. Annual Report and Accounts, 2008, Northern Rock (Asset management) PLC.
5. Annual Report and Accounts, 2010, Northern Rock (Asset management) PLC.
6. Annual Report Bank of America, 2006, Building opportunities TM.
7. Annual Report Bank of America, 2007, Bank of opportunities TM.
8. Annual Report Bank of America, 2008, Bank of America.
9. Annual Report Bank of America, 2009, Bank of America.
10. Annual Report Bank of America, 2010, Opportunities are everywhere.
11. Annual Report jp Morgan AG, 2009, jp Morgan.
12. Annual Report jp Morgan AG, 2010, jp Morgan.
13. Annual Report jp Morgan chase& co, 2006, jp Morgan.
14. Annual Report jp Morgan chase& co, 2007, Building a strong Foundation.
15. Annual Report jp Morgan chase& co, 2008, The Way Forward.
16. Annual Report, 2007, Lehman Brothers.
17. Annual Report, 2010, Close Brothers Group plc.
18. Annual Report,2014,Qatar Nation al Bank(QNB).
19. Banque DEFrance, 2008, Special Issue: Liquidity, Financial stability.
20. citi AunualReport,2007.
21. citi AunualReport,2008.
22. citi AunualReport,2009.

23. citi AunualReport,2010.
24. citi group AunualReport,2006.
25. Kapan, Minion, Tumer, Camelia,2013, Balance Sheet Strength and Bank Lending During the Global Financial Crisis, International Monetary Founds.

B. Dissertations & Thesis

1. Chikaza, Zakaria, 2015, Analysis of financial sustainability and outreach of microfinance institution (MFLS) in Zimbabwe: case study of Harare, Research assignment presented in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of philosophy in development finance at stellen, Bosch University.
2. EK, Sara, 2011, the implications of financial sustainability in the microfinance industry, Master of Science thesis INDEK.
3. Kcharem, Nadia, 2014, Analysis of Basel III Capital requirements repercussions on the financial sector amnd the real economy, Master Thesis, Aarhus University, Business and Sciences.
4. Zistler,Martin,2010,Banking Crises, Determinants and Crises impact on Fiscal cost and Economic output, Master's Thesis, Finance, Department of Accounting and Finance, Aalto University School of Economics.

C. Journals

1. Guglielielmo, Michael, 2008, Managing Liquidity Risk .six ways management process .Bank Accounting Finance Journal.
2. Lvashina, Scharfstein, Victoria, David, 2010, Bank Lending During the financial crisis of 2008, Journal of Financial Economics 97 page 319-338.
3. Walther, Ansgar, 2014, Jointly Optimal of bank capital and liquidity.

D. Researches

1. Allen, carletti, Marquez, Feanklin, Elena, Rober, 2014, Deposits and Bank Stracture.
2. Andreu crochet, 2008, Liquidite de Marche ET stabilite financiere banque de feance revue de stabilite financiere numere special liquidite.
3. Angelkort, Stuwe, Asmus, Alevander, 2011, Basel III and SME Financing, Manager kre Der Friedrich-EBERT-Stiftung
4. Aramburu, Garbin Zabaleta, 2014, Basilea I Basilea II Y Basilea III: Mayores impactos eimplicaciones Basel I, Basel II and Basel III: Main impacts and implications, Rerista uniersitaria Europea ISSN: 1139-5796.
5. Bale III: les impacts anticiper, 2011, KPMC, cutting through complexity.
6. Bank of Jamaica, 2005, Standards of Sound Business practices liquidity management.http://www.boj.org.im/pdf/standas-Liquidity20% Management.pdf12/04/2010
7. Barrell, Davis, Holland, Kirby, Liaze Ray, Ephilip, Tatiana, Dawn, Simon, Liadze, 2009, Optimal regulation of bank capital and liquidity: how to calibrate new international standaras, Financial Services Authority.
8. Barrell,Davis,Fic,Holland,Kirby,liadze,Ray,Ephilip,Tatiana,Dawn,Simo n,Iana,2008,optimal regulation of bank capital and liquidity: how to calibrate new international standaras,Economic and social research and brunel university.
9. Basel committee on Banking supervision, 2008,Principles for sound liquidity Risk Management and supervis settlements.
10. Basel Committee on Banking Supervision, Basel 3: global vegulatory Frame Work for more resitient banks and banlings systems December, 2010,www.bis.org/publ/bcbs189.pdf

11. Basel Committee on Banking Supervision, Consultative Document Revised Basel IIILeverage ratio fram work and disclosure requirements, 2013, www.bis.org/publ/bcbs189.pdf.
12. Basel III Handbook, 2012, Accenture High Performance, Delivered.
13. Berger, Bouwinan,Allen, christa, 2008, Financial Crises and Bank Liquidity Creation.
14. Berger, Bouwman, Allen, Christa, 2008, Financial Crises and Bank Liquidity Creation. christa.bouwman@case.edu.
15. Biggar, Heimler, Darryl, ALBERTO, 2005, International Competition Network Antitrust Enforcement in Regulated Sectors Subgroup.
16. Bonner,Hilbers,Clemens,paul,2015,Global liquidity regulation-why did it take so long?,denederlandsche Bank Eurosysteem .
17. Brei,Gambacorta, peter, Michael Leonardo, Goetz,2011,Rescue packages and Bank Lending, Bis Working Papers NO357.
18. Chikaza, Zakaria, 2015, Analysis of Financial Sustainability and Outreach of Microfinance institutions (MFLS) in Zimbabwe: case Study of Harare, Stellenbosch University, http://Scholar.Sun.ac.za.
19. Cull, Robert, 1998, "How Deposit insurance Affects Financial Depth-Across-country Analysis", working paper NO 1875, the World Bank.
20. Dam, Kenneth, 2010, the subprime crisis and financial regulation: international and comparative perspectives, Chicago Economics working paper NO.517.
21. Dermine, Jean, 2013, Bank Regulation after the Global Financial Crisis: Cood intentions and unintended Evil, European Financial Management, VOL.9999, page 1-17.
22. Dionne, Harchaoui, Georges, Tarek, 2003, Banks Capital Securitization and Credit Risk: an empirical evidence for Canada, CIRPEE, cahier de recherché/working paper 03-11.

23. Drehmann, tsatsaronis, Mathias, Kostas, 2013, the credit –to-GDP-gap and countercyclical capital Buffers: questions and answers, Bis Quarterly Review.
24. Dullmann, Mass chelein, Klaus, Nancy, 2006, sector concentration in loan portfolior and Economic capital ,National Bank of Belglum.
25. Evans, Leone, Gill, Hilbers, Owen, Alfredo, Mahinder, Paul, 2000, Macropr udential in dicators of finanesal system soundness.
26. Fratianni, Marchionne, Michele, Frances, 2009, the Role of Banks in the Subprime Financial Crisis.
27. Gassmann, Wackerbeck, Fiedler, Peter, Philipp, Robert, 2012, ManagingLiquidity in anew, regulatory era –the factical and strategic challenqes for banks.
28. Gelder, Jan Willem Van, Myriam Vander Stichele, 2011, Sustainability Criteria in banking rules: How to integrate sustainability in capital requirements, friends of the earth Europe, bank track.
29. Giddy, LAN, 2001, The Securitization process stern school of usiness, New York University, WWW.Giddy.com.
30. Giese, Andesen, Bush, Castro, Farag, Julia, Henrik, Oliver, Christian, Global alliance for banking on values, strong, straight forward and sustainable banking, 2012, financial capital and impact metrics of values based banking, www.gabv.org.
31. Henke, sabinem, Hans-peter Burghof and Bemd Rudoiph, 1998, credit securitization and credit derivatives: financial in strament and the credit risk management of middle market commercial loan portfolios.
32. Ingves, Stefan, 2015, Global Liquidity regulation, supervision and sisk management, Basel Committee on Banking Supervision.
33. Ismal Rifki, 2008, banking liquidity Risk Management Issues, Durham university.U.K.

34. Ivashina, Scharfstein, victoria, David, 2010, Bank lending during the financial crisis of 2008, Journal of financial Economics.
35. J.P. Morgan chase & co, 2008, the history of J.P. Morgan chase & co.200 years of leadership in Banking.
36. Koskelo, Kyte, Jyr; il, Rachel, 2007, Banking on Suitability financing Environmental and social Opportunities in Emerging Markets. IFC/international finance corporation.
37. KPMG cutting through complexity, Mars 2011, Bale III: lesimpacts a anticiper .Financial Services.
38. Marc, and Kapadia sujit, 2013, the credit –to-GDP gap and complementary indicators for macroprudential policy: Evidence from the UK.
39. Mihaela costisor, 2006, comment apprehender le risqué dilliquidite dansle system bancaire, university Paris, xllvalde Marn.
40. Mizen,paul,2008, the credit crunch of 2007-2008 Adiscussion of the back ground, Market Reactions,and policy Responses, Federal Reserve Bank of ST.louis Review.
41. Mora, Nada, 2010, Can Bank Proivide Liquidity in aFinancial Crisis, Economic Review.
42. Muhnot, Manfred Haebig, 2012, credit GAP mapping of select clusters, giz.
43. Natacha Valla and Muriel Tiesset, 2006, liquidite bancaire et stabilite Financiere, banque de france, reuuc de stabilite Financiere, numere special liquidite.
44. Price Water House Coopers, 2009, Lehman Brothers Bankruptcy Lessons Learned for the Survivors, A publication of the PricewaterhouseCoopers' Financial Services Institute (FSI).
45. Ruth, G E, 1999, Commercial Lending, 4th Ed Amercan Bankers Association, Washington, D.C.

46. Saunders Anthony and Cornett Marcia, 2002, Financial institution Management Approach, 4th end, mcgrow-hill, New York.
47. Titman,Sheridan,Keoan,J.Arther and Mertin DJohn,2011,Financial M Anagment:principles and Applications ,11th edition ,pearson
48. Tobias Adrian and Hyun song shin, 2008, Liquidite ET contagion Financiere, Banque de France Della stabilite Financiere.
49. USAID from the Amrican people /EGYPT, 2012, Egypt civil society support program.
50. Wiggins, Piontek, Metrick, Rosalind, Thomas, Andrewm, 2014, The Lehman Brothers Bankruptcy A: overview, Yaleprogram on Financial Stability case study 3A-V1.
51. William Ryback, 2010, Toronto centre leader ship in financial supervision.
52. Wilmarth J r, Arthur, 2013, Citigroup: A Case Study in Managerial and Regulatory Failures. GW Law Faculty Publications & Other Works.

E. Book

1. Hampel, Georyge, 1994, Bank management: text and cases, 4th Ed.
2. Reed,Richard,Gill,Smith,Edward,Richard,1980,Commercia Banking,2nd Edition.
3. Rose, Hudgins, Peter, Sylvia, 2005, Bank Management and financial services, six Edition.
4. Scott, Hal, 2005, Capital Adequacy beyond Basel Banking, Securities, and Insurance, Oxford University Press.

Abstract

The subject of the sustainability of bank credit during the financial crisis received with great interest by professionals in this field, as the recent global financial crisis has shown in the year (2008), the assessment of the financial strength of the bank and its ability to withstand economic shocks is not easy, as this study sought to identify the factors that affect the sustainability of bank credit during the crisis experienced by the bank, which owns Banks accurate and realistic financial statements be able to achieve financial sustainability during the crisis, This requires four important indicators confirmed by international organizations in the financial field, represented by the Basel Committee-III, has identified the major indicators that affect the financial sustainability of a liquidity index and deposits and the stability of the bank financing sources and capital strength index and the index of profitability. With regard to the first indicator, a liquidity indicator of the financial crisis has shown that the liquidity risks materialize quickly and can lead to the erosion of the financial resources of the bank, and there is a relationship between the liquidity of the financial market and bank liquidity as a result of the liquidity crisis in the financial market is very similar to the crisis of the bank liquidity, so it is necessary to understand the ways of the various actors in the financial market treatment, and the link between financial institutions and their impact on market dynamics in order to respond to the requirements of monetary and financial stability. With regard to the second indicator, which deposits Banks that rely on traditional deposits as a funding source are considered more stable than banks that rely on borrowing from the financial market index, funds borrowing can be implemented quickly when the markets are subject to crises and stop lenders from extending new loans or the renewal of old loans,

The third indicator that can be used to determine the strength of the financial statements of the bank the strength of capital, as a percentage of regulatory capital a very important role in supporting the lending bank, and different capital importance to display the loans in the conditions of the financial crisis than in normal times either. The Fourth indicator is represented in the indicator of profitability as it considers profit a critical component in measuring financial sustainability, take into account the revenues and costs, has been the study sample selection with regard to the Iraqi banking sector, the Jordan banking sector, the Qatari banking sector, banking sector in Abu Dhabi, and the Saudi banking sector.

It was through the analysis and review of the whole is presented the study to reach a set of conclusions and recommendations centered around the importance that there are two groups of banks, a sustainable banks financially, banks unsustainable financially, since sustainable banks financially characterized by being self-sufficient and the ability to render a service and continuity in the provision of services in as well as possession of the standards of disclosure and transparency, governance and underscored by the international financial organizations, a representative of the Basel Committee and the Organization for economic cooperation and development, where considered these standards are an integral part of the culture of the bank and awareness of banking among customers, as sustainable banks are financially able to cover its operations and financial cost in times of crisis, and provide high-quality loans in times of crisis.

But the banks that are not sustainable just the opposite. Through financial and statistical analysis shows that all five sectors affected by the global financial crisis in 2008, but to varying degrees based on the infrastructure of each sector and the extent of openness to global markets as well as how to apply the international standards, local standards, which

provide the recommendation of the importance of commitment to the application of the Basel Committee on Standards III urged banks on it being a barrier provides security to prevent the next crisis expected, while ensuring rapid response to any financial crisis on the basis of the so-called early warning of the crises and through the interior and exterior of the bank control environment, as well as the adoption of a legal and institutional framework that allows appropriate action.

The Sustainability of Bank Credit in The 2008 Financial Crisis and The Main Factors Influencing
The Study in A Sample of Arab Banks for The Period of 2006-2010

A Dissertation Submitted

Laila Abdul Kareem Mohammed Abdul Jabbar Al Hashimi

To

The Council of College of Administration & Economic at the University of Mosul

In Partial Fulfillment of the Requirement

The Doctor of Philosophy

In

In Finance & Banking Sciences

Supervised by

Assist.Prof **Prof.**

Dr. Hassan Subhi AL-Abass **Dr. Mowaffak Ahmed Al Saydia**

1438 H **2017 A.D**

University of Mosul

College of Administration & Economic

The Sustainability of Bank Credit in The 2008 Financial Crisis and The Main Factors Influencing

The Study in A Sample of Arab Banks

for The Period of 2006-2010

Laila Abdul Kareem Mohammed Abdul Jabbar Al-Hashimi

Ph.D. Dissertation

In Finance & Banking Sciences

Supervised by

Assist.Prof **Prof.**

Dr. Hassan Subhi AL-Abass **Dr. Mowaffak Ahmed Al Saydia**

1438 H **2017 A.D.**